التقافة الجديدة

فكر علمي - ثقافة تقدمية
تأسست عام 1953

رئيس التحرير: د.صالح ياسر

محرر "أدب وفن": ابراهيم الخياط

المواد المنشورة تعبّر عن آراء أصحابها

العدد: 408
أيلول: 2019

يرجى ارسال مواد أدب وفن على العنوان الاتي:
alkhiatibrahim@gmail.com

السعر داخل العراق: 2000 دينار للنسخة الواحدة
الاشتراك السنوي خارج العراق: للأفراد (50) دولاراً أو ما يعادلها، وللمؤسسات (100) دولار، أو ما يعادلها.
يحول المبلغ نقدا على الحساب الآتي:

بالدينار:	بالدولار:
مجلة الثقافة الجديدة	Althakafa Aljadida Magazine
مصرف المنصور للاستثمار – بغداد	Mansour Bank for Investment- Baghdad
رقم الحساب: 11153	Account No:30721
سويفت كود: MBIVIQBA	SWIFT CODE: MBIVIQBA

ايميل رئيس هيئة التحرير:
thakafajadida@hotmail.com
ايميل سكرتارية هيئة التحرير:
thakafajadida4u@gmail.com

عنوان الموقع على شبكة الانترنت:
http://www.althakafaaljadeda.com
عنوان المجلة: بغداد – ساحة الاندلس.
والرجاء إرسال المطبوعات الجديدة على هذا العنوان.
رقم الايداع: 781
رقم الاعتماد: 1288

ترجو هيئة التحرير من المساهمين في الكتابة الى المجلة مراعاة ما يأتي في ما يرسلون للنشر:
* أن تكون المقالة او الدراسة او الشعر ... الخ مستوفية شروط النشر من حيث وضوح التعبير وسلامة اللغة.
* ألا يتجاوز حجم المادة 4000 كلمة.
* ان تكون المادة معدة أصلاً للمجلة، لذا نعتذر عن نشر أية مادة تكون قد نشرت قبل ذلك في أماكن أخرى او على صفحات المواقع الالكترونية.
* يفضل ان تكون المادة مطبوعة على الكومبيوتر ومرسلة عبر البريد الالكتروني أو على قرص مدمج وارتباطاً بالتغيرات التي اعتمدتها هيئة التحرير في ما يتعلق بالتصميم الداخلي، نرجو أن ترسل مع المقال أو الدراسة نبذة مختصرة عن حياة الكاتب أو الكاتبة بحدود 50 كلمة إضافة الى صورة شخصية لنشرها مع المقال أو الدراسة.
* لا تعاد المادة غير المرشحة للنشر، وتتولى المجلة إعلام صاحبها بذلك.
* بالنسبة للمادة المرسلة عبر البريد الإلكتروني، تلتزم المجلة بإعلام كاتبها عن صلاحيتها للنشر وذلك خلال شهر واحد من تاريخ وصولها.
* للمجلة حق إعداد أو اختصار التعقيبات التي تردها.
* يجوز للباحث اعادة نشر بحثه المنشور في المجلة شريطة أن يشير الى المصدر عند اعادة النشر.

دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر والإعلان

محتويات العدد

5- كلمة العدد

ملف اغتيال المثقف العراقي....
في الذكرى الحادية عشر لاستشهاد (كامل شياع)

10- كامل شياع... صور المثقف وأنموذجه التأسيسي ..... علي حسن الفواز
15- كي لا يُغتال المثقف من جديد ..كامل شياع أنموذجا: ..... خليل محمد إبراهيم
17- ماذا حققت جريمة قتل كامل شياع من أهداف.؟ ..... توفيق التميمي
21- كامل شياع مفكرا ..اليوتوبيا معياراً ثقافياً ..... ناجح المعموري
24- الرصاصة والكلمة ..... حسين القاصد

مقالات

26- حول رؤية الشيوعيين للأوضاع في مصر ..... صلاح عدلي
36- ثمانون عاما على اندلاع الحرب العالمية الثانية ..... صالح ياسر
47- تفاقم أزمة الاقتصاد العراقي والإنقياد نحو حافات الإنهيار ..... صبري زاير السعدي
56- السياسة السكانية لثورة 14 تموز 1958 في العراق ..... حيدرعطية كاظم
66- قراءة في كتاب: "من أعماق السجون العراقية" ..... جواد وادي

نصوص قديمة

74- لمحة عن قوانين العمل والاضرابات العمالية بين 1968 – 1978 ..... عزيز سعيد

نصوص مترجمة

94- الفساد، غنغرينا معولمة ..... بقلم: بلعيد عابريكا .. ترجمة أمجد علي ابراهيم

طاولة مستديرة

108- طاولة (الثقافة الجديدة) الحوارية: (الفساد .. راهنية التصدي)

حوارات

132- (الثقافة الجديدة) تحاور الدكتور فارس كمال نظمي

أدب وفـــــن

150- ابراهيم الخياط ..... نم مغردا في سماء الشعر !

لوحتا غلافي العدد للفنان صدام الجميلي

"المدنية".. وأعداؤها
"الديمقراطية".. ومستغلوها

تعد المواطنة أهم المبادئ التي يرتكز عليها بناء الدولة العصرية، حيث يضمن هذا المبدأ إلغاء كل أشكال التمييز بين مواطناتها أو مواطنيها على أساس أي هوية فرعية، كالجنس أو القومية أو الإثنية أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد والرأي، أو على أساس الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي. ومن مرتكزات الدولة العصرية الأخرى أنها تفصل المجال السياسي والاجتماعي عن كل الفضاءات المقدسة، كما أنها تشترط حرية اختيار المعتقد وإعلانه وممارسته. وهي تتعامل مع مواطنيها ومواطناتها على قدر واحد من المساواة أمام القانون، وتساوي بينهم في الحقوق والواجبات، وتؤمّن لهم تكافؤا في الفرص والمشاركة. إنها دولة تتجسد فيها الممارسة الديمقراطية بكل تجلياتها، ومن أهمها ضمان إرادة المواطنين في اختيار ممثليهم، أي الانتخابات الحرة النزيهة والعادلة، والتداول السلمي للسلطة على وفق آليات محددة ومقنونة. إن هذه هي الدولة **المدنية الديمقراطية**. والداعون إليها والى **المدنية**، والمناضلون من اجل بنائها باختلاف ''أيديولوجياتهم'' واتجاهاتهم، وبتنوع انحداراتهم الاجتماعية يُسمون وعن حق **مدنيين**.

إن مفاهيم **المدنية والديمقراطية** وبغض النظر عن مرونتها النسبية، وبعيدا عن كونها مفاهيم تبقى عصية على التحديد، إذا ما أخذت بمطلقها وعموميتها، تبقى مفاهيم أساسية ومترابطة ومتلازمة في بنية أية دولة حديثة. وعلى الرغم من هذا، فإن أي مراقب حيادي مهما كانت درجة وعيه ومستواه الفكري، سيلاحظ أن هذه المفاهيم تبقى على الدوام عرضة للتزييف والتحريف والخلط من قبل العديد من القوى المتنفذة في العراق. فمن جهته ما زال مفهوم **المدنية** يتعرض إلى تشويه متواصل، كما يواجه المدنيون العراقيون وتيارهم المدني الواسع عداء سافرا، يتصاعد أحيانا وينحسر أحيانا أخرى. وبينما يستمر البعض بتوجيه الشتائم والاتهامات والتخوين، يحاول آخرون تقزيم دور المدنيين، وتسخيف نضالاتهم المستمرة سواء في سبيل الدفاع عن الوطن او في سبيل الإصلاح والتغيير. وربما يكون اخطر أشكال التشويه والتزييف هو اعتبار **المدنية** هوية جماعية يُعرف من خلالها المدنيون العراقيون أنفسهم كمكون من المكونات العراقية، وهذا يعني تقزيمها من فعل سياسي يهدف إلى تشييد الهوية الوطنية الجامعة على أساس المواطنة الحقة، وإلى بناء دولة المواطنة لجميع ابناء وجماهير الشعب وتحويلها إلى مجرد هوية، مثلها مثل باقي الهويات الفرعية سواء كانت حقيقية أو متخيلة. إن هذا ''المنطق'' سيتضمن النتيجة التي تقول إن سعي المدنيين المتواصل من اجل بناء الدولة المدنية ونضالهم في سبيل الحريات هو مجرد ممارسة استبدادية من قبلهم لفرض هويتهم وثقافتهم على الآخرين. وبالتالي تتناقض الممارسة المدنية مع ''الديمقراطية'' و''الحرية''. كما إن تحجيم المدنيين إلى مجرد مكون يقف بالتضاد مع المكونات الدينية/

الطائفية الأخرى، واعتبار هويته - كمكون- حدا فاصلا ما بين ما هو داخل ومنتمي وما هو خارج و لا منتمي، ما هو إلا محاولة من الكتل المتنفذة و"الناطقين" باسمها من أجل شق الصفوف وإبعاد الجماهير عن النضال في سبيل الديمقراطية عبر خلق هذا الخط العازل بين المدنيين وجمهور المؤمنين.

وبينما تتواصل عملية تشويه مفهوم **المدنية**، يصار دوما إلى إحداث فصل مطلق بينها وبين ما لا يمكن أن تفصل عنه، نعني **الديمقراطية**. ومن ثم مماهاة الأخيرة بالعملية الانتخابية، بنظامها الانتخابي وبقانونها وتعليماتها وبطريقة احتساب الأصوات فيها. وبالتالي تمسخ الديمقراطية إلى مجرد علاقة كمية بين أغلبية وأقلية، ولهاث من اجل تمثيل "عادل" للمكونات. وبالتالي تستبعد كل الآليات الديمقراطية المختلفة الاخرى خصوصا الممارسات السياسية الجماهيرية. وبالتالي فإن الديمقراطية بشكلها وتجلياتها الحالية في العراق، وبغض النظر عن كل النعوت، ليست سوى اتحاد لكل القوى الاجتماعية الاقتصادية وللمتنفذين الذين يمثلونها من اجل بسط وتقاسم السلطة والثروة والنفوذ بالضد من الجماهير، ومن اجل ضمان وأد قدراتها الكامنة وحراكها الدائم الساعي دوما إلى التغيير.

إن الكتل المتنفذة في العراق ما زالت مستقتلة في عملية إدامة هيمنتها على السلطة والثروة والنفوذ، وعلى تكريس الواقع القائم، بالأخص عبر سعيها المستمر في سبيل إعاقة حركة جميع القوى الرافضة لنهج المحاصصة، وللفساد والفاسدين وفي مقدمتها القوى المدنية الديمقراطية، وذلك من خلال تقليص مساحة المناورة السياسية عندهم. فمن جهة نجد كيلا مستمرا للتهم، وسيلا جارفا من الشتائم والسباب، واجترارا لوقائع اثبت التاريخ زيفها. ومن جهة أخرى تشرع قوانين وتقحم تعديلات مجحفة في أخرى، وتقدم مقترحات ومشاريع قوانين مصاغة لا لشيء إلا لتضييق الخناق على قوى الإصلاح والتغيير المدنية. كل ذلك حتى لا تستطيع هذه القوى استخدام الآليات الديمقراطية المتعارف عليها من قبيل: الانتخابات أو الفعاليات الاحتجاجية وغيرها بصورة فعالة.

وبالسبب من كل ذلك تستبد بالمواطنين، والكادحين منهم على وجه الخصوص، مشاعر القنوط والإحباط، وتسيطر عليهم روح اليأس من أية إمكانية للتغيير عبر الآليات الديمقراطية المختلفة. بينما يرتكن قسم من المثقفين إلى اللامبالاة. فبالنسبة للأغلبية فإن ما جرى ويجري في العراق من فساد وبطالة وتهميش وأزمة خدمات ما هو إلا نتاج لـديمقراطية ما بعد 2003.

إن الخيبة العامة من الديمقراطية في العراق قد تبدو مسوغة الى حد كبير بحكم مآلات الاوضاع الناتجة عن ممارسات القوى المتنفذة. كما ان النقد الموجه للديمقراطية بتجليها اللبرالي يحمل في طياته جوانب مبررة واضحة، لأنه يبين حدود وعيوب هذه الديمقراطية وعجزها عن حل المعضلات الاجتماعية. لكن الخيبة واليأس، واللامبالاة الناتجة عنهما تجاه الديمقراطية والكفاح، خصوصا اذا ما تزاوجت واختلطت مع ثقافة مترسبة ودعاية مضادة للتحرر سواء كانت موروثة او جديدة، فإنها تحمل دوما في اعماقها كل الدلالات المضادة للتغيير. لأنها تعني ان واقع البؤس سيستمر وأن هيمنة المتنفذين دائمة، فلا رقابة ديمقراطية بأي شكل تقلقهم أو تزعج مكانتهم. كما سيتكشف النقد ذو الجانب الواحد للديمقراطية اللبرالية اذا ما سيق منطقه الداخلي الى مداه الاقصى عن جوهر ايديولوجيا وثقافة الرجعية المكرسة اصلا في سبيل اضعاف كل اشكال الكفاح في سبيل الديمقراطية الحقيقية ولنزع كل ديناميكية سياسية عنها.

ان النقد العلمي للديمقراطية اللبرالية يجب ان ينطلق من اعتبارها ممارسة سياسية لا تلغي الاضطهاد الاجتماعي والطبقي، لكنها تساعد على كشفه، وفعلا سياسيا لا يخلص الكادحين من الاستغلال، لكنه يعينهم على مقارعته، من خلال تهيئة الاجواء السياسية الملائمة التي تمكنهم من تصفية شروط الاستغلال. كما ان التقييم الصائب من قبل القوى والتنظيمات السياسية المدنية للديمقراطية وتمسكهم بها، لا يماثل بينها وبين مجرد ممارسة برلمانية او انتخابية، وانما ينفتح ويتسع على كل الممارسات والنشاطات الجماهيرية الاخرى، بغية تفجير طاقتها ومبادراتها المتنوعة.

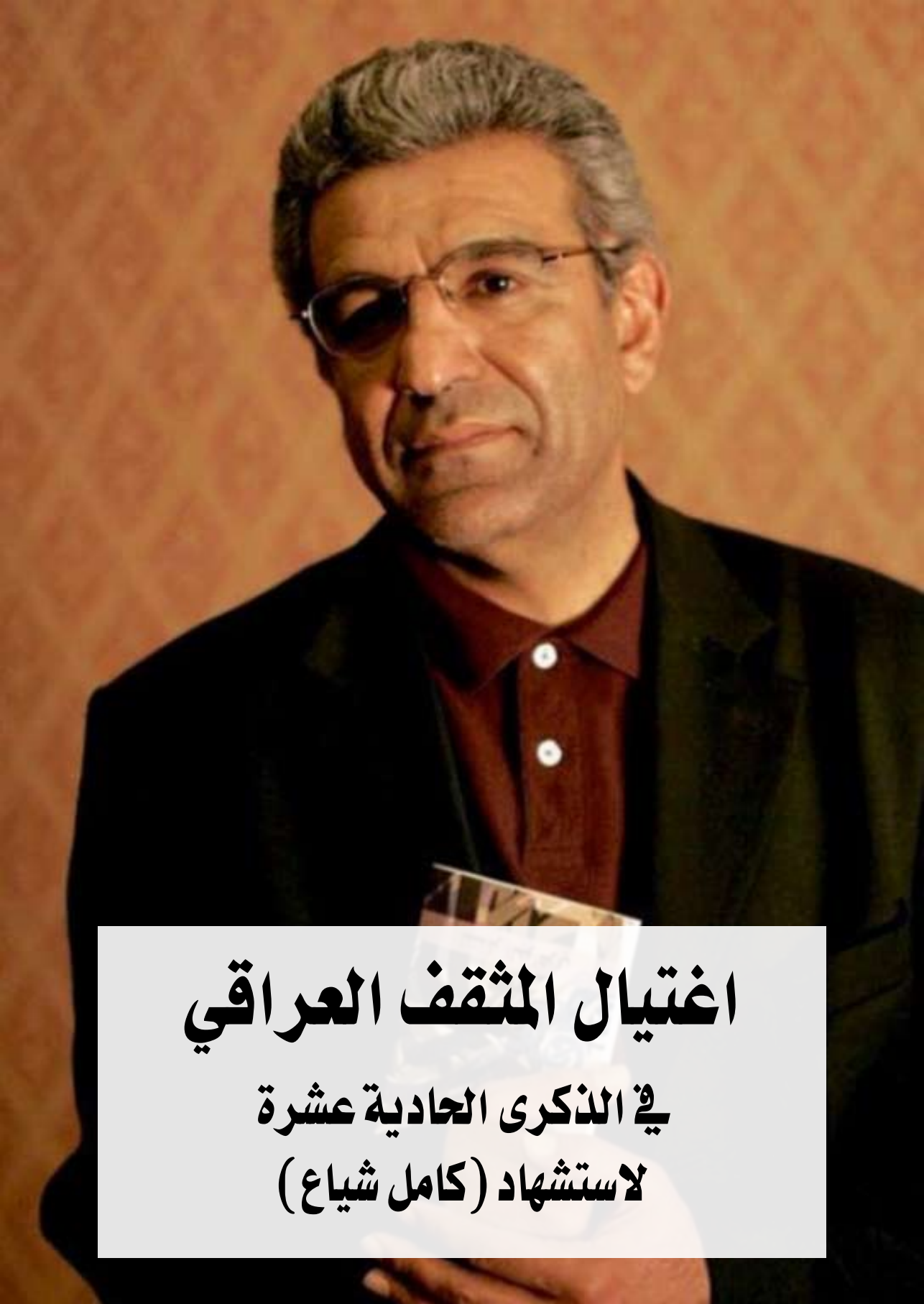

اغتيال المثقف العراقي

في الذكرى الحادية عشرة
لاستشهاد (كامل شياع)

في الثالث والعشرين من آب/ 2019 تحل الذكرى الحادية عشرة لاستشهاد (كامل شياع) فقيد الثقافة العراقية عضو هيئة تحرير مجلة (الثقافة الجديدة)، ففي الثالث والعشرين من آب/ 2008 اغتال قتلة محترفون وعن سبق اصرار وترصد (كامل) وهو في ذروة عطائه.. وفي يوم السبت الثاني من شباط/ 2019 اغتيل الكاتب والروائي (علاء المشذوب) قرب منزله في شارع ميثم التمار/ كربلاء بثلاث عشرة رصاصة اخترقت جسده من مسافة قليلة. هو حادث اغتيال جبان آخر، وبين الحادثين، وما قبلهما وما سيأتي من بعدهما في قادم السنين، قتل وسيقتل مثقفون آخرون. قد تختلف الاسماء والعناوين لكن القتلة هم نفسهم، ويبقى الرصاص هو الاداة.

لم تكن الرصاصات الغادرة التي انطلقت في 23 /8 /2008 تستهدف شخص كامل شياع. لقد كتب في أحد النصوص التي تركها قبل رحيله: "أعلم أنني قد أكون هدفاً لقتلة لا أعرفهم ولا أظنهم يبغون ثأراً شخصياً مني. رغم ذلك كله، أجد نفسي مطمئناً عادة لأنني حين وطئت هذا البلد الحزين سلمت نفسي لحكم القدر، بقناعة ورضا. وما فعلت ذلك كما يفعل أي انتحاري يسعى إلى حتفه في هذا العالم وثوابه الموعود في العالم الآخر، فالقضية بالنسبة لي تعني الحياة وليس الموت".

الرصاصات الغادرة كانت تستهدف الرهان الذي يمثله كامل.

رهان المثقف الذي عاش منفيا معارضا للدكتاتورية، ثم اختار العودة إلى العراق بعد سقوط الدكتاتورية والعمل من داخله.

رهان الحياة، إزاء أيديولوجيات الموت.

رهان المدنية، بإزاء البربرية.

رهان الدولة، بإزاء الفوضى.

رهان الديمقراطية، بإزاء الشمولية والدكتاتورية.

رهان الوطنية الحقة، بإزاء ملوك الطوائف.

رهان الكلمة، بإزاء الطلقة.

الرصاصات الغادرة، كانت تريد أن تقول لنا إنها أقوى منا، إنها السيدة!

غير أن التأريخ لن تكتبه هذه الرصاصات، الملثمة، المرتزقة، الجبانة. التأريخ ستكتبه فطرة الإنسان إلى الحرية والسلام.

التأريخ لن يكتبه الجلاد، كما درجت أدبيات الخنوع على أن تقول لنا، بل سيكتبه الشهداء. على الأقل، هذا هو أفق الحلم والإيمان بالعدل، الذي سنظل نسعى إليه ما دام الحلم طريا.

ولذلك، لن يموت رهان كامل شياع.

كامل... باق أنت بين أجمل مثقفي العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد لا عراق الحروب والقيامات ومتاريس المتحاربين المتحاصصين.

والخلاصة، تبقى الاجابة على السؤال الملح حول مبررات اغتيال المثقف كامنة في نشاطه الفكري وتألقه الثقافي، ونضاله الانساني، وحرصه على تطوير وصيانة ثقافة التنوير العقلانية وقيم الجمال والديمقراطية. وهذا كله يرعب الظلاميين ويزيد من خشيتهم وحقدهم. والقضية في جوهرها اكبر من مجرد اغتيال هذا المثقف او ذاك، انها في جوهرها معركة مصير. وطالما المثقف العراقي نشط، متفاني، متحدي، سيبقى المثقف يشكل هاجس القلق والخطورة، وسيظل الفاشيون والطائفيون يتحسسون مسدساتهم. وسيكون الحكم النهائي على حاملي الانـــوار جاهـــزا: الرصاص...غدرا وغيلة. غير أن التأريخ سيدونه المثابرون، أولئك الذين يواصلون مواجهة مشاريع التدمير والإرهاب والمحاصصة.

واستذكارا لهذا الحادث الأليم، اغتيال كامل شياع، وجهت (الثقافة الجديدة) الدعوة للمساهمة في ملف بعنوان: (اغتيال المثقف العراقي)، وقد استجاب لدعوتنا هذه، مشكورين العديد من الادباء والمثقفين، ننشر مساهماتهم في هذا العدد، 408.

(الثقافة الجديدة)
آب 2019

كامل شياع...
صور المثقف وأنموذجه التأسيسي

علي حسن الفواز

قد تشبه مثاليةُ المثقف عضويتَه، وقد تكون خطابا فاعلا ومؤثرا في تداوليته، وفي حضوره الشخصي والمؤسسي، فهذا التشابه لا يعني بالضرورة الجمهور النخبوي، أو الحزبي الذي ينظر للمثقف بوصفه كائنا متعاليا أو فاعلا في التغيير كما يريده ماركس، بل يعني - ايضا - الجمهور العام، الجمهور الذي يستهلك شعارات الثقافة وأفكارها وتطبيقاتها، ويتداول منتجاتها بوصفها ممارسة يومية، وبلاغة لها قيمتها الرمزية، لها علاقة بنظام الحياة وبالتفاصيل التي تخصّ العلاقة مع الاخرين، وتخص عالم الملابس والطعام والتربية والرياضة وغيرها.

صورة الشهيد كامل شياع هي الأنموذج الثقافي المؤثر في وسطه، فعبر مثاليته الاخلاقية والادارية أسهم في تأطير صورة جديدة لـ(مثقف التفاصيل) وصياغة عقد ثقافي طليعي، ومتجدد، له قابلية أن يدخل في سياق التداول الثقافي للنخبة وللجمهور، بما فيه جمهور المؤسسة الثقافية، والذي ظل لسنوات طويلة يمارس سلوكا وظيفيا لا علاقة له بالصناعة الثقافية، ولا بالستراتيجيات الثقافية والتخطيط الثقافي، ولا حتى بالاشهار الثقافي..

فاعلية كامل شياع في وعي مسؤولية التغيير، ومسؤوليته في صياغة الافكار والأطر الفاعلة للعمل الثقافي جعلته أكثر اقترابا من (مشكلة الثقافة) بوصفها الاداري والتنظيمي والتخطيطي، أو بوصفها الانساني والمعرفي. وهذا الاقتراب اسهم في تيسير عملية الحديث عن مفاهيم الجدّة والحداثة، وعن اهمية ادخال هذه المفاهيم في سياق الحاجات الثقافية، بما فيها الحاجات التي تحتاجها مؤسسة نمطية كـ(وزارة الثقافة) أو مؤسسة عمومية كالمجتمع، والذي فرض عليه التاريخ الثقافي العراقي براديغمات ذات مرجعيات سياسية أو أيديولوجية، أو استهلاكية، وعلى وفق سياقٍ جعل الفعل الثقافي غير منتج، وغير مؤثر، وأنه أكثر تمثيلا لحاجات السلطة ولأهدافها في الترويض وفي الحرب والتمويه والتضليل، إذ اصطنعت السلطة، وطوال عقود، مجالا غامضا للعمل الثقافي، على مستوى تقديم المثقف المتماهي مع السلطة، أو مثقف الحرب، أو المثقف الانتهازي، أو على مستوى الترويج للمثقف البوهيمي، أو للمناهج الغامضة، والتي اسهمت في عزل المثقف عن أية فعالية نقدية، أو عن أية مشاركة حقيقية في التنمية الثقافية.

صورة المثقف المناضل

كامل شياع المثقف الشيوعي هو ذاته كامل شياع المثقف الوطني والنقدي، وهذا التوصيف التعالقي هو الذي جعله من أكثر الشخصيات الثقافية اثارة للانتباه، وفي مرحلة حساسة وصعبة ما بعد عام 2003، والتي بات الجمهور بمستوياته المتعددة يبحث فيها عن التغيير الثقافي أكثر من بحثه عن التغيير السياسي الملتبس والغامض.

مشروع وظائفية الثقافة في السياق الاجتماعي، وفاعلية الافكار في تأهيل المثقف للتغيير، وأنسنة المناهج المعرفية، كانت أكثر تمظهرات الجهد الثقافي الفاعل والنقدي الذي دأب على تيسيره كامل شياع، من خلال عمله المؤسسي والاستشاري، أو من خلال وعيه للسؤال الفلسفي، والذي وجد في فكرة (اليوتوبيا) مجالا ليس للحديث عن فكرة (المدينة الفاضلة) أو(الايديولوجيا الفاضلة) أو(المؤسسة الفاضلة) بل من خلال أنسنة الفضيلة ذاتها، وتمكين الانسان من تداولها بواقعية، ومن التفاعل معها، عبر اجراءات - قانونية وسياسية وادارية - تدخل في صلب مشروع التحوّل الوطني، وفي البناء المجتمعي، و(التحبيك السياسي) باتجاه مشروع بناء الدولة والمؤسسة والمجتمع.

دأب كامل شياع في سياق عمله الثقافي على الصراحة والواقعية، فهذه الصراحة تتطلب معرفة الواقع، مثلما تتطلب هذه المعرفة الحاجة الى الصراحة، والى الصدق والتحمّل، والى رؤية العالم على أساس أنه عالم صراع بين الافكار والنقائض، لكنه أيضا عالمُ بحث دائم عن (الحقيقة) ونضال من اجل المعيش والحقوق والحريات..

هذا البحث يحتاج بالضرورة الى المسؤولية، والى الارادة، والى الخطاب الاخلاقي للقائد، بوصفه السياسي أو الثقافي، أو حتى بوصفه الشيوعي الطليعي، فالشيوعي المتمدن، والمثقف، والاكاديمي الذي آمن به كامل شياع اقترح لنا أفقا لوعي مفهوم التحول، ولطبيعة علاقة هذا التحوّل بالدولة، والمجتمع السياسي والمدني، لا سيما وأنّ التحوّل الأول كان مشوهاً، وخاضعا لمهيمنات يشتبك فيها الانقلابي والايديولوجي والحزبي مع السياسي الواقعي، ومع كثير من التمثلات اللاوعية التي فرضها الاستبداد والقهر الاجتماعي والمصالح والتاريخ الطويل للانكسارات السياسية.

صورة هذا الشيوعي هو ما حاول كامل شياع تقديمه، والنضال الاجتماعي والثقافي والانساني من أجل أن يترسخ أنموذجه عند الجمهور المتعدد المشارب والاتجاهات، والمسكون بنوع من (اللاوعي) الرهابي، وعبر مقاربات يلتقي فيها الايديولوجي والحزبي، بالوطني، أو يلتقي فيه الثقافي بالاجتماعي بوصفه هذه (الالتقاءات) مجالات عامة لإدارة اهمية تواصل الحراك الاجتماعي والثقافي، ولتفعيل ادارة مسؤوليات لصناعة الثقافة الجديدة، ثقافة التغيير والتحوّل، والثقة بالمستقبل، وبأسئلة التجديد.

المثقف المناضل لا يعني تسويغا لنمطية النضال بمعناه التقليدي، بقدر ما يعني تفعيلا لقيمة النضال بوصفه القيمي/ الثقافي، عبر تغيير أفق الاسئلة، وأدوات التعبير عنها، وبإتجاه التأثير الفاعل والنقدي على الواقع ذاته، وبهدف الفهم والتمثيل والسعي الى التغيير، وبما يجعل مفهوم النضال أكثر تمثيلا للمقاربات العقلانية والواقعية. فالنضال هنا ليس ذهابا للافراط في الحالم، بل اقتراب للواقع، سعيا باتجاه معرفة

صراعاته، وحاجاته، وطبيعة القوى الفاعلة فيه، لا سيما وأن تاريخ (الاستبداد الشرقي) أو السلطوي/ الانقلابي قد ترك أثره العميق على الانسان وعلى المجتمع، وحتى على مستوى المؤسسة - العسكرية أو الامنية والاقتصادية والثقافية - فهذه المؤسسة التي خضع العراق الى مهيمناتها منذ عام 1963 ولغاية 2003 أسهمت في تغويل العصاب المؤسسي، والعصاب الطائفي والحساسية الانقلابية، مثلما مهدت الطريق الى صناعة الديكتاتور بوصفه عالما مؤسسيا استحوذ على الثروة والأمن والقوة والمقدّس.

خصوصية المناضل كامل شياع كانت تسعى الى تفكيك هذا التاريخ، والى اعادة انتاج صورة أكثر تعبيرا للمثقف الذي يؤمن بالمستقبل، وبالقدرة على مواجهة تلك المهيمنات والمركزيات، والتي كان يقول عنها شياع: بأنها قابلة للتغيير مع تغيير نمط تفكير الناس، والاقتراب الحقيقي والاخلاقي من حاجاتهم، فتعويم حاجات الناس يعني تزييف الواقع، وتزييف اهداف النضال ذاته، واعادة انتاج مظاهر أكثر بشاعة للعزل الطبقي والاجتماعي، ولخلق طفليات اجتماعية واقتصادية لها أثرها الكبير على تشويه ماهو سياسي أو ماهو ثقافي.

المثقف المسؤول والرجعية الثقافية

يمكن القول أن كامل شياع قد ابتكر وظيفة للمثقف، وهذه الوظيفة ليست (مسلكية) بقدر ما كانت تعبيرا عن الحاجة الى النسق الذي تقوده نخبة فاعلة، ومؤسسة لها برنامج ثقافي واضح، فتاريخ النسق العراقي ظل محكوما بقهرية السلطة الانقلابية العسكرية، وبـ(طبائع الاستبداد) التي اشاعتها وفرضتها على المجتمع، وعلى القوى السياسية، وعبر آليات اضطهادية قامعة، بدءا من بيان رقم (13) الذي اعلنته سلطة انقلاب 1963 وانتهاء بالقوانين القامعة العازلة التي اشاعتها سلطة البعث في مرحلة ما بعد (اعلان الجبهة الوطنية).

الوظيفة الثقافية التي طرحها كامل شياع تفترض سياقات عمل، وتوصيفات، وممارسات تقوم في جوهرها على فكرة الحرية، والمسؤولية، وعلى دمج المثقف بالفاعلية الثقافية وبالواقع الاجتماعي، وعلى أنْ يكون خطابه أكثر تمثيلا لحيوية هذا الدمج، ليس بالمعنى الطوباوي المجرد، بل بحقيقة ادراك اهمية النضال الانساني والسياسي والنقابي من اجل المثال، وعبر ادوات ووسائل واجراءات، تدخل فيها المعرفة بوصفها العنصر الحيوي، فضلا عن الحاجة الى ادارة ناجحة للمسؤولية الثقافية، فالمعرفة تحتاج الى ادارة معرفية، مثلما تحتاج الى المجال العمومي، الذي يُتيح (لجميع المواطنين حيث بإمكانهم الاجتماع لتكوين رأي عام) أو كما يسميه هابرماس بـ (الاستعمال العمومي للعقل) تعبيرا عن فاعلية فكرة التواصل، ولمواجهة الهيمنة التاريخية، بما فيها هيمنة السلطة والمُقدّس.

تتعدد صور المثقف في هذا المجال، فعبر صور المثقّف العضويّ والإيديولوجيّ والنّقديّ والأدبيّ والكونيّ تتبدى فاعلية الممارسة الثقافية، وبقدرة هذا المثقف - في صوره المتعددة - على التأثير بالناس، عبر وعيه للمسؤولية، وعبر رسالته وخطابه، وعبر نظرته الى موضوع الحقيقة، وعلاقة هذه الحقيقة بوعي الناس، وبتنمية استعداداتهم لتقبل تلك الحقيقة، ولتطوير معارفهم وتغيير سلوكهم، ولتعزيز ثقتهم بالافكار والبرامج التي يقترحها المثقف.

صور كامل شياع الثقافية بدت أكثر وضوحا في عمله المؤسسي، وفي ادارته الناجحة لمؤسسة الاستشارة الثقافية، وللتخطيط الثقافي، ولصياغة البرنامج الثقافي، وأحسب أنّ نجاحه المميز في ادارة مؤتمر المثقفين العراقيين عام 2005 بالتعاون مع اليونسكو يكشف عن فاعلية المثقف في ادارة المشروع الثقافي، وفي التأهيل المؤسسي، وهذه قضايا كانت بعيدة عن عمل مؤسسة مهمة مثل (وزارة الثقافة) إذ كانت هذه المؤسسة وزارة موظفين، وليست وزارة معنية بالتخطيط الثقافي.

كما أن علاقة كامل شياع بالفلسفة، تُعدّ من اسباب خصوصيته الثقافية، وفي ادراك اهمية حاجة المثقف للمعرفة، ولما تمثله الفلسفة من عمق فكري، ومن مقاربات لتداول المفاهيم في تأصيل البناء المعرفي، وللتعرّف إلى قيم الاصلاح والتنوير والحداثة، وفي سياق اطروحاتها التواصلية، وفي نظرتها لمفاهيم الخطاب والسلطة والحرية والجسد والحق، وهي مفاهيم اشكالية، لاسيما في سياق علاقتها بالسلطة والدين.

أحلام المثقف اصطدمت بمؤسسة (العقل الرجعي) وبجماعاته وأنماط خطاباته العُصابية، وهي ما وضعت كامل شياع أمام تحديات كبيرة، ورهانات صعبة، فإمّا أن يواصل مسار التغيير والاصلاح، وانجاز مشروعه الثقافي، وإمّا أن يتخلى عن المسؤولية، والاستسلام أمام مركزية (العقل الرجعي) والاعلان عن عجزه في تحقيق اهدافه، وفي استمراره بانتاج مظاهر الكراهية والاستبداد بصوره المتعددة، أو بتمثلاته التي تُعنى بانتاج مركزيات مرعبة للسلطة والايديولوجيا ولمظاهر الغلو في الطائفية والفساد والتكفير.

هاجس المسؤولية التي أدرك ضرورتها كامل شياع كان حاضرا عبر الصورة الواضحة للمثقف المناضل، وعبر فاعلية رؤيته التأسيسية للمشروعات الثقافة وللسياسة، وحتى لأهمية أن يكون العقل النضالي والعقل الثقافي بمستوى مسؤولية العقل الوطني، في سياق تغذية ستراتيجيات التحوّل والبناء، وفي سياق مواجهة الرجعية السياسية والرجعية الطائفية، وكذلك في سياق مواجهة بقايا (الاستبداد) في صورته الشرقية، أو في صورته الارهابية التكفيرية، لكن هذا الحضور المتعالي كان يواجه عنتا ضديا من مراكز الهيمنة، ومن اقنعة التاريخ، لذا ظلت صورته وكأنها تلامس اسطورة الصراع مع قوى الشر، عبر ايمانه، وعبر ان يصنع له صورة قرينة لـ (المثقف الأضحية) حيث اسطورة البطل المضحي، المؤمن بأضحيته، وحيث براديغم البطل الاخلاقي المؤمن بأن تضحيته هي الخلاص والتطهير، مثلما أنّ مشروعه هو العتبة الحقيقية لفعل التغيير، ولحيازة الشجاعة في مواجهة الخذلان الثقافي، وضرورة أن يكون المثقف لصق الواقع، ناقدا وفاعلا وكاشفا ومشاركا، ودافعا بإتجاه تأطير الفعل الثقافي كفعل انساني، له شروطه التاريخية، والاجتماعية، وله وظيفته الحقيقية في التغيير، وفي تأمين استجابات عملياتية، يتحول فيها هذا المثقف، وعبر صوره المتعددة الى أنموذج للمستقبل، ولفكرة التنوير، وللتمثيل الخطابي في صياغة مفاهيم الحداثة، وبرامج التنمية، وفي نقد كل مظاهر الرجعية السياسية والثقافية، وفي استشراف آفاق الحرية والعدالة والمواطنة، وكلها قضايا ترتبط بمشروع

الدولة، بوصفها المؤسسة الكبيرة الضامنة قانونا لتلك الحقوق، ولديمومتها، ولحاجتها الصيانية والدستورية والسياسية والهيكلية.

كامل شياع الشهيد والقربان

رغم اعوام المنفى الطويلة، لم يستسلم كامل شياع للعزلة، ولعدمية الزمن الفيزيقي، بل ظل حريصا على فعل التواصل، عبر فاعليته في الزمن الوجودي، وفي ثقته بالتغيير، وبتطوير مشروعه الثقافي، وعلى جدّة وعيه بالتحولات الكبرى التي تعصف بالأفكار والمجتمعات، وتستدعي - بالضرورة - وعيا مغايرا بالعالم، وأسئلة أكثر اشتباكا مع حاجات الانسان المعاصر، بما فيها اسئلة المعرفة والتنمية والسياسة، والاستهلاك، لاسيما وأن العالم المعاصر، وأطروحات مابعد الحداثة، قد أدركا أهمية الفعل الثقافي كصناعة، والفعل الثقافي كقيمة وكتمثيل لليومي والهامشي والتداولي. وهذا التلازم هو مايحتاج الى وعي المغايرة، والى فعل البطولة الاستثنائية، بطولة يمارس من خلالها المثقف (القائد) مسؤوليته في المواجهة، وفي تطوير ادواته، وفي فاعلية وعيه الجديد والمتغيّر، وعبر تمثيلاته في ستراتيجيات التنظيم الاجتماعي، والتمأسس الثقافي.

هذا البطل الذي آمن به كامل شياع جعله في صلب الواجب الاخلاقي والوطني، وفي القدمة الامامية لتحمّل مسؤوليات فعل التغيير، ومواجهة كل عناصر الخذلان والردة والرجعية، والتي عمدت الى اغتياله، واغتيال المشروع الثقافي الوطني معه..

اغتيال كامل شياع تعبير سسيوثقافي عن خطورة تعالق الاجتماع العنفي مع الاجتماع السياسي والطائفي، والذين شكّلوا ظاهرة للارهاب الفكري، الارهاب الذي يقوم على تعطيل موجهات الوعي وستراتيجيات التنمية الوطنية، وتشويه مسار البناء المؤسسي، إذ لا تنمية حقيقية دون مؤسسات وبرامج ومشاريع ستراتيجية، ولا تنوير وإصلاح دون وجود تنوع ثقافي، ودون وجود حريات وحقوق، ودون وجود اطر تكفل التنوع، وحقوقه في ممارسة التعبير عن حريته، وعن خياراته، وعن وعي نخبه لمسؤولية المجتع العراقي الجديد.

ما أثاره الشهيد كامل شياع من أسئلة طوال مرحلة تسنمه مسؤولية الادارة والاستشارة في وزارة الثقافة تؤشر وعيه العميق لطبيعة الحالة العراقية المعقدة، ولحاجتها للتغيير العقلاني، ولوجود عوامل ساندة، وبيئات صالحة، وقوى سياسية وثقافية تؤمن بالخيارات الديمقراطية، وبهوية الدولة المدنية.

إصراره على العمل، وعلى وضع برنامجه الثقافي الستراتيجي في سياق البناء المؤسسي أثار حفيظة البعض، لأنّ التغيير الثقافي يعني تغييرا في الأنساق الحاكمة، وفي السياسات ذات العُقد المركزية، وهذا ما جعل خطابه الثقافي، في مواجهة الرجعية، وقوى العنف الثقافي، فلم يكن اغتياله سوى فضيحة للعقل الرجعي العاجز عن الحوار والتغيير، وللعقل الفاسد الذي تضخم وتغوّل ليكون في ما بعد هو المصدر الذي نهل منه الفاسدون اسباب فسادهم في نهب الثروات، وفي تعطّيل برامج التنمية والخدمات، ومنها خدمات الثقافة، وعبر تعطيل مؤسساتها عن تنفيذ أية مواجهة نقدية حقيقية ضد العقل الرجعي، وضد خطابته التكفيرية واقصاءاته وسياسته في تسويغ العنف والكراهية..

كي لا يُغتال المثقف من جديد
كامل شياع أنموذجا

د. خليل محمد إبراهيم

منذ وقت طويل، وكاتب هذه السطور؛ يُعاني من مشكلة ضياع المثقف العضوي في (العراق) الحبيب، والبلدان المشابهة، فلما تفضلت (الثقافة الجديدة) الغراء، فطلبت إليه الحديث عن اغتيال الشهيد (كامل شياع)/ المستشار السابق في وزارة الثقافة/ أعادت في نفسه هذه الأطروحة وأثارتها، فـ(كامل شياع) مثقف عضويّ؛ ناضل نضال المستميت؛ خدمة لشعبه العراقي العظيم، وحزبه الشيوعي المجيد؛ منذ نعومة أظفاره، حيث كان من العاملين في مجلة (الثقافة الجديدة) الشهرية العراقية؛ منذ سبعينات القرن الماضي، ولم يزل يواصل الاهتمام بها، والكتابة لها حتى تمَّ استشهاده في 23/ 8/ 2008 على جسر (محمد القاسم) قرب وزارة المالية العراقية؛ عبر كاتم للصوت؛ دخل استعماله العراق حديثا، وبين سبعينات القرن العشرين، وتاريخ استشهاده اغتيالا؛ كانت له مواقف عملية وفكرية عظيمة مشهودة منها أنه ترك العراق مضطرا؛ نتيجة للضغط القاسي الذي عاناه المثقفون والتقدميون في العراق، حيث رحل إلى الجزائر؛ مدرسا للغة الإنجليزية؛ تركها إلى إيطاليا التي بقي فيها فترة قصيرة وضع فيها قاموسه الإنجليزي الإيطالي العربي للمسافرين والتجار؛ مما يوحي بقدراته غير المحدودة، فعلى صغر سنه/ في ذلك الوقت/ أصدر هذا القاموس المهم، إذ ولد (كامل شياع) ببغداد في 5/ 2/ 1954.

لم تطل إقامته في إيطاليا، بل انتقل في سنة 1983 إلى مدينة (لوفان) البلجيكية، حيث اغتنم وجوده فيها لينال درجة الماجستير في النقد؛ فقد وضع رسالته المعنونة:- (اليوتوبيا كمعيار نقدي) التي نالت درجة امتياز؛ توحي بكفاءته العالية، وتمكنه من العمل العلمي المنظم، وقد صدرت/ هذه الرسالة في كتاب/ عن دار المدى.

في أثناء إقامته بمدينة (لوفان) البلجيكية؛ شارك في الحياة الثقافية العربية في أوربا، ثم في العالم العربي؛ عبر ما كانت تنشره له (الحياة) اللندنية، إضافة إلى مجلات (الثقافة الجديدة) و(الوسط) و(الموقف)؛ عدا عما أعده لراديو "في. آر. تي" الدولي - القسم العربي - بروكسل، وقسم التلفزيون الدولي لوكالة اسوشيتد برس (أي. بي. تي. إن) - بروكسل.

في هذا الوقت، وحين جاءني طلب الكتابة عن استشهاده، بحثْتُ فيما بين يدي من مضان، فلم أجد غير رسالته الصادرة عن دار المدى، والكتاب الاستذكاري الذي أصدرته مجلة الأقلام العراقية الغراء تحت عنوان:- "عندما يتوهج المثقف. كامل شياع.. من بلاغة الكلمة إلى بلاغة الدم".

وقد ضم مقالات حول استشهاده، كما ضم حوارين معه، وبعضا من مقالاته، لأتساءل:- أين تراثه الفكري العضوي؛ المتفاعل مع الحياة، والمنشور في مجلة حزبه؛ ناهيك عن بقية الجهات التي نشرت له؟!

هنا عُدْتُ اليوم 27 /7 /2019 الى مجلة (الثقافة الجديدة)/ الغراء المنشورة على الغوغل/ فلعلي أجد فيها ما يُعينني على الكتابة عنه، لأجد المنشور منها قد بلغ عام 2011، أما ما قبل هذا العام، فلم يتم نشره بعد؛ ترى؛ من أين يأتي الباحث بمنجزه الذي ضيع عمره من أجله حينما لا يجد مجلته الأساسية؛ منشورة؛ يستطيع الوصول إليها؟

لقد نبَّهْتُ في مقال سابق نشرته (الثقافة الجديدة) الغراء؛ إلى أن هناك بعض المناضلين؛ ممن نشرت نساؤهم أو أبناؤهم من بعدهم بعض ما تركوه من فكر، كما أن جوانب من منجز سواهم يدرسه أبناؤهم وأحفادهم من مبدعين محدثين، فها هو الأستاذ (إبراهيم الخياط)/ مثلا/ يُعدُّ أطروحته للدكتوراه عن علمين عظيمين من أعلام الفكر الوطني العراقي والعربي ألا وهما (عبد الجبار وهبي)/ أبو سعيد و(شمران الياسري)/ أبو كاطع، لكن كم هُم الآخرون الذين تركوا من الفكر ما تركوا، ولم يكن لهم نساء مخلصات أو أبناء صالحون؛ يجمعون تراثهم من بعدهم؟!

إنني أعتقد؛ أن الظالمين؛ يغتالون الأحرار بكل قسوة، فيودعونهم التراب، لكن يأتي مَن يغتالهم مجددا، حينما لا ينفض التراب عن منجزهم الفكري الثر، و(كامل شياع)؛ واحد من هؤلاء، فأين الكتاب/ أو مجموعة الكتب/ التي تضم تراثه الفذ؟!

إنني أقترح على (الثقافة الجديدة) الغراء؛ أن تجمع المقالات والأبحاث التي نشرها فيها (كامل شياع) لتُعيد نشرها في كتاب مبوب، أو في مجموعة كتب، لتكون منارة تُشيع المنجز الإنساني الوارف الضلال، لهؤلاء المبدعين الأفاضل، وأن يكون هذا الكتاب/ أو مجموعة الكتب هذه/ مفتاحا لجمع بقية ما نشره في المضان الأخرى، فبذلك، نُعيد إلى الشعب، بعض حقه علينا، كاشفين منارة من مناراته المضيئة، ثم يمكن أن يتحول هذا المجهود المبذول لـ(كامل شياع) مجهودا مبذولا لسواه من قادة الحزب العظماء ومبدعيه الأماجد، الذين أفنَوا حياتهم في خدمة الشعب والإنسانية؛ ناشرين النور في المعمورة الفكرية، فلو استدعت (الثقافة الجديدة) الغراء؛ همم الباحثين الجادين للقيام بمهمة جمع تراثنا الحي المدفون على شكل كتب ومجموعات شعرية لتخرج مع كل عدد؛ من أعدادها كتابا يُعنى ببطل من أبطال شعبنا والحزب الشيوعي المجيد؛ يتحدث عن حياته ونضاله، كما يجمع بعضا من فكره المنثور عطره هنا وهناك؛ في المضان المتنوعة، سواء كان ذلك المنشور باسمه الصريح، أو بالأسماء المستعارة التي كانوا يوقعون بها تعمية على الظالمين، فإن المجلة/ بهذا/ ترفع سيف الاغتيال؛ عن جانب من فكر أحرار شعبنا المجيد، بغض النظر عما إذا طالهم الاغتيال بالقتل أو بالإعدام أو بالسجن أو بالتشريد أو بأي شكل آخر من أشكال الاغتيال، فسيف الاغتيال الفكري، لا بد من أن يتم رفعه عن أعناق الأحرار، ألا هل بلغت؟

اللهم فاشهد..

ماذا حققت جريمة قتل كامل شياع من أهداف؟ قراءة في ملامح الضحية المقبلة

توفيق التميمي

هل هدأت احزاننا بخسارة كامل شياع؟ هل نفدت كلمات الندب وعواء الروح؟ هل اكتفى قاتله المأجور بجريمته ومضى دون ان يفكر بضحية اخرى سيقتنصها، إكمالا لمخطط اسياده من المجرمين والمتوحشين الذين يريدون ان تظل هذه البلاد مرتعا للوحوش ومرابطة بعجلة الرعب ومأسورة بزمن الدكتاتورية وظلامية عقائدها وعفونة رائحتها الكريهة التي ازكمت انفوفنا لاربعة عقود متتالية، وما تزال ايتامه تحن لسمومها القاتلة؟

هل تركت لنا مساحات الصدمة والذهول الكبيرة فسحة للتفكر في امر الجريمة وظروف نجاحها واستنطاق اهدافها القريبة والبعيدة؟

هل ستسعفنا رؤانا الثقافية وبصيرتنا باستشفاف الغيب القادم، بتصور ملامح الضحية المقبلة كي نترصد القاتل قبل وقوع جريمة اخرى، ضحيتها تنوب عن كل المثقفين العراقيين، وتختصر محنتهم وعزلتهم امام وحوش الغابة الجديدة؟

اسئلة كثيرة تدور في ذهني، بعد ان نضبت مشاعر الفجيعة، وبعد ان حضر الرعب كله منبها ومحذرا كل الذين يرومون الاصطفاف صفا وحدا لرفع رايات التنوير والحرية والسلام ضد فرق الظلامية والجهالة والوحشية.

اسئلة تشكل اجاباتها وحلولها موقفا آخر وجديداً يستثير المثقف للانتقال من مواقع كسله ولامبالاته وضعفه الى مواقف اكثر حدة وصلابة، تثبت حضوره المهيب وتنبه لدوره المؤثر في الحياة، ولربما تكون هذه من فضائل المصائب والنوائب علينا، ان احسسنا ادارة هذه المصيبة وخرجنا من دائرة احزانها وعواء نواحها بقدر من الصلابة والوضوح لما مطلوب منا من دور للحد من هذه الجريمة البشعة وتواصلها في هدم مياسم الحياة الجديدة؟

قبل الشروع بالإجابات على هذه الاسئلة، لا بد من الاعتراف بأمرين احلاهما مر:

اولهما: لاول مرة يشهد فصل النكبات والمصائب للمثقف العراقي هذه الحمى المسعورة من التبكيت والصراخ والرثاء للذات، والذي عبرت عنه سيل الرثاءات وقصائد الندب التي اظهرتها الصحف ومواقع الانترنت التي يرتادها المثقف العراقي ـ كاتبا وقارئا ـ. هذه المواقع التي لا اتوقع ان تطأها اقدام البرابرة والتجهيل الذين امروا قاتل كامل شياع بالجريمة.

هذه الكتابات تكشف مدى الصدمة

والضربة الموجعة التي تلقتها الاوساط الثقافية عموما، وفريق التنوير والديمقراطية خصوصا، جراء هذه الجريمة النوعية بالأداء والتنفيذ والغايات.

لان كامل شياع كضحية عزلاء، امام كاتم صوتي جبان، كان يمثل جميع الضحايا الذين سيتعاقبون بعده واحدا اثر واحد، لانه كان نموذجا حقيقيا ومتكاملا للمثقف الوطني والمسؤول في زمن هيمنة منطق الغابة وتحكم وحوشها الضارية وسباعها المفترسة.

ثانيهما: لربما اتاحت هذه الكتابات والعزاءات التي لم تنقطع حتى اللحظة، فرصة لتشفي القاتلين وشركاتهم المساهمة في داخل الحدود وخارجها، بمجموعة المثقفين المشتتين بالآفاق والمتبعثرين في المواقع الذين تجمعهم المصائب وتفرقهم وحدة الموقف وصلابة الرد لهشاشة في بنيوية المثقف ووعي دوره في الحياة. كما وردت لنا صورة المثقف العراقي من اسلافنا المثقفين، الذين كتبوا ادوارهم التاريخية عبر مدونات ثرثرات المقاهي ونواح البارات والمرابطة في زوايا أعمدة المجلات الشحيحة القراء، بينما وقت الشدائد العصيبة كان المثقف اول الضحايا، الذي يلهو به الجلادون والانقلابيون في مكاتب استجواباتهم، وبين آلات تعذيبهم الوحشية.

تاريخ كامل لتدجين المثقف العراقي وترويضه وشراء ذمته وسكوته والرضاء بقدره، وما متاح له من مساحات في الجرائد والمقاهي والمجلات، والكتب المرخصة بمأذونية الحاكم نفسه ومزاجيته ومباركة شرطة رقبائه.

لماذا هذه الجريمة؟

قبل تحليل او افتراض اسباب لوقوع الجريمة وهي افترضات تقع قطعا خارج اساليب التحقيقات الجنائية وسرديات الرويات البوليسية، التي تسعى لكشف ملامح القاتل في نهاية الرواية.

وانما هي قراءة لا تحتاج لعناء وفراسة يمكن التقاطها بيسر وسهولة من بين ما تبقى من الرصاصات الفارغة وبقع الدماء للضحية ونظارته المكسورة حزنا، النظارة التي تحكي قصص القراءات الممنوعة والمسموحة لمفكر ومعرفي من طراز كامل شياع.

من كل هذا الاكسسوارات ومفردات الجريمة نستدل على نجاحها بدرجات كبيرة من حيث مسرحها القريب من وزارة الداخلية العراقية وكاتم الصوت وبراعة التنفيذ الذي انهى حياة الضحية بيقين وهروبها من دون ملاحقة ليبقى القاتل وشركاته المؤسسة مجهولا وغائبا ومتفرجا لبكائنا المر ورثاءاتنا الموجعة.

استغرب من الذين يتساءلون عن السبب باختيار كامل شياع هدفا؟ وكأنهم باستغرابهم هذا يرمون زيادة غموض المشهد والتدليس على ملامح القتلة الذين لا هم لهم الا تعويق بزوغ الحرية وزهراتها وتعطيل مشروع الديمقراطية وقبر الوعي الوطني، وفي كل ذلك ستختنق هذه العصابات والمافيات الاجرامية بعطر المدنية وسيادة المثقف ونوال استحقاقاته من الدولة والمجتمع. فكيف سيرضى بذلك القاتل المأجور ومن خلفه من عصابات جريمة منظمة؟

بتطبيق التعارض بين ما يريده القاتل

وما يريده المقتول، نجد آلاف المبررات ومسوغات لقتله نيابة عن اصدقائه وزملائه من احرار الفكر والمعرفة والموقف من الذين سيأتون بعده.

القاتل يدرك جيدا ان شياع كان الزهرة الشاذة اليتيمة بين مسؤولي وزارة الثقافة العراقية في غابة تتقاتل وحوشها الضارية على مآرب سادتها، ومن خولها حق الاستئثار بالثقافة العراقية والعبث بمقدراتها فهذا الصراع الوحشي لا يحتمل مسؤولا غريبا جاء محمولا بتاريخه النضالي وجدارته الثقافية وثقله المعرفي وشعبيته المترامية الاطراف بين كل اوساط الثقافة العراقية وحدودها المترامية على اطلس القارات كلها.

ثم كان كامل درسا شاذا آخر من دروس وعبر التجربة السياسية الجديدة وتجلياتها التحاصصية.

ولربما أزعجت هذه المؤهلات بعضا من الاطراف القابضة على وزارة الثقافة، لان كامل شياع كان متوالية غريبة في طاقم حكم الدولة الجديدة بعراقيته ووطنيته وثقافته التي سبقت وتقدمت على شيوعيته وشيعيته وايديولوجيته. وكأنه كان يريد ان يرسم أنموذجاً لمثقف عراقي جديد يمازج بين كل هذه الدوائر دون اضطراب او احتراب او توزيع المثقف على قطاعات تنهك دوره وتدمر مكانته لبلوغ تحقيق اهدافه المشروعة في الثقافة والسياسة.

عموما، كان القاتل واعيا لحجم ضحيته النوعي لأن القاتل يعرف مزايا كامل شياع التي تختصر طريقه وتوفر جهده باغتيال الثقافة العراقية كلها ورموزها التنويرية بجسد كامل وحده.

وكامل تمكن من جانب اخر من تحطيم المسافة الازلية التي تفصل بين المثقف العراقي والسياسي المستأثر بالسلطة والذي يتطلع من علياء هيبته وسطوة نفوذه الى المخلوق الثقافي كنكرة تستحق التدمير والانسحاق تحت (بساطيله)، لأنه المنافس الوحيد والخصم العنيد الذي يمتلك قدرة التنغيص على مباذخ حكمه والاستهتار بوعوده وتعويق طموحاته اللامشروعة.

ولذا كان المثقف سابقا اما مدجنا ومحكوما بالسيطرة الكاملة على احلامه وهواجسه، ومايفكر فيه بخلواته وإما صامتا او هاربا مذعورا من رعب سلطة السياسي الحاكم، فاذا توافرت هذه الاسباب كلها عند كامل شياع فإننا نتلمس اشارات الانذار الاولى بإعلان معركة طرفاها فريقان متناقضان؛ فريق مع التنوير واليقين بالحريات المدنية، وآخر يريد الارتكاس بمدخرات الامة الى مهاوي الظلمات التاريخية وسيادة العقائد المتخلفة التي تريد ان تعزل هذه البلاد عن مستجدات الحداثة ونور التقدم الذي يعيشه العالم في كل اصقاع الدنيا.

فالرصاصات الغادرة التي اطاحت بالجسد القتيل هي اعلان الشروع بالماراثون الاجرامي لقتلة غادرين، ممكن ان يطال كل افراد الفريق التنويري المسؤول. وغاية ما اراده القتلة ايصال موعد البدء بهذه المعركة غير المتكافئة بين الطرفين.

وفي اولى نتائج الرسالة، أصبح مقعد كامل شياع في مسؤولية الثقافة العراقية، شاغرا، وبات من الممكن ان يحل محله احد الذين كلفوا القاتل بمهمته الخسيسة، وهي اهم نتائج الجريمة الغادرة ومن ثم المضي بعيدا في مشروع المحاصصة البغيض،

وهو ابشع وجه لحالة العراق الجديد، واقبح صورة في مشهد الزلزال الذي اطاح بالدكتاتورية السابقة.

والنتيجة المؤلمة التي لا تقل عن خسارة المقعد الوظيفي لكامل شياع بكل ما يمثله هذه المقعد من توازن بين القوى المتصارعة والمحمية بشبكة من العصابات والحمايات السرية والعلنية، ان كثيراً من مثقفي العراق الوطنيين الغيورين على مستقبل الديمقراطية ومن الذين ارادوا التقدم خطوة في كسر عزلتهم والثورة على سلبيتهم وتواكلهم ممن انهرسوا تحت انياب ذل الغربة والحرقة من بعد على وطن تنهشه الذئاب المسعورة.

ارادوا حزم حقائبهم والعودة الى الوطن بعد ان تسربت اليهم اخبار امن واستقرار يمكن ان يضعا حدا لفصل التغرب والبعاد عن الوطن. وكان من الممكن فتح صفحة جديدة للمثقف العراقي ومشاركته في السلطة وتداولها بعد غياب الدكتاتورية ونظام الشمولية المزمن، لكن عاد المثقفون وركنوا حقائبهم على رفوف غربتهم ريثما تصلهم رسالة اطمئنان اخرى تسبق قتل مروع اخر.

والنتيجة الثالثة، عرف القاتل قدرة المثقف العراقي على صناعة احزانه وابتكار نواحاته من خلال تاريخ طويل من اضطهاده وتغييب دوره وقمع صوته وتحطيم مشاكساته. القاتل يتفرج وسيتفرج ونحن نطوي صفحة حزن جديدة بعد ان تهدأ فورات الغضب وتنطفئ جمرات الحزن وتتلاشى مرارة الوجع.

ونعود نتهيأ لرثاء ضحية اخرى محتملة في ظل بقاء الاوضاع على حالها، وستطرب اناشيد العزاء وايقاعات الحزن مسامع قتلة الكواتم. اذن، ماذا نفعل وهل بيد المثقف العراقي من سبيل آخر؟

نعم، امامه ان يكون له عشيرة تطالب بدم ابنائها، وامامه ان يحول الكلمات المفجوعة الى صراخات احتجاج وسط الشوارع، وفي ممرات الدوائر الحكومية، وفي حدائق العاشقين، ومساطر العمال وكراديس العزاءات المقامة لكامل، ومن قبله في ارواحنا وذاكرتنا.

وامامه أن يعطل الحياة ويشل فعاليتها ليوم واحد فقط، اكراما لدماء كامل الغالية، والذين سيأتون من بعده والذين من قبله، وامامه يوخز النائمين والغافلين عما يدور من حولهم من جريمة، وامامه أن يدعو لحظر التجوال الذي يكون لمناسبات اقل قيمة من قتل مثقف تنويري واهدار دمه بدماء باردة وضغائن متوارثة.

امامنا كل ذلك لكي لا ندع القاتل يتشفى بفجيعتنا، ويسخر من بكائنا المر وحسراتنا المتواصلة، وحتى لا نسمح له بالمبادرة الجديدة، وهو يتهيأ لقنص ضحية جديدة من فريق التنوير والمدنية والسلام.

كامل شياع مفكرا اليوتوبيا معياراً ثقافياً

ناجح المعموري

يقود الحديث عن اليوتوبيا الى التذكير بالمرجع الموسوعي عن الايديولوجيا واليوتوبيا لبول ريكور وترجمة الاستاذ فلاح رحيم وهو عبارة عن مجموعة من المحاضرات القاها في جامعة شيكاغو عام 1984وطبعت لاحقاً عام 1988ونشرت بطبعتين عن ''دار الجديد''.

استفاد بول ريكور من ماركس، طاقة المخيال السياسي والاجتماعي، وتمركز بوضوح حول المؤسسة الدستورية وتقديم السلطة. أما المخيال الاجتماعي فهو الوسيلة/ اللغة القادرة على خلق الافكار. وانطوت محاضرات بول ريكور على اشارات واضحة على ردود انثربولوجية وفلسفية حول الدعوات الخاصة بدعوات موت الايديولوجية التي استولدها - كما يبدو - موت الله النيتشوي وموت المؤلف لرولان بارت وموت البنيوية لفوكو. ويبدو لي بأن هذه المواقف من الايديولوجية جزء من الحملة المضادة للاتحاد السوفيتي والتي لعبت دوراً بارزاً لاستكمال نشاط الآخر من اجل تحقيق انهيار النظام الاشتراكي.

لقد استشرف بول ريكور بعقل علمي رصين بالذي سيحصل في العالم آب/ 1991 وتعامل بذكاء مع اثني عشر مفكراً وفيلسوفاً، قرأ لهم ما كتبوا عن الايديولوجيا واليوتوبيا بتفاصيل واسعة. وافرد خمس محاضرات موسعة عن ماركس ومن بعده كارل مانهايم/ التوسير/ ماكس فيبر/ كليفورد غيرتس/ سان سيمون/ فوريه.

ما يميز جهد المفكر بول ريكور هو المجال الانثربولوجي الفلسفي أما كامل شياع، فقد تأطرت رسالته بالانثربولوجية ـــ الثقافية، وكان أكثر تركيزاً واختزالاً مثلما أضاع العديد من المركز، لكنه التقط بذكاء وحدات مهمة من المخيال الاجتماعي والسياسي، مثل اليوتوبيا والعنف/ الدكتاتورية/ العنف والاندفاع نحو السياسة القهرية والاجتماعية .

يجب على مقال مختصر ذهب نحو عرض تجربة أغفلتها الثقافة العراقية ضرورة التأشير على الجهد الفلسفي المهم لأحد مفكري القرن العشرين. وبإمكاننا اعتباره الأكثر إثارة للاهتمام في توجهه العميق لقراءة الايولوجية واليوتوبيا. لأنه استطاع بعقله العلمي ووعيه العميق استبق تحقق الانهيار بكشوف موضوعية لما قاد لاحقاً في آب 1991.

اليوتوبيا خيال محفز

اليوتوبيا، تصورات خيالية ذات طاقة محفزة لتنشيط الافراد والجماعة لمواجهتها وهي تتسع باستمرار. ومثل هذا الخيال له صلة وثيقة بكل ثقافة موجودة، وتتمتع بحضور في التداول والتواصل. لكن التمركز هو الحضور الأكثر وضوحاً في العالم الآخر، لأنه يمثل خطاباً مستقبلياً من أهم النصوص اليوتوبية المعروفة وهي ''اليوتوبية'' لتوماس مور، وجمهورية أفلاطون، واخوان الصفا.

واليوتوبيا لا تذهب بشكل جدي الى تفسير العالم، بل تقترح تحويله وتغييره، وهذا مفتاح الغنوص المسيحي. والتحول باتجاه العودة للماضي/ الفردوس المتعايش فيه كل الناس، بالإضافة الى توعية الجماعات حول الضرورة القصوى للحلم بعالم بلا خطايا وذنوب، بحيث يصير العالم تحققاً موجوداً على صورة الحلم المسيحي المعروف: الأب/ الإبن/ الروح القدس. ومن خلال هذه الإشارات الصريحة تتضح لنا اليوتوبيا بتجاورها مع اللاهوت المسيحي والغنوصية، لكنها مختلفة مع يوتوبيات الفلسفة المتعددة في العالم. وهذا تحصيل حاصل – كما قال كامل شياع – من خلال معرفة بعض المفاتيح في الديانة المسيحية والفكر الغنوصي. وهي الفردوس المفقود أو جنة عدن. وصارت هذه القيم الدينية بالديمومة أحلاماً في الديانتين اليهودية والمسيحية. وهيمنت إسطورة الفردوس فاعلة ومؤثرة. حتى نجح هذا الحلم بالتمدد وبسيرورة الحراك نحو الدين الفرعوني ومن بعده الاسلام. ونجح الفرد المصري بتأكيد تصور حيازة اليوتوبية في الحياة المجتمعية وتعامل مع الروح بوصفها شكلاً يوتوبياً ''ليس ثمة يوتوبيا يمكن أن تخفي حنينها للماضي السعيد'' وتميزت الديانة الفرعونية بانتقال السعادة الحاضرة في حياة الفرد اليومية الى العالم الآخر.

من الملاحظات التي يثيرها عرض اطروحة المفكر كامل شياع هو حياديته حول مقولات العلاقة بين اليوتوبيا واللاهوت المسيحي والفكري الغنوصي ورضاه بالإحالة غير الموضوعية لأن الفردوس المفقود وجنة عدن لم تكن من مكونات اليوتوبيا في الديانة المسيحية، لأن أصلها الميثي معروف بشكل واضح، ولأن صمت المفكر كامل شياع ملحوظ جداً، فسأضطر للإشارة اليه بتركيز.

معروف لمن اهتم بالفكر العراقي القديم، وتابع طقس الزواج الإلهي المقدس، هيمنة هذا الطقس كثيراً وصار خاضعاً للعود الأبدي – الذي تجاهله كامل شياع – ولم يشر له أبداً وله أيضاً – علاقة روحية واحتفائية مع اللاهوت المسيحي. وتركت بدئيات الديانة السومرية عملاً تشكيلياً عن وجود إلهين وبينهما نخلة وأفعى متجاورة مع الآلهة.

أشار العلامة أحمد سوسة الى أن هذا الرقيم الفني هو معني بأسطورة الفردوس التي حاز عليها الكتبة العبران فترة وجودهم في العراق، وأعيد انتاجها. ويبدو لي بأن قصدية صمت المفكر كامل شياع وحياديته نتيجة ضغط مباشر أو غير مباشر للأستاذ المشرف وضغط ثقافته المعنية بالتمركز الغربي، وهذا موقف معروف وقديم، ابتدأ

لحظة الكشف عن اللوح التشكيلي والتلاعب بما انطوى عليه من سردية، كما نعرف بأن الآخر ما زال حتى الان يشطب على الملمح العراقي للحضارة السومرية.

لا يستطيع الاستشراق الذي تحدث كثيرا عن جنة عدن، فهي ليست من مكونات الديانة المسيحية، بل السومرية، وارتحلت اليها بذات الطريقة التي أخذت بها الفردوس المفقود، لأن جنة عدن كانت البحرين – دلمون – وتم الكشف عن وجود تأثيرات سومرية مهمة للغاية.

ذهب كامل شياع الى أن اليوتوبيا نتاج للوعي وتتحرك عبر خط جدلي، يبدأ من المستوى المجرد باتجاه آخر ملموس، ويصبح الأخير وثيق الصلة وأعمق في علاقة الإنسان بما يحيط به، ويؤدي دوراً مشاركاً في الحياة وما تقتضيه من امكانات لتطوير العلاقة مع الحلم.

ان تاريخ اليوتوبيا، قد ابتدأ بوصفه تاريخاً ادبياً وهذا التاريخ شكل من أشكال اليوتوبيا المتمتعة بفكر نقدي فعال. واتضح للقراءة ارتباطاً بالملاحظة الأخيرة، السبب الذي جعل كامل شياع يختار عنوان رسالته "اليوتوبية معياراً نقدياً" لكنه – شياع – حذر من مخاطر وجود عالم بدون يوتوبيا، لأنه سيكون فقيراً، لأن مثل هذا العالم يتعطل فيه الفكر والعقل الانسانيان، ولن تكون له أهمية تذكر، لأن اليوتوبية ديانة كما أرى أنا لأن الماضي معيش باستمرار، ولن يقوى الكائن على التخلي عنه.

اهتم المفكر كامل شياع بشكل واضح بالنظرية الفلسفية الخاصة بكارل بوبر، التي لم تستطع توفير قناعة بالافتراضات الخاصة بالصراع بين الهندسة الاجتماعية التدريجية وبين الهندسة الاجتماعية اليوتوبية، مثل الهندسة المعمارية وتقنيات الفضاء الحديثة، حيث يفترض بالثانية أن تكون بديلاً للأولى.

أخيراً، لا بد من التذكير بالدور الذي لعبته اليوتوبية منذ القرن السادس عشر وحتى التاسع عشر في تكريس العلمانية والايمان بها ومن هنا – كما اظن – ذهبت تصورات المفكر د. فالح عبد الجبار الى ان العلمانية ليست فكراً يروم الفصل بين الدين والسياسة، بل هي مجال معرفي.

ادت اليوتوبيا واللاهوت المسيحي/ البروتستانتي الى تراجع دور الذات والاندغام بالمقدس العميق وليس الطقوسي، وتخلخل الأنا، ما ادى الى تراجع دور المثقف النخبوي، ما ادى الى ثورة مايو 1968 في فرنسا، لأنها عكست دور ومكانة المثقف كما قال د. محمد سبيلا.

الرصاصة والكلمة

د. حسين القاصد

في البدء كان السيف والكلمة، وهو صراع أزلي، ومنذ الأزل كان صوت السلاح أعلى، وبقي الكلام أعزل في مواجهة رعونة السلاح؛ ذلك السلاح الذي حاول اسكات المتنبي حين لم يتمكن أي (ضبة) من مواجهة كلماته.!!

ترى، كم ضبة بانتظار كلماتنا؟ وكيف لأي (ضبة) ان يتمكن من اسكات صوت الرأي النابض!؛ استشهد المتنبي العظيم، واقول استشهد لأنه شهيد رأي، وهو القائل :

الرأي قبل شجاعة الشجعان
هو أول وهي المحل الثاني

نعم، الرصاصة وسيلة اسكات مؤقت لكن الرأي والكلمة وسيلتا ردع لكل سلاح طائش:

فلربما طعن الفتى اقرانه
بالرأي قبل تطاعن الاقران

لكن، كيف لمن لا يطاعنه قرينه؛ فالغادر مخبوء خلف رعبه من أزيز الكلمة.

كان كامل شياع مثالا للهدوء والوعي والخلق النبيل، لكنه تقمص اسمه، فاكتمل وشاع، ثم خلد، وانزوت الرصاصة التي حاولت اسكاته. هاهو اليوم بينكم فرحبوا به خالدا بنبله ووعيه وصداه .

لروحه السلام والمجد والخلود .

مقـــــالات

حول رؤية الشيوعيين للأوضاع في مصر وكيفية مواجهة المخاطر والتحديات في المرحلة الراهنة

صلاح عدلي
الأمين العام للحزب الشيوعي المصري

يتساءل الكثيرون عن حقيقة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر بعد مرور ست سنوات على ثورة 30 يونيو 2013، وعن موقف الشيوعيين المصريين من النظام الحالي في مصر، وما هو تقييمهم لسياساته وممارساته في ضوء المهام الأساسية المطروحة على البلاد من خلال مسيرة نضال الشعب المصري. وهي ثلاث مهام مترابطة ومتفاعلة جدلياً بشكل وثيق للثورة الوطنية الديمقراطية، ألا وهي المهمة الوطنية لإنهاء التبعية واستقلال القرار الوطني في مواجهة المخططات الامبريالية الصهيونية. والمهمة الديمقراطية لضمان الحريات السياسية وتحقيق المشاركة الشعبية وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة بكل مقوماتها. والمهمة الاقتصادية والاجتماعية لإنجاز مشروع التنمية الشاملة المعتمدة على الذات أساساً والهادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمواطنين. وقد أضيفت إلى هذه المهام الثلاث مهمة رابعة ملحة وهي مواجهة خطر الإرهاب بكل صوره وأشكاله.

ويرى الحزب الشيوعي المصري أن ثورة 30 يونيو، التي نجحت في إسقاط حكم جماعة الإخوان الإرهابية وأنقذت البلاد والمنطقة من مصير مظلم، هي ثورة شعبية بامتياز شارك فيها عشرات الملايين، وساندها الجيش، وأفرزت سلطة وقيادة جديدة، أيدتها في البداية الأغلبية الساحقة من الشعب المصري بأمل تحقيق أهداف ثورتيه (25 يناير 2011 و30 يونيو 2013) في الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والوطنية. ولقد أكد الحزب حينها أن تأييده لهذه السلطة لا يعني إعطاءها شيكاً على بياض، وأن موقفه منها سوف يتوقف على ما تتخذه من سياسات وإجراءات فعلية، ومدى اقترابها أو ابتعادها عن تحقيق أهداف ومطالب الشعب المصري التي نادى بها في ثورتيه، ولم يتحقق منها الكثير حتى الآن.

ورغم وضوح موقف الحزب بضرورة تعبئة جهود القوى الوطنية والديمقراطية وفي القلب منها قوى اليسار للضغط على

النظام من أجل وقف السياسات والإجراءات المعادية للحريات ولحقوق الجماهير الشعبية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن حزبنا كان واعياً ومدركاً – خلال السنوات الست الماضية - للأوضاع الحرجة التي تمر بها البلاد، آخذاً في الاعتبار التركة الثقيلة التي ورثها النظام، والظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة، والأخطار المتصاعدة التي تحيط بمصر من كل جانب، سواء من جماعات الإرهاب في سيناء والدول المجاورة، أو بسبب تربص قوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية ومخططاتها لتقسيم وتفتيت دول المنطقة وسعيها لإبقاء مصر دولة ضعيفة تابعة.

وسوف أتناول في هذا المقال بمزيد من التفصيل الأوضاع الراهنة في مصر خلال السنوات الأخيرة والتحديات والمخاطر التي تتعرض لها البلاد، ورؤية الحزب الشيوعي المصري لمواجهتها.

أولاً: الأوضاع السياسية في مصر والمنطقة

لا يمكن تقييم السياسة الخارجية للنظام الحاكم في مصر إلا في ضوء فهمنا لما يحدث في العالم والمنطقة من تطورات خطرة، حيث يرى الحزب الشيوعي المصري أن العالم يعيش في الآونة الأخيرة مرحلة انتقالية من هيمنة القطب الواحد الأمريكي إلى عالم متعدد الأقطاب، وأن هذه المرحلة تتم في إطار العولمة الرأسمالية وليست بديلاً جذرياً لها.

ورغم أن هذه المرحلة تحمل في ثناياها مخاطر كبرى مع تصاعد خطر اليمين المتطرف والشعبوي في أوروبا وأمريكا، إلا أنها تتيح في نفس الوقت ظروفاً أفضل وأكثر مواتاة لشعوب العالم ولشعوبنا العربية وقواها الديمقراطية والتقدمية لمواجهة هيمنة الإمبريالية، وخاصة الأمريكية، والتحرر من التبعية، وتحقيق التنمية المستقلة، وضمان الحفاظ على وحدة وسيادة الدول الوطنية.

وتشهد المنطقة العربية وحركة التحرر الوطني أوضاعاً خطرة تهدد جميع دول وشعوب المنطقة، وخاصة في سوريا واليمن وليبيا والعراق. وتتجلى مخاطر هذه السياسة العدوانية الأمريكية الصهيونية في قرارات الرئيس الأمريكي ترامب، التي تنتهك كل القوانين والقرارات الدولية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، سعياً لتنفيذ مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية، وزيادة الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، والتهديد بشن حرب مباشرة أو بالوكالة على إيران، والدعوة لإنشاء أحلاف عسكرية وسياسية تحت قيادة أمريكا، والاستمرار في استنزاف ثروات المنطقة ونهب خيراتها. وكل ذلك لا تستفيد منه سوى إسرائيل وأنظمة الحكم المستبدة المحمية من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد انعكست هذه التطورات بإشعال الحروب ومساندة جماعات الإرهاب في العديد من الدول العربية على القوى الإقليمية في المنطقة، حيث تمثل تركيا تحت قيادة أردوغان خطراً كبيراً على الأمن القومي العربي والمصري باحتلالها أجزاء في شمال سوريا، وأطماعها في العراق وليبيا، واحتضانها جماعة الأخوان الإرهابية لتطلق من خلالها مؤامراتها وأنشطتها المعادية لمصر شعباً ودولة. ورغم أن إيران دولة دينية نختلف مع توجهاتها الأيديولوجية والكثير

من ممارساتها وطموحاتها التوسعية، إلا أن الموقف منها يختلف عن تركيا نظراً لأن إيران تتخذ بحكم مصالحها مواقف معادية لأمريكا وإسرائيل، اللتين تشكلان الخطر الأكبر والعدو الرئيسي للشعوب العربية.

والحقيقة أنه إذا كان النفوذ الإيراني والتركي يتمدد في دول المنطقة فإن العامل الرئيسي وراء ذلك هو غياب المشروع التحرري الوطني العربي، وهرولة العديد من الدول الرجعية للتطبيع مع إسرائيل والدخول في أحلاف استعمارية مع أمريكا، وهيمنة الدور السعودي الخليجي الرجعي على القرار العربي، خاصة بعد تراجع دور مصر الإقليمي بدءاً من عهد السادات.

وإزاء هذه الأوضاع، يرى الحزب الشيوعي المصري أن النظام المصري يتبع سياسة خارجية متوازنة وعقلانية إزاء أزمات المنطقة، ويحرص على عدم التورط في المخططات الأمريكية الصهيونية، وخاصة في سوريا واليمن، ويتمسك بإعلان موقف واضح لحل القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً للمرجعيات الدولية، كما يتجه بخطوات ثابتة لإقامة علاقات إستراتيجية مع الأقطاب الأخرى الصاعدة، خاصة روسيا والصين، ويحرص على تقوية الجيش المصري وتنويع مصادر تسليحه، ويطالب بإنشاء قوة عربية مشتركة لحماية الأمن القومي العربي، ويسعى جدياً لاستعادة الدور المصري الفاعل في إفريقيا.

ورغم هذه الخطوات الإيجابية، يتحفظ الحزب الشيوعي المصري على إحجام النظام المصري عن لعب دور واضح وأكثر فاعلية في المنطقة يليق بحجم ومكانة وتاريخ مصر، وذلك بسبب حرص النظام على استمرار علاقاته الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيزه على الأوضاع الداخلية، واتباعه ما يسمى سياسة الكمون الإستراتيجي في المرحلة الحالية. ويؤكد الحزب أن هذا الدور الفاعل ضروري لحماية الأمن القومي المصري والعربي، وأن ضمان نجاح أي مشروع تنموي شامل لن يتحقق إلا في ظل هذا الدور وفي إطار تكامل عربي.

كما يشارك الحزب ويبدي اهتماماً كبيراً بكل الأعمال الجبهوية والمشتركة في القضايا الوطنية، مثل رفض التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير المصريتين إلى السعودية، ورفض صفقة القرن الأمريكية الصهيونية، ورفض الدخول في أي أحلاف استعمارية في المنطقة، وأيضاً يؤكد على ضرورة عودة العلاقات الطبيعية الكاملة مع سوريا، وعودتها لشغل مقعدها في جامعة الدول العربية، ودعم ثورة الشعب السوداني حتى تتخلص من النظام الإخواني الفاشي وتحقق أهداف الشعب وتطلعاته.

ولا شك أن القوى الوطنية الديمقراطية العربية، وفي القلب منها القوى اليسارية التقدمية، مطالبة الآن - أكثر من أي وقت مضى - بالمساهمة في استنهاض وتطوير وتفعيل حركة التحرر الوطني العربية لمواجهة المخاطر والتحديات الكبرى التي تواجه شعوبنا في المرحلة الراهنة، وعلى رأسها دعم الشعب الفلسطيني في تحقيق أهدافه المشروعة، والنضال من أجل تحقيق الديمقراطية ومكافحة الفساد والاستبداد، والتصدي للمشروع الأمريكي الصهيوني،

ومواجهة الإرهاب بكل صورة وأشكاله، سواء كان إرهاب الجماعات المتسترة بالدين، أو كان إرهاب قوى اليمين المتطرف والعنصري في الدول الرأسمالية الذي يعادي الإسلام والمهاجرين.

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية في مصر

طبقاً لتصريحات الرئيس السيسي ورؤساء الحكومة المتعاقبين ووزرائهم ومن تستضيفهم الفضائيات الحكومية والخاصة، فإنهم يرون جميعاً أن طريق الإصلاح الاقتصادي على خطى صندوق النقد الدولي هو قدر حتمي، وأنه الطريق الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية، في حين يرى الحزب أنه اختيار أصر عليه النظام، ويعكس انحيازاً واضحاً للرأسمالية الكبيرة والفئات الطفيلية وتكريساً لاستمرار التبعية للمؤسسات الرأسمالية الاحتكارية العالمية وتزايد الاندماج في منظومة العولمة الرأسمالية.

وفي الحقيقة فإن هذا الاختيار هو استمرار لنفس سياسة "الانفتاح الاقتصادي" التي تتبعها الأنظمة الحاكمة في مصر منذ عام 1974. وقد بدأ النظام الحالي في نهاية عام 2016 تطبيق اتفاقه مع صندوق النقد الدولي بتنفيذ مراحل سريعة متعاقبة بقرارات صادمة، ودون اهتمام بآثارها السلبية المتوحشة على معيشة الطبقات الدنيا والوسطى، وبلغ تنفيذ تلك السياسة قمته منذ التعويم الكامل للعملة وإطلاق حرية السوق لتقترب مستويات الأسعار من نظيرتها العالمية رغم المستويات المتدنية جداً للأجور والمعاشات، وإلغاء الدعم على السلع والخدمات الأساسية، واستكمال عمليات الخصخصة وبيع الأصول التي بدأت منذ الاتفاق السابق مع صندوق النقد الدولي عام 1991.

وتتسم تلك المرحلة، التي تدخل عامها الرابع الآن، بالآتي:

1 - الإفراط في التسهيلات للمستثمرين الأجانب والمحليين وغياب الشفافية وغياب الرؤية المصرية للتنمية الشاملة والمستدامة، وعدم وجود سياسة صارمة لمحاربة منظومات وقوانين ومافيا الفساد والاحتكار.

2 - الانحياز الصارخ للأثرياء وغياب العدالة الاجتماعية، واختفاؤها من قاموس الخطاب السياسي والإعلامي للسلطة، والتزايد المتسارع وغير المسبوق في الديون والفقر، والعجز عن مواجهة البطالة، وتفشي الاقتصاد غير الرسمي والذي يشكل 60% من الاقتصاد الكلي المصري، وتدهور الخدمات التعليمية والصحية، وتراجع مستويات معيشة الطبقة الوسطي وهبوط شرائحها الدنيا إلى معسكر الفقراء وتزايد نسبة من هم تحت خط الفقر حتى بلغوا طبقاً للأرقام الرسمية نحو 32 مليون مواطن، أي حوالي ثلث عدد سكان مصر، بينما كانوا 27 مليوناً عام 2016 قبل تطبيق السياسة الجديدة.

3 - استمرار التقاعس عن استرداد المصانع والشركات التي حكم القضاء بفساد صفقات خصخصتها وبعودتها إلى الملكية العامة، والاتجاه لتصفية وخصخصة ما تبقى من القطاع العام الإنتاجي، بما فيه الشركات التي تحقق أرباحاً هائلة، وإحالة عماله إلى المعاش المبكر، والتقاعس عن تشغيل المصانع المتوقفة (عامة وخاصة) والتى يقدر عددها بالآلاف. بل إن وزير

قطاع الأعمال أعلن في فبراير 2018 عن وقف مناقصات تطوير شركات صناعية كبرى ومهمة للاقتصاد والصناعة المصرية مثل الحديد والصلب والنصر للسيارات والكوك، في تراجع عن الوعود الحكومية السابقة بضخ استثمارات في تلك الشركات وتطويرها.

4 - استمرار السياسة التي بدأت منتصف السبعينات وأدت إلى تدهور الزراعة وأحوال الفلاحين الفقراء، وتقلص مساحة الأراضي الزراعية في وادي النيل والدلتا، وتعثر مشاريع استصلاح الأراضي، وقد نتج ذلك كله عن سياسة التحول من زراعة المحاصيل الرئيسية والضرورية لمواجهة احتياجات الغذاء والصناعة (القطن والقمح وقصب السكر) إلى زراعة محاصيل التصدير، وغياب التخطيط والإرشاد الزراعي، وإفساد وإضعاف التعاونيات الزراعية وتحول بنك التسليف الزراعي من بنك يساعد الفلاحين بشروط ميسرة إلى بنك ائتمان استثماري يسعى بكل السبل لتحقيق أقصى أرباح ممكنة، وعدم توفير مياه الري والبذور والسماد ومستلزمات الإنتاج والتسويق العادل للفلاحين، ما دفع شرائح واسعة من الفلاحين إلى هجر الزراعة والاتجاه إلى أنشطة تجارية وريعية.

وفي ظل هذا التوجه العام للسياسات الاقتصادية لا يمكن إنكار الانجازات الكبيرة المتحققة في قطاع الطاقة (الكهرباء والغاز) والشروع في إنشاء محطة الضبعة النووية، وإنشاء بعض الشركات الصناعية في مجال الأسمدة والأسمنت وقيام بعض المشروعات في محور قناة السويس وفي مجال العقارات والإنشاءات والطرق والبنية التحتية والمدن الجديدة، وهي بالتأكيد إنجازات حقيقية يمكن أن تمتص قدراً من البطالة المرتفعة، ومن الممكن أن يكون لها أثر إيجابي ضخم على الاقتصاد المصري خلال السنوات المقبلة إذا تم وضعها ضمن استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والمستدامة، ولكنها مشروعات تتم تحت إشراف الرئيس شخصياً والقوات المسلحة، ولا يمكنها دون خطة واستراتيجية شاملة أن تكون وحدها طريقة الحل لأزمة الاقتصاد والنهوض به، خاصة في ظل غياب الشفافية، وعدم الإفصاح عن تكلفتها الفعلية، وكيفية تدبير الموارد المالية لها، ومدى أولوية هذه المشروعات في إطار خطة التنمية الشاملة التي تحتاجها البلاد. كما أن تزايد الدور الاقتصادي للجيش - رغم إدراكنا لأهميته في الظروف الحالية في ظل انعدام كفاءة أجهزة الدولة وتفشي الفساد فيها - يثير مخاوف حول أثر ذلك سلبياً على قيامه بمهامه الأصلية، وإمكانية تأثير ذلك مستقبلاً على عملية التطور الديمقراطي ومدنية الدولة خاصة في ظل استسهال إحالة حل أي مشكلة تواجه البلاد إلى القوات المسلحة بدلاً من ضرورة الإقدام بجرأة على تطهير جهاز الدولة من الفساد بشكل جذري ومواجهة فشل وعجز الرأسمالية المحلية الكبيرة ومواجهة مافيا الاحتكار في الاستيراد والتجارة بكل حسم.

ولغياب الشفافية والتخطيط السليم والرؤية الاستراتيجية التنموية فإن تلك المشروعات التي تمت خلال السنوات الأربع الماضية كان طبيعياً أن تتم بديون خارجية وداخلية بمعدلات شديدة الارتفاع وغير مسبوقة، رغم ما تمثله من أعباء ثقيلة على الأجيال الحالية والمقبلة، ومن آثار سلبية على

استقلالية القرار الوطني، فقد ارتفع إجمالي الدين العام المحلي ليسجل بنهاية ديسمبر الماضي 4.104 تريليون جنيه، وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري، وبنسبة نمو سنوي بلغت 20% - 25%، وارتفعت نسبة الدين المحلي للناتج المحلي الإجمالي إلى 78.2% بنهاية ديسمبر 2018. كما ارتفع الدين الخارجي ليبلغ نحو 96.6 مليار دولار في نهاية ديسمبر، وبلغت نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 35.1%. وبذلك فإن نسبة الدين المحلي والخارجي معاً إلى الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 113.3%.

إن أي تنمية حقيقية وأي تقدم أو نجاح حقيقي للاقتصاد يجب أن يظهر في مؤشرات ملموسة أهمها تحسن مستوى معيشة المواطنين، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم، كما أن أي تحليل موضوعي علمي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوف يكشف أن الأزمة تتفاقم بشدة، وأن هذه المؤشرات المتحققة مثل بلوغ معدل النمو الاقتصادي 5.6% في 2019 وزيادة الاحتياطي النقدي من الدولار في البنك المركزي والتراجع النسبي المؤقت في سعر الدولار وشهادات التقدير الصادرة من صندوق النقد والمؤسسات الدولية، التي تطالعنا بها حملات الترويج الحكومي والإعلامي لما تسميه إصلاحاً اقتصادياً، يقابلها حجم غير مسبوق للديون، وتدني معدل الادخار في مصر إلى أدنى معدلات الادخار في العالم. كما أن هذا النمو النقدي والمالي لا يعكس زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية، وإنما يعود أساساً إلى زيادة أهمية النشاط العقاري - الذي يمثل الاقتصاد غير الرسمي 60% منه - والأنشطة الريعية وخاصة قطاع البترول والغاز بعد الاكتشافات الأخيرة، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج التي ارتفعت بشكل استثنائي في العامين الأخيرين.

ثالثاً - الأوضاع الاجتماعية

شهدت أحوال العاملين بأجر وأصحاب المعاشات والطبقات الفقيرة والوسطى تدهوراً شديداً ومتزايدا منذ بدء تنفيذ روشتة صندوق النقد بصرامة في ديسمبر 2016، نتيجة الغلاء الفاحش والزيادات الصارخة المتوالية في أسعار الكهرباء والمياه والمحروقات، وإلغاء الدعم، والتي نتج عنها ارتفاعات شديدة متوالية في أسعار كافة السلع والخدمات، خاصة مع تحويل كافة الحقوق الاجتماعية إلى مجالات استثمارية، صحة وتعليم ونقل وإسكان وخلافه. ويقابل ذلك زيادات هزيلة في المعاشات والأجور، لا يتمتع بها العاملون في القطاع الخاص الذين يشكلون نحو 80% من القوى العاملة البالغة نحو 30 مليون مواطن.

لقد ارتفعت أسعار الوقود مثلاً، خلال السنوات الأربع الماضية، أكثر من أربعة أضعاف، وأصبح المواطن المصري يشتري الوقود ومعظم السلع بالسعر العالمي تقريبا، رغم أن مرتبه لا يتجاوز 7 إلى 8% من الأجر العالمي، حيث تتراوح الأجور في انجلترا وفرنسا وألمانيا بين 13 و15 ضعفا للأجور في مصر وفي أمريكا 12 ضعف الحد الأدنى للأجور في مصر الذي يبلغ الآن 2000 جنيه مصري، والذي لا تحصل عليه الغالبية العظمى من العاملين في القطاع الخاص، بل وبعض العاملين في القطاعين العام والحكومي.

وتواصل الحكومة الاستيلاء على أموال التأمينات الاجتماعية واستخدامها في سد جزء من العجز المتزايد في ميزانياتها سنة بعد أخرى. ويعاني العمال من غياب الأمان الوظيفي لاستمرار التخلي الحكومي عن سياسات التوظيف وخلق فرص عمل جديدة بل والتصعيد في سياسات تصفية القطاع العام وإضعاف الصناعة الوطنية والتخلص من العمالة، إما بتصفية مواقع العمل أو خصخصتها ليقوم المستثمرون بالانتفاع والتربح السريع من بيع أصولها. كما تؤدي تلك السياسات إلى الدفع بملايين العاملين إلى صفوف العاطلين وتزايد التضخم والغلاء.

ورغم تأكيد النظام باستمرار على ضرورة النهوض بالتعليم والصحة إلا أنه حتى الآن ما زال لم يلتزم بنسب المخصصات التي قررها الدستور للإنفاق على هذين القطاعين، رغم أن تلك النسب أقل من ثلث متوسط النسب العالمية في هذين المجالين. ويستمر فشل وتعثر خطة الإصلاح الحكومي للتعليم، وذلك لغياب الرؤية والتخطيط العلمي الواقعي والشفافية والانحياز للأغنياء على حساب الفقراء، حيث أنها تتعامل مع قضية التعليم كمجال استثماري وليس حقاً لكل المواطنين، كما أنها تفتقد الرؤية الشاملة لتطوير أوضاع المعلمين والأبنية المدرسية والمناهج الدراسية وأساليب التدريس، والتي توفر البيئة التعليمية القادرة على تنمية الوعي بقضايا الوطن وتأكيد الهوية المصرية وحفز الطلاب على التفكير العقلي والبحث العلمي، والقضاء على وجود أنماط متعددة للتعليم، بعضها لا يخضع لرقابة وإشراف الجهات الحكومية والبرلمانية عليها.

ورغم وجود ايجابيات ملموسة في حملة علاج فيروس سي، وحملة 100 مليون صحة، إلا أن الحكومة لم تتعامل مع قضية حق المصريين في الصحة بما يتناسب مع أهميتها وخطورتها، حيث ترفض الاستماع إلى ما تطرحه منذ سنوات لجنة الدفاع عن حق المصريين في الصحة من رؤى شاملة وواقعية لتطوير المستشفيات الحكومية والجامعية وقطاع التأمين الصحي، دون تحويلها إلى قطاعات استثمارية تجعل الفقراء عاجزين عن الحصول على الخدمات الصحية، وتصر على تطبيق مشروعها في التأمين الصحي والسير على خطى إرشادات البنك الدولي الذي يتعامل مع الخدمات الأساسية على أنها سلعة وليست حقاً دستورياً وإنسانياً للمواطنين لتحقيق العدالة الاجتماعية.

الرؤية البديلة

يمتلك الحزب، مع القوى الوطنية والتقدمية، رؤية اقتصادية واجتماعية متكاملة - طرحها في أكثر من مناسبة - بديلة لأجندة الاحتكارات الرأسمالية وصندوق النقد الدولي، غير أن السلطة الحالية وأسلافها ترفض الإنصات إليها. وتتلخص هذه الروية في أن تغيير الأوضاع لتحقيق أهداف ومطالب الشعب المصري يتطلب وضع خطة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة يكون أساسها تشجيع القطاعات الإنتاجية في القطاعين العام والخاص (الصناعة والزراعة والتعدين والطاقة) وتحفيز الادخار المحلي مع

الاستفادة من الاستثمار الأجنبي حسب الخطة الموضوعة وفي المجالات المطلوبة، خاصة وأن الظروف الدولية الحالية تتيح فرصاً واسعة لتنويع مصادر الاستثمار الأجنبي ورفض الاستثمارات المرتبطة بشروط وتدخلات سياسية، وإعادة الاعتبار لدور الدولة والقطاع العام كقاطرة للاقتصاد القومي، وتوقف عمليات الخصخصة وإعادة تشغيل مصانع القطاع العام ووقف استيراد السلع الترفيهية والسلع التي لها مثيل محلي، وفرض ضرائب تصاعدية على الثروات والممتلكات والأرباح الرأسمالية دون فرض أية أعباء جديدة على الطبقات الشعبية المسحوقة، واتخاذ إجراءات جذرية رادعة لمحاربة الفساد والاحتكار. وتحقيق عدالة اجتماعية حقيقية تجسدها سياسات وإجراءات وقوانين ملموسة منحازة للعمال والفلاحين والكادحين وأغلبية شرائح الطبقة الوسطى.

هذه الرؤية من وجهة نظرنا هي البديل الوطني الصحيح لهذا المسار الحكومي الخاطئ، والتي تستطيع استنهاض طاقات وحماس كل الطبقات الشعبية، التي أصبحت تدرك بخبرتها الخاصة فساد كل مشاريع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والخصخصة التي يتم فرضها لصالح رأس المال الأجنبي وشركائه وأتباعه ووكلائه المحليين.

رابعاً- تهديد المسار الديمقراطي وتراجع الهامش المحدود

رغم نجاح الشعب المصري بعد الثورة في إقرار دستور 2014 الذي يعد من أفضل الدساتير المصرية في العصر الحديث لإقراره المبادئ الأساسية للحقوق والحريات السياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تفتح الطريق لإقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة، إلا أن معظم مواد هذا الدستور ما زالت حبراً على ورق؛ بل أكدت ممارسات النظام الفعلية على استمرار سياسة حصار الأحزاب السياسية وخنق مظاهر الحياة السياسية والديمقراطية في البلاد، وتخوين المعارضين السلميين، وتلفيق التهم لهم، وغلق كل المنافذ الإعلامية أمامهم، واستمرار حبس العديد من النشطاء والشباب والمتظاهرين السلميين. كما تواصل الحكومة والأغلبية الكاسحة في مجلس النواب الموالي لها إصدار المزيد من القوانين الخانقة للحريات والمخالفة لمواد الدستور وفرض الوصاية الحكومية على الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

وزاد الطين بلة إصرار السلطة على تمرير التعديلات الدستورية الأخيرة التي تم استفتاء الشعب عليها هذا العام، والتي تكرس المزيد من السلطات في يد رئيس الدولة وإطالة مدة حكمه وإلى تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية مما يشكل منعطفاً خطيراً يهدد تطور الحياة الديمقراطية في البلاد، خاصة في ظل سياسة الحصار الإعلامي وإخضاعه بشكل شبه كامل لسيطرة الحكومة والمؤسسات الأمنية.

وتضيق الحكومة ذرعاً باستقلالية النقابات المهنية وخاصة المؤثرة منها حيث تريد فرض وصايتها على مجالس إدارتها المنتخبة. وتعاني الطبقة العاملة من غياب تنظيم نقابي قوي يعبر عن مطالبها وتنظيم تحركها الجماعي للدفاع عن مصالحها

بسبب انفراد التنظيم الحكومي بالساحة النقابية لستة عقود متواصلة مما حوله إلى أداة مترهلة منفصلة عن العمال يقودها أصحاب مصالح خاصة يحتفظون بمقاعدهم ويرتزقون من الولاء للسلطة الحاكمة - أي سلطة - وتبرير سياساتها بكل ما فيها من تعديات على مصالح العمال وانحياز لرأسمالية المحاسيب، غير أن العامين الأخيرين شهدا قدرة العمال على انتزاع بعض الحقوق في قانون الحرية النقابية والتعديلات الأخيرة التي أدخلت عليه، مما اوجد ثغرة في جدار احتكار اتحاد النقابات العمالية الحكومية وسهل فرض شرعية عدد من المنظمات النقابية المرتبطة بعمالها لتشكل بارقة أمل لنشوء حركة نقابية حقيقية مع تواصل الحركة العمالية الاجتماعية والمطلبية.

وفي سبيل تبرير هذه الممارسات المعادية للحريات تعلق السلطة مسئولية الكثير من المشاكل والأزمات على شماعة المؤامرات الداخلية والخارجية، في حين يرى الحزب الشيوعي المصري أنه لا يمكن نجاح أي مؤامرة في تحقيق أغراضها ما لم تجد وضعاً داخلياً هشاً وسياسات وممارسات تزيد من معاناة الجماهير، مما يتيح لهؤلاء المتربصين في الداخل والخارج مناخاً مواتياً يساعدهم على تحقيق أهدافهم. كما يؤكد الحزب أن السبيل الوحيد لمواجهة كل التحديات وحماية البلاد من أية مؤامرات هو وجود برنامج وطني لتحقيق ديمقراطية حقيقية تضمن مشاركة الشعب وقواه السياسية وتنمية شاملة تلبي حاجات ومطالب الأغلبية العظمى من الجماهير الكادحة والفقيرة.

ورغم ضعف الأحزاب السياسية في مصر بشكل عام، للعديد من الأسباب الموضوعية والذاتية التي لا مجال لذكرها الآن، إلا أن الحزب لم يتوان في كل المواقف عن التنسيق مع كل الأطراف الديمقراطية سواء كانت يسارية أم ليبرالية دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، والنضال من أجل إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وضد سياسات القمع وحصار حرية الرأي والتعبير، كما حدث في رفض التعديلات الدستورية الأخيرة. وشرطنا الوحيد كان عدم مشاركة جماعة الإخوان الإرهابية وحلفائها أو الجماعات الفوضوية المعادية للجيش الوطني والتي لا تعترف بثورة 30 يونيو.

ويسعى الحزب الشيوعي المصري إلى أن يكون تحالف القوى اليسارية والتقدمية هو حجر الزاوية في أية تحالفات أو ائتلافات في اتجاه تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحقيق أهداف ومطالب الشعب المصري. لذلك ساهم الحزب في تشكيل تحالف الأحزاب الاشتراكية والناصرية الذي يضم أربعة أحزاب هي (الشيوعي والاشتراكي والتجمع والعربي الناصري). ويسعى إلى ضم باقي الأحزاب اليسارية الفاعلة إليه، ليكون لليسار دور فاعل في أية مناسبات انتخابية أو مواجهة أية أحداث في المستقبل.

خامساً- مواجهة خطر الإرهاب

رغم انحسار خطر الإرهاب في مصر بشكل كبير، خاصة بعد عملية سيناء الشاملة عام 2018، إلا أن المعركة ضد الإرهاب هي معركة صعبة وطويلة، ويؤكد ذلك العمليات التي تحدث بين فترة وأخرى، خاصة في

شمال سيناء وبعض المدن الأخرى. ومع تقديرنا للدور الأساسي للمواجهة الأمنية في الحرب ضد الإرهاب، واحترامنا الكبير للشهداء من الجيش والشرطة الذين دفعوا أرواحهم لحماية الوطن والشعب من هذه الجماعات الإرهابية، إلا أن حزبنا يؤكد باستمرار أن المعركة ضد الإرهاب يجب أن تكون شاملة على جميع المستويات الأمنية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة المواجهة الفكرية في مجالات الإعلام والتعليم والثقافة، مما يستوجب إطلاق حرية الفكر والإبداع في مواجهة هذا التيار الظلامي، وإعلاء دور العقل والعلم وقيم التسامح. ولا بد في هذا السياق من تغيير، وليس تجديد الخطاب الديني السائد الذي يكرس مناخاً يفرز هذه الأفكار المتعصبة التكفيرية التي تهدد كل فترة بإشعال فتن طائفية، وخاصة في بعض مدن وقرى الصعيد (المنيا)، وضرورة مواجهة الجماعات والأحزاب السلفية التي تنشر الفكر السلفي المتخلف المستشري، وتطهير المؤسسات الدينية وخاصة الأزهر الشريف والكليات والمعاهد التابعة له من العناصر السلفية الوهابية المتطرفة، وإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تعزيز مناخ مواتٍ لجذب الشباب اليائس إلى مصيدة هذا الفكر الظلامي.

ويؤكد حزبنا على ضرورة حظر جميع الأحزاب الدينية المخالفة للدستور بلا استثناء، ويحذر من محاولات جماعة الإخوان في العودة للحياة السياسية بعد وفاة مرسي، ويرفض أية دعوات للمصالحة مع هذه الجماعة الإرهابية، التي خرجت من عباءتها كل الجماعات الإرهابية الأخرى، تحت دعاوى العمل مع "من لم تتلوث أيديهم بالدماء" التي تطلقها بعض الأصوات المعارضة التي لم تتعلم من دروس الماضي والتاريخ الأسود لهذه الجماعة منذ تأسيسها عام 1928 برعاية المخابرات البريطانية ثم الأمريكية، والتي كانت دائماً خنجراً في ظهر الحركة الوطنية والحركة الشيوعية، كما يؤكد على ضرورة الاستمرار في محاربة أفكارها وفضح مؤامرات التنظيم الدولي الذي ما زال يتمتع بدعم وتمويل بعض الدول، خاصة تركيا وقطر.

إن قضية مواجهة خطر الإرهاب وممولية وداعميه في الداخل والخارج قضية مصيرية تمثل أمن ومستقبل الوطن والشعب، ويجب أن تحكمها رؤية سياسية وطنية ذات ذراع عسكري وأمني قوي، وذراع تنموي اقتصادي ثقافي تنويري، تعززهما عدالة اجتماعية وتعليم وطني وإعلام عصري وثقافة مبدعة.

ثمانون عاما على اندلاع الحرب العالمية الثانية

د.صالح ياسر
باحث اقتصادي

مقدمة

في الأول من أيلول/ سبتمبر من عام 1939 انطلقت اولى حمم النار والدمار عندما قامت القوات العسكرية الالمانية باجتياح بولندا لتعلن انطلاق شرارة الحرب العالمية الثانية، التي انتهت في الثاني من أيلول/ سبتمبر عام 1945[1]. وقد كانت هذه الحرب هي الأوسع في التاريخ، حيث شارك فيها بصورة مباشرة أكثر من 100 مليون شخص من أكثر من 30 بلدا. كما تميزت هذه الحرب بالعدد الهائل من القتلى من المدنيين، فقد أدت إلى وقوع ما بين (50) و(85) مليون قتيل حسب التقديرات؛ لذلك عُدّت من أكثر الحروب دموية في تاريخ البشرية. ولا بد من التنويه أيضا بان السلاح النووي التدميري استخدم لأول مرة في التاريخ في هذه الحرب الطاحنة والمجنونة وذلك عندما قامت الولايات المتحدة الامريكية في 6 آب/ أغسطس و9 آب/ أغسطس من عام 1945 بإلقاء قنبلتين نوويتين على المدينتين اليابانيتين (هيروشيما) و(ناغازاكي)، راح ضحيتها بين 250 ألفا و300 ألف انسان من السكان المدنيين وتدمير المدينتين، تبع ذلك استسلام اليابان في 15 آب/ أغسطس 1945.

خلال الفترة من أواخر عام 1939 حتى أوائل عام 1941، سيطرت ألمانيا النازية على مساحة واسعة من قارة أوروبا بعد سلسلة من الحملات العسكرية، وشكلت تحالف "دول المحور" مع إيطاليا واليابان. وفي حزيران/ يونيو 1941، قام تحالف "دول المحور" بغزو الاتحاد السوفييتي فيما يعرف بـ"عملية باربروسا" (الاسم الرمزي لخطة حرب ألمانيا النازية ضد الاتحاد السوفيتي)، الأمر الذي أدى إلى إشعال الجبهة الشرقية، وهي أكبر مسرح للحرب في التاريخ، ما جعل كبرى دول المحور في حرب استنزاف، وقامت اليابان في كانون الأول/ ديسمبر 1941 بالهجوم على ميناء بيرل هاربر، كما هاجمت منطقة ملايا البريطانية في المحيط الهادي، فسيطرت سريعا على جزء كبير من غرب المحيط الهادي.

توقف تقدم "دول المحور" عام 1942، عندما خسرت اليابان في معركة ميدواي بالقرب من ولاية هاواي الأمريكية، كما خسرت ألمانيا في معركة العلمين الثانية شمال أفريقيا، كما هزمها الاتحاد السوفييتي عندما حققت جحافل الجيش الاحمر فوزا حاسما في معركة ستالينغراد. أدت المعارك في

ستالينغراد إلى خسائر فادحة بين الطرفين، والتي صورت بأكبر معركة دموية في التاريخ، قتل فيها ما يقارب المليون ونصف مليون إنسان.

وفي عام 1943، تلقت ألمانيا سلسلة هزائم على الجبهة الشرقية، كما قام الحلفاء بغزو صقلية، وغزو إيطاليا، الذي أدى إلى استسلامها، إضافة إلى انتصارات الحلفاء في المحيط الهادي، ففقدت "دول المحور" زمام المبادرة وبدأت تراجعا استراتيجيا في كافة الجبهات. وفي عام 1944، قام الحلفاء بتحرير فرنسا فيما عُرف بإنزال النورماندي[2]، في حين استعاد الاتحاد السوفييتي جميع المناطق التي خسرها، وقام باجتياح ألمانيا وحلفائها. وفي العامين 1944 و1945 تراجعت اليابان في جنوب وسط الصين وفي حملة بورما، في حين قام الحلفاء بشل حركة البحرية الإمبراطورية اليابانية والسيطرة على الجزر الرئيسية في المحيط الهادي.

انتهت الحرب في أوروبا بغزو الحلفاء لألمانيا، وسيطرة الاتحاد السوفييتي على برلين والاستسلام غير المشروط من قبل ألمانيا في 8 مايو عام 1945. وعقد بعدها "مؤتمر بوتسدام" قرب برلين، والذي صدر خلاله "إعلان بوتسدام" في 26 يونيو 1945 حيث تم بموجبه وضع اللمسات الأخيرة على الاعلان عن نهاية الحرب العالمية الثانية[3].

أولا: جذور وأسباب الحرب العالمية الثانية

قد تبدو الأسباب الظاهرية للحرب العالمية الثانية منحصرة في تصرفات ألمانيا النازية وحلفائها، واحتلالها لمناطق من أوروبا واعتداءاتها على بلدان عديدة أو حتى حصر الأمر بهتلر ذاته! لكن مسار الاحداث الفعلي يتيح القول ان ذلك كان مجرد نتيجة أفرزتها الأسباب الموضوعية للحرب، ومن بينها:

1. استنادا الى وقائع التاريخ الفعلية، يمكن القول ان الحرب العالمية الثانية ابنة شرعية للحرب العالمية الأولى، وأنها نتيجة طبيعية لتسويات ما بعد تلك الحرب الضروس التي غيّرت رسم خريطة العالم وخاصة أوروبا. وكان من نتائج ذلك ظهور النازية بألمانيا، والفاشية بإيطاليا، وقيام حلف بينهما عرف بـ "دول المحور"، انضمت إليه اليابان بعد ذلك.

بالعودة الى الجذور يمكن القول ان الحرب العالمية الأولى أحدثت تغييرات جوهرية على الخريطة السياسية في أوروبا وحتى العالم تجلت في[4]:

- هزيمة ثلاث امبراطوريات هي: الإمبراطورية النمساوية - المجرية، والإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية العثمانية، وظهور دول جديدة مكانها. إن الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى ومنهم فرنسا وبلجيكا وإيطاليا واليونان ورومانيا قاموا بضم أراضي جديدة إليهم.

- انتصار ثورة أكتوبر التي قام بها البلاشفة في روسيا في اكتوبر 1917، والتي أدت إلى تأسيس الاتحاد السوفييتي لاحقا.

- ورغم أن حركة السلام ازدادت قوة بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة لما تركته تلك الحرب من آثار مدمرة وخراب عميم، إلا انه كان من نتائج الحرب العالمية الأولى أن زادت الروح القومانية، والرغبة في الانتقام في دول أوروبية عديدة، خصوصا في ألمانيا

بعد خسارتها لجزء من أراضيها ومستعمراتها وأموالها بسبب "معاهدة فرساي" [5]، بلغت تلك الخسارة حوالي 13 بالمئة من أراضيها، إضافة إلى خسارة جميع مستعمراتها، كما منعت من ضم أراض إليها، وفرض عليها دفع تعويضات للحلفاء، كما حجَّمت المعاهدة قدرة وعدد أفراد جيشها.

قاد (أدولف هتلر) انقلابا فاشلا على السلطة في ألمانيا عام 1923، لكنه أصبح فيما بعد مستشارا لألمانيا عام 1933[6]. ولم يكد يتسلم مهام منصبه حتى عزم على السيطرة على زمام الحكم في البلاد، فقام بحل البرلمان "الرايخستاج Reichstag" وإجراء انتخابات جديدة، وبدأ في عملية إرهاب ضد أعدائه ومعارضيه – خاصة الشيوعيين -، ثم أعلن أن حزب العمال الاشتراكي الوطني هو الحزب القانوني الوحيد في البلاد، وفي عام 1934 تولّى هتلر منصب الرئاسة مع احتفاظه بمنصب المستشارية، وكان ذلك تمهيدا لطريق الحرب العالمية الثانية. وبعد ذلك بفترة قصيرة قام بتوقيع معاهدات تسلح ضخمة وبذلك خرق "معاهدة فرساي"، كما قام بفرض التجنيد الإجباري، ولاحت في الافق مجددا نُذر حرب عالمية جديدة.

ومع صعود النازيين بزعامة (هتلر) الى السلطة في ألمانيا تعرض ميزان القوى في أوروبا للخطر، وكانت سياسة هتلر الخارجية تهدف في البداية إلى "إزالة عار الهزيمة وتبعاتها عن ألمانيا"، وتدعو الى تصفية حسابها مع من أذلُّوها في الحرب العالمية الاولى[7].

أما إيطاليا التي كانت من الحلفاء الأقرب لهتلر، فقد حققت بعض المكاسب الإقليمية، إلا أن القوميين الإيطاليين كانوا غاضبين من عدم تنفيذ بريطانيا وفرنسا لوعودهما في اتفاقية لندن عام 1915، حيث وعدتا إيطاليا بحمايتها عند دخولها في الحرب. وفي الفترة ما بين عامي 1922 - 1925 استولت الحركة الفاشية بقيادة (بينيتو موسيليني) على السلطة، حيث حملت الحركة راية القومية، و"التعاون بين طبقات المجتمع"، فألغت بذلك الديمقراطية النيابية، وقمعت القوى الاشتراكية، واليسارية، والليبرالية، واتبعت سياسة خارجية توسعية تهدف إلى جعل إيطاليا قوة عالمية، وتأسيس "الإمبراطورية الرومانية الحديثة".

تحدى (هتلر) معاهدة فرساي ومعاهدة لوكارنو بإعادة تسليح منطقة راينلاند في مارس من عام 1936، وجاءت ردود ضعيفة من قبل الدول الأوروبية. وعندما اندلعت الحرب الأهلية الإسبانية [8] في تموز/ يوليو، أيد (هتلر) و(موسوليني) "القوى القومية" ضد الحزب الجمهوري الإسباني، واستغل الطرفان هذا الصراع لاختبار الأسلحة والأساليب الحربية الجديدة، وقد ربحت القوى القومية الحرب لاحقاً. وفي أكتوبر عام 1936، شكلت ألمانيا وإيطاليا محور روما - برلين. وبعد شهر، وقعت ألمانيا واليابان اتفاقية مكافحة الشيوعية او ما أطلق عليه "حلف مناهضة الكومنترن"، والتي انضمت إليها إيطاليا في العام التالي.

في ضوء الوقائع أعلاه أصبحت ألمانيا وإيطاليا أكثر جرأة، حيث ضمت ألمانيا النمسا في آذار/ مارس 1938، الأمر الذي لم يلقَ رد فعل يذكر لدى الأوروبيين. وهنا طالب (هتلر) بضم منطقة السوديت التابعة لتشيكوسلوفاكيا بدعوى أن غالبية سكانها من أصل ألماني، وقد وافقت كل من فرنسا

وبريطانيا على طلبه في معاهدة ميونخ والتي نصت على ضم منطقة السوديت إلى ألمانيا، على أن توقف ألمانيا توسعاتها العدوانية. وبعد وقت قصير أجبرت ألمانيا وإيطاليا تشيكوسلوفاكيا على التنازل عن الأراضي التي تقطنها أغلبية مجرية إلى المجر. وفي شهر آذار/ مارس 1939 غزت ألمانيا ما تبقى من تشيكوسلوفاكيا.

من جهة أخرى طالب (هتلر) بمدينة غدانسك Gdansk البولندية، وقدم لبولندا ميثاقاً جديداً يضمن عدم اعتداء ألمانيا عليها في حال وافقت على الترسيم الجديد للحدود، والذي يضم مدينة غدانسك لألمانيا، ولكن البولنديين اعتبروا أن مدينة غدانسك Gdansk هي ضرورة أمنية لبولندا.

وصلت الأزمة ذروتها في أواخر شهر اب/ أغسطس 1939 مع استمرار حشد القوات الألمانية على الحدود البولندية، وأكد هتلر أن حيادية بولندا مشكوك فيها وأن هناك حاجة إما لاستسلامها أو تصفيتها، لمنعها من الوقوف في وجه ألمانيا مستقبلاً، حيث أن الحرب مع الديمقراطيات الغربية أمر لا مفر منه. وفي 31 آب/ أغسطس أعلنت ألمانيا رسمياً أن بولندا قد رفضت مطالبها. في الأول من ايلول/ سبتمبر من عام 1939 انطلقت اولى حمم النار والدمار عندما قامت القوات العسكرية الالمانية باجتياح بولندا لتعلن بداية الحرب العالمية الثانية والتي استمرت حتى آيار/ مايو 1945[9].

2. اندلاع الأزمة الاقتصادية الكبرى (ازمة الركود الكبير 1929 - 1933) عام 1929[10]، والتي أدت انهيار اقتصاديات كثيرة وتعاظم البطالة وتفاقم الاستقطابات الاجتماعية والسياسية وإلى وصول أنظمة دكتاتورية إلى السلطة في بعض البلدان لتعزيز حدة التناقضات والتوترات المحلية وفيما بين الدول.

3. في ظل الأزمة الاقتصادية، انتشرت النزعات الحمائية مما أدى إلى حدوث مواجهة وتناقضات ضخمة بين الأنظمة "الديمقراطية" والفاشية من أجل السيطرة على الأسواق الخارجية والهيمنة على المستعمرات والاستيلاء على الموارد الأوّليّة والخامات.

4. فشل مؤتمر جنيف لنزع السلاح والحد من خطورة التسابق نحو التسلح وانسحاب ألمانيا من عصبة الأمم سنة 1933 تعبيرا عن تمسكها بـ "شرعية" مطلبها في إعادة بناء قوتها العسكرية وإلغاء ما تضمنته "معاهدة فرساي" من بنود مجحفة في حقها.

5. وكما قلنا سابقا فانه وبعد وصول هتلر إلى السلطة، شرع في التخلص من قيود "معاهدة فرساي" من خلال فرض التجنيد الإجباري، وتطوير الصناعة الحربية، وتسليح منطقة الراين.

6. اتباع الأنظمة الفاشية سياسة خارجية عدوانية توسعية[11].

7. عقدت الأنظمة النازية والفاشية تحالفات عسكرية والتي من أبرزها محور برلين ـ روما ـ طوكيو.

8. تدخل ألمانيا وإيطاليا في الحرب الأهلية الإسبانية التي آلت إلى قيام نظام فاشي جديد.

9. عجز "عصبة الأمم" عن وضع حد لسياسة التسلح والتوسع والتحالفات التي نهجتها الأنظمة الفاشية، وأصبحت هذه المنظمة تمثل فقط دول الحلفاء والبلدان الموالية لها بعد انسحاب الدول الفاشية منها.

ثانيا: نتائج الحرب

ثمة نتائج كثيرة افرزتها الحرب العالمية الثانية، من أبرزها:

1. تجاوز عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية في العالم من العسكريين والمدنيين ما بين (50) و(85) مليون قتيل، أي ما يعدل 2% من سكان العالم حينذاك. وكان نصفهم من المدنيين. دمرت الحرب مدنا بكاملها وأدت بالتالي إلى نقص كبير في اليد العاملة، وتدني الولادات وتغيير هرم الأعمار لمختلف الدول.

يضاف إلى هذا العدد، عشرات الملايين من الجرحى والمعطوبين، وتم قتل الكثير في معسكرات الإبادة والتعذيب، زيادة على اعتقال الأطفال والنساء وارتكبت المجازر في حق العديد من الشعوب، واستعملت ضدها الأسلحة الكيماوية والذرية. وقد كان كل من الاتحاد السوفييتي وبولندا وألمانيا من أكثر البلدان الأوروبية تضررا من ويلات تلك الحرب.

2. أسفرت الحرب العالمية الثانية عن هزيمة الدكتاتوريات في إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية واليابان المسؤولة عن اشعال الحرب. بالمقابل تراجعت مكانة القارة الأوروبية فلم تعد فرنسا وبريطانيا تهيمنان على العالم، بل برز قطبان جديدان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. كما تغيرت أنظمة الحكم بأوروبا الوسطى والشرقية حيث نشأت "الديمقراطيات الشعبية"، وتطورت المستعمرات خارج أوروبا وتبلورت المطالب المشروعة لحركات التحرر من الاستعمار، ثم حصلت العديد من المستعمرات على استقلالها، وشكلت ما سمي بدول "العالم الثالث".

3. كما كان من نتائج الحرب العالمية الثانية، عودة جميع بلدان أوروبا تقريبا إلى حدودها القديمة، كما قسمت ألمانيا إلى دولتين، واحدة في الشرق وعاصمتها برلين، والثانية في الغرب وعاصمتها بون.

4. تأسست الأمم المتحدة على أثر انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية في تموز/يونيو 1945 وقد حضر هذا المؤتمر نواب عن خمسين دولة.

تمثلت أهداف منظمة الأمم المتحدة في "الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، تطوير التعاون الدولي، ضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحماية حقوق الإنسان".

5. أما الآثار الاقتصادية فتتمثل في تراجع القوة الاقتصادية لأوروبا المدمرة لصالح الولايات المتحدة فكثرت مديونيتها، وانخفضت قيمة عملاتها وارتفعت أسعار السلع فيها.

6. في نهاية الحرب، كان هناك ملايين اللاجئين المشردين، قابله انهيار الاقتصاد الأوروبي؛ حيث دمرت العمليات الحربية 70% من البنية التحتية الصناعية في البلدان التي انخرطت في هذه الحرب الضروس.

وهنا لا بد من الاشارة الى الخطة التي طرحها وزير الخارجية الأمريكي حينذاك (جورج مارشال)، سميت بـ"برنامج التعافي الأوروبي" والمشهور اصطلاحا بـ"مشروع مارشال"، وطلب من الكونغرس الأمريكي أن يوظف مليار دولار لإعادة إعمار أوروبا، وذلك كجزء من الجهود لإعادة بناء الرأسمالية العالمية ولإطلاق عملية البناء لفترة ما بعد الحرب.

وكان الهدف من "الإصلاحات الأمريكية" بأوروبا كسب دعم الدول

الأوربية للقطب الغربي ومساهمتها في "منع انتشار الشيوعية" بأوربا، خصوصا بعد ظهور مظاهر الحرب الباردة ابتداء من سنة 1946، إضافة إلى أن "الإصلاحات" كانت تهدف إلى إصلاح العلاقة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المنهزمة في الحرب العالمية الثانية.

ثالثا: دروس الحرب العالمية الثانية ونتائجها.. لنتذكر دروس التاريخ!

منذ ثمانين عاما انتهى أحد الاحداث الاكثر درامية، ليس في تاريخ القرن العشرين فحسب، بل وايضا في تاريخ البشرية بأسرها. فسحق النازية الالمانية والفاشية الايطالية والعسكرية اليابانية أبعد عن الانسانية خطر ان تستعبدها القوى الامبريالية والأكثر رجعية وكراهية للبشر. لقد برهنت هزيمة المانيا الفاشية وحليفها الياباني واستسلامهما دون قيد او شرط حتمية فشل وعقم الآمال في امكان استخدام الحرب العالمية وسيلة لبسط الهيمنة على شعوب العالم واستعبادها وفرض نظام فاشي بربري على البشرية.

واليوم، بعد مرور ثمانين عاما، ما زالت البشرية تواجه بجريرة الامبريالية وتطلعها الدائم لاستعباد البشر، خطر الانزلاق الى كارثة نووية حرارية، تكتسب دروس ونتائج الحرب العالمية الثانية، اهمية خاصة في ضوء قضية عصرنا - قضية صيانة السلام والحياة على الارض.

وينبغي القول ان التاريخ ليس مجرد ماض طواه الزمن، بل يهب الاجيال الجديدة تراثا سياسيا - اجتماعيا فعليا، يشكل اكثر قيمة وأهمية فيه المنطلق والاساس لحل قضايا الحاضر والمستقبل... فما هي النتائج والعبر الرئيسية للحرب العالمية الثانية؟[12].

النتيجة الاولى: ان التحضير للحربين العالميتين، الاولى والثانية، واشعالهما لم يؤديا الى تعزيز مواقع الامبريالية على الصعيد الدولي، بل الى اضعافها. وتجلى ذلك في العناصر التالية:

- نتيجة للحرب العالمية الاولى توفرت الظروف لانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى، ولظهور اول دولة اشتراكية في العالم. كما حدثت الثورات في المانيا والنمسا -المجر وحصل نهوض ثوري عارم في عدد من الدول الاخرى.

- ادت الحرب العالمية الثانية الى انهيار النظام الكولونيالي في العديد من بلدان أوربا وآسيا.

- انتهت مجموعة من الحروب الكبيرة التي شنتها الدول الاستعمارية في فترة ما بعد الحرب ضد شعوب الجزائر وفيتنام وانغولا وموزمبيق... الخ، بانتصار هذه الشعوب واضعاف مواقع الامبريالية على الصعيد الدولي وتفكك سلسلة النظام الكولونيالي.

النتيجة الثانية: تحمل الاتحاد السوفيتي العبء الأكبر في الحرب العالمية الثانية، وفي تحطيم الفاشية وسحق الماكنة العسكرية الهتلرية وتحطيم جيش كوانتون الياباني.

وما يؤكد هذه النتيجة، من الناحية العسكرية، كون المعارك الرئيسية للحرب العالمية الثانية جرت على الجبهة السوفيتية – الالمانية. فقد عملت هناك الكتلة الاساسية من القوات والمعدات العسكرية، وهناك مني "الفيرماخت Wehrmacht" الهتلري[13] بأكبر الهزائم وأصيب بأفدح الخسائر. ومن جهة اخرى فان تحطيم جيش كوانتون من طرف الجيش الاحمر السوفيتي قد جرد

العسكريين اليابانيين من قدرتهم السياسية على الاستمرار بخوض الحرب، وأرغمهم على القبول بطلب الائتلاف المعادي للهتلرية حول الاستسلام دون قيد او شرط.

وبالملموس، فإنه خلال المعارك مع الجيش الاحمر السوفيتي تم القضاء على اكثر من 600 فرقة عسكرية من فرق التحالف الفاشي، أي اكثر بحوالي ثلاث مرات ونصف مما حدث على الجبهات الاخرى في الحرب العالمية الثانية. وفقدت المانيا في الجبهة الشرقية 75 في المئة من مجموع معداتها القتالية. وسحق الجيش الاحمر السوفيتي جيش كوانتون – اكبر مجموعة برية للعسكريين اليابانيين.

أما أعداد القتلى من المدنين السوفييت فكانت أكثر من كل الدول التي مرّت بها الحرب، حيث قتل في الغزو الألماني للاتحاد السوفيتي نحو 20 مليون مدني سوفيتي، وتم إحراق الكثير من المدنيين أو تم إعدامهم بدم بارد خلال احتلال الألمان للاراضي السوفيتية.

كما قتل نحو 6 الى 7 مليون جندي وضابط من الجيش الأحمر في المواجهات مع الألمان وحلفائهم في الجبهة الشرقية. أما من جانب "دول المحور" فقد قتل 6 مليون جندي سواء خلال المعارك أو تأثرا بالاصابة أو المرض أو المجاعة.

ونكرر مجددا انه كان للجبهة السوفيتية – الالمانية اهمية خاصة من حيث المؤشرات كلها - من حيث عدد القوات المشاركة في القتال والاسلحة ومساحة الاراضي التي دار فيها القتال وعنفه والنتائج السياسية والعسكرية - الستراتيجية التي تمخضت عنه. ففي معركة موسكو مثلا والتي دفن فيها مخطط "الحرب الخاطفة" [14] الهتلرية شارك من الجانبين 2.8 مليون شخص. وأسفر الهجوم المضاد الذي شنه الجيش الاحمر السوفيتي عن دحر 38 فرقة ألمانية، بما فيها 11 فرقة مدرعة و4 فرق ميكانيكية. وترك الالمان في حقول ضواحي موسكو آلاف المدافع ومئات الدبابات وعددا كبيرا من الآليات الحربية الاخرى. وكانت الهزيمة في معركة موسكو أول هزيمة للقوات الالمانية إبان الحرب العالمية الثانية، مما أدى الى تغيير طبيعة الحرب وجعلها تحمل طابعا استنزافيا عديم المستقبل لألمانيا. وكان انتصار القوات السوفيتية في معركة موسكو يعني بدء الانعطافة في الحرب الوطنية السوفيتية العظمى والحرب العالمية الثانية عموما.

وفي معركة الفولغا، التي جرت على مساحة 100 ألف كيلومتر مربع وجبهة طولها من 400 الى 850 كيلومترا، خسر النازيون مليونا ونصف المليون جندي وضابط، أي اكثر من ربع قواتهم العاملة على الجبهة السوفيتية – الالمانية واكثر من 3 الاف دبابة و4400 طائرة و12 ألف مدفع... وقد حشد على الجبهة السوفيتية – الالمانية القسم الاكبر من القوات المسلحة للحلف الفاشي. وحتى بعد فتح الجبهة الثانية ظل الجيش السوفيتي يواجه اكثر من نصف الجيش الالماني، في حين واجهت قوات الحلفاء حوالي الثلث، وتكبد الجيش الالماني في المعارك مع الجيش السوفيتي ما يقارب 75 في المئة من خسائره (من قتلى وجرحى ومفقودين).

ويجب الاشارة الى انه ومنذ الايام الاولى للحرب بدأ النضال البطولي للشعب السوفيتي

في مؤخرة القوات الالمانية النازية. وأصبحت حركة الانصار حركة شعبية عامة. وفي نهاية عام 1941 كان ينشط في مؤخرة العدو حوالي 3500 فصيل ومجموعة من الأنصار. جرت التعبئة في ظروف تصاعد الروح الوطنية.

بيد ان الاتحاد السوفيتي لم يمارس تأثيرا حاسما في نتيجة الحرب في الميدان العسكري وحده، بل انه اضطلع بدور جبار من الناحية السياسية – الاجتماعية ايضا، حيث اصبح مركزا لتوحيد كل القوى المناضلة ضد الفاشية والنازية والحرب والعدوان.

النتيجة الثالثة: ومن جهة اخرى ينبغي الاشارة الى قسط شعوب وجيوش الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها من دول الائتلاف المناهض للهتلرية، الذي كان عاملا مهما في احراز النصر. كما قاتل افراد جيوش التحرير الشعبية ووحدات وفصائل الانصار في يوغسلافيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا والمجر والبانيا ببسالة ونكران ذات ضد المحتلين الفاشست في سنوات الحرب العالمية الثانية. بالمقابل فقد خاضت شعوب الصين وكوريا وفيتنام وبلدان آسيا الأخرى نضالا عنيدا ومديدا ضد العسكرية اليابانية. واضطلع افراد المقاومة وحركات المناهضين للفاشية في فرنسا وايطاليا واليونان وبلجيكا وهولندا والنرويج والدانمارك ولوكسمبورغ ... الخ، بدور هام في الانتصار. وخاض الوطنيون الالمان والنمساويون نضالا باسلا ضد الهتلرية.

النتيجة الرابعة: خلفت هزيمة الفاشية والعسكرية اثرها على كل المسيرة اللاحقة للتاريخ العالمي واحدثت تغييرات عميقة في ميزان القوى الدولي. وقد تجلى ذلك في:

- ان النظام الجديد الذي دشنته ثورة اكتوبر العظمى في عام 1917 لم يتم القضاء عليه، كما كانت تأمل القوى الامبريالية، بل على العكس من ذلك، خرج من اتون الحرب اكثر قوة. وتجاوزت الاشتراكية حدود البلد الواحد، وتكوّن النظام الاشتراكي العالمي. ونتيجة لذلك نشأ توازن عسكري – ستراتيجي بين النظامين العالميين المتعارضين: الاشتراكي والرأسمالي استمر حتى أواخر الثمانينات من القرن العشرين.

- دشن الانتصار على الفاشية طريق النجاحات العاصفة والدرامية في حركات التحرر الوطني للشعوب المستعمرة والتابعة. فقد بدأ تطور عاصف في عملية التحرر الوطني، وانهار النظام الاستعماري. ولا بد من التشديد هنا على ان تغيير ميزان القوى على المسرح العالمي نتيجة لهزيمة الهتلرية والعسكرية اليابانية، والوهن العام لمواقع الدول الاستعمارية، عجّل في تطور العمليات التحررية في العديد من بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. لقد كان انهيار نظام الامبريالية الاستعماري ظاهرة لها مغزاها البارز، إذ اسبغ على عملية انعتاق الشعوب طابعا لا رجعة فيه. ففي خلال العقود التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية تغير العالم تغيرا جذريا، وظهرت على انقاض الامبراطوريات الاستعمارية اكثر من 100 دولة مستقلة جديدة، وانتقلت حركة التحرر الوطني العالمية الى مرحلة جديدة. ومن بين العوامل الداخلية الناجمة عن هذا الانتقال، كان تلك التغيرات التي حصلت في عدد من الدول في ميدان العلاقات الطبقية، كتفاقم التناقضات بين مختلف فئات البرجوازية

(الوطنية والكومبرادورية والبيروقراطية)، وازدياد اعداد الطبقة العاملة الصناعية، واشتداد عملية التمايز بين الفلاحين في مجرى تطور العلاقات السلعية – النقدية في الريف، والتطورات داخل فئة المثقفين الوطنيين. وبرز ميل للتقارب المطرد بين بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي طرحت مطالب مشتركة بهدف اضعاف قيود التبعية وتعزيز مواجهة نهج الاستعمار الجديد والمطالبة بنظام دولي جديد.

وهكذا، فان الانتصار على النازية والفاشية وظهور النظام الاشتراكي العالمي اصبح حافزا جبارا لغيرها من عمليات التطور الاجتماعي الملموسة، أي تفكك نظام الامبريالية الاستعماري ونجاحات قضية التحرر الوطني وقيام الدول المستقلة الجديدة.

النتيجة الخامسة: للمرة الاولى في التاريخ، تعرض البادئون بالحرب العالمية الثانية ومنظموها، المسؤولون عن ابادة الملايين من البشر، للعقوبة الصارمة. ولم يصب المعتدون بالهزيمة فحسب، بل تمت ادانتهم أيضا في محكمة دولية كمجرمي حرب، ونالوا العقاب الذي يستحقونه. ان مصير هؤلاء ينبغي ان يشكل رادعا صارما للذين لم يتخلوا اليوم عن مخططات التحضير للحروب العدوانية.

النتيجة السادسة: اظهرت تجربة الحربين العالميتين، ان من الضروري مواجهة الاعداد للحرب فكريا وسياسيا وماديا على حد سواء وهذا يتطلب شن النضال ضد خطر الحرب في الوقت المناسب.

تدل وقائع التجربة الدولية ان قوى الحرب تميل الى الاستهانة بعبر التاريخ. فقد هزمت الامبريالية الالمانية في الحرب العالمية الاولى، ولكنها سرعان ما بدأت التحضير لحرب جديدة فأصيبت بالهزيمة مجددا، لذا يجب شل ايدي قوى الحرب وإجبارها – عبر نضالات شعبية محلية واقليمية ودولية منسقة - على التخلي عن محاولاتها لإشعال حرب ضروس جديدة.

ويجب ان لا ننسى ان الامبريالية التي لم تتغير طبيعتها فهي تبقى مصدر الحروب والتوتر وعدوة للسلام والتقدم الاجتماعي. ويفرض الماضي ضرورة التحلي باليقظة ضد مكائد الاوساط العدوانية لرأس المال العالمي وفضح مخططاتها الخطرة بكل حزم وتعرية بطلان ادعائها لدور "صانعة السلام" وتعبئة الرأي العام التقدمي في العالم بأسره ضد النزعة العسكرية والتهديد بالحروب لتحقيق اهداف سياسية او اقتصادية. وبينت التجربة انه لا يمكن القضاء على الفاشية والرجعية بوصفهما من نتاج الامبريالية والحروب إلا بوحدة القوى الوطنية والديمقراطية على قاعدة واسعة.

النتيجة السابعة: ان الامبريالية بسياستها العدوانية السافرة ومحاولاتها اخضاع الشعوب واستعبادها هي مصدر النزاعات المسلحة وسببها الرئيسي في عصرنا. واذ يسعى ايديولوجيو الامبريالية الى تبرير سياسة التحضيرات العسكرية، يزعمون ان تباين الانظمة الاجتماعية هو سبب الحرب. بيد ان الحقائق تدحض هذا الزعم. ففي الحرب العالمية الاولى تقاتلت دول ذات نظام اجتماعي واحد، هو النظام الرأسمالي. وفي الحرب العالمية الثانية كان الائتلاف المعادي للهتلرية يضم دولا ذات انظمة اجتماعية - سياسية مختلفة. ولا بد من التذكير هنا بان

الحرب العالمية الثانية لم تبدأ كمواجهة مباشرة بين الاشتراكية والرأسمالية او كنزاع بين قوى الرجعية وقوى التقدم الاجتماعي، بل كانت البداية معركة بين تحالفين امبرياليين اشعلتهما النازية والفاشية بهدف اعادة تقسيم العالم. والتجربة بينت ان النازية نظام استبدادي معاد للديمقراطية مهمته الدفاع عن امتيازات رأس المال الاحتكاري بالحديد والنار.

الخاتمة

تذكرنا الذكرى السنوية الثمانون للانتصار العظيم على الفاشية بان النضال ضد خطر الحرب لا يمكن تأجيله ولو يوما واحدا، وانه ينبغي ان يجري باستمرار وإصرار وحزم.

ان دروس الانتصار التاريخية المستخلصة من الحرب العالمية الثانية ليست ملكا للماضي وحده، بل انها بقيت حية في ذاكرة الشعوب وكل المحبين للسلام والمناهضين للحروب.

لقد لُقّن المعتدون الالمان والايطاليون واليابانيون وغيرهم قبل ثمانين عاما خلت درسا تاريخيا ينطوي على فائدة لـ"هواة" المغامرات العسكرية حتى ايامنا هذه، وفي مقدمتهم الرئيس الامريكي الحالي (دونالد ترامب) وطاقم إدارته، مفاده ان مطامع الهيمنة على العالم من اينما جاءت، محكوم عليها بالفشل.

ان الاحتفاء بالذكرى الثمانين لانتهاء الحرب العالمية واستذكارها يعني اننا نعطي لماضٍ بطولي حقه ونحيي ذكرى عشرات الملّايين من الناس، ممن ضحوا بحياتهم لانقاذ الحضارة البشرية من الدمار والحروب. ان درء تكرار كارثة الحرب من جديد مهمة لا تقبل المساومة او التأجيل. ويجب ان تكون هذه الذكرى مناسبة لتعبئة القوى في مواجهة خطر اندلاع حريق نووي جديد أو حتى حروب اقليمية مباشرة أو بالوكالة، ومن اجل انهاء سباق التسلح والعمل لتحقيق الانفراج والتعايش السلمي للحيلولة دون تكرار كارثة الحرب. اذ يجب ان لا ننسى ان الامبريالية، التي حرمت من القدرة على اخضاع البشرية لاملاءاتها حتى هذه اللحظة، لم تفقد ابدا القدرة على ابادتها بل هي تعاظمها باستمرار.

ان الكشف عن الحقيقة التاريخية حول الحرب العالمية الثانية وإبراز دروس هزيمة الفاشية والعسكرية، لا ينفصل عن النضال في سبيل صيانة السلام والأمن الدوليين ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. انهما في وحدة عضوية لا تنفصم.

الهوامش:

1 - -Badsey, Stephen (1990). Normandy 1944: Allied Landings and Breakout. Oxford: O : .prey Publishing

2 - لمزيد من التفاصيل حول "إعلان بوتسدام" قارن: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86_%D8%A8%D9%88%D8%AA%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D9%85_(1945) لمزيد من التفاصيل قارن: Richard Overy (and Andrew Wheatcroft, The Road to War, (Penguin Books, 2000

3 - مزيد من التفاصيل حول هذه العملية قارن: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%AA%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D9%85 كذلك

4 - لمزيد من التفاصيل قارن: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9#%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8

5 - "معاهدة فرساي" هي المعاهدة التي أسدلت الستار بصورة رسمية على وقائع الحرب العالمية الأولى. وتم التوقيع على المعاهدة بعد مفاوضات استمرت 6 أشهر بعد مؤتمر باريس للسلام عام 1919. وقّع الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى من جانب اتفاقيات منفصلة مع القوى المركزية الخاسرة في الحرب (الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية والدولة العثمانية وبلغاريا). لمزيد من التفاصيل قارن: Alan Sharp, The Ve-sailles Settlement: Peacemaking After the First World War, 1919–1923 (2nd ed. 2008).

6 - لمزيد من التفاصيل حول صعود هتلر الى السلطة قارن: Len Deighton, Blitzkrieg: From the Rise of Hitler to the Fall of Dunkirk (Vintage/Ebury, 1996)

7 - لمزيد من التفاصيل حول سياسة هتلر لخارجية قارن: Gerhard L. Weinberg, The Foreign Policy of Hitler's Germany: Starting World War II, 1937–1939, Chicago: University of Chicago Press, (1980)

8 - لمزيد من التفاصيل عن الحرب الاهلية في اسبانيا قارن: The Spanish Civil War: A Very Short Intr-duction. Oxford & New York, NY: Oxford University Press, 2005

9 - Len Deighton, Blitzkrieg: From the Rise of Hitler to the Fall of Dunkirk, op, cit.

10 - لمزيد من التفاصيل حول الازمة الاقتصادية الكبرى (1929 – 1933) قارن: صالح ياسر حسن، الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور (بغداد: دار الرواد المزدهرة ،2011).

11 - Gerhard L. Weinberg, The Foreign Policy of Hitler's Germany: Starting World War II, 1937–1939) (1980)

12 - لمزيد من التفاصيل قارن: بوريس بونوماريوف، الاهمية العالمية لانتصار الاتحاد السوفيتي في الحرب الوطنية العظمى، "قضايا السلم ولاشتراكية"، العدد 5/ ايار "مايو 1985، ص 6 ولاحقا؛ كذلك: جي ديبورين، الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية، إعداد: الجنرال زوبكوف وتعريب وتعليق خيري حمّاد، المؤسسة المصرية الروسية.

13- فيرماخت (بالألمانية: Wehrmacht) هو اسم القوات المسلحة الموحدة لألمانيا من العام 1935 إلى 1945.

14- لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الحرب الخاطفة قارن: Len Deighton, Blitzkrieg: From the Rise of Hitler to the Fall of Dunkirk, op, cit.

تفاقم أزمة الاقتصاد العراقي والانقياد نحو حافات الانهيار في تقديرات صندوق النقد الدولي (2019 - 2024)

د. صبري زاير السعدي
مستشار وباحث إقتصادي

أولاً: أهمية تقديرات صندوق النقد الدولي

ليس هناك من جديد يثير الإهتمام في تقييم المجلس التنفيذي وخبراء صندوق النقد الدولي (الصندوق) لأداء الاقتصاد العراقي في الماضي والتحذير من التحديات القادمة في السنوات الست (2019 - 2024)[1]. فالتقييم، كما التحذير، يتم دائماً بمعايير تطبيق السياسات الاقتصادية "الليبرالية الجديدة" المعروفة والتي تحدد برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي التقليدية "للصندوق"، ولو بالتَكيّف المناسب للظروف الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية السائدة. ولكن الجديد الذي يستحق المراجعة، هو إشهار "الصندوق" لأحدث التقديرات المتوقعة في تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية الرئيسية في السنوات الست القادمة، وهي "تحذيرات ناعمة" تستهدف التَقَيّد في تطبيق سياسات "الصندوق". فمظاهر أزمة الاقتصاد المزمنة معروفة للجميع، وتقديرات "الصندوق" ليست تحليلات اقتصادية، مهنية أو نظرية، وإنما هي معلومات تفصح عن تأثير السياسات الاقتصادية الحالية في السنوات القادمة. وبرأينا، تؤرخ هذه التقديرات لاحتمالات تسارع الأحداث الاقتصادية المستقبلية – وفي الخلفية التوقعات السلبية الخارجية المؤثرة في أسعار النفط - والتي تضع الحكومات والأحزاب السياسية والمواطنين، وبالتدريج، أمام أحد الخيارين المتناقضين: الأول، الانقياد نحو الانهيار بقبول السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي يتم تنفيذها منذ عام 2003، والتي أدت إلى تراجع الإنتاج والإنتاجية، وارتفاع البطالة، وانتشار الفقر، وتفشي ومأسسة الفساد، وزيادة التباين في الدخول والثروات بين المواطنين والمناطق، وزيادة الدين العام الحكومي والقروض الأجنبية، واستمرار الاعتماد على الصادرات النفطية. والخيار الثاني، تعاظم الفعل السياسي الوطني لإحداث التغيير الاقتصادي الجذري بإرادة العمل ببديل يُرشِدُ استغلال المُلكية العامة للثروة النفطية بدمج السياسة النفطية: الإنتاج والتصنيع والتصدير في إطار رؤيا استراتيجية اقتصادية وطنية مستقبلية يتم تحقيق أهدافها بسياسات وبرامج ومشاريع

لإيجاد طاقات إنتاجية جديدة قادرة على المنافسة، وتطوير البنية الأساسية الاقتصادية (المادية) والاجتماعية والبيئية لزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل وتشجيع القطاع الخاص.

والمفارقة، أن "الصندوق"، وليس الحكومة، يبادر بنشر هذه التقديرات الهامة التي تُعيد بوصلة الاهتمام نحو الأسباب الرئيسية في دوامة الأزمة الاقتصادية، وليس هناك تعليق للحكومة يُفيد في دلالتها من حيث الدقة أو القبول أو الرفض، أو حتى بيان رأي من المسؤولين أو الخبراء الاقتصاديين الذين بالغوا في التَحَيّز للسياسات الاقتصادية الحكومية المستمرة منذ عام 2003.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية للسنوات الست القادمة

لسنا هنا بصدد مناقشة دقة أو أسلوب إعداد التقديرات لعدم توفر الإحصائيات والفرضيات الاقتصادية المعتمدة، ومع ذلك، نجد ضرورة الإشارة إلى أن تقديرات قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، والتي تتأثر وتَتَقيدُ بأسعار تصدير البرميل الواحد من النفط الخام، وهو أمر طبيعي في حالة الاقتصاد العراقي، تثير التساؤل بمقدار "مُخَفِضْ" الأسعار للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الفقرة 5 من الجدول) والتي لم تنشر في هذه التقديرات. وأهمية هذا التحفظ تتعلق بأن تحديد، ثم تغيير، أسعار النفط يتم بما يناسب فرضيات "الصندوق" المسبقة عن تطور القطاعات الإنتاجية من غير قطاع النفط وبدون تقديم المبررات الاقتصادية، وكما نلحظ في استخدام أسعار النفط خلال عام 2019 المنخفضة بالمقارنة مع أسعار النفط المرتفعة في عام 2018، والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من جهة، وزيادة نسبة إسهامات بقية القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من جهة ثانية. وهذا يعني، احتمالات التدخل المقصود في "زيادة" نسبة النمو في القطاعات غير النفطية و"تقليل" نسبة إسهامات قطاع النفط. كما يؤثر هذا التغيير أيضاً، في نسب إسهامات قيم المتغيرات الاقتصادية الرئيسية: الاستهلاك والاستثمار في الناتج الحلي الإجمالي، ولكل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص. كذلك، لا تسعفنا التقديرات في معرفة تفاصيل إسهامات بقية القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، أو بيان طبيعة مشاريع الاستثمار، الحكومي والخاص، المستهدفة، لتقييم أهمية التغيرات المتوقعة في تحسين قدرة الاقتصاد التنافسية[2].

فيما يلي عرض لأهم المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية المعدة من "الصندوق":

	المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية	2018	2019	2024
1	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (نمج) الحقيقي مليار دولار	224.2	224.1	296.5
2	معدل النمو السنوي الحقيقي (نمج)		2.629	
3	معدل النمو السنوي الحقيقي (نمج) بدون قطاع النفط		3.443	
4	نصيب الفرد من (نمج) بالدولار	5882	5728	6666
5	مُخَفِضْ أسعار (نمج) بالأسعار الجارية	15.4	4.5-	3.3
6	إنتاج النفط الخام مليون برميل باليوم	4.41	4.59	5.18
7	صادرات النفط الخام مليون برميل باليوم	3.86	4.03	4.55
8	تقدير أسعار صادرات برميل النفط الخام بالدولار	65.2	56.0	54.8
9	نسبة التضخم في الأسعار	0.1-	2.0	2.0
10	إجمالي الاستثمار المحلي % من (نمج)	12.9	18.8	15.4
101	قيمة إجمالي الاستثمار المحلي مليار دولار	28.922	42.131	45.661
11	إجمالي الاستثمار الحكومي المحلي % من (نمج)	5.3	10.6	6.5
111	قيمة إجمالي الاستثمار الحكومي المحلي مليار دولار	11.883	23.755	19.273
12	إجمالي الاستهلاك المحلي % من (نمج)	79.1	84.5	89.6
121	قيمة الاستهلاك المحلي مليار دولار	177.342	189.365	265.664
13	إجمالي الاستهلاك المحلي الحكومي% من (نمج)	21.2	26.5	26.3
131	قيمة إجمالي الاستهلاك المحلي الحكومي مليار دولار	47.530	59.387	77.980
14	معدل الإدخار الوطني % من (نمج)	19.8	13.6	9.4
141	قيمة معدل الإدخار الوطني مليار دولار	44.392	30.478	27.871
15	معدل الادخار الوطني الحكومي % من (نمج)	13.4	6.5	0.8
151	قيمة معدل الادخار الوطني الحكومي مليار دولار	30.043	14.567	2.372
16	رصيد الادخار – الاستثمار % من (نمج)	6.9	5.2-	6.0-
161	قيمة رصيد الادخار – الاستثمار مليار دولار	15.470	11.653-	17.790-
17	الإيرادات والمنح الحكومية % من (نمج)	39.8	40.5	34.6
171	قيمة الإيرادات والمنح الحكومية مليار دولار	89.007	90.761	102.589
18	الإيرادات النفطية الحكومية % من (نمج)	36.7	37.2	31.0
181	قيمة الإيرادات النفطية الحكومية مليار دولار	82.281	83.365	91.915
19	الإيرادات غير النفطية الحكومية % من (نمج)	3.1	3.3	3.5
191	قيمة الإيرادات غير النفطية الحكومية مليار دولار	6.950	7.395	10.378
20	النفقات الحكومية % من (نمج)	32.0	44.6	40.5
201	قيمة النفقات الحكومية مليار دولار	71.744	99.949	120.083
21	النفقات الحكومية الجارية % من (نمج)	26.7	33.9	33.9
211	قيمة النفقات الحكومية الجارية مليار دولار	59.861	75.970	100.514
22	النفقات الحكومية الرأسمالية % من (نمج)	5.3	10.6	6.6
221	قيمة النفقات الحكومية الرأسمالية مليار دولار	11.883	23.755	19.569
23	مجموع الدين الحكومي مليار دولار	110.4	115.3	167.3
24	الدين الحكومي المحلي مليار دولار	41.7	43.1	93.5
25	الدين الحكومي الخارجي مليار دولار	68.7	72.2	73.8
26	الحساب الجاري % من (نمج)	6.9	5.2-	6.0-
261	قيمة الحساب الجاري مليار دولار	15.470	11.653-	17.790-
27	الرصيد التجاري % من (نمج)	13.4	3.5	0.5
271	قيمة الرصيد التجاري مليار دولار	30.043	7.844	1.483
28	الصادرات % من (نمج)	41.2	37.0	31.0
281	قيمة الصادرات مليار دولار	92.370	82.917	1.915
29	الاستيرادات % من (نمج)	27.8-	33.5-	30.7-
291	قيمة الاستيرادات مليار دولار	62.328-	75.074-	91.026-
30	إجمالي الاحتياطي النقدي مليار دولار	64.7	57.2	28.2
31	الإحتياطي اللازم لتغطية الاستيرادات من المنتجات والسلع والخدمات بالأشهر	8.0	6.8	1.4
32	سعر الصرف للدولار الواحد مقابل الدينار	1182	1182	1182

ثالثاً: مؤشرات الانحدار الاقتصادي نحو حافات الانهيار

فيما يلي أبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية المعدة من قبل "الصندوق" وبالتعاون مع الحكومة، مبتدأين بالمورد الاقتصادي الرئيسي: إنتاج وصادرات وإيرادات النفط الخام (فقرة 1)، ثم عرض المؤشرات (الفقرات 2 - 9) الدالة على الإنحدارات المؤدية للإنهيار، مُرتبة بحسب الإهتمامات الشائعة في تناول تفاصيل الشؤون الاقتصادية والمالية العامة:

1. من المتوقع في التقديرات زيادة إنتاج النفط الخام من 4.41 مليون برميل يومياً في عام 2018 إلى 4.59 مليون برميل يومياً في عام 2019 وإلى 5.18 مليون برميل يومياً في عام 2024، وزيادة صادرات النفط الخام من 3.86 في عام 2018 إلى 4.03 وإلى 4.55 مليون برميل يومياً، وستزداد الإيرادات النفطية من 83.365 مليار دولار في عام 2019 إلى 91.915 مليار دولار في عام 2024. كما يقدر مجموع الإيرادات النفطية المتوقعة خلال الفترة (2019 - 2024) بنحو 529.035 مليار دولار. علماً بأن من المتوقع أن تنخفض أسعار بيع البرميل من النفط الخام من 65.2 في عام 2018 إلى 56.0 دولار في عام 2019 وإلى 54.8 في عام 2024.

2. من المتوقع أن يبلغ مجموع الإيرادات الحكومية في الموازنة العامة للدولة نحو 582.644 مليار دولار خلال الفترة 2019 - 2024، منها الإيرادات النفطية بنحو 529.035 مليار دولار، والإيرادات غير النفطية 53.309 مليار دولار. أما مجموع النفقات الحكومية في الموازنة العامة للدولة خلال نفس الفترة فسيبلغ 650.911 مليار دولار، منها 529.938 مليار النفقات الاستهلاكية الجارية، والبقية وقدرها 120.494 مليار دولار النفقات الرأسمالية. وهذا يعني، أن نسبة الاستثمار الحكومي، بالمعنى العام غير الواضح الهوية بمشاريع إنتاجية، تقدر 18.5% فقط من مجموع النفقات الحكومية. كما تعني هذه المؤشرات استمرار وتزايد العجز في الموازنة العامة للدولة من 4.1- مليار دولار في عام 2019 إلى 5.9- مليار دولار في عام 2024.

3. من المتوقع أن تزداد النفقات الحكومية نسبياً (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي) وبالقيمة المطلقة من 71.744 مليار دولار في عام 2018 إلى 99.949 في عام 2019 وإلى 120.083 مليار دولار في عام 2024. من هذه النفقات، ستزداد النفقات الجارية من 59.861 مليار دولار في عام 2018 إلى 75.970 في عام 2019 وإلى 100.514 مليار دولار في عام 2024. هذا في مقابل الزيادة النسبية المحدودة في النفقات الحكومية الرأسمالية وبالقيمة المطلقة من 11.883 في عام 2018 إلى 23.755 في عام 2019 ثم انخفاضها إلى 19.569 مليار دولار في عام 2024.

4. ومن المتوقع أن يزداد إجمالي الاستهلاك المحلي نسبياً وبالقيمة المطلقة من 177.342 مليار دولار في عام 2018 إلى 189.365 في عام 2019 وإلى 265.664 مليار دولار في عام 2024. أما الاستهلاك الحكومي، فسيزداد نسبياً في عام 2019 ويستقر حتى عام 2024، وستزداد القيمة المطلقة من 47.53 مليار دولار في عام

2018 إلى 59.387 في عام 2019 ثم إلى 77.980 مليار دولار في عام 2024. وفي المقابل، سيرتفع إجمالي الاستهلاك الخاص باستمرار من 129.812 مليار دولار في عام 2018 إلى 129.978 في عام 2019 وإلى 187.684 مليار دولار في عام 2024.

5. ومن المتوقع أن يزداد قليلاً إجمالي الاستثمار المحلي نسبياً وبالقيمة المطلقة من 28.922 مليار دولار في عام 2018 إلى 23.755 في عام 2019 ثم ينخفض إلى 19.273 مليار دولار في عام 2024. وبمثل هذا النمط من التَغيّر، سيرتفع إجمالي الاستثمار الحكومي نسبياً وبالقيمة المطلقة من 11.883 في عام 2018 إلى 23.755 في عام 2019، ثم ينخفض إلى 19.273 مليار دولار في عام 2024. وفي المقابل، سيرتفع إجمالي الاستثمار الخاص من 17.039 مليار دولار في عام 2018 إلى 17.376 في عام 2019 وإلى 26.388 مليار دولار في عام 2024.

6. من المتوقع أن ينخفض مقدار الادخار الوطني من 44.392 مليار دولار في عام 2018 إلى 30.478 مليار دولار في عام 2019 ثم إلى 27.871 مليار دولار في عام 2024. وسينخفض رصيد الإدخار - الاستثمار من 15.653 مليار دولار إلى عجز قدره (-) 11.653 مليار دولار في عام 2019 وعجز قدره (-) 17.790 مليار دولار في عام 2024.

7. من المتوقع أن ينخفض الرصيد التجاري باستمرار من 30.043 مليار دولار في عام 2018 إلى 7.844 مليار دولار في عام 2019 وإلى 1.483 مليار دولار في عام 2024. وأيضاً، سينخفض رصيد الحساب الجاري من 15.470 مليار دولار في عام 2018 إلى عجز قدره (-) 11.653 مليار دولار في عام 2019 ثم عجز قدره (-) 17.790 مليار دولار في عام 2024.

8. من المتوقع أن تنخفض الاحتياطيات لدى البنك المركزي العراقي من 64.7 مليار دولار في عام 2018 إلى 57.2 مليار دولار في عام 2019، ثم تتسارع في الانخفاض لتصبح 28.2 مليار دولار فقط في عام 2024. وهذا الانخفاض، يعني أن القدرة على تمويل الإستيرادات من احتياطيات البنك المركزي، بمقياس المدة اللازمة لتغطية قيمة المنتجات والسلع والخدمات المستوردة والمتوقعة، ستنخفض من 8 أشهر كانت في عام 2018، إلى 6.8 شهر في عام 2019 الحالي، وستنخفض كثيراً إلى 1.4 شهر فقط في عام 2024.

9. من المتوقع أن يرتفع مجموع الدين الحكومي من 110.4 مليار دولار في عام 2018، ومنه الدين العام المحلي وقدره 41.7 مليار دولار، إلى 115.3 مليار دولار في عام 2019، ومنه الدين العام المحلي وقدره 43.1 مليار دولار، وسيزداد إلى 167.3 مليار دولار في عام 2024، ومنه الزيادة الكبيرة في الدين العام المحلي وقدره 93.5 مليار دولار. أما القروض الأجنبية فمن المتوقع زيادتها من نحو 68.7 مليار دولار في عام 2018 إلى نحو 72.2 مليار دولار في عام 2019 وإلى 73.8 مليار دولار في عام 2024.

وفي تقييم أهمية هذه المؤشرات، لا يُفيدُ، كثيراً أو قليلاً، معرفة آثار كل منها في الواقع الاقتصادي. فالمنطق الاقتصادي يقتضي تقييمها في إطار تحليل الاقتصاد الكلي

وبمَعرفة دينامية العلاقات بينها، لبيان مقدار واتجاه تأثير كل من هذه المؤشرات السلبية في زيادة النمو الاقتصادي وأنماط النمو في القطاعات الإنتاجية، وبما يساعد في معالجة التحديات المتوقعة. وبتبسيط شديد، نَعْلَمُ أهمية الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي، الجاري والاستثماري، الذي يُهَيمن على الطلب الكلي (الفعال): الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات - الاستيرادات، الذي يحدد مستويات وأنماط النمو في القطاعات الإنتاجية التي تحدد الهيكل الاقتصادي. ولأن توزيع الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة كان لصالح زيادة الاستهلاك والاستيرادات منذ عام 2003، في مقابل الانخفاض الكبير جداً في الاستثمار الحكومي، فقد أسهمت السياسة المالية والنقدية الكلية في الماضي، والمتوقع استمرارها كما تشير التقديرات، في تفاقم الأزمة الاقتصادية الهيكلية[3]. كذلك، أدت هذه الدينامية إلى العجز في الموازنة المالية للدولة. وهنا نلحظ، أن تقديرات "الصندوق" لمقدار العجز المتوقع في الموازنة خلال السنوات القادمة كان محدوداً، بينما هو في الواقع أكثر بكثير، وذلك بتغطية الزيادة الكبيرة في الدين العام الحكومي المحلي. وأيضاً، وخلافاً لسياسات "الصندوق" والحكومة التي تؤكد على استقلالية السياسة النقدية عن السياسة المالية، تعكس دينامية الاقتصاد، أن السياسة المالية تُهَيمن على السياسة النقدية، وكما هو واضح في تقديرات "الصندوق" عن انخفاض الإحتياطيات من العملة الصعبة إلى مستوى متدني جداً في السنوات القادمة.

رابعاً: طبيعة توقعات "الصندوق": تكريس الاعتماد على الإيرادات النفطية

ليست التقديرات والتوقعات التي يعدها "الصندوق" كالتوقعات التي يتم إعدادها باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي المعروفة في التنبؤ بتطور قيمة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية: الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والصادرات والاستيرادات، في اقتصاد معين وفرضيات تناسب خصائصه. فتقديرات "الصندوق" تتم في إطار تطبيق برنامج وسياسات "وخلفية فرضيات" اقتصادية ومالية محددة مسبقاً ومعلنة من قبل "الصندوق" وبالاتفاق مع الحكومة. فالمعروف لدى الجميع، أن السياسة المالية "للصندوق" معنية بالدرجة الرئيسية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والمالي من خلال الموازنة المالية للدولة، كما ينعكس في التوازن "المستهدف" بين الإيرادات العامة والنفقات العامة[4]. والسياسة النقدية الكلية، تستهدف التحكم في التضخم وضمان الاستقرار في معاملات التبادل الخارجية. كذلك، من المعروف أن أولويات اهتمام "الصندوق" بزيادة الاحتياطيات تتركز في تسديد القروض الخارجية وتأمين تدفق الإستيرادات المتزايدة، وليس في تمويل الاستثمار الحكومي في القطاعات الإنتاجية وتطوير البنية الأساسية، أو تقليص عجز الموازنة المالية للدولة. تلك كانت، وما تزال، سياسة "الصندوق" في تدوير "فوائض" الإيرادات النفطية "الحالية" أو "المستقبلية المخزونة في مكامن الثروة النفطية"، بين تمويل الاستيرادات المتزايدة أو إيداعها في "الصناديق السيادية" لاستثمارها في

الأسواق المالية الدولية. أما معالجة أزمة الاقتصاد الهيكلية، وهي المشكلة الأهم، فإن "الصندوق"، والحكومة، يتمسكان بإيديولوجية ريادة الفرد وآليات اقتصاد السوق التنافسية التي ستؤدي، برأيهم، إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتراكم الثروة الوطنية، بينما أدت في الواقع إلى تَكريس الاعتماد على صادرات النفط الخام مع تشجيع القطاع الخاص في أنشطة محدودة التأثير في زيادة الإنتاج والإنتاجية والدخول وتوفير فرص العمل والإسهام في تمويل الاستيرادات المتزايدة، كالاستثمار بالعقارات وقطاعات التشييد وتجارة الاستيراد والخدمات الاجتماعية. وبرأينا أن مفهوم التنويع الاقتصادي "للصندوق" لا يتسق مع متطلبات استدامة النمو وتحسين قدرة الاقتصاد الوطني التنافسية[5].

الواقع الموضوعي في العراق لا يتلاءم مع هذه السياسات، حيث نلحظ كيف أن سياسة "الصندوق" المالية التي تُنبذ أهمية التخطيط الاقتصادي المركزي وتتجاهل تحديد نسبة توزيع الإيرادات النفطية بين الموازنة العامة للدولة وبين برنامج مستقل لتمويل مشاريع الاستثمار الحكومي السنوية (كان التوزيع بنسبة 50 الى 70 بالمئة لصالح الاستثمار الحكومي في الفترة 1951 - 1980)، قد أدى إلى الزيادة المُفرَطة في الإنفاق الحكومي، الذي يتم بدون معايير واضحة وبتشتت الصلاحيات، ولأن المال السائب يُعَلِم السرقة، كما في المثل الشعبي، كان هذا الإنفاق سبباً رئيسياً في انتشار الفساد، وإلى تراجع الاستثمارات العامة. ونلحظ أيضاً، كيف أن سياسات "الصندوق" النقدية في التحكم بالتضخم وثبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار، قد أدت إلى تآكل العائدات والاحتياطيات من الدولار نتيجة "مزادات" البنك المركزي لبيع الدولار مع الاستمرار في تدفق الاستيرادات. كما نلحظ تغافل "الصندوق" عن تأثير المزادات السلبية في تخلف النظام المصرفي نتيجة الإتكال على المضاربة بالدولار في تأمين الأرباح، وفي تهريب الدولار للخارج، والذي أسهم أيضاً في انتشار الفساد.

والمفارقة التي يتجنبها السياسيون وبعض الاقتصاديين بغطاء إدانة الأنظمة السياسية السابقة، وخاصة قمع واستبداد النظام الدكتاتوري، كيف ازداد النمو الاقتصادي والتشغيل، وتسارعت التنمية بمعايير الخدمات العامة: التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية، وكيف كان سعر الصرف مستقراً، وكيف تزايدت الاحتياطيات، وكيف كان الحرص الشديد على موارد الدولة، لا سيما الحفاظ على المُلكية العامة للثروة النفطية، وحماية الأموال العامة في الحد من الفساد. كانت تلك التطورات حصيلة سياسة الحكومات في تمويل برامج الاستثمارات العامة وتنفيذ خطط التنمية خلال الفترة (1951 - 1979) بالرغم من حدوث عدد من السلبيات والأخطاء في إدارة الاقتصاد الوطني.

لم تعد مُقنعَةً بعد الآن، تبريرات الحكومة عن تفاقم الأزمة الاقتصادية والتدحرج نحو الإنهيار بوجود عوامل الإرهاب والمشاكل الأمنية والاضطرابات الطائفية، وبتردي القيم الأخلاقية كما يقال أيضاً. كذلك، لم تَعد ذات قيمة لدى الرأي العام الوعود الحكومية الفارغة، والشعارات المثيرة للشفقة، والتذاكي بالثرثرة السمجة في إدعاء

المعرفة باقتصاد وآليات السوق والحوكمة واقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي وغيرها من المفاهيم المقتبسة بدون إدراك لمعانيها وظروف تطبيقها، كالذي دُبِج في البرنامج الحكومي (2018 - 2022) وخطة التنمية (2018 - 2022)[6]. كذلك، لم يَعُدْ نافعاً، الاهتمام بمثل تقديرات "الصندوق" التي تُعَدْ بنهج وسياسات الماضي في الاعتماد على الإيرادات النفطية وتبديدها بأنماط توزيعها السيئة بغطاء سياسة تحرير الاقتصاد والسوق[7].

وفي الخلاصة، إن برنامج وسياسات "الصندوق" وتوقعاته التي تشير إليها تقديرات المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية المستقبلية، خالية من أي مشروع اقتصادي وطني يواجه التحديات القادمة. فالأولوية الآن، ليست تحرير الاقتصاد وآلية السوق من تدخل الدولة والإسراع بخصخصة مشاريع القطاع العام. الأولوية الآن، وبعد تصحيح الوضع السياسي المضطرب ببديل سلطة سياسية قوية، مستقلة ومستقرة، وتمتلك رؤيا وطنية استراتيجية اقتصادية مستقبلية، هي تعبئة وتوزيع الموارد الوطنية، وخاصة الثروة النفطية، في توسيع الطاقات الإنتاجية، وزيادة تشغيل القوى العاملة، وانتشال المواطن من فخ الفقر، والقضاء على الفساد، وذلك بتكثيف الاستثمار الحكومي في إقامة المشاريع العامة، الباهضة التكلفة، لتطوير البنية الأساسية الاقتصادية (المادية)، وتأسيس الصناعات المتقدمة تكنولوجياً، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية العامة، والإسراع بالتنمية البيئية.

الهوامش:

1 - أنظر: المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (الصندوق) في ختام مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 مع العراق بتاريخ 19 /7 /2019 والمنشورة بتاريخ 26 /7 /2019، أنظر:
(https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/07/26/pr19301-iraq-imf-executive-board-concludes-2019-article-iv-consultation-with-iraq).

2 - تناولنا مناقشة هذه التقديرات باسهاب في دراساتنا السابقة. أنظر على سبيل المثل: صبري زاير السعدي، "المشروع الاقتصادي الوطني في العراق: مقاربة في برنامج صندوق النقد الدولي"، مجلة "المستقبل العربي" العدد 469 مارس/مايو 2018، الدورية الشهرية الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، وأيضاً، "الثروة النفطية والمشروع الاقتصادي الوطني في العراق: بديل الاقتصاد السياسي للريع النفطي"، دراسة نشرت في العدد 480 (شباط/فبراير 2019)، مجلة "المستقبل العربي" الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.(www.caus.org.lb).
وعن تقديرات "الصندوق" لهذه المؤشرات والمنشورة في السابق، أنظر:
(https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2017/02/weodata/weoseladv.aspx).

3 - تم تناول أسباب الأزمة الاقتصادية في معظم دراساتنا السابقة، ومنها الواردة في الهامش رقم 2. وأنظر أيضاً:
Sabri Zire Al-Saadi, "Success Conditions for Iraq's Oil-Rentier Economy: Special Theory of Economic-Rent and Free Market Efficiency", Centre for Contemporary Conflict, Strategic Insight, No.6, Vol. 6, December 2007.

4 - نلحظ هذا في إشادة التقرير بالتقدم النسبي الحاصل في اعتماد الحكومة السابقة للموازنة الإتحادية السنوية لعام 2018 لأنها تمسكت بدقة بتقديرات "الصندوق" المسبقة للنفقات والإيرادات الحكومية. كما نلحظ، أن المبادرة في اقتراح "الصناديق السيادية" المفضلة لدى "الصندوق" قد تم تداوله على نحو واسع بمبادرة في رئاسة الحكومة منذ عام 2017..

5- حول هذا الاستنتاج، أنظر: صبري زاير السعدي، ""معايير التنويع الاقتصادي الهيكلي في اقتصادات الريع النفطي: حالة السعودية"، مجلة "المستقبل العربي" العدد 464 تشرين الأول /أكتوبر 2017، الدورية الشهرية الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، لبنان.

6- أنظر: صبري زاير السعدي، "البرنامج الحكومي: تكريس أزمة الاقتصاد وتوأم الفشل والفساد"، جريدة الأخبار العراقية الإليكترونية بتاريخ 10 /4 /2019 (http://www.akhbaar.org)، موقع البديل العراقي بتاريخ 11 /4 /2019 (www.albadeeliraq.com)، ونشر أيضاً في العدد 406 تاريخ شهر مايس/ أيار، مجلة "الثقافة الجديدة"، بغداد، العراق.

7- من المفارقة، أن توقعات "الصندوق" عن تفاقم الأزمة والإنحدار نحو الإنهيار، يتم تمريرها بعبارات تفتقد المسؤولية السياسية والاقتصادية المهنية، وتتصف بتشتيت الإنتباه عن نتائج السياسات الاقتصادية السيئة منذ عام 2003، حيث يشير تقرير المجلس التنفيذي "بنعومة دبلوماسية وتذاكي مفضوح" إلى "الحد من مواطن التعرض لمخاطر الفساد" و" تقوية إطار مكافحة غسيل الأموال" و"احتواء فاتورة الأجور وتخفيض الدعم لقطاع الكهرباء" و"إعادة هيكلة البنوك الكبيرة المملوكة للدولة" و" تعزيز الحوكمة". أنظر المصدر السابق في الهامش رقم 1.

السياسة السكانية لثورة 14 تموز 1958 في العراق - صرائف بغداد أنموذجا

م. د. حيدر عطية كاظم
كلية التربية - الجامعة المستنصرية

ظلّت علّة العلل، مشكلة السكن قائمة ومسيطرة على الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة، وكأنّ أرض العراق الرحبة نبذتهم، وتفاقمت تلك المشكلة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) مباشرة في ظلّ ازدياد أعداد المهاجرين من الأرياف، بسبب تدهور ظروفهم المعيشية هناك، يقابلها تجمعات بشرية بائسة في أحياء بغداد المتفرقة[1].

وفي السياق نفسه، سجَّلَ لنا أحدُ الأمريكيين الذي عاش في العراق خلال عام 1951 وهو البرت .ف. بايز (Albert. F. Bayes)، كانت منظمة الأمم المتحدة قد أرسلته إلى العراق لتدريس العلوم، انطباعاته عن فقر الأهالي في بغداد التي وصفها، بأنها تعيش في حي من التناقضات الحادة تجمع ما بين أبنية أنيقة، وناس تعيش في الفقر المدقع في أكواخ لا تصلح لسكن البشر. لا مفرّ من ترك هذا الأمريكي يرسم لنا الصورة كاملة: "كنّا نعيش في حيّ يعيش الناس من الثراء والنفوذ بجوار الناس الذين يعيشون في أكواخ الطين، كنا نلاحظ أن الأطفال يخرجون من أكواخ الطين القذرة لأخذ بقايا الطعام الذي نتخلى عنه، وكانوا يعتاشون على جمع القمامة، أما الامهات فعادة ما تكون حاملاً والأطفال يرتدون ملابس بالية"[2].

كما نقل لنا الكاتب البريطاني توماس أيدل (Thomas Edel) إنّ اتجاهات الصرف الحكومية بعد الحصول على مئات الملايين من الدنانير جراء الحصول على ارباح مناصفة العوائد النفطية، على التعمير والشوارع المعبدة، بالمقابل من ذلك كلّه، لا تزال هناك أحياء في بغداد العاصمة من الأكواخ والصفيح المتهالكة يقطنها عشرات الآلاف من الفقراء، وهم يطالبون بالعيش الكريم. واضاف واصفاً تلك الاحياء بأنها تشبه الوضع الناجم عن "غارة جوية"[3].

لا يخلو من مغزى، أنّ أحد كبار رجال القانون الأمريكيين شخّص عند زيارته للعراق بعد العام 1952، وتجوله في بغداد، مناظر الفقر والبؤس لدى الشعب العراقي، وتعليقه على تفاخر أحد النواب

بإنشاء واجهة للمتحف الوطني بقوله: "إنكم لستم بحاجة إلى متاحف، إنّ مشكلتكم اليوم مشكلة معيشة وسكن للطبقات الفقيرة، فلقد شاهدت الأماكن التي يأوي إليها بعض سكان بغداد فيما وراء السدة"[4].

لم تمضِ إلا أياماً قليلة على نجاح ثورة 14 تموز حتى صرح عبد الكريم قاسم، بأنه سوف يقضي على الصرائف وأحيائها من خلال حلٍ عملي ومدروس. لأجل ذلك طالب على وجه السرعة الممكنة إعداد التقارير اللازمة لوضع الحلول الناجعة لهذه المشكلة، فرفع طارق سعيد فهمي متصرف لواء بغداد في 30 آب 1958 مذكرة، تضمنت بعض الحلول والمقترحات، أهمها، توزيع الأراضي الزراعية مجاناً لمن يسكن حول العاصمة بغداد وأطرافها وإعادتهم إلى الريف، غير أن المتصرف لم يحدد الإجراءات التي ستتخذ ضد هؤلاء الذين لا يوافقون على هذا المقترح[5].

طبقا لذلك، نظمت الحكومة حملات دعائية، استخدمت فيها وسائل الإعلام المختلفة لترويج فكرة العودة إلى الريف الذي زال عنه الإقطاع، كما تم إلقاء بطاقات ملونة من طائرات الجيش على أحياء الصرائف في العاصمة بغداد، تطلب فيها متصرفية بغداد من سكان الصرائف إملاءها من قبل الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم في الريف، مقرونة بوسائل ترغيب للعودة[6].

لم يترك عبد الكريم قاسم مجالا أو وسيلة إلا وسلكها من أجل مساعدته في إيجاد حل لمشكلة سكان الصرائف، فخاطب مؤسسة "دو كسيادس" الشركة الاستشارية لمجلس الإعمار في قطاع الإسكان في العراق لبيان رأيها في كيفية حل تلك المشكلة، غير أن المؤسسة المذكورة لم تجد غير التصميم الذي وضعته لحلها في الأسابيع الأخيرة من العهد الملكي. لم يقتنع "مجلس الإعمار" بذلك التصميم، وقرر إعادة دراسته بشكل أكثر دقة وتفصيلا[7]. كان المجلس بعد ثورة 14 تموز يرغب في وضع المقترحات والأفكار التي من شأنها القضاء على العزلة الاجتماعية التي كان يعيش فيها سكنة الصرائف وتحويلهم إلى جزء من مجتمع العاصمة بغداد بكل ما تحمل تلك الكلمة من معنى[8].

بالمقابل، حاولت وزارة الداخلية اتخاذ تدابير عديدة لغرض إيقاف هجرة الفلاحين إلى بغداد التي تؤدي إلى زيادة سكان الصرائف، فيها، إذ أوعزت إلى متصرفيات الألوية في العراق بمنع الفلاحين من الهجرة إلى بغداد، عن طريق إجراءات معينة كفيلة لهذا المنع، مثل عدم السماح لهم بالتعيين كعمال بالمشاريع المشمولة بقانون العمل[9]. غير أن مثل هذه المقترحات لم تجدِ نفعاً، إذ لم تكن الظروف مهيأة لإعادة المهاجرين إلى الأماكن التي هاجروا منها[10].

على أية حال أرسلت وزارة الداخلية إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء كتاباً في 16 أيلول 1958، بحثت فيه مشكلة الصرائف في مدينة بغداد، إذ اقترحت فيه تشكيل لجنة لدراسة المشكلة المذكورة، تتكون من وزارات الداخلية والدفاع والمالية والشؤون الاجتماعية، فضلا عن مديرية الشرطة وأمانة العاصمة، وذلك لدراسة مشكلة أصحاب الصرائف، وإيجاد الحل المقبول لها. تضمن الكتاب من بين ما تضمن اقتراحا آخر لوزارة الداخلية، اعتبرته

يمثل حلا مناسبا برأيها، وهو أن يؤخذ بنظر الاعتبار عدم السماح لتكتل أصحاب الصرائف مستقبلا في منطقة واحدة، بسبب كونهم ينتمون إلى عشائر وأفخاذ عدة، وما زالت القيم والعلاقات القبلية والإقطاعية تحكمهم بقوة، وعليه فإن وزارة الداخلية ترى أن يتم إسكان أبناء كل عشيرة أو فخذ في منطقة واحدة، بحيث لا تزيد على 200 مسكن. غير أن الوزارة المذكورة كانت بخيلة جدا في تحديد مساحة القطع السكنية المقترح توزيعها على أصحاب الصرائف، وكأن أرض العراق الواسعة قد ضاقت بأهلها، فاقترحت أن تكون مساحة القطعة 60 مترا فقط، على أن يتم تسجيلها بأسمائهم مقابل مبلغ بسيط من المال، على أمل أن تقوم أمانة العاصمة بفتح الشوارع إلى هذه المناطق وتزويدها بالماء والكهرباء، لكي ينتقل إليها هؤلاء عن طيب خاطر بعد أن يتأكدوا من أن ما يحتاجون إليه موجود وميسور[11].

بعد ذلك بأيام قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم 22 أيلول 1958، تشكيل لجنة من وزارات الإعمار والداخلية والدفاع والمالية والشؤون الاجتماعية، فضلا عن أمانة العاصمة ومديرية الطابو، لدراسة موضوع سكان الصرائف في بغداد وإيجاد الحلول اللازمة لها بتأمين السكن المناسب لأصحاب الصرائف والمعوزين والمحيطين بالعاصمة بغداد عن طريق اختيار الأراضي المناسبة لذلك[12].

لما كانت مشكلة سكان أحياء الصرائف كبيرة ولا يمكن حلها بين عشية وضحاها، وأن أوضاعهم المزرية لا يمكن لمسؤول في الدولة يمتلك ذرة ضمير أن يسكت عليها، فإن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم قد وجه بإيصال الماء الصالح للشرب لتلك الأحياء كعلاج مؤقت ريثما توضع الخطط المدروسة لعلاج المشكلة بشكل عام، طبقا لذلك التوجيه أمر مجلس العاصمة في بغداد بنصب عدة نقاط (حنفيات) ماء صالح للشرب في منطقة "العاصمة" وكل أحياء الصرائف الواقعة شرق السدة، حتى وصل عدد نقاط الماء حوالي 500 نقطة. وفي الوقت نفسه نصبت أمانة العاصمة عددا من نقاط الماء الصالح للشرب في حي الشاكرية للصرائف الكائنة في كرادة مريم[13]. من جانبها قامت وزارة البلديات بنصب عدة نقاط للماء الصالح للشرب في بعض أحياء الصرائف الواقعة خلف السدة[14]. وبذلك أصبح الحصول على الماء الصالح للشرب العامل الأساس في استمرار الحياة والمحافظة عليها من الأمراض، سهلا في أحياء الصرائف.

إذا ما أردنا أن نؤشر البداية الحقيقية لمعالجة ثورة 14 تموز لمشكلة الصرائف في بغداد، فإننا نقول إنها تعود إلى تبني مجلس الإعمار لتصاميم ومواصفات مشروع إسكان كربلاء[15]. واتخاذها وسيلة في معالجة بعض جوانب مشكلة إسكان أصحاب الصرائف في بغداد. وعليه فقد أعلن مجلس الإعمار بتاريخ 23 تشرين الثاني 1958 مناقصة مشروع بناء 911 داراً، اشتمل على نموذجين من الدور، مساحة كل منهما 108 م2، النموذج الأول يحتوي على غرفتين وكافة مرافقها، فضلا عن حديقة صغيرة. أما النموذج الثاني، فقد احتوى على ثلاث غرف، وكل ما يلحق بها وحديقة صغيرة. كما اشتمل المشروع على

إنشاء الطرق الرئيسة والفرعية، وشبكات الماء الصالح للشرب، ومجاري المياه الثقيلة، كما تضمن المشروع بناء مدرستين وحمام عام وسوقين. المهم أن مجلس الإعمار بعد أن درس كل العطاءات من جوانبها الفنية والمالية أحال أول مشروع لإسكان أصحاب الصرائف[16]، في 27 حزيران 1959[17]. وتجدر الإشارة الى أن عبد الكريم قاسم دأب على زيارة هذا المشروع باستمرار وكان يحرص على إخراجه بالوجه الأكمل، لا سيما وأنه كان يصر على أجهزة الإسكان أن يتم ذلك المشروع ليفتتحه بنفسه في الذكرى الأولى لثورة 14 تموز، غير أن هذا الأمر كان من المتعذر عملياً إنجازه[18].

يبدو المقام مناسبا لذكر ما قاله عبد الكريم قاسم بشأن موضوع أصحاب الصرائف وأهمية ذلك بالنسبة لثورة 14 تموز. فقد أعلن في خطاب له بتاريخ 26 شباط 1959 عن عزمه القضاء على البؤس والشقاء المستشري بين صفوف سكان الصرائف الذين وصفهم بالهياكل العظمية المتحركة التي تعوزها القوة الدافعة عن طريق مشاريع مجلس الإعمار[19]. وفي خطاب آخر له[20]، بين أن تلك الهياكل العظمية قد دمرها الإملاق والجهل الكبيران تدميراً، لدرجة أنها ما كان باستطاعتها أن تفرق بين الوطنيين وغيرهم[21].

بدأ عبد الكريم قاسم مع مرور الأيام يقترب من هدفه الكبير في إيجاد حل لمشكلة أصحاب الصرائف، ما سمح له أن يزف بشرى لهم، إذ أعلن يوم 16 حزيران 1959، بأنه سوف يزيل صرائفهم حتما، وأن يحل محلها البيوت المريحة المجهزة بالماء والكهرباء التي تليق بأبناء هذا الشعب الذي يعرفون أنفسهم ويحترمونها. ولم يتم ذلك برأي عبد الكريم قاسم إلا بتوجيه ثروة العراق توجيها صحيحا[22].

كان خطاب عبد الكريم قاسم أمام وفد من رجال الدين من النجف بتاريخ 29 تشرين الثاني 1959، أكثر تفصيلا عما يدور في خياله من أفكار حول إسكان أصحاب الصرائف. لا مفر من أن نتركه يوضح ذلك عندما قال:

"إن الثورة سوف تبقى مستمرة ما زال هناك القصور يسكن فيها الأغنياء وما زال هناك الصرائف يسكنون فيها الفقراء. إننا لا نريد أن نقلل من شأن هذه القصور، إنما نريد قصورا لهؤلاء الفقراء الذين يسكنون في الخرائب وفي الصرائف وبحالة يرثى لها". واستمر يتحدث عن جوانب البؤس والفاقة التي يعاني منها أولئك المساكين فقال: "إن هؤلاء الذين يسكنون في الصرائف يرتدون الأسمال البالية التي يخافون من غسلها". ثم عزز كلامه ببيت من الشعر العربي:

لي ثياب رثاث لست أغسلها
أخاف أعصرها تجري مع الماء[23].

لما كانت أحياء سكان الصرائف في بغداد كثيرة جدا، أكبر من أن يحلها مشروع بناء 911 داراً، فإن عبد الكريم قاسم اهتدى إلى فكرة أن توفر الحكومة القطع السكنية وتوزيعها على سكان الصرائف بدون أي مقابل، ليقوموا هم بتشييد مساكن عليها. على أن تقوم الحكومة ببناء ما تحتاج من خدمات أساسية. وعليه فإنه طلب من وزارة المالية المساعدة في تعيين الأراضي

السكنية الصالحة لذلك المشروع[24].

طبقا لذلك، شكل عبد الكريم قاسم في 25 آذار 1960 لجنة برئاسة حسن رفعت وكيل وزارة الأشغال والإسكان وعضوية كل من كمال الحاج حسين رئيس الهيئة الفنية في أمانة العاصمة، وقحطان المدفعي مدير قسم التخطيط في وزارة البلديات، وطاهر الحيدري قائممقام مركز بغداد، وفاضل الحاج دليمي وكيل مدير الخدمات الاجتماعية العامة، وسليمان سامي رئيس المهندسين في مصلحة إسالة ماء بغداد، لحل مشكلة أصحاب الصرائف في بغداد عن طريق توزيع الأراضي لهم. قال رئيس اللجنة إن الحكومة درست مشكلة أصحاب الصرائف بإمعان وخرجت بحلول علمية ناجعة كفيلة بإنهاء معاناة أولئك المساكين، وذلك بإسكانهم في مناطق صحية قريبة من مدينة بغداد ومن محلات أشغال سكان الصرائف. وأضاف حسن رفعت إلى ذلك إن اللجنة وبعد عقد عدة اجتماعات قامت بالكشف عن مناطق الصرائف، كما استطلعت بعض المناطق المحيطة بمدينة بغداد لاختيار الأراضي المناسبة لسكان الصرائف. استقر رأي اللجنة المذكور بصورة مبدئية على اختيار مساحات واسعة من الأراضي الأميرية لهذا الغرض، تقع خلف السدة الشرقية بمسافة قدرت بخمسة كيلو مترات، وهي المساحات التي تشغلها مدينة الثورة[25].

من المهم أن نلاحظ أن عبد الكريم قاسم كان يعلم أن مشروعه الذي تضمن القضاء على أكثر من مئة ألف صريفة، مشروع كبير، يحتاج إلى حشد المزيد من الإمكانيات، ودعوة العديد من فئات المجتمع العراقي للمشاركة فيه، ومما قال في هذا المجال: "لن تقوم لنا قائمة ولن يشتد ساعدنا إلا إذا تغلبنا على الفقر في هذا البلد، وإلا إذا تمكنا من مساعدة الضعفاء والقضاء على الصرائف المنتشرة هنا وهناك"، وعليه يمكننا أن نفهم قراره بتعيين حسن رفعت رئيس "لجنة النظر في مشكلة أهل الصرائف" وزيرا للأشغال والإسكان[26]. في هكذا اهتمام من قبل رئيس الوزراء لم يكن غريبا أن يقترح أكثر من متصرف تأسيس مصلحة ترتبط بوزارة الأشغال والإسكان، تكون مهمتها معالجة مشاكل أصحاب الصرائف، سواء ما كان منها في بغداد أو في الألوية الأخرى عن طريق تشييد دور السكن لهم أو توزيع الأراضي السكنية عليهم[27].

أثمرت جهود وزارة الأشغال والإسكان و"لجنة الترحيل وتوزيع الدور والأراضي" التي واصلت عملها ـ نهار ليل ـ على فرز 22 ألف قطعة سكنية في مدينة الثورة، فقد أعلن حسن رفعت وزير الأشغال والإسكان، أولا، أن عبد الكريم قاسم أشرف على كل الترتيبات اللازمة لتحسين حالة سكن أصحاب الصرائف الموجودة في أطراف العاصمة بغداد، بعد ذلك زف الوزير المذكور البشرى لأولئك المساكين، بأنه سيتم توزيع 22 ألف قطعة سكنية لأهل الصرائف، مساحة كل قطعة منها أقل قليلا من 150 م2، وهي من الأراضي الأميرية، ليتمكنوا من بناء دورٍ بسيطة لهم في مدينة الثورة. على أن يكون البناء على أساس النموذج الذي بنته الحكومة في مقدمة المدينة. ثم أعلن وزير الأشغال والإسكان عن رغبة الزعيم في إدخال جميع مظاهر

الحياة العصرية لمدينة الثورة، فسيكون للمدينة المذكورة حدائق وطرق معبدة ومدارس ومستوصفات وخط لمصلحة نقل الركاب، لنقل أبناء هذه المدينة إلى بغداد، فضلا عن قرار الزعيم بإنشاء طريق تمتد من مدينة الثورة إلى ساحة الطيران في الباب الشرقي، مما يسهل عملية وصول سكان المدينة في أقصر وقت ممكن[28].

من جانب آخر، قرر "مجلس التخطيط الاقتصادي"، تخويل وزارة الأشغال والإسكان صلاحية صرف المبالغ اللازمة لإجراء عمليات المسح والتخطيط الضرورية لتهيئة 1150 دونما من القسم الجنوبي من منطقة إسكان أصحاب الصرائف شرق بغداد، وإعدادها للتوزيع على المواطنين من سكان الصرائف. كما خصصت "الخطة الاقتصادية المؤقتة" مليوني دينار، لإنشاء الخدمات الأساسية في مدينة الثورة، لتعبيد الطرق ومد شبكات الماء الصالح للشرب، ومجاري الأمطار والمياه الثقيلة والكهرباء، فضلا عن إنشاء خمس مجموعات من المدارس الابتدائية وستة أسواق شعبية[29].

يلح علينا القول هنا، إن ظاهرة الترحيل القسري لأصحاب الصرائف في بغداد دون إيجاد مأوى لهم، لم تعد موجودة بعد نجاح ثورة 14 تموز 1958، ففي أغلب المخاطبات الرسمية التي كانت بين الوزارات التي تهتم بقضية أصحاب الصرائف، كانت عناوين الكتب المرسلة هي ترحيل وإسكان، وهذا لم يكن معهودا في العهد الملكي، لاسيما وفي أكثر الأحيان تلجأ السلطات الحكومية آنذاك إلى هدم أحياء كاملة من الصرائف في بغداد. وكما كانت أحياء الصرائف متغلغلة بشكل لافت للنظر في معظم ضواحي مدينة بغداد لدرجة أنها وجدت بالقرب من أهم المباني والمقار الحكومية لمجلس السيادة والعديد من الوزارات، والمؤلم حقا أنها أنشئت في بعض المناطق الخطرة كوقوعها تحت أسلاك وأبراج نقل الطاقة الكهربائية، فضلا عن وجودها في بعض الفضاءات التي خصصت لإقامة المشاريع الحيوية عليها، فأنه، أُعطي لأصحاب هذه الصرائف جميعهم الأولوية في تخصيص الأراضي السكنية لهم في مدينة الثورة، ثم ترحيلهم إليها[30].

طلب عبد الكريم قاسم من الجهات المسؤولة عن مد شبكات أنابيب الماء الصالح للشرب أن تعمل جاهدة من أجل إنجازه قبل الفترة المقررة له. وأثناء عودته إلى مقر عمله في وزارة الدفاع، حث عبد الكريم قاسم أعضاء اللجنة ـ موضوع البحث ـ على بذل قصارى جهودهم، كلاً في مجاله من أجل إكمال مشروع إسكان الصرائف في مدينة الثورة، وتوفير أسباب الراحة لهم، معربا عن استعداده شخصيا لمعاونتهم، وطلب منهم أن يراقبوا الأعمال التي جرت لإكمال المشروع بأنفسهم مذكرا إياهم، أن الخدمة الحقيقية هي خدمة هؤلاء الفقراء من أبناء الشعب العراقي والعناية بهم[31].

قامت الدوائر الحكومية المختصة في اليوم التالي من زيارة عبد الكريم قاسم إلى مدينة الثورة بحملة لتنفيذ التوجيهات والتعليمات التي أصدرها رئيس الوزراء فيما يتعلق بمشروع إسكان أصحاب الصرائف وتهيئة سبل الراحة لهم، لاسيما إيصال الماء والكهرباء إلى المنطقة التي

سيشيدون الدور عليها في مدينة الثورة، وعليه باشرت الجهات المختصة في مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد، مد أنابيب المياه بطول أكثر من سبعة كيلو مترات وبقطر 15 عقدة. وأعلن فائق أحمد حالت مدير عام مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد، أن العمل سينجز بأقل من عشرة أيام[32]. أما بالنسبة للكهرباء فقد اتخذت الخطوات اللازمة في مصلحة كهرباء بغداد لمد الخطوط الكهربائية وإيصال القوة الكهربائية إلى مدينة الثورة خلال عشرة أيام، وفيما يخص الشوارع والطرقات في المدينة المذكورة، فقد قامت أمانة العاصمة بحملة لتعديلها وتنظيفها[33]، كما أقدمت الأمانة على تخصيص سيارة خاصة، تقوم برش الشوارع العامة الترابية في مدينة الثورة بمادة النفط، ليسهل على المارة السير فيها[34].

شجعت هذه الإجراءات المترددين من سكان الصرائف على القبول بالانتقال إلى مدينة الثورة، وتسهيلا لذلك ترأس عبد الكريم قاسم جلسة طارئة لمجلس التخطيط الاقتصادي، اتخذ فيها قرارين بشأن مشروع إسكان أصحاب الصرائف، فقرر تخصيص مبلغ 8 آلاف دينار، إضافة إلى مبلغ ألفي دينار مخصصة سابقا، وذلك لغرض تهيئة ومسح وتخطيط وإفراز القطع المراد توزيعها على الفقراء من أصحاب الصرائف، وخول المجلس وزارة الأشغال والإسكان الصلاحيات الكاملة لصرف الأموال. ثم قرر المجلس تخصيص مبلغ 31 ألف دينار لإنشاء محطة تصفية الماء في مدينة الثورة شرق بغداد، وتخويل وزارة الأشغال والإسكان القيام بهذا العمل، على أن تكون طاقة المحطة كافية لسد حاجات المدينة المذكورة[35]. تنفيذاً لذلك انخرطت أكثر من جهة حكومية في عمل متواصل، عبرت فيه تلك الجهات عن إنجاز أعمالها بأسرع وقت من أجل إكمال عمليات المسح والفرز والتقطيع والتوزيع بفترة قياسية[36].

بعد ذلك كله، بدأت الحياة تدبُ في مدينة الثورة موضوع البحث رويدا رويدا، فقد أعلنت مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد، بناء على أمر الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء، أن المرحلة الثانية التي ستبدأ بها المصلحة فور تسليم القطع المفروزة لأصحابها، هي مد شبكة داخلية لأنابيب المياه داخل المدينة لتزويد الدور التي ستشيد على القطع الموزعة بالمياه النقية[37]. فضلا عن ذلك أخذت أمانة العاصمة تقدم الخدمات البلدية إلى مدينة الثورة، مثل تسوية الشوارع الداخلية للقطع المخصصة للتوزيع، ورشها بالنفط بصورة دورية تمهيدا لتبليطها تدريجيا في المستقبل[38]. من جانب آخر وافق "مجلس التخطيط الاقتصادي" على إحالة تبليط شارع موازٍ لمدينة الثورة من جهتها الجنوبية بطول كيلو مترين، وبعرض 51 مترا من شأنه المساهمة في إعمار المدينة المذكورة وتسهيل ارتباطها بمناطق بغداد الأخرى[39].

تطرق عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء أثناء زيارة له لديوان وزارة التربية والتعليم في 7 أيلول 1961، إلى الخطط والجهود التي وضعت لتطوير الوضع الاجتماعي العام في العراق، ضاربا مثالا حيا لذلك، وهم أصحاب الصرائف والأكواخ في

بغداد، وكيفية نقلهم من "الصريفة" البالية إلى دار صحية حديثة تليق بالإنسان المحترم في القرن العشرين، وشرح قاسم الجهود الحكومية التي نقلت ابن الشعب من الكوخ إلى الدار الحديثة خلال أشهر معدودات. رجا عبد الكريم قاسم من سكان الصرائف أن يدركوا مدلولات وأبعاد الانتقال من الصريفة إلى الدار الحديثة، وأن ينقلوا ذلك للأجيال القادمة باعتبار ذلك قضية جبارة. من المفيد أن نتركه يتحدث إذ قال: "كثيرا ما ألتقي بأصحاب الصرائف والأكواخ أثناء الليل وأطراف النهار، ويسألوني يا زعيم ما هي رغبتك، وماذا تريد منا أن نفعل، فنحن جنود الجمهورية، فأجيبهم بأن أحرقوا الأكواخ والصرائف، عندما تنتقلون إلى بيوتكم الجديدة العامرة كدليل على تخلصكم من عهود التعسف وظلم المجتمع، وقصوا على صغاركم وأطفالكم عندما يشبون ويكبرون، هذه القصة الجبارة، قصة التحول السريع المدهش من الصريفة إلى الدار الصحية الجديدة، ومن ظلام الأكواخ وليلها البهيم، إلى نور العمران والثقافة والرفاه"[40].

يبدو أن جدية الحكومة في تأهيل مدينة الثورة للسكن من خلال الخدمات البلدية والاجتماعية التي بذلتها، شجع الكثير من أصحاب الصرائف على مراجعة وزارة الأشغال والإسكان للحصول على قطع أراضي في المدينة المذكورة. الأمر الذي أكده عبد الكريم قاسم عندما قال ما نصه: "خلقت ثورتنا البناءة وعيا جديدا في نفوس الفلاحين والعمال والمواطنين الآخرين في جميع أرجاء العراق، فعندما كانوا يتهيبون من الحكومة عندما تهرع إليهم لإنقاذهم من بؤس الصرائف وشظف العيش، ورواسب التأخر والجمود، انعكست الآية، فأصبحوا هم يهرعون إلى الحكومة، وإلى المسؤولين وكثيرا ما يراجعونني بالذات ويقولون: يا سيادة الزعيم أنقذنا كما أنقذت غيرنا، أعطنا حقنا من الأرض، إننا مستعدون لإعمارها وبنائها، إننا جنودك وجنود الجمهورية"[41].

تكاملت بفضل متابعة عبد الكريم قاسم المستمرة الخدمات الأساسية لمدينة الثورة، فقد تم بناء حتى نهاية 1962، ثماني وعشرين مدرسة فيها، ووضع الخطط لبناء ثمانِ مدارس أخرى، من جانبها فتحت مديرية الإعاشة العامة أربعة مخابز عامة، وفي الوقت نفسه قررت وزارة الصحة بناء مستشفى كبير بسعة 500 سرير في الثورة، كما قررت مديرية المصايف العامة إنشاء مسبح صيفي في مدينة الثورة[42].

لما كان عبد الكريم قاسم قريبا جدا من واقع وطبيعة أحياء أصحاب الصرائف في بغداد، فأنه كان يعلم بأن مدينة الثورة لا تستوعب كل أصحاب الصرائف، وعليه أمر بتخصيص منطقتين أخريين في بغداد؛ الأولى شمال غرب مدينة الكاظمية، والأخرى في الدورة. أعلن حسن رفعت وزير الأشغال والإسكان وساعد عبد الكريم قاسم في مشروع التخلص من الصرائف في بغداد، بأن عبد الكريم سمى المدينة الجديدة باسم "الشعلة"، وأن تصميمها سيكون على غرار تصميم مدينة الثورة، على أمل أن تستوعب المدينة الجديدة 20 ألف عائلة من سكان الصرائف، وقد خصصت اساسا لأصحاب الصرائف في الشاكرية والوشاش والكاظمية. كما أعلن

الوزير المذكور عن رغبة عبد الكريم قاسم بتحويلها إلى مدينة حديثة تتوفر فيها كل مظاهر الحياة العصرية[43].

استجاب "مجلس التخطيط الاقتصادي" سريعا لمتطلبات إيصال المياه الصالحة للشرب للمدينة الجديدة، ومن جانبها شمرت مديرية إسالة ماء بغداد عن جهودها الاستثنائية من أجل إيصال شبكة المياه إلى كل أحياء الشعلة. رافق ذلك عملية بناء عدد من المرافق الحيوية في المدينة، فقد شرع ببناء أربع مدارس ومستوصفين ومركزاً للشرطة وغير ذلك[44].

يمكن القول إن مشروع إسكان الصرائف، يعد أول مشروع نهضوي في تاريخ العراق المعاصر من خلال إشباع جزء حيوي من الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة والكادحة. فقاسم لم يطعم السكان القابعين تحت ركام الصرائف البائسة، الأمل الكاذب والأمنية الواهية لخلاصهم من الفقر المزمن، ومن هنا كسب عبد الكريم قاسم المسار الحقيقي لتاريخ العراق المعاصر، وأصبح معيارا للحاكم العادل الذي يقاس به مدى خدمة الحاكم لشعبه[45].

الهوامش:

1 - Makkii Muhdmmad Azeez, Geographical as pects of rural migre on from Amara Prouince Iraq 1955-1954, Degree of Doctor of philosophy, The university of Durham, 1968, P.28.

2 - Stacy E. Holden, A Documentary History of Modern Iraq, University Press of floridu, USA, 2012, P.140-141.

3 - "الزمان"، العدد 5992، 16 تموز 1957 .

4 - "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 - 1953، بغداد، 1953، ص96.

5- وليد محمد سعيد الأعظمي، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، المكتبة العالمية، بغداد، 1989، ص 124.

6- "الثقافة الجديدة"(مجلة)، شهرية، العدد الخامس، آب 1969، ص25.

7- "محاضر جلسات مجلس الأعمار "، الجلسة الثالثة عشر، 16 تشرين الثاني 1958، رقم القرار 11.

8- عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، ص 89 .

9- د . ك. و.، الوحدة الوثائقية: حكم محلي جمهوري، تسلسل الملف 46 / 42052، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم 164 ص 247.

10- وليد محمد سعيد الأعظمي، المصدر السابق، ص 124.

11- د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: مجلس الوزراء والسيادة، تسلسل الملف 185 / 411، عنوان الملف منهج الجلسات، الوثيقة رقم 40 ص 43 .

12- (12) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية : مجلس السيادة، تسلسل الملف 445 / 411، عنوان الملف قرارات مجلس الوزراء، الوثيقة رقم 59 ص 162.

13- (13) أمانة العاصمة في عهد الثورة المجيدة، بغداد، 1960، ص 16،"البيان"، العدد 56، 8 تموز 1960 ؛ "صوت الأحرار"، العدد 133، 26 نيسان 1959 .

14- "الأخبار"، العدد 5231، 4 تشرين الأول 1959.

15- " محاضر جلسات مجلس الإعمار"، الجلسة الثانية عشرة، 2 تشرين الثاني 1958، رقم القرار4 .

16- عرفت الدور التي بنيت تنفيذا لذلك المشروع، والتي عدت حياً عصرياً متكاملاً، بالدور الحكومية، وتقع، في بداية مدينة الثورة (الصدر حالياً) أي غربها والأقرب إلى قناة الجيش.

17- "محاضر جلسات مجلس الأعمار"، الجلسة الثانية والثلاثين، 27 حزيران1959، رقم القرار41 ؛ الجمهورية العراقية : وزارة الإرشاد، مشاريع لواء بغداد في الخطة الاقتصادية المؤقتة، بغداد، 1962، ص51؛ "دليل الإسكان في العراق"، شركة الجمهورية، بغداد،1965، إصدار: مديرية الإسكان العامة.
18- إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، منشورات المجد، لندن، 1986، ص215.
19- "مبادئ ثورة 14 تموز في خطب الزعيم لسنة 1959"، ص19.
20- ألقاه بتاريخ 2 آذار 1959.
21- المصدر نفسه، ص26.
22- المصدر نفسه، ص134-133.
23- المصدر نفسه، ص109.
24- محمد حديد، المصدر السابق، ص344.
25- "البلاد"، العدد 5769، 26 آذار 1960.
26- "مبادئ ثورة 14 تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الامين عبد الكريم قاسم لسنة 1961"، ص 79 ؛ نوري عبد الحميد العاني(وآخر)، تاريخ الوزارات، ج 4، ص 397.
27- د. ك. و.، الوحدة الوثائقية : وزارة الداخلية – الديوانِ، تسلسل الملف 4 / 42050، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم 136 ص 188.
28- "البيان"، العدد 251، 26 شباط 1961.
29- "البيان"، العدد 277، 11 نيسان 1961.
30- د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية– الديوان، تسلسل الملف 4 / 42050، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم 114 ص 144،الوثيقة رقم 215 ص 267 ؛ د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: حكم محلي جمهوري، تسلسل الملف 46 / 42050، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم 127 ص 195، الوثيقة رقم 33 ص 50 ؛ د. ك. و.، الوحدة الوثائقية : وزارة الداخلية، تسلسل الملف14 / 42050، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم 274 ص461 .
31- المصدر نفسه.
32- "الثورة"، العدد 674، 15 أب 1961؛ نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، تاريخ الوزارات، ج5، ص200.
33- "البيان"، العدد376، 15/أب/1961.
34- د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف14/42050، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم 241 ص 315.
35- "البيان"، العدد 377، 16 آب 1961.
36- د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف 14 / 42050، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم 107 ص 138.
37- "البيان"، العدد 382، 22 آب 1961 .
38- "البيان"، العدد 365، 2 آب 1961.
39- "البيان"، العدد 479، 18 كانون الأول 1961.
40- "مبادئ الثورة 14 تموز في خطب أبن الشعب البار الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم لسنة 1961 "، ص 469 - 470.
41- "مبادئ ثورة 14 تموز في خطب أبن الشعب البار الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم لسنة 1961 "، ص 469.
42- "المواطن"، العدد 218، 19 كانون الأول 1962، العدد 237، 11 كانون الثاني 1963 العدد 249، 25 كانون الثاني1963، العدد 248، 24 كانون الثاني 1963.
43- "البيان"، العدد، 563، 3 نيسان 1962.
44- د. ك. و.، الوحدة الوثائقية: وزارة الداخلية، تسلسل الملف 14 / 42050، عنوان الملف ترحيل وإسكان أصحاب الصرائف، الوثيقة رقم 176 ص 226 ؛ "البيان"، العدد 584، 27 نيسان 1962؛ " المواطن "، العدد 93، 22 تموز 1962، العدد 168، 18 تشرين الأول 1962.
45- نوري صبيح، استعادة الزعيم حوارات وآراء عراقية عن الزعيم عبد الكريم قاسم وثورة 14 تموز مع الباحث عقيل الناصري، دار الحصاد، دمشق، 2011، ص181-180.

قراءة في كتاب:
(من أعماق السجون العراقية)
للشهيد الخالد عبد الجبار وهبي "أبو سعيد"

جواد وادي
شاعر ومترجم

من محاسن الصدف وضمن اجمل واصدق ما قرأت طيلة حياتي، وبوجد لا يمكن وصفه: كتاب الشهيد عبد الجبار وهبي (1924-1963) "من أعماق السجون في العراق" شاكرا من قام بنشره ضمن وسيلة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) بنسخة PDF.

أقول من محاسن الصدف واعطر اللحظات باستعادة الذاكرة التي تكلست بسبب الكوارث وقسوة ما عانينا من ويلات، ذلك ان علاقتي بهذه الشخصية الخالدة والفذة تعود لبداية الستينات وقبيل اقدام زمرة البعث الفاشية على تصفية هذه القامة الإعلامية المناضلة، جراء انقلاب شباط الأسود 1963 القمعي المجرم.

الكتاب من اعداد وتقديم الأستاذ محمد علي الشبيبي. صمم غلافه الفنان المقتدر فيصل لعيبي. طباعة مؤسسة النبراس - العراق - النجف الأشرف.

تتصدر الغلاف صورة الشهيد أبو سعيد، بروب التخرج عام 1943، الصورة الوحيدة المهداة من الشهيد أبو سعيد لصديقه فريد الأحمر، وقد كتب في جهتها الخلفية اهداء جاء فيه "ارجو ان يكون في هذه الصورة ما يحفظ العهد المقطوع بيننا على المحبة والوفاء"، وذيّلها باسمه وتوقيعه وتاريخ الاهداء. لا يحمل الكتاب اسم المؤلف الحقيقي، بل اسما مستعارا، اختار له اسم "محمد راشد"، تحاشيا لملاحقات السلطة القمعية في العهد الملكي.

قبل الولوج في عتبات الكتاب والمقدمة والتفاصيل الأخرى، انقل للقارئ سبب تعلقي واعجابي بالشهيد أبو سعيد، حين كنت في نهاية العقد الأول من عمري وتحديدا عام 1960/

1961، كنت اسكن مع عائلتي المسحوقة في صرائف العاصمة بغداد في المجزرة (الميزرة)، وكنا نسكن في بيت طيني بسيط للغاية، حيث كنا قبلها نسكن صرائف العاصمة "خلف السدة"، وكان يسكن معنا معلمي الأول في الوطنية رغم يفاعتي صديق العائلة عمي "بشكو" وكان يكتري غرفة صغيرة ضمن الدار، وكنت رفيقا دائما له، لم اكن اعرف بعد ما يجري من احداث، فكان يكلفني بشراء اتحاد الشعب، ويشرع بقراءتها وكنت اتابع ما يقرأ فيفتتح قراءته بعمود أبو سعيد ولشدة تعلقه بهذا العمود كان يشركني معه لنتم القراءة ونحن منشرحين، لما يتعرض له الشهيد من شواهد وحالات عراقية بأسلوب شيق. وهكذا تواصلت معه في المتابعة، حتى حدث الانقلاب الفاشي 1963، وحين القي القبض على الشهيد أبو سعيد، وتوصل عمي بشكو بخبر فاجعة تصفيته بطريقة بشعة، وقفت على حزنه الشديد، فكان يبكي بحرقة وهو يخبرني بتصفية عبد الجبار وهبي، منذ ذلك العهد حتى اللحظة وانا احمل في وجداني حبا طاغيا لتلك القامة المناضلة، سيما بعد ان انخرطت في صفوف الحركة الوطنية الباسلة، وطليعتها (الحزب الشيوعي العراقي المكافح)، وظل خزين عشقي لابي سعيد الخالد لا حدود له، حتى كتبتُ نصا شعريا له ضمن تأبين سلسلة من شهداء الحزب الأبرار. يجده القارئ الكريم في اسفل هذه القراءة.

يتصدر الكتاب اهداء الوفاء الذي جاء فيه:

الى الذي صمد وطهّر النفوس من الادران عام 1949.

الذي قال: لا... ودخل السجن ليمضي فيه عشرين سنة. الى بطل السجون وباعث روحها الثوري.

الذي قال للطغاة: "لن نعترف بشرعية سجننا" وتحدى الموت وهزأ بأسوار السجن مرتين.

الى المناضل الجريء الصلب، المحبوب، المتواضع، الذي يقود رفاقه، كفاح الشعب العراقي ضد الاستعمار والرجعية والحرب، في سبيل السلم والاستقلال والحرية.

وإلى كل المناضلين والمناضلات الوطنيين الصامدين، الى ذلك السجن الكبير ـ العراق ـ أهدي هذا الكتاب.

م. ر

(عبد الجبار وهبي ـ أبو سعيد)

ويعني بهذين الحرفين الاسم المستعار "محمد راشد"

آثرنا ان نذكر الاهداء بكامله لما له من قيمة وطنية وسياسية وضرب من الوفاء لرفاق الشهيد أبو سعيد، ويعلق على صدورهم اوسمة النضال الحقيقي والبطولات النادرة، لأنهم ببساطة تلامذة معلمنا الأول الخالد الشهيد يوسف سلمان يوسف "فهد".

في تمهيده للكتاب، قدم الأستاذ محمد علي الشبيبي، السيرة الذاتية للمؤلف الشهيد أبو سعيد، مقدما شكره وامتنانه للأستاذ علي أبو طحين، لإرساله نسخة من الكتاب البي دي اف ليشرع بإصدار الكتاب.

يسترسل الأستاذ الشبيبي في تمهيده عن تفاصيل بحثه المضنى، وتقصيّه عن الكتاب، حتى تمكن من الحصول على نسخة منه كما أسلفنا أعلاه، احيل القارئ الكريم للاطلاع على تلك التفاصيل بما فيها السيرة الذاتية للشهيد عبد الجبار وهبي المولود في البصرة عام 1920. وذلك لضيق حيز التناول.

يقع الكتاب في 134 صفحة باستهلال من المؤلف موجه الى القارئ العربي، وهنا

تتضح نية الكاتب بتخصيص هذا الكتاب وما يتضمنه من اهوال كان يتعرض لها السجناء السياسيون وتحديدا الشيوعيون منهم، ليوثق للبطش البربري الذي كانت تمارسه السلطة القمعية بقيادة واشراف نوري السعيد وبطانته المجرمة. وقبل هذا وذاك، يعتبر الكتاب وثيقة صادقة لا يطالها الشك، بحجم التضحيات الجسيمة التي تعرض لها الابطال الشيوعيون والقسوة الشديدة التي فاقت كل تصور، سيتعرف إليها القارئ ويقف على اهوالها، سيما الأجيال اللاحقة والراهنة لتتعزز المواقف الوطنية التي قدمها الشيوعيون من اجل الوطن والانسان وتحقيق الشعار الخالد الذي ما انفك الشيوعيون يعتبرونه قضية وجود، إنه شعار: "وطن حر وشعب سعيد". هذا الشعار الذي اعتبره الشيوعيون بوصلتهم ومرشدهم للأهداف النبيلة التي كرسوا كل حياتهم من التضحيات الجسام من اجل تحقيقه.

آثرنا ان نستشهد بمحتويات الكتاب ليطلع القارئ الكريم عن التفاصيل التي يتناولها المؤلف ويفتح شهيته للقراءة والتي ستكون مغايرة لكل القراءات الأخرى، لأن هذا الكتاب هو سجل ثمين وتوثيق هام من تاريخ فترة مهمة من تاريخ العراق الحديث، لما يحتوي على معلومات مثيرة قد تكون غائبة عن العديد من المتابعين وحتى الأقل متابعة، لأن واعز التقصي والبحث والوقوف على تلك المحطات من تاريخ العراق لدى بعض القراء ممن لا يكلفون انفسهم البحث الجاد لمعرفة حقيقة ما وقع، لأن ذلك سيمدهم بعزيمة متقدة وفكر وايمان بقضية عادلة ستكون حتما اقوى واشد وامضى عند الوقوف عليها، سيما ان الحركة اليسارية في العراق اليوم تتعرض لتشويه وتمييع ونسف التضحيات الهائلة التي قدمها الشيوعيون والاهوال التي تعرضوا لها هم وعوائلهم. يأتي ذلك من طرف من لا يريد الخير للعراق والشعب العراقي، وممن يسعى لتشويه المحطات الهامة من تاريخ العراق السياسي الذي ينبغي ان يكون مرام كل من ينتمي بنقاء ووطنية لهذا الوطن، ومن يحتكم على الايادي البيضاء البعيدة عن التلوث بالتجاوز على المال العام ومشاريع النهب والفساد التي شرعنها الطارئون من السياسيين المرائين، وهم وبوقاحة وقلة احياء فاقتا كل تصور، يجندون كل أسلحتهم الرثة لإضفاء غمامة سوداء على ذلك التاريخ المشرّف للشيوعيين، الأموات منهم والاحياء، وكم كانوا وما زالوا يمارسون ذات القذارات التي تمتد لأكثر من ثمانية عقود من زمن المرارات، هدفهم الموبوء الاستزادة اكثر من نهب أموال الفقراء والمسحوقين وزيادة الجروح التي ما انفك يعاني منها هذا الوطن الذبيح منذ انقلاب شباط الأسود 1963 وما قبل هذا التاريخ حين كان الطغاة في العهد الملكي وفي مقدمتهم نوري السعيد، اشد ما يخيفهم المد الجماهيري والغضب الوطني المشروع الذي يقوده الشيوعيون، الامر الذي أدى الى توجيه أسلحتهم القذرة بشتى اشكالها لرقاب الشيوعيين، وراح ضحية تلك الهجمات البربرية الاف القرابين على مذبح الحرية والانعتاق. ولا يخفى ذلك عن أي عراقي حتى الصبية الذين جاءوا بعد عقود المحن والموت والمرارات التي تعرض لها أعضاء هذا الفصيل الوطني المقدام. فلا غرو ان نلاحظ اليوم ونحن في بداية الالفية الثالثة ذات الحراب الصدئة تستهدف المناضلين الشيوعيين وكافة الوطنيين الاحرار المنادين بالدولة المدنية التي تعني خروج العراق من

نفق الطائفية والمحاصصة والفساد المعلن والمختبئ، ومما يؤسف له ان هكذا تاريخ مقدس من النضالات لفصيل وطني، ما خان ولا فسد ولا طمع ولا عبث، ولا... ولا...، بل بقي بذات الايمان بقضية الشعب العادلة بالتخلص من كل تكوينات الإسلام السياسي التي عبثت حتى بالمقدسات الوطنية وحتى الدينية منها، حتى عاد العراقيون يضربون اخماسا بأسداس لما جرى ويجري، في حالة قد تكون نادرة كونيا من موت الضمائر الوطنية التي ينبغي ان تكون مشبعة بحب الوطن والتي تعتبر هي البوصلة الحقيقية للوصول بالعراق الى بر الأمان. ولكن ما يحدث من تجاوزات لفصائل معينة، لا يمكن وصفها، تعمّق يوما بعد آخر من محنة الوطن وفواجع العراقيين.

محتويات الكتاب أتت على الشكل التالي:

الاهداء/ تمهيد/ الشهيد عبد الجبار وهبي (أبوسعيد)/الى القارئ/ قلب بغداد/في مستشفى الكرخ/ في السجن السياسي ببغداد/ من هم السجناء السياسيون؟! ما هي السجون العراقية؟/ نقرة السلمان/ صيف 1953 في نقرة السلمان/ الكوت/ 2 آب 1953 والتمهيد للحصار/ المجلس العرف العسكري يساهم/ شهر الحصار/ 14 آب 1953/ المذبحة الكبرى/ الأسوار... المسلخ... المستشفى...! / التحقيق/ نتف من التقرير/ بعد عام/ المحتويات...

ومن خلال محتويات الكتاب يتضح اهم المحطات التي تناولها المؤلف في هذا السفر الجحيمي الذي يوثق حجم المعاناة التي تسببت في قتل وجرح وعذابات السجناء الشيوعيين، وما لاقوه من حرب حقيقية جند لها نظام نوري السعيد كل معاول الفناء ضد أولئك الابطال الصناديد الذين مروا بمراحل من الممارسات الوحشية من حرب إبادة حقيقية ظنا منه ومن زبانيته، بأنها الطريقة الوحيدة للقضاء على الشيوعيين وحركتهم التي لا يعلم او يتجاهل ذلك هو وكافة ازلامه، بأن الفكر الشيوعي تجذر في وعي وأفكار ووجدان العراقيين، لأنهم وجدوه الطريق الوحيد للخلاص من الوسائل الوحشية التي كان يمارسها النظام من تفقير واقصاء وتباين طبقي فظيع، وتهميش لغالبية العراقيين، وخصوصا سكنة "خلف السدة"، ممن كانوا يمدون الدولة باليد العاملة والقوى الأمنية والجيش وعمال الخدمات والحراس الليليين والمعلمين والأساتذة وغيرها من شرائح المجتمع العراقي آنذاك، والذين كانوا يشكلون الركائز الأساسية لمسيرة الاقتصاد وتسيير أمور البلد، لأن العمال والكسبة والفلاحين وأصحاب الحرف المختلفة ومنتسبي الجيش والشرطة من الوطنيين الأحرار، وبقية مكونات المجتمع العامل من المسيرين الفاعلين في تنمية البلد، الذين كانوا ضحايا السياسات القمعية والهمجية الرأسمالية في حصولهم على فتات العيش ليتمتع السراق واللصوص وعملاء الخراج بكافة الامتيازات.

ومن خلال رحلتنا المريرة مع احداث الكتاب وسعي الشهيد أبو سعيد الى توثيق تلك المحطات ومدى القسوة والهجمات البربرية التي كانت المسلك الوحيد والمخيف ضد احرار العراق، بمجرد ان يرضوا ما كان يريده البريطانيون الذين سخّروا كل إمكاناتهم لسحق القوى الحية، وما علموا لجهلهم المطبق بان حركة التاريخ لا يمكن ان يسيروها حسب اهوائهم وافعالهم التي كانت تتسم بالتوحش والبربرية.

ومما جاء في تمهيده للكتاب يذكر الأستاذ

محمد علي الشبيبي: "لم اتدخل في أي موضوع من مواضيع الكتاب (الإهداء، إلى القارئ العربي، ومواضيع البحث المختلفة عن احداث السجون) فقد ثبتّها كما هي للأمانة التاريخية، ما عدا إضافة بسيطة توضيحية اشرت اليها في أحد الهوامش. كما اضفت هذا التمهيد مع مقالة سبق ونشرتها بعنوان (الشهيد عبد الجبار وهبي - أبو سعيد) وجدتها ضرورية تناولت فيها حياة الشهيد والتعريف بنشاطه. مقدما جزيل شكره للسيد أبو الطحين الذي تجاوب معه، ولم يبخل بإرسال نسخة مصورة من الكتاب.

ومما جاء في سيرة الشهيد الخالد التي ضمّنها السيد الشبيبي للكتاب، ذكر في بعضها: ولد الشهيد أبو سعيد في محلة المشراق في البصرة عام 1920 ثم يتناول المحطات الرئيسية في حياة الشهيد، ومنها: (ولم يسلم الشهيد من الأجهزة القمعية فأصدر المجلس العرفي - 1952- عليه حكما غيابيا بالسجن مدة 15 عاما وذلك لنشاطه في حركة السلم والتضامن ولإصداره كتابا بعنوان (السلام العالمي)، إضافة الى دوره في انتفاضة عام 1952).

من خلال رحلة القراءة الشيقة والمؤلمة في ذات الوقت، وجدتُ كقارئ محب لهذه الشخصية اسوة ببقية المناضلات والمناضلين الشيوعيين ممن نذروا حياتهم للدفاع عن المبادئ السامية ورفعة الوطن العراقي والذود بعناد وشكيمة من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية لكافة مسحوقي العراق، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة المناضلة، وجدت ان الكاتب وحرصا منه على توثيق أهم المحطات السياسية التي مرّت بالعراق منذ تأسيس الدولة العراقية حتى ثورة تموز الخالدة، سعى إلى أن تكون الأجيال اللاحقة والتي تجهل الكثير من تلك المحطات الهامة والرئيسية في تاريخ العراق الحديث، أن تتبين مدى التضحيات الجسام المعمّدة بالدم والشهادة كي لا تنسى أو تتناسى أفواج القرابين المقدسة التي دونت بمداد دمها الطاهر اقدس اللحظات الفاصلة في تاريخ العراق الحديث، لكي يتفاخر بها ويتعلم منها من يأتي بعدهم من حجم الدروس البليغة، غير هيّابين أو مترددين أن يقدموا أجسادهم الطاهرة معابر منذورة للوصول الى الآمال النبيلة في الحرية والتقدم وكرامة الانسان وإزالة الغبش السياسي الذي ظل جاثما على صدورهم لعقود من زمن المحن والمكابدات وتفشي اقسى صيغ الهمجية والبربرية في مواجهة المد الجماهيري العنيد.

واصل الشهيد، يقول السيد الشبيبي، نشاطه الفكري والإعلامي في الصحافة السورية واللبنانية، وكان اهم ما كتب في تلك السنوات كتابه (من أعماق السجون العراقية) الذي طبعه باسم مستعار (محمد راشد) في حزيران عام 1955، وللأسف كان نشر الكتاب خلال تلك السنوات محدودا بسبب الظروف التي تعاني منها دول المنطقة، فجميعها تقريبا كانت تعاني من قهر الأنظمة الاستبدادية والتابعة، وكانت حرية النشر والتوزيع محدودة. فقرر توزيع كتابه خلال مشاركته في مهرجان الشباب والطلبة المنعقد في وارشو عام 1955/ تموز، وبذل جهودا لترجمته باللغة الإنكليزية لاطلاع الوفود الأجنبية المشاركة في المهرجان على انتهاكات النظام الملكي لحقوق الانسان والواقع المر الذي يعيشه شعبنا).

انني هنا لا اريد ان أفسد لحظات القراءة الماتعة والواخزة في ذات الوقت لهذا المنجز الرائع والذي يعد بحق وثيقة امينة واساسية

تندرج ضمن بقية الكتب التي وثّقت لتلك المرحلة، لأن مثل هكذا تناول يحرص على جعل الأجيال اللاحقة على بيّنة مما جرى لمن سبقهم ولحركتهم المناضلة والعنيدة "الحزب الشيوعي العراقي".

لهذا ولعدم علمي بطباعة هذا الكتاب على مستوى أكثر انتشارا، ادعو الرفاق والمناضلين الحقيقيين ممن تعنيهم هذه الدروس والعبر النبيلة والمائزة في تاريخ وطن ونضالات شعب ما بخل يوما بتقديم الدم الطاهر لأعز أبنائه من اجل رفعة البلد والمواطن وصولا لتحقيق الشعار الخالد الذي ما فتئ الشيوعيون يحملونه وساما على صدورهم: (سنمضي الى ما نريد... وطن حر وشعب سعيد).

بإيجاز شديد ينبغي ان نذكر هنا ان الكاتب الشهيد استهل كتابه بوصف دقيق ومركّز لسجن بغداد المركزي، تحت عنوان "قلب بغداد" من حيث موقعه الجغرافي والممارسات البشعة بحق المناضلين، بما فيها ملاحقة الجرحى منهم في المستشفيات وحرمانهم من ابسط العلاجات وهم ينزفون دما، ومن ثم يعرّج في متون الكتاب الأخرى على الوصف المسهب للمنفى سيء الصيت والسمعة "نقرة السلمان" ومن ثم يعرّج على الأساليب البربرية والسادية لجلادي حكومة نوري السعيد ومن يدور في فلكها وما كانت تقوم به من تعذيب شديد القسوة والهمجية، وغيرها من لوحات مؤلمة يذكرها الكاتب، مع اعتزازه وافتخاره بما كان يبديه السجناء المناضلون من عزيمة وبأس شديدين اذهلا الجلادين القتلة وكذا الإضرابات عن الطعام التي أدت الى وفيات عديدة وغيرها من الصور التي يقينا اذا ما اطلع الجيل الراهن عليها سيجعلها اوسمة شرف وفخر واعتزاز، ليتبين حجم المآسي التي كان يلاقيها الشيوعيون البواسل بعناد وصلابة عزيمة نادرتين. هكذا هم الشيوعيون في كل زمان ومكان، نهلنا منهم ومن عنادهم النادر هذه القوة في مواصلة الدرب وسنمضي وكل من يلحقنا من أجيال مدافعة بحزم عن الحقيقة، مثل هذه الدروس التي لن تُنسى أبدا.

ومن الجدير بالذكر وكإنارة على محطة مهمة مما قاساه السجناء الشيوعيون لكي نستلهم مدى العناد الأسطوري لهذه الشريحة المكافحة من اجل الحرية والكرامة والمبادئ الخيّرة، نقتطع للقارئ الكريم هذه الشهادة من الكتاب تقول: "هكذا استطاع السياسيون في نقرة السلمان ان يقاوموا عوامل الخمول والحزن واليأس والمرض وان ينتصروا عليها. ان ما ابقاهم احياء في نقرة السلمان هو فكرهم النير وارادتهم الفولاذية الواعية واعتقادهم المطلق بأنهم جزء من جبهة الكفاح، جزء يجب ان يصمد ويحتفظ بقواه وثوريته وان يقاوم، مع كل المناضلين، محاولات الاستعمار واعوانه لإذلال الشعب واخضاعه واستعباده وتقديمه وقودا للحرب. وكان السجناء السياسيون على علم تام بأن شعبهم لن يتخلى عنهم إن هم لم يتخلوا عنه، فكان لهم من عطف الجماهير والرأي العام سندا عظيما بوجه السلطات الحكومية، سندا يمدهم بالقوة والثبات والعزيمة...".

اننا في هذا الكتاب إزاء احداث وقعت في اربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، فشكلت لوحة وطنية لا يمكن محوها من الذاكرة، واذا ما تمعنّا بروية، نجد ان ذات الاحداث والمرارات والنكبات ما انفكت تتكرر بشكل متواصل حتى هذا اليوم، وما زال العراقيون والحركة الوطنية تعاني بقوة من شطحات الحكام المفلسين أخلاقيا ووطنيا

وانسانيا، ولا يجب ان نعتبر ما جاء في هذا الكتاب القيّم مجرد سرد لأحداث عابرة، بل هي قيم ومبادئ وإرادة مناضلة تجذّرت وبقيت تعيش بقوة في الوجدان العراقي لتظل بوصلة لكل الأحرار من اجل الانعتاق من كل أنواع العسف والهيمنة والأفكار الخبيثة التي تخبّئ تحت جلابيبها الرثة كل أنواع الخيانات والانحرافات والسقوط الأخلاقي.

تحية للرعيل الأول من المناضلين الشيوعيين الأفذاذ وتحية لمدون هذه المحطات البليغة العبر والدروس، الشهيد الخالد عبد الجبار وهبي (أبو سعيد).

والمجد والخلود لشهداء الحزب الشيوعي العراقي والحركة الوطنية ولننحني اجلالا لنضالات مناضلي الحزب الخالدة.

ومما يزيدني فخرا انني كتبت نصا عن الشهيد أبو سعيد ضمن مجموعة نصوص لقادة الحزب الميامين ضحايا البطش البعثي المجرم، نُشرت في مجلة الثقافة الجديدة. اذكره هنا وانا في غاية الاعتزاز لهذه اللحظة وأنا اعيد نشره:

أبو سعيد
(عبد الجبار وهبي)

كان عمي بشكو الطيب
يرسلني كل صباح
لشراء اتحاد الشعب
كنت وقتها في عقدي الأول
كنت احبو في فناء الشموخ
طفلا يحمل راية الآلتين
لا يفقه ما يريد
يطلب العم مني قراءة عمودك
وهو ينصت بخشوع
لم أكن أفقه ما تقول بغاراتك البيضاء
كأنها حمم هابطة من اكوان بعيدة...
كان عمي بشكو يطوق وجهه بيديه
وكأنه ينصت لوصايا معلمه النبيل ويضحك
ما تزال أصداء قهقهات عمي بشكو
ترن بأذني كلما سمع تهكما لذيذا
وما تخط من أفانين على البياض
وذات يوم رأيته غائرا في حزنه
يصدر نشيجا وهو متكئ على الأريكة
ما أن رآني ضمني إلى صدره
وبصوت أنهكه البكاء
قال لي:
قتلوه، نشروه، غاب عنا ألق العراق
بعدها أدركت حجم الغياب.
هم ما نشروك يا معلمي النبيل
هم جعلوك نشورا لنا
لأيامنا العصيبة
تكحّل عيوننا بمرامدك الشفيفة
نشور يتناسل منه الإباء
هكذا هم الفرسان الرائعون
يتركون لنا الملاحم المسيّجة
بالشمع والآس والنخل والياسمين
والتضحيات القادمة
كلما مرت ذكراك
نسجنا نحن الأوفياء من بقايا جسدك الطاهر
طريقنا للخلاص
لنجمع شتات جسدك الذي ما زال غضا
ندسه في موضع النور والفخر والكبرياء...
فتشع فينا الأماني من جديد...

نصوص قديمة

الذكرى المئوية لعيد الاول من أيار

لمحة عن قوانين العمل والاضرابات العمالية بين 1968 - 1978 *

عزيز سعيد

لقد نشأت الطبقة العاملة العراقية في مجرى الصراع ضد الامبريالية وشركاتها الاستغلالية والبرجوازية المحلية، وتعلمت الاساليب النضالية المتبعة من قبل الاحزاب الوطنية آنذاك، كتقديم العرائض والمذكرات وغيرها الى المسؤولين، لكن لم تكن هذه الأساليب نافعة في النضال ضد سلطة الاحتلال البريطاني وقوانين الحرب والاستبداد الملكي والحكومات البرجوازية لاحقاً، فاستخدمت سلاحا جديدا، لم تستخدمه الحركة الوطنية في بلادنا من قبل، لكنه سلاح مجرب منذ زمن بالنسبة للبـروليتـاريا العالمية.. ألا وهو سلاح الاضراب الذي يعد شكلاً متطوراً من أشكال النضال الطبقي ولكنه ليس الوحيد.

"إن الاضرابات هي احدى وسائل الطبقة العاملة في نضالها من أجل تحررها ولكنها ليست الوحيدة، واذا لم يأخذ العمال بالحسبان وسائل النضال الاخرى فإنهم يخففون بذلك نمو ونجاح الطبقة العاملة" [1].

ومنذ بدايات النمو تعرفت الطبقة العاملة العراقية الى هذا الشكل من النضال من خلال ظروفها الحياتية الصعبة والتردي المستمر لأوضاعها الاقتصادية والمعيشية وظروف العمل وعلاقاته الاستغلالية. كل هذا دفع العمال الى سوح المعارك الطبقية العفوية في البدايات، والمنظمة لاحقاً. وفي مجرى ذلك الصراع الطبقي اثرت الطبقة العاملة في مجمل الحركة الوطنية في العراق؛ اذ تشير وثيقة المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في 1970 بهذا الخصوص الى "خاضت الطبقة العاملة العراقية منذ الثلاثينات من هذا القرن نضالات بطولية نجد فيها وعيها الطبقي وأصالتها الثورية في الكفاح ضد الاستغلال وفي سبيل التحرر السياسي والاجتماعي، ولقد تركت هذه النضالات أثرها على مجموع الحركة الوطنية الثورية في بلادنا"[2].

وفي مكان آخر، يشير نفس المصدر الى ان الاضرابات المبكرة للعمال العراقيين منذ نهاية العشرينات وأوائل الثلاثينات كانت ذات تأثير أساسي في حصول الطبقة العاملة على حقها في التشريع العمالي الذي تمثل بصدور قانون العمل رقم 72 لسنة 1936 في عهد وزارة ياسين الهاشمي. وقد أقر ذلك القانون حق العمال في تكوين نقابات لهم تدافع عن حقوقهم وتوجه نضالهم من أجل تلك الحقوق[3].

كما نشأ حزب الطبقة العاملة العراقية في مجرى هذا الصراع أيضا ضد القوى الامبريالية والحكم الملكي بالإضافة الى الضرورة التاريخية لوجوده ونضج الظروف الموضوعية والذاتية لولادته في 31 آذار من عام 1934.

واتخذت الاضرابات العمالية باعتبارها أحد الأساليب النضالية المتقدمة خلال سني تطور ونمو الطبقة العاملة، مضامين جديدة، فلم تقتصر فقط على المطاليب الاقتصادية والمهنية بل شملت الميادين الاجتماعية والسياسية والتضامنية. وقدمت الطبقة العاملة، خلالها، العديد من الضحايا تجسيداً للروح الكفاحية (الوطنية والاممية) التي تتميز بها عن غيرها من الفئات الاخرى. كما ينبغي أن لا نتجاهل التطورات التي حصلت في البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي بعد ثورة 14 تموز، وانعكاس ذلك على الطبقة العاملة، وما اتخذته الاضرابات العمالية من معاني جديدة في صراعها مع البرجوازية الوطنية. ورغم أن لكل فترة زمنية للإضرابات خصائص معينة من العشرينات حتى السبعينات، غير أن جميع الاضرابات تجسد واقعاً طبقياً واضحاً، وتعبر عن ارادة العمال ضد مستغليهم الطبقيين رغم اختلاف الازمنة والمراحل الانتقالية لتطور الطبقة العاملة ونموها الكمي والنوعي. وهنا نسلط الضوء على تلك المعارك الطبقية التي جرت منذ الستينات حتى أواخر السبعينات.

ما هي المستجدات بعد انقلاب 1968

لا بد من الاشارة الى المستجدات التي حصلت في العراق بعد الانقلاب الذي حصل عام 1968 ... وتحديدا فيما يخص الطبقة العاملة: اصدار قانون العمل رقم 151 لسنة 1970، وكذلك قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم 39 لسنة 1971 وما تضمناه من مواد لصالح العمال هي أفضل من حيث المبدأ، مقارنة مع قوانين العمل التي صدرت قبل هذه الفترة، كقانون رقم 72 لسنة لسنة 1939 وقانون رقم 1 لسنة 1958، وغيرها من القوانين والانظمة التي صدرت في الاربعينات والخمسينات والستينات ... ولكن "العبرة " كما يقول المثل ليست بالاصدار بقدر ما تكون في التطبيق! فقد اعتبر الحزب الحاكم هذين القانونين احدى الدلالات التي تقدم بها ليثبت "تقدميته" و"حسن نياته" ازاء الطبقة العاملة [4].

رغم ان قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 كان يحمل بين طياته موقفاً طبقياً واضحاً، استهدف الحد من نضالات الطبقة العاملة ضد مستغليها، ومدافعا عن أرباب العمل والادارات في القطاعات الثلاثة (الحكومي - المختلط - الخاص) من خلال اعتباره "التعاون الطبقي" الأساس في علاقات العمل ... كما جاء في المادة الثانية ... حيث جاء في الفصل الأول منه تحت عنوان "المبادئ الأساسية". فالمادة الثانية تشير الى ان "التضامن الاجتماعي"[5] ... هو الأساس الأول لعلاقات العمل في هذا القانون ويتحقق عملياً:

أ- في القطاع العام: نتيجة لانتفاء الاستغلال وعدم خضوع الانتاج للمصالح الشخصية الانانية، بحكم الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج، والادارة المشتركة للمشاريع من قبل الدولة والعمال .

ب ـ في القطاع التعاوني: نتيجة لانتفاء الاستغلال، ووجود مصلحة جماعية في المشروع، بحكم الملكية المشتركة لوسائل الانتاج والادارة الجماعية الديمقراطية للمشاريع والتوزيع العادل للإنتاج على جميع العاملين، حسب كمية الجهد المبذول ونوعيته.

ج ـ في القطاع الخاص: نتيجة الحد من الاستغلال بقوة القانون وتنظيم علاقات العمل على أساس التوازن التعاقدي المتكافئ العادل، بين أصحاب العمل والعمال، وتبعاً لاشتراك العمال في ادارة المشاريع ...

"وبجرة قلم" توصل واضعو القانون الى نتيجة مفادها أن لا وجود للصراع الطبقي ... بل جردوا "قانون العمل النافذ" في كل محتوي طبقي. وقد جانس النظام ما بين الطبقات وبالتالي فلا ضرورة للإضرابات العمالية. وعملياً منع حق الاضراب في جميع القطاعات ... كما أن النظام في العراق، أطلق على القطاع الحكومي تسمية القطاع الاشتراكي بعد عام 1976.

لقد تعرض مشروع قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 الى الانتقاد من قبل حزب الطبقة العاملة "الحزب الشيوعي العراقي"، في كراس صدر في 5 تموز عام 1970[6] تحت اسم "مشروع قانون العمل مع ميثاق حقوق النقابات". اذ جاءت الملاحظات الانتقادية حول تحديد طابع المرحلة وبوجه خاص الديمقراطية ... وانتقد المادة الثانية من القانون (الباب الاول ـ المبادئ العامة) حول التضامن الاجتماعي كأساس لعلاقات العمل ... فاعتبرت الوثيقة هذا الطرح خاطئاً، وطالبت بإلغائها من القانون، بالإضافة الى الاشارة الى ان "مهما كان طابع القوانين ديمقراطيا تقدميا، فلا يمكن الحديث عن القضاء على الاستغلال ما دام ثمة أجراء ورأسماليين ... كما ينتقد الكراس النزوع الى تعريف القطاعين العام والتعاوني كقطاعين "اشتراكيين"[7].

واعتبر مؤلف "معالجات عمالية" في معرض مناقشته لقانون العمل المذكور، احكام المادة الثانية "التضامن الاجتماعي" لا تنسجم مع الظروف التاريخية والاقتصادية "الراهنة" وطالب بوجوب حذفها.

وبإصدار قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 النافذ الاول، تم ايضا الغاء قوانين العمل السابقة، كقانون رقم 1 لسنة 1958، الذي أقر اللجوء الى الاضراب أو "الاعتصام"، حيث عرف الاضراب بأنه أحد (منازعات العمل) ... وانه اتفاق مجموع العمال أو المستخدمين أو أكثرهم في مشروع او مشاريع على التوقف عن العمل بشأن أمور تتعلق بالعمل والاستخدام واحوالهما. كما نص القانون المذكور على ان الاعتصام هو احتلال مجموع أو جماعة من العمل والمستخدمين في أي مشروع لمحل العمل وايقافهم ورفضهم السماح لرب العمل أو من يمثله أو من يمثل السلطات المختصة بالدخول لمحل ومكان العمل او جلب آخرين بدلا منهم[9].

وبعد الغاء قوانين العمل السابقة، كما جاء في قانون العمل 151 لسنة 1970 ـ المادة "264"منه "وان تسري أحكام القانون المذكور اعتباراً من 1 / 1 / 1971، وعهد الى محكمة العمل العليا بوجه خاص للنظر مباشرة "بمنازعات العمل"، والزم مختلف الادارات وأصحاب العمل، والمنظمات النقابية والعمال باحترام قراراتها وتنفيذها

فورا.. والى فرض أقسى العقوبات على المخالفين، اذا كانوا من أجهزة الادارة أو النقابات أو من العمال ... الخ.

ومن التفسير المنطقي والطبقي فان المستهدف في الاول والاخير هم العمال دون غيرهم ...

وتبقى "البرجوازية" "كما أشير لها منذ زمن" دائما كما هي، رغم الرداء المتغير الالوان الذي تظهر فيه، محبة للتملك وراكضة دائما وراء المال وطبيعتها الاستغلالية تجعلها غير ملتزمة بكل الاعراف والقوانين... حتى القوانين التي تضعها.

ومن هذا الجانب تجد الطبقة العاملة أن سلوكها تجاه البرجوازية ونضالاتها "سيف ذو حدين"، نضالات المطالبة بحل قضاياها وفق القوانين البرجوازية ... والنضالات الاخرى الى تختارها الطبقة العاملة دون غيرها والتي تعتبرها مناسبة لظروفها السياسية.

وينبغي أن نتساءل عن الكيفية التي صيغ بها حق الاضراب في قانون 151 سنة 1970، ما هو موقف حزب الطبقة العاملة ازاء هذا الحق العمالي! وما هي التأثيرات السيكولوجية للطبقة العاملة جراء ذلك؟

الاضراب في قانون العمل رقم 151 لسنة 1970

أورد المشرع العراقي في الفصل الحادي عشر الذي جاء تحت عنوان "منازعات العمل - والاضراب المشروع"، الاجابة عن تساؤلين، الأول، حيث عرفت المادة "130" منه منازعات العمل بانها "الخلافات الجماعية التي تنشأ بين جهات الإدارة أو أصحاب العمل، في مشروع أو اكثر او على نطاق مهمة أو صناعة أو أكثر حول ما ينجم عن تطبيق قانون العمل وانظمته وعقوده الجماعية والفردية في تضارب وجهات النظر وتأخذ هذه الخلافات صفة منازعات عمل، اذ استعصى حلها داخل اطارات العمل وأصبحت تنذر باحتمال توقف العمل أو لجوء العمال الي الاعتصام او الاضراب"[10].

ونصت المادة "131"، على أنه "عندما تبلغ الخلافات الجماعية في العمل، مرحلة المنازعة، وفقاً لما هو محدد في المادة "130"، يتوجب على الإدارة أو الإدارات المختصة، أو صاحب أو اصحاب العمل ذوي العلاقة، أو على الأجهزة النقابية والعمالية ذات العلاقة أن تبادر كل من جهتها، إلى إخطار الوزير والاتحاد في وقت واحد بالنزاع الذي نشب، مع بيان خلاصة وافية عن أسبابه وتطوراته والاجراءات الواجب اتخاذها لمعالجته وحله"[11] ... والمادة "132" نصت على أن "يتولى الوزير فور تلقي الاخطار اجراء الاتصالات اللازمة مع أصحاب الأعمال ومنظماتهم ذات العلاقة"...الخ.

والفقرة "ب" الزمت رئيس الاتحاد فور تلقي الأخطار، بالاتصال بجميع الاجهزة النقابية والفئات العمالية، ذات العلاقة بالنزاع، لحثها على اتخاذ التدابير العاجلة لمنع التأزم في الموقف، ودعوتها لسلوك الطرق الايجابية، في التحري عن أسباب النزاع والعمل على إزالة أسبابه بالطرق الودية.

والفقرة "د" "نصت على أنه "اذا

أسفرت مساعي الوزير والاتحاد خلال ثلاثة أيام من تاريخ الاخطار على الأكثر، عن التوصل الى حل، يعقد اجتماع برئاسة الاتحاد، يتولى فيه مدير العمل العام مهمة المقرر، ويحضره ممثلون عن طرفي النزاع... الخ.

والفقرة "هـ" نصت على ما يلي "أما اذا فشلت مساعي الوزير والاتحاد في التوصل الى حل يقبل به الجميع، خلال الفترة المحددة من الفقرة "د" من هذه المادة وجب عليها احالة النزاع بكتاب مشترك إلى محكمة العمل العليا، ودعوتها للانعقاد خلال ثماني وأربعين ساعة على الأكثر للنظر فيه ... الخ.

أما الفقرة "و" فقد نصت على ما يلي " تجتمع محكمة العمل العليا ضمن المدة المحددة في الفقرة "هـ" من هذه المادة ، وتصبح بحالة انعقاد دائم وتعقد جلساتها في أي وقت، وفي أي مكان يحددهما رئيس المحكمة ولها ان تتخذ جميع الاجراءات، وتتبع مختلف الوسائل، التي تمكنها من تكوين قناعتها، ولها بوجه خاص أن تستمع الى اقوال الوزير او من يقوم مقامه، والى أقوال رئيس الاتحاد أو من ينوب عنه والى ممثلي طرفي النزاع، وكل من ترى فائدة من الاستماع إليه أو التحقيق معه.

وعلى المحكمة أن تصدر قرارها في النزاع، خلال مدة أسبوع واحد فقط من تاريخ احالة النزاع اليها، ويكون قرارها نهائيا، لا يقبل طريقا من طرق الطعن، وعلى جميع الفرقاء المعنيين الالتزام به وتنفيذه"[12].

كما أن المادة "133" من القانون، الفقرة "آ" نصت على ما يلي:

"عندما يكون النزاع حاصلا بين الادارة والعمال، يتوجب على الإدارة أو الإدارات المختصة، وضع قرار محكمة العمل العليا، قيد التنفيذ فور تبليغ القرار إليها... الخ، وحمّلت المعنيين بعض العقوبات.

والفقرة "ب" من المادة المذكورة ألزمت العمال وأجهزتهم النقابية المختصة الالتزام بقرار محكمة العمل العليا في الاحوال المشار إليها في الفقرة "آ" من هذه المادة، وان أي تمرد على القرار يعرض من ارتكبه للفصل من الخدمة دون تعويض، كما يعرض الجهاز النقابي المسؤول عن التمرد للحل، ويعرض اعضاءه للملاحقة القضائية"[13].

أما المادة "134" فقد نصت "اذا امتنع صاحب العمل أو أصحاب العمل عن الرضوخ لقرار محكمة العمل العليا، رغم مضي ثلاثة أيام على تبليغه أو تبليغهم القرار، يحق للعمال أصحاب العلاقة أن يتوقفوا عن العمل، أو أن يعتصموا في المعمل، أو أن يعلنوا الاضراب عن العمل ويخرجوا بتظاهرة سلمية، وتكون اجراءاتهم هذه مشروعة إذا لم يلازمها أي عمل من أعمال العنف، أو الإخلال بالأمن والنظام العام"[14]. والمادة "135" الزمت العمال ان يبلغوا الوزير والاتحاد معاً بالإجراء الذي يتخذونه" ... الخ "[15]. وأخيراً "تمخض الجبل فولد فأرا" ...

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن كراس مناقشة مشروع قانون العمل مع ميثاق "حقوق النقابات" الذي صدر عام 1970، كان قد وجه النقد لقانون العمل المذكور، الذي يحرم الاضراب والاعتصام والتظاهر إذ يقيده ويحصره في حالة المشروع الخاص

الذي يمتنع عن تنفيذ القرارات الصادرة عن محكمة العمل ويشرط الحصول على موافقة مسبقة من وزير العمل... واعتبر كراس هذه الإجراءات رجعية بالمقارنة مع تشريعات البلدان التقدمية وبعض البلدان الرأسمالية ... كما أنها تتناقض مع الالتزامات التي وافق عليها العراق بموجب مواثيق منظمة العمل الدولية"[16].

كما وان كتاب/ معالجات عمالية/ هو الآخر انتقد هذه الفقرة من النظام الداخلي. نقتطف منه العبارات المشيرة لذلك "ان المشروع منع الاضراب أو أي شكل من هذا القبيل في المؤسسات الرسمية ومؤسسات القطاع العام ووضع شروطا في مشاريع القطاع الخاص، يكاد يكون تحقيقها في حكم المستحيل، وتشير "الوثيقة" الى الالتزام باتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تعطي الحق بالاضراب[17].

كما أن وثائق الحزب الشيوعي هي الأخرى انتقدت هذه المادة من قانون العمل المذكور؛ حيث جاء في وثائق المؤتمر الثالث الذي انعقد في أيار من عام 1976/ الفصل السادس/ في سبيل ضمان حقوق العمال والشغيلة ورفع مستوى الجماهير المعيشي - باب الحقوق الديمقراطية والنقابية الفقرة "ب" ضمان الحريات الديمقراطية للعمال لتنظيم الاجتماعات والتظاهرات وحق الاضراب عن العمل وحرية النشر والصحافة العمالية"[18]. ومن قبله أيضا انتقدت وثائق الحزب في المؤتمر الوطني الثاني المنعقد في آب - ايلول من عام 1970 - أي بعد شهر من صدور القانون - حيث أكدت ضرورة احترام حرية جماهير العمال في الاضراب والتجمع، وحرية التنظيم المهني والاجتماعي لسائر فئات الشعب".

بعد هذا تشير الى ان حق الاضراب الشكلي الذي نصت عليه المادة "134" في القطاع الخاص فقط من قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 واشترطت المادة المذكورة، أن تجري سلسلة من الاجراءات "والخزعبلات" القانونية للبرجوازية التي تحد من ذلك... وهي:

1 - مساعي الوزير للتفاوض التي نصت عليها الفقرة "د" وحددت لها ثلاثة أيام.

2 - دعوة المحكمة العليا للانعقاد الفقرة "هـ" خلال 48 ساعة .

3 - اصدار قرار المحكمة الفقرة "و" حتى سبعة أيام .

4 - ثلاثة أيام في حالة امتناع صاحب العمل عن تنفيذ قرار المحكمة الذي نصت عليه المادة "134".

أي أن الاضراب حتى يعلن لا بد وأن يمر بهذه السلسلة الطويلة التي تبلغ 15 يوما...

ولا بد للقارئ من أن يقارن بين قانون العمل رقم 1 لسنة 1958، وبين قانون العمل رقم 151 لسنة 1970، وكيف شرعت مادة "الاضراب" هنا وهناك.

كما أن المادة "135" جاءت صريحة، كونها الزمت العمال بإخبار الوزير بالإجراء الذي يتخذونه. حتى وصل الأمر بمصدري "قانون العمل النافذ في العراق"... الى تهديد العمال، بأن الاضراب يعتبر جريمة يحاسب عليها القانون ... حتى الاعدام! ... ويواجه بالحديد والنار من قبل الأجهزة القمعية... فلا يستغرب أحد وخاصة أمام العمال "مأساة التجمع العمالي"، "في ساحة السباع" في بغداد للاحتفال بالذكرى الـ 51 لثورة أكتوبر

الاشتراكية العظمى، الذي هوجم باطلاق النار من قبل السلطة، واستشهد ثلاثة منهم وقبله اطلاق النار على عمال الزيوت النباتية المضربين في 5/ 11/ 1968 وأدى الى مقتل عاملين[19]...

هذا وبعد أن أشرنا إلى كيفية طرح موضوع »الاضراب« في قانون العمل والشروط المستوجبة لتنفيذ حق »الاضراب« في القطاع الخاص وموقف حزب الطبقة العاملة منه من خلال وثائقه وأدبياته ... نتوقف عند نقطة أخرى نراها مهمة ألا وهي المكر البرجوازي من خلال قوانينه في هذا المجال والتأثيرات السايكولوجية للطبقة العاملة جراء ذلك.

المكر البرجوازي وسايكولوجية الاضراب العمالي

لقد استمد نظام الحكم في العراق ترسانة لا يستهان بها من العُدة والعُدد والآليات ومن الأساليب الخبيثة "الملتوية والماكرة" لمجموعة تجارب متنوعة للبرجوازية العالمية، بالإضافة الى الأساليب الايديولوجية والسياسية لفلسفته التجريبية ضد المد المتصاعد للغضب البروليتاري لاحتوائه وتطويقه بالجهود التي يبذلها لتحويل النقابات كإحدى الاقنية التي تصب في طاحونة السلطة الدكتاتورية الرجعية... والى دمجها بآلياتها الرأسمالية وسلخها طبقيا وجعلها متواطئة مع الاستغلال الواقع على الطبقة العاملة والى جعلها طرفاً مشاركاً في عملية الاستغلال وتسخيرها لابتكار طرق جديدة وجديدة للاستغلال، كان آخرها "عوامل زيادة الإنتاجية"، والى استخدامها كمطية لتعزير الهيكل الاقتصادي والسياسي للسلطة البرجوازية، للوقوف ضد السيل العارم لتطور ونمو حجم الطبقة العاملة وازدياد تجمعها وتركزها وارتباطها بوسائل انتاج أكثر تقدماً والى تعزز دورها في الحياة الاقتصادية ونمو تأثيرها الاجتماعي. وبالمقابل جرى نمو الرأسمالية وتطورها في أحضان قطاع الدولة وتشابكت سلطة الدولة والرأسمال الأجنبي (راجع وثائق المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي - 1985).

وبهذا تمكن النظام تدريجيا من أن يحتوي النقابات وقادتها ليخلق بذلك القاعدة الاجتماعية المناسبة التي تواكب تطور علاقات الانتاج الاستغلالية، مستخدماً كل الوسائل القمعية والمخادعة للوصول إلى ذلك.

لقد استخدم النظام العبارات "الطنانة" في تقييد حق "الاضراب" بحجة الحفاظ على الاقتصاد الوطني ودعمه ضد الاحتكارات والشركات النفطية التي تحاول النيل من الاستقلال الوطني للثروة النفطية، جرّاء تأميم النفط عام 1972، وما يحيط البلاد من تآمر للنيل من مكاسب العمال في قانون العمل والى عدم تطبيقه ... مفبركين الادعاءات والاكاذيب كي يصرفوا العمال عن استخدام سلاح الاضراب على أنه يضر بمصالحهم أيضاً. وبالنسبة لطلائع العمال الثورية، فان البرجوازية اتخذت اسلوبين لتحقيق أغراضها الطبقية الأول منها ... اتباع طريقة "النقل الاداري" واتخذت هذه العملية عدة طرق، غايتها ابعاد العناصر المؤثرة في أوساط العمال الى اماكن جديدة وبعيدة عن مناطق سكناهم، وقبل أن يستقر

العامل في عمله الجديد، ويتعرف إلى زملائه من العمال. تجري أيضا عملية نقل جديدة بحجج واهية أهمها "متطلبات العمل" وفي منطقة كردستان اتخذت العملية طابعا طبقيا وقوميا ... غايتها تعريب المنطقة الكردية ... حيث جرت عملية نقل العشرات من العمال الأكراد الى المناطق العربية في الوسط وجنوب العراق، وبالعكس نقل عمال عرب الى المناطق الكردية.

بالإضافة الى الاسراع بإحالة من تقدم به العمر على التقاعد أو نقله من عمله في الانتاج إلى وظيفة ادارية وفي أماكن بعيدة. أو استحداث درجات وظيفية للعمال .. كما حدث "لسائقي القطارات" في السكك.

أما الاسلوب الآخر فهو اتباع طريقة التصفيات الجسدية وفبركة العديد من الاتهامات لخيرة العمال المجربين، وزجهم في المعتقلات تمهيدا لتصفيتهم وهناك قوائم لسلسلة من المناضلين من العمال تمت تصفيتهم في بداية السبعينات.

إن قيام النظام بهذه الاعمال قد افادته في تفويت الفرصة أمام حالة النهوض التي كان يمكن أن تتدرب عليها الروافد الجديدة من العمال المنضمين الى هذا السبيل العارم، وعدم تمكينهم من اكتساب التجربة والخبرة النضالية التي يمتلكها من سبقهم في سوح النضال الطبقية لكي يمتلكوا التقاليد والتربية النضالية اليومية. كتب ماركس في مؤلفه الثامن عشر من برومير بونابرت، "ان الفرد يتلقى مشاعره وآراءه عن طريق التقاليد والتربية ...".

إن مبدأ الشرعية البرجوازية في تنفيذ "الاضراب" قد فوت الفرصة لصقل المواهب الشابة للعمال الجدد في ميدان المعارك الطبقية ... لأن الاضرابات كما يعرفها "لينين" هي "مدارس حرب"، للطبقة العاملة ... وسبق ان حذر "لينين" في السياق نفسه الطبقة العاملة من الالتزام بالشرعية البرجوازية في وضع لا تتوفر فيه الديمقراطية حيث أشار "فمثل الالتزام بالشرعية لا يمكن التمسك به على الدوام، لأنه في أوضاع تنعدم فيها الديمقراطية ويسود الارهاب أو تدوس السلطات نفسها على الشرعية "التي تحرسها" لا يعني في كثير من الأحيان إلا اعطاء الفرصة للعدو لتنظيم عملية اجهاض الاضراب، بفصل أو اعتقال العناصر الثورية من العمال أو اتخاذ غيرها من الاجراءات التعسفية.

هذا لا يعني لطلائع العمال الثورية حق أن ترجئ بوعي وإدراك منها وتحليل صائب للواقع الموضوعي استخدام اسلوب الأضراب في ظرف يستدعي ذلك، شريطة أن تحتفظ بهذا السلاح بيدها بلا قيود. كما يشير "لينين" بهذا الصدد الى "ان النضال الطبقي محتم ما دامت الطبقات قائمة، ووجود الطبقات محتم في زمن الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية وبرنامجنا يقول - بأكمل الوضوح - اننا نخطو الخطوات الاولى فقط في الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ولهذا يجب على الحزب والسلطة السوفيتية سواء بسواء وكذلك النقابات، ان تعترف على المكشوف بوجود النضال الطبقي وحتميته طالما لم تنهض، وان من حيث الاساس كهربة الصناعة والزراعة، طالما لم تقطع بذلك جميع جذور الاقتصاد الصغير وسيادة السوق ومن هنا ينجم اننا لا نستطيع في الظرف الراهن بأي شكل من الاشكال ان نمتنع عن النضال

الاضرابي. لا نستطيع ان نجيز مبدئيا قانونا بالاستعاضة عن الاضراب بوساطة الدولة الالزامية"[20].

فقانون العمل"النافذ" بالاضافة الى دعوته الى "التعاون الطبقي" فهو ايضا حرم الاضراب في القطاعين العام والتعاوني وحجّمه في القطاع الخاص بطريقة متفننة ومخادعة ... إذ اطال مدة الاعلان عنه بعد 15 يوما، بعد سلسلة من الاجراءات كما أشرنا ... فماذا يعني ذلك؟

انه يعني اجهاض الاضراب في مهده ... لأن الاضراب العمالي سايكولوجية خاصة لا يدركها إلا من عاش لحظاته أولاً بأول في ساعات العمل في المصنع أو المؤسسة الانتاجية، "ان النضال الاضرابي كان ولا يزال يؤدي الى رص صفوف العمال على صعيد المؤسسات الانتاجية و الفروع الاقتصادية، وحتى على صعيد البلد كله، وقد ساعد هذا النضال ولا يزال يساعده على تكوين الخصال السايكولوجية البروليتارية الجوهرية لدى عمال بلدان آسيا وإفريقيا، وتفهم وحدة المصالح الطبقية ودور الطبقة العاملة كقوة سياسية مستقلة"[21].

حينها يتحول المزاج الفردي لدى العامل الى مزاج عام، وتتحول ارادة العمال الى قوة فولاذية صلدة... إن العامل في لحظات الاضراب كما يشير "لينين"، لا يفكر في نفسه وحده وفي اجرته وحدها بل يفكر كذلك بجميع الرفاق الذين اضربوا عن العمل، والذين يدافعون عن قضية العمال دون أن يخشوا الحرمانات[22] .

وان عملية الفولذة التي استطاعت طلائع العمال الثورية أن توفرها في ظروف التهيئة للأضراب والاعداد تتخذ مدارات واسعة بحيث تصبح قوة مدوية كالرعد تدفع اضعف حلقات العمال استعداداً للوقوف ضد أرباب العمال، حينها يتحول الشعور العمالي إلى قمة التحرك المطلبي وينادي العامل بأعلى صوته بحقوقه المعيشية وظروف عمله القاسية أمام الملأ على عكس الظروف السلمية حيث يقوم العامل بعمله صامتا، ولا يعارض "رب العمل" ولا يفكر في وضعه[23].

على سبيل المثال ... ان اضراب عمال الانشاء العاملين في المرحلة الثانية لمصنع الآلات الزراعية في الاسكندرية، كان محدداً ومنظما تنظيما جيدا، اذ كان يهدف إلى الالتزام بدفع الأجور وفق الوقت المحدد في عقد العمل "القاضي بدفع الأجور كل اسبوعي عمل"، وعند تمادي المقاول[24] حيث انه لم يدفع لأكثر من "ستة أسابيع" ... ففي الاسبوع الرابع تمت التهيئة والاعداد والدعاية لمستلزمات الاضراب "المراحل التي تسبق الاضراب". حيث بلغ التذمر لدى العمال ذروته وكان المبادر لعملية الاضراب، هو الجهاز الفني الذي يقدر عدد عماله "40" عاملا من مجموع 180 – 200 عامل في المشروع، واكثرية هؤلاء العمال الفنيين من محافظة بغداد، اما الباقون فهم من اهل المنطقة ... وشكّل العمال من بينهم "لجنة اضراب" من خيرة العمال من ذوي الخبرة في هذا الميدان و"لجنة تفاوض" وتكليف بعض العمال للاتصال مع العمال العاملين في المرحلة الثالثة، "حيث كانت شركة انشاء ايضا – مصرية الجنسية"، ومع العمال في القطاع العام في المشروع نفسه، وكذلك بالاتصال مع من تبقى من العمال العاملين في المرحلة الاولى[25]، ودعوتهم

للتضامن مع العمال المضربين، وفعلا ابدوا تضامنهم دون المشاركة بالأضراب، خاصة العمال العاملين في الشركة المصرية ... رغم أن الشركة تدفع أجورهم في أوقاتها المحددة... وكانوا يبعثون كل يوم بعامل معين لمتابعة ما يجري ... أما العاملون في المرحلة الاولى فلم يبق منهم آنذاك إلا العاملون في اعمال الصيانة، "اذ تم انجاز المشروع من قبل" حيث ابدوا تعاطفهم مع المضربين، وكانوا في موضع الترقب. أما العمال في مشروع "القطاع العام" فإنهم كانوا بين التعاطف والخوف، وذلك لانتشار أفراد الأمن والمخابرات فيما بينهم. وقبل الاضراب بأسبوع كان قد جرى تباطؤ في العمل ... وعندما أعلن الاضراب ... التزم جميع العمال بذلك، وتجمهروا على مقربة من ادارة المشروع "حيث يتواجد وكيل المقاول ومجموعة المهندسين "... وعندما سمع هذا بالنبأ، هرع من مكانه وأخذ يستلطف العمال بالعودة إلى أماكن عملهم، ويحاول ان يحيد بعضهم ... فأجابه أحد العمال: "نحن مضربون من أجل حقوقنا فلا تفيدك مراوغاتك يا أبو أحمد"، واخذوا يهتفون للمطالبة بدفع الأجور ... وعندما تأزم الوضع داخل مديرية معمل الآلات الزراعية - حيث تقع على مقربة من مكان تجمع "عمال المشروع - القطاع الخاص"، ثارت ثائرة الادارة والمسؤولين وجاءوا مذعورين يتقدمهم ممثل اللجنة النقابية[26] وابن عمه الذي يعمل مراقباً في المشروع" وبقية من الأجهزة الأمنية والمخابراتية ... فطالبوا العمال بالعودة الى العمل ... ولم يسمع العمال ولم يترددوا أمام التهديد بل تكاتفوا أكثر... يشير "لينين" بهذا الصدد الى سواعد العمال قائلا "جميع الدواليب تتوقف متى شاءت يدك القوية"[27] ... ولإرهاب بقية العمال راح عملاء الادارة والأمن يهددون ويتوعدون، واعتبروا الاضراب "خيانة للثورة والوطن"!

أوضح العمال المضربون بأن اضرابهم مشروع، وهو ليس ضد الحكومة وليس خيانة للوطن، وإنما ضد "المقاول" الذي لم يدفع أجورهم وفي اليوم الثالث، زار المشروع ممثل الاتحاد النقابي آنذاك في محافظة بابل[28]. وبعد أن ألقى خطبة بين العمال، وفيها رائحة التهديد والوعيد تقدم أحد العمال، وطالب بضرورة أن تقف النقابة مع العمال وليس مع المقاول ... وان الاضراب ليس جريمة كما تصوروه، وليس "خيانة" وليس للعمال أي ذنب ... وقانون العمل يبيح الاضراب في القطاع الخاص... وبإمكانكم أن تضعوا اليد على ممتلكات "المقاول"، وتدفعوا اجور العمال ...على ان تستقطعوا من سلف "المقاول" التي بذمة الحكومة، وان تحددوا فترة انجاز المشروع مع المقاول، وليس مع العامل، وان تستقطعوا من المقاول غرامة التأخير.

وبمواجهة صلابة العمال المضربين ووحدتهم ومشروعية مطاليبهم، اضطر ممثل النقابة للتعهد بتلبية هذه المطاليب بعد طرحها على الاتحاد المحلي في محافظة "بابل"، ومنها الى "النقابة المركزية للبناء والإنشاء" في بغداد... بعدها قدم العمال عريضة موقعة من قبلهم الى المسؤولين، شارحين فيها ظروفهم وأسباب الإضراب. عندئذ اخذت لجنة "التفاوض" دورها ... اذ رافقت ممثل الاتحاد الى المحافظة ...

وهكذا انتصر العمال وتحققت مطاليبهم بدفع أجرة اسبوعين.

لقد كشفت أيام الاضراب صوراً فاضحة لأساليب المكر والمخادعة "لأرباب العمل"؛ اذ حاولت اللجنة وممثلوها في المشروع وبطانة المقاول أن تكسر الاضراب، بتأجيج مشاعر أهل المنطقة تجاه العمال الفنيين كونهم من بغداد، ولكنها لم تفلح إلا مع ثلاثة أو أربعة من المحسوبين على العمال "السيئي السمعة" من أقارب عضو اللجنة النقابية واثنين من المتقاعدين في سلك الشرطة والجيش ... ولكنهم لم يستطيعوا افشال الاضراب فقد كان ناجحا[29].

فالاضراب ونجاحه يحمل للعمال الكثير من المعاني، فهو اذ يرسخ وحدتهم وتكاتفهم يعني أيضا أن عناصر عمالية جديدة قد صقلت الاحداث مواهبها، وزادت من وعيها، وبالتالي فانها تتهيأ للدخول في معركة العمال الحقيقية وتختار انحيازها التام لجهازها السياسي، وتنضم الى فصائل العمال الثوريين "وهنا تكمن مخاوف البرجوازية الحقيقية".

ويشير "لينين" الى ان الاضراب لا يفتح عيون العمال على الرأسماليين وحسب بل وأيضا على الحكومة وعلى قوانينها على حد سواء، ولهذا فان الحكومة تتحد مع أرباب العمال للوقوف ضد الاضراب العمالي ... كما أن العمال يدركون جيدا أن أسباب انتصارهم ونجاحهم في الاضراب تكمن فقط عندما يعرفون جيداً أين تكمن قوة البرجوازية وأين تكمن نقاط ضعفها، وان دقة الظرف ووقت الاعلان عن الاضراب تحظى هي الأخرى بالأهمية، لأن ضياعها معناه تفويت الفرصة على العمال واعطاء الفرصة للبرجوازية، كي تنقذ الموقف لصالحها ... فالإضراب كالثمرة وقت القطاف ... "لا يحالف النجاح الاضرابات إلا حيث يبلغ العمال درجة كافية من الوعي، وحيث يعرفون، كيف يختارون الوقت للأضراب، ويعرفون كيف يقدمون المطاليب وحيث لهم صلات مع حزب الطبقة العاملة لأجل الحصول على المناشير والكراريس"[30].

كما يتحول البرجوازي صاحب العمل ابان الاضراب الى "ذئب كاسر"، ولا يبقى "حملا وديعا"، كما يصور نفسه للعامل وقت السلم، وكل افعاله المخادعة تظهر للعيان، وكل مطامحه الاستغلالية هي الاخرى تتجلى. كما تنكشف حقيقة الحكومة البرجوازية التي تمثل مصالحه والمكر البرجوازي لا يحقق دائماً غاياته ...

كما ان للأضراب مصاعب جمة بالنسبة للعمال وخاصة الطلائع الثورية، لأنهم يعرضون ارواحهم وعوائلهم الى شتى صنوف الحرمان فقد يفقد العامل عمله أو ربما يعتقل ويتعرض الى النقل والنفي وحتى الموت خاصة اذا استطاعت البرجوازية وحكوماتها أن "تدق الاسفين" بين العمال وعزلهم وتفتيت وحدتهم، أو اذا استطاعت أن توقف الاضراب وتعزل طلائع العمال عن العمال، وهنا تتجلى "كرامة العامل ويزيد شموخه أمام مستغليه". إن الحاجة الى الكرامة الانسانية والمساواة الاجتماعية الفعلية وادارة الانتاج وتصريف شؤون المجتمع ... الخ تترك أثرا شديدا متزايدا على الملامح السايكولوجية للعامل الحديث ... إن هذه الاتجاهات الجديدة تقترن عضوياً بالسمات السايكولوجية الملازمة دوماً

للطبقة العاملة، مثل الروح الجماعية التي تنشأ لديها بتأثير ظروف الحياة الاجتماعية وخصائص مكانتها في الانتاج"[31].

كما يزداد احتقاره للعمال، الذين يتخلون عن بقية رفاقهم من العمال في مثل هذه المواقف بقدر ما يحتقر البرجوازية، ويتصور "رب العمل" الواقف أمامه والذي يهدده "بفقدان العمال ـ الاعتقال ـ الموت" كالقزم والرعديد المريض الذي ينتظره الموت... كل هذه الأشياء تصبح هينة أمام تصميم العمال وثقتهم بأنفسهم وعدالة مطاليبهم، لذا نراهم غير عابئين بكل اجراءات السلطة البرجوازية، وهذا ما يعطي لبقية العمال العاملين في معامل ومصانع اخرى قوة المثل، وبهذا ترتفع معنوياتهم ويزيدون في مطاليبهم. وعلى سبيل المثال فان ما حصل للعمال الزراعيين في كيش، حصل أيضا للعمال الزراعيين في "سبع البور" بداية السبعينات؛ اذ ان اضرابهم ومطاليبهم أدت الى التصادم مع الجهاز الإداري وموقف النقابة السلبي، ما أدى الى الاعتداء على العمال وفصل عدد آخر منهم، وكذلك العمال الزراعيون في المشروع المالح "مبازل دجلة والفرات" في محافظة واسط "قضاء النعمانية"؛ اذ اضرب العمال في عام 1971 من أجل تحقيق مطاليب مهنية، تتحدد بظروف العمل واحترام العمال وعدم التدخل من قبل الادارة في شؤونهم الداخلية، الامر الذي دفع السلطات الى اعتقال ثلاثة عمال، والى إجبار الآخرين "بالإكراه" على الاستمرار في العمل[32]. يقول انجلس في معرض حديثه عن اضراب العمال الانكليز "ان اولئك الذين يتحملون مثل هذه المصائب لكي يحطموا مقاومة برجوازي واحد فقط، يستطيعون أن يحطموا كذلك قوة البرجوازية كلها".

إن مجموعة هذه الاضرابات بايجابياتها وسلبياتها اعطت للعمال الآخرين درساً، لتعين البرجوازية في أماكن أخرى، وفتشوا عن طرق جديدة أخرى، وها هم عمال الورق في محافظة البصرة في عام 1974 حيث يضم المعمل ما بين (1300 - 1500) عامل، آنذاك، وكانوا يعملون بنظام العمل "بالشفتات" بثلاث وجبات (اسبوع صباحا واسبوع عصراً واسبوع ليلا)، ويحصل العامل على يوم استراحة فقط. وكانت ظروف العمل قاسية جدا ومرهقة. ولم تتحقق لهم مخصصات الخطورة وبدل العدوى والسكن وبدلات العمل، فبدأت طلائع العمال من "الشيوعيين" بتحريك العمال للمطالبة بهذه الحقوق، بعد أن درسوا الموضوع بدقة... فأقدموا على أفضل عملية احتجاجية جريئة، هزت الادارة ومنظمة الحزب الحاكم في المعمل وفي المحافظة واللجنة النقابية في المعمل والنقابة المركزية والاتحاد المحلي للنقابات في المحافظة ... اذ قدم (600) عامل استقالاتهم في يوم واحد، وهذا يعد من التجارب النضالية والطبقية المتميزة.

وأمام هذا الاحتجاج العمالي المنظم والعنيد رضخت الادارة، وكان يمثل الادارة والذاتية واللجنة الحزبية واحد من المسؤولين اذ قال: "سووها الشيوعيين" وكان العمال "الشيوعيون" أيضا قد آثروا على العمال المحسوبين على حزب السلطة آنذاك... فرفضت الادارة الاستقالات واستسلمت لمطاليب العمال وتغير نظام "الشفتات" السابق وحل بديلا عنه، نظام "شفتات" جديد

اقترحه العمال "الشيوعيون" بحيث وزع العمال على أربعة "شفتات" (يومان عمل صباحا... يومان عمل بعد الظهر... يومان ليلا)، لكل وجبة من العمال والشفت الرابع في الاستراحة... وجراء ذلك تحقق للعمال يومان للراحة بدلاً من يوم... بالإضافة الى تحقيق بدل الخطورة والعدوى والسكن وتوزيع بدلات العمل.

ومن هنا باتت المخاوف البرجوازية تجاه الاضراب، ووضعت القوانين للحد من ذلك، لغرض أخذ التدابير والاحتياطات لتفتيت القوى الطليعية والقضاء على النشطاء من العمال والقاء القبض على لجان الاضراب، بالإضافة الى امتصاص واستقطاب كل امكانيات العمال، خلال هذه المدة "15 يوماً" وملاحقته في المصنع أو في المشروع وحتى البيت والعائلة وتأجيج مشاعر عائلة العامل تجاهه، بالإضافة الى متابعة انعكاسات الانتظار على الوضع النفسي للعامل، وعزل العمال الطليعيين عن سياجهم من العمال وانتظارهم لحظة انفجار البركان وصوت الرعد المدوي بساعة التنفيذ ... لان للأضراب شفافية خاصة وظرفا مناسبا لدى العمال، ومتى ما اختمر فعلى الطليعة ان تبادر دون أخذ الاذن من أحد، لأن وقتها تصبح البروليتاريا في حالة هجوم، وتبدأ الاحداث بالتعاقب بشكل مذهل، وعاصفة الاضراب تسقط كل الأقنعة، ومن المحتمل أن يسهم في تسعير انتفاضة شعبية، أو هبة جماهيرية كما جرى في الأربعينات والخمسينات "وثبة كانون" وانتفاضة عام 1952... وتشكيل جبهة الشارع عام 1954، اثر الانتخابات البرلمانية والاضرابات والانتفاضات في عام 1956، 1957 مقدمات لجبهة الاتحاد الوطني التي هيأت لثورة 14 تموز 1958... وفي الستينات أيضاً، حيث تحول اضراب واعتصام عمال السكائر الابطال الى محاكمة لـ "حكومة عبد الكريم قاسم"، كما أن مجموعة الاضرابات العمالية والطلابية ما بين 1962 - 1968[33]، هي الاخرى هيأت الظروف لمجيء انقلاب 1968، بما حققته من اضعاف للسلطة القائمة آنذاك. ومن هنا اضحت مخاوف البرجوازية في العراق تجاه الاضراب طبيعية وموضوعية، وهي تدرك موقفها في ذلك، لذلك تجدها تتحين الفرص لأخذ زمام المبادرة من العمال، قبل ان ينفذ العمال الاضراب ... مستفيدين من المراحل التي يمر بها الاضراب قبل التنفيذ.

وكما يعلم العمال أيضا ومن خلال تجاربهم الخاصة، فان الاضراب يمر بعدّة مراحل، التحريض والتهيئة والاعداد، ومن ثم التنفيذ؛ فاذا افتقد اي عنصر من هذه العناصر... يعود القهقرى ومن المحتمل أن تخسر الطبقة العاملة اذا لم تستطع الربط العضوي ما بين هذه المراحل.

لقد تجسدت نضالات العمال بأشكال عديدة ومتنوعة في السبعينات... وعبرت الطبقة العاملة العراقية عن شتى الاحتجاجات، ابتداء من حث اللجان النقابية على المطالبة بتنفيذ بنود قانون العمل، إلى مواجهة المسؤولين وطرح قضاياهم، ونشر مطالبيهم بالصحف الرسمية، الى تقديم المذكرات حتى الاضرابات أو التجمهر الاحتجاجي أو التباطؤ في العمل... يشير "فهد"، في من مؤلفه "مستلزمات كفاحنا الوطني" إلى أن أشكال الكفاح السياسي

هي عرائض الاحتجاج او الخطب في الاجتماعات العامة والخاصة والاضرابات السياسية والجزئية والعامة والمظاهرات والانتفاضات الوطنية، ولا يجوز الاستهانة بأي شكل من هذه الأشكال مهما كانت فائدته الظاهرة، اذ أن هذه الأشكال ترتبط بعضها مع البعض وهي كالسلم يرتقيه الشعب لبلوغ أهدافه[34]... الخ.

ورغم الفوارق الزمنية ومهمات الكفاح التي تطرحها هذه الوثيقة، لكنها تحظى بالأهمية حتى في الوقت الحاضر... وان الاخلال في التعامل اليومي مع الجماهير يؤدي الى هفوات وأخطاء، لأن ذلك يعرض طلائع الطبقة العاملة الى الابتعاد عن جماهير العمال.

لقد أشار الحزب الشيوعي العراقي لهذه الناحية بكل موضوعية في معرض تقييمه لسياسته في الفترة من خريف 1971 - 1975 الى ان تجربة حزبنا أكدت وتؤكد أهمية تعبئة الجماهير وتحريكها في النضالات اليومية من أجل حقوقها الديمقراطية والدفاع عن مكاسبها وتطويرها، انطلاقاً من أن الحريات الديمقراطية تكتسب بالنضال اليومي، ولا يمكن ان تكون هبة من الحكومات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة التي تفرض وصايتها على الجماهير وتقنن حرياتها وحقوقها الديمقراطية"[35] وتواصل وثيقة التقييم في هذا المجال قولها: "ان عمل الحزب في سبيل الديمقراطية اقتصر على المطالبة بذلك في تقارير اللجنة المركزية والمقالات الصحفية، دون ان يطور هذه المطالبة الى اعمال نضالية من جانب الجماهير نفسها لا سيما جماهير الطبقة العاملة"[36].

ولكن رغم ذلك... رغم القوانين الجائرة في العراق التي تقيد تقييدا شديدا الحق في الاضراب... القوانين التي تمنع جميع الاضرابات "السياسية والعامة والتضامنية". التي تواجه بالرصاص. نجد أن هناك بعضاً من هذه النضالات الاضرابية التي حصلت في السبعينات في كردستان ... رغم اصدار بيان آذار لتحقيق الحكم الذاتي عام 1970، ومشاركة الاكراد في الحكم إلا أنه شهدت المنطقة اضرابات عمالية واسعة في أوائل السبعينات ذات طابع طبقي، تتحدد بالمطالبة بتحسين ظروف العمال وتحقيق مطاليب مهنية وتطبيق بنود قانون العمل وبخاصة لعمال سد دوكان ومعمل سرجنار للإسمنت ومعمل السكائر في السليمانية وغيرها من المصانع والمشاريع ... وكما جرى في كردستان، جرت أيضاً نضالات اضرابية في مناطق عديدة من العراق ... وقد أشير لها في كتاب "معالجات عمالية"، الذي جاء حصيلة الكونفرنس العمالي الذي انعقد في بغداد في شباط من عام 1974 (راجع مؤلف الرفيق ارا خاجادور) حيث جاء : "إن الاضرابات المجيدة والنضالات الواسعة التي خاضتها الطبقة العاملة العراقية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينات، لم تكن منفصلة عن عملية التقدم الاجتماعي التي شملت البلاد وأدت الى اتساع الدور الاجتماعي والاقتصادي للطبقة العاملة وزيادة وزنها السياسي في حياة البلاد السياسية"[37].

وإليكم بعض الاضرابات العمالية في أواخر الستينات والسبعينات.

الاضرابات العمالية من الفترة 1968 حتى 1978

السنة	مكان الاضراب او الاحتجاج	مضمون الاضراب او الاحتجاج
١٩٦٨	اضراب عمال شركة باتا/ بغداد	مطاليب مهنية، استشهاد احد العمال
١٩٦٨	التجمع العمالي (ساحة السباع) بمناسبة ثورة اكتوبر الاشتراكية/ بغداد	تجمع تضامني، وجهت النار الى صدور العمال واستشهد ثلاثة منهم.
١٩٦٩-١٩٧٠	عمال الاسمدة الكيمياوية/ البصرة	مطاليب مهنية ... تحققت المطاليب.. دام الاضراب يوما واحدا.
١٩٦٨	عمال الزيوت/ بغداد	مطاليب مهنية استشهاد عاملين.
١٩٧٠	عمال الطابوق في الناجي/ بغداد	مطاليب مهنية، اضرب العمال ليوم واحد.
١٩٧١	عمال البناء والانشاءات في معمل الأ الزراعية في الاسكندرية/ بابل/ مشر المرحلة الثانية - المقاول بدر جاسم	مطاليب مهنية ..من اجل دفع الاجور في الوقت المحدد في عقد العمل ودام الاضراب اسبوعا سبقه تباطؤ في العمل .. تحققت المطاليب
١٩٧٠ - ٧١	اضرابات عمالية واسعة في منطقة كردس خاصة عمال سد دوكان معمل السمنت سرجنار ومع السكائر في السليمانية	مطاليب مهنية تخص العمل وظروفه، أدت الى فصل وتهجيرالبعض من العمال الى المنا العربية
١٩٧١	العمال الزراعيون في المشروع المالح مبازل دجلة والفرات/ النعمانية الكوت – واسط	مطاليب مهنية/ اعتقل ثلاثة عمال
١٩٧١ ١٩٧٢	العمال الزراعيون في مشروع كيش/ بابل	مطاليب مهنية، تحولت الى مطاليب سياسية، اذ اقصاء مدير الناحية لتدخله في شؤون العمال والاعتداء عليهم
١٩٧٢ ١٩٧٣	عمال سبع البور/ بغداد	مطاليب مهنية، فصل عدد من العمال والاعـ عليهم.
١٩٧٤	عمال معمل الزجاج في الرمادي	اضراب من اجل مطاليب مهنية.
١٩٧٤	عمال الحديد والصلب/ البصرة	احتجاج على تحقيقات "الهوية" دام الاحتجاج ساعات.
١٩٧٤	عمال معمل الورق في القرنة/ البصرة	احتجاجا على ظروف العمل "نظام الشفتات" قدم ٦٠٠ عامل، استقالة مرة واحدة وتحققت مطا العمال.
١٩٧٤	عمال الديكازن في نفط الرميلة/ البصرة	اضراب ليوم واحد، من اجل مطاليب مهنية... تحققت المطاليب.
١٩٧٥	عمال شركة "بكتل" الامريكية في مرحلة ت الخط الاستراتيجي للنفط / البصرة	اضراب مهني، تحسين ظروف العمل، وز الاجور، وتوفير وسائط نقل/ تحققت المطاليب/ عدد العمال في المشروع ١٥٠.

١٩٧٥	اضراب عمال الحديد والصلب/ البصرة "في مرحلة الانشاء" – العمال العاملون لدى الشركة اليابانية.	مطاليب مهنية، من اجل زيادة الاجور دام الاضراب اكثر من اسبوع .. تحققت مطاليب العمال.
١٩٧٥	عمال شركة "بكتل" الامريكية في مرحلة تنفـ الخط الاستراتيجي للنفط/ البصرة	اضراب مهني، تحسين ظروف العمل ، وزيادة الاجور، وتوفير وسائط نقل/ تحققت المطالب / العمال في المشروع ١٥٠.
١٩٧٥	اضراب عمال الحديد والصلب/ البصرة "في مرحلة الانشاء" – العمال العاملون لدى الشر اليابانية.	مطاليب مهنية، من اجل زيادة الاجور دام الاضراب اكثر من اسبوع .. تحققت مطا العمال.
١٩٧٥	اضراب عمال شركة ميتسوبيشي "مشروع توسيع رصيف الميناء في المعقل/ البصرة"	مطاليب مهنية تتحدد بالاجور ووسائط وظروف العمل/ دام الاضراب يومين.
١٩٧٦	عمال شركة ميتسوبيشي اليابانية "مشر جسر خور الزبير/ البصرة"	مطاليب مهنية/ زيادة الاجور، تحسين ظروف العمل، تحققت المطاليب – دام الاضراب اسبو
١٩٧٦	عمال الانشاء في محطة التوليد الكهربا العاملون عند المقاول/ محافظة الناصرية – ذي قار	احتجاج طبقي ومهني، عندما تم نقل ١٤ عاملا اماكن اخرى، وبعد الاحتجاج اعيد العمال اماكن عملهم السابقة.
١٩٧٧	عمال مشروع السويب/ في القرنة / البصرة	شبه اضراب – شبه احتجاج لمدة يوم، اذ ا العمال، ولم يخرجوا للعمل اذ قدموا مطاليب مهنية، من زيادة الاجور وتقديم مخصصات "بدل تغذية" وتحققت المطاليب/ عدد العمال ١٢٠.
١٩٧٨	عمال قسم الحفريات/ ري البصرة– وز الري محافظة البصرة – العاملون في مشروع السويب – الناصرية – ابي الخصيب	توقف العمال عن العمل احتجاجا على التعسف توزيع العمل وظروف العمل القاسية وتم تنفيذ المطاليب .. قاد الاحتجاج العمال الشيوعيون.

**** بعض التواريخ لم تحدد بالضبط، لانها اعتمدت على الذاكرة - وأحيانا نضع بين سنة وأخرى التي تليها... وحتى المقابلات التي جرت مع بعض الرفاق من العمال العاملين في مجالاتهم... تعتمد أيضا على الذاكرة - دون اعطاء التاريخ المضبوط ... لذا نعتذر للقارئ الكريم.**

خلاصة:

من كل ما تقدم نستخلص الاستنتاجات الآتية:

- إن السمة العامة للإضرابات مقتصرة على المطاليب المهنية والطبقية واقتصرت على العمال في الشركات الانشائية وفي القطاع الخاص، والقطاعات الانتاجية الحديثة كالعمال الزراعيين وغيرهم وفي مشاريع صغيرة، عدد العمال 200 - 250 عاملا، ولكنها مهمة، تبعا للظروف التي تحيط بالطبقة العاملة وطلائعها الثورية.

- يلاحظ عدم وجود أي تحرك اضرابي في المؤسسات التي ولدت فيها الطبقة العاملة. العراقية (المؤسسات التقليدية، كالميناء والسكك والنفط والكهرباء) رغم النشاط الاضرابي الحافل لعمال هذه المؤسسات في الستينات والخمسينات وما قبلها.

- رغم الزيادة في حجم الطبقة العاملة وزيادة تجمعها وتركزها وارتفاع عددها من 275 الف عامل عام 1958 الى 920 ألف عامل عام 1976 ، والى أكثر من مليون وربع المليون عام 1980 بالكم والكيف، لكن حركتها الاضرابية تقلصت ايضا بالكم والكيف.

- توفرت ظروف مناسبة ومؤاتية للتهيئة للإضرابات وتطويرها في مجالات ومشاريع كبيرة كالميناء والنفط وغيرهما انطلاقا من تحشد العمال فيها وتواجدها في مراكز المدن أو في الضواحي القريبة من تحشدات الفلاحين وتوفرت شعارات مناسبة للقيام بالتحريض بذلك، كتدني الأجور وزيادة الأسعار، وعدم تطبيق بنود قوانين العمل والضمان الاجتماعي وظروف الاستغلال الطبقي القاسية، بالإضافة الى الاهانات للعمال وفقدان شرعية الانتخابات للجان النقابية والتمييز في الترفيع والعلاوات للمنتمين لحزب السلطة عن غيرهم، والاكراه بالانتماء للنقابات والحزب الحاكم وغيرها من الأمور.

- لم تستثمر كل الطاقات والامكانيات لطلائع العمال للقيام بدورهم بتأجيج لهيب الاضراب والاعداد له .. واختصار ذلك على انه، نحن مع الاضراب اذا حدث، ولكن لم نكن فاعلين لهذا الاضراب وبذلك انتقدت عملية الاضراب للتواصل الذي كان من قبل العشرينات حتى الستينات الذي توقده الطلائع الثورية المدربة، ولم تتدرب العناصر الفتية من العمال في ''مدارس الحرب'' التي أشار لها ''لينين''.

- إن النضال اليومي الدائم يصبح ضرورياً من أجل تعبئة جماهير العمال في النضال الثوري ضد سلطة البرجوازية، وأن النضالات الاقتصادية المباشرة واليومية هي قواسم مشتركة وجسور موصلة للنضال السياسي العام الذي تطمح له الطبقة العاملة العراقية لبناء الغد السعيد لقيادتها .

- أساليب الحكومة البرجوازية القمعية والخادعة حيال القدماء من العمال من ذوي الخبرة والتاريخ النضالي لإحالتهم على التقاعد أو تغيير مهنهم، أو نقلهم من مناطق عملهم الى مناطق اخرى نائية والى محاربتهم من مكان لآخر وعزلهم عن العمال جهد الامكان والى تصفيتهم جسديا ... بالإضافة الى وضع مديريات ''أمن'' داخل المشاريع الكبيرة كالميناء والسكك والنفط وغيرها من المشاريع.

- تحويل النقابات ولجانها كليا الى جانب السلطة ''كإحدى اجهزتها التنفيذية'' كمدافع

عن السلطة وأرباب العمل، وسلخ قادتها عن المواقع الطبقية للعمال "خلق ارستقراطية عمالية" وتجنيدها لكسر اضرابات العمال والى تقديم التقارير عن العمال، اولا بأول للجهاز الإداري والأمني.

- ليس في الاضراب وحده تحقق جميع مطاليب الطبقة العاملة، انما الاضراب احدى الوسائل لنضالها من أجل تحررها، اذا لم تتواكب الأساليب الاخرى النضالية المعروفة العمال، ولذلك استثمرت الطلائع العمالية بعض هذه الجوانب، كطريقة حث اللجان النقابية وتشكيل وفود عمالية للضغط على الدوائر، والمؤسسات، وارباب العمل لتحقيق بعض المكاسب ... ولكن هذه المكاسب لم تحقق كل طموحات الطبقة العاملة.

- رغم وضع القوانين التي تدعو للمصالحة مع البرجوازية، والى التوافق الطبقي والتضامن الاجتماعي، التي تحد من الصراع الطبقي ورفع القوانين التي تحرم الاضراب في القطاع العام والتعاوني، وتقنينه في القطاع الخاص، إلا أن الاضرابات العمالية استمرت في مجالات اشير لها بقيادة الشيوعيين... كما توفرت امكانيات كبيرة لحدوث اضرابات في مشاريع حساسة، إلا أن المطاليب المهنية كانت تتحقق قبل وقوع الاضرابات، كما حصل في شركة النفط الوطنية في الرميلة ... ومسفن الموانئ ومعمل الورق والأسمدة الكيمياوية وغيرها من المشاريع عام 1974 وكذلك في السنوات اللاحقة؛ حيث لم تسمح السلطة الدكتاتورية بحدوث أي اضراب عمالي أو باستمراره بكل الاساليب، ومنها تلبية بعض المطاليب العمالية لتجهض النهوض الثوري الذي يحدثه الاضراب، وتحرم الأجيال العمالية الجديدة من التدرب على النضال الطبقي المكشوف، ومن ثم تباشر بوتيرة أعلى حملة ارهابية منظمة لتصفية العناصر العمالية النشيطة.

الهوامش:

1 - "لينين" عن النقابات - الاضرابات - ص 57 - الطبعة العربية - دار التقدم موسكو - 1973 .
2 - وثائق المؤتمر الوطني الثاني .
3 - معالجات عمالية "المصدر نفسه" ص6 - منشورات الثقافة الجديدة - 1975 .
4 - راجح مصطفى - مقالة بعنوان - الطبقة العاملة في ظل الحكم الدكتاتوري . الثقافة الجديدة - أيار 1980 لسنة 27 العدد 5 .
5- نفس المصدر السابق .
6- 1968 – 1978 - مفهومان لدور ومهمات النقابات – مجلة النهج العدد 10 لسنة 1985 ص 28.
7- جاك كولان ... المصدر نفسه
8- كتاب معالجات عمالية ... مصدر سابق ص 78.
9- راجع قانون العمل رقم (1) لسنة 1958 المادة 50.
10- قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 - الفصل الحادي عشر ص 44 - النشرة التشريعية - منظمة العمل العربية العدد الخامس سنة 1977 .
11- قانون العمل - نفس المصدر السابق ص 45 .
12- قانون العمل نفس المصدر ص 45 - 46.
13- قانون العمل المصدر السابق ص 46 – 47.
14- قانون العمل، نفس المصادر ص 46.
15- قانون العمل، نفس المصدر ص 46 .

16- جاك كولان - المصدر السابق . مجلة النهج العدد 10 / 1985 ص 18 .
17- "معالجات عمالية "، المصدر السابق ص 90 .
18- وثائق المؤتمر الوطني الثالث لـ ح . ش . ع - أيار - 1976 ص 140 .
19- راجع وثائق المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي العراقي ص ١٧١ .
20- "لينين" عن النقابات ص 24 .
21- مسائل السيكولوجيا الاجتماعية والدعائية - مجموعة مؤلفين سوفييت ص 67 - معهد العلوم الاجتماعية - موسكو 1980.
22- "لينين" عن النقابات ص 53 - الاضرابات -.
23- "لينين" عن النقابات - مصدر سابق، ص 53.
24- المقاول - مبدر جاسم - صاحب مطعم "دنانير" سابقاً ومن عائلة اقطاعية .
25- مشروع المرحلة الأولى - بإشراف المقاول المهندس كمال المقدادي.
26- ممثل اللجنة النقابية من عائلة الاقطاعي "بلاسم الشعلان".
27- اغنية للعمال الألمان عن الطبقة العاملة.
28- ممثل الاتحاد النقابي - يدعي »محمد المشهداني «.
29- الاضراب بقيادة العمال الشيوعيين واصدقائهم ... وكان هناك تنسيق مع الحزب ولجان التفاوض والاضراب من العمال المجربين.
30- "لينين" عن النقابات - مصدر سابق ص 58 .
31- مسائل السيكولوجيا الاجتماعية والدعاية - مصدر سابق ص 81– 82.
32- يتحدد عدد ايام الاضرابات لكل اضراب ما بين (2 - 3) أيام وجميعها بقيادة العمال الشيوعيين.
33- وعددها 72 اضراب عمالياً للتفاصيل راجع المصادر التالية :
1. ارا خاجادور - المسائل الأساسية في الحركة النقابية - مطبعة دار الجاحظ 1970 .
2. صادق قدير الخباز – نصف قرن في الحركة النقابية في العراق – المطبعة المركزية – بغداد 1971 .
3. رزاق ابراهيم حسن – تاريخ الطبقة العاملة في العراق، بين الاضرابات وبناء التنظيم النقابي .
4. عدنان رؤوف – علاقات العمل في المصنع.
34- يوسف سلمان – فهد – مصدر سابق ص 223 .
35- وثائق المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي - تشرين الثاني 1985 ص 197 .
36- وثائق المؤتمر الوطني السابق / مصدر سابق ص 197 - 198 .
37- مؤلف "تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق ص52" ارا خاجادور.

*** الثقافة الجديدة، العدد 173 - 174 – أيار/ حزيران 1986.**

نصوص مترجمة

الفساد، غنغرينا معولمة

بلعيد عابريكا (*)
ترجمة: أمجد علي ابراهيم

يغطي الفساد، الذي يتمظهر باشكال عديدة، على حقيقة جملة من الانشطة والجهات الفاعلة ضمن سياق العولمة. فهو مرتبط عضويا بالجرائم ذات الطابع المافيوي والجرائم الجنائية المتمثلة بالجنوح المالي المرتبط بأسواق (البورصات) ـ التبادل المالي العالمية. ويتم التعامل مع الاسباب والعواقب والضحايا، وكذلك الامر في التعامل مع قضية الحماية الضرورية المقدمة الى المبلغين (عن حالات الفساد)، وفق منظور الحوكمة – وهو اصلا مفهوم ما زال محط جدل – الذي من خلاله ترسم التصورات وتوضع اغلب السياسات المضادة لهذه الظاهرة.

ان معالجة ظاهرة الفساد، باعتبارها فعلا اجتماعيا مرتبطا بالأخلاق، حيث تتجلى بأشكال عديدة يصعب تحديدها، كانت منذ وقت مبكر للغاية، بالنسبة الى العديد من الدول المتأخرة التي تُعد ضمن مرحلة ما قبل (تشكل) "الدولة القومية" (infranational)، تشير الى حالة الفساد البسيط المحلي الذي يُمارس يوميا في المجتمعات التقليدية، وهو ذو طابع تخادمي قائم على اساس من العلاقات الاجتماعية المرتبطة بواقع المجتمعات المحلية. ومن ثم، جرى تمييزه عن الفساد الكبير المندمج بأنشطة مافيوية وإجرامية معولمة، والتي يمكن وضعها ضمن حقل التبادل العالمي للشركات المتعددة الجنسيات وفيما بين الدول ايضا. وبحسب البنك الدولي، فان حجم الاختلاس خلال الفترة 2001 - 2002 وصل الى ما يقارب 3% من حجم التبادل العالمي، اي ما يعدل 1000 مليار دولار، دفعت من تحت الطاولة. وهذا يفسر تجدد الاهتمام، الذي تجلى على الصعيد العالمي، من قبل جميع المنظمات والمؤسسات العالمية، الحكومية منها وغير الحكومية، والتي بادرت الى العمل في اطار استراتيجيات وطنية وإقليمية وعالمية مضادة للفساد. ان تنوع الجهات الفاعلة والمؤسسات افضى الى وضع اتفاقيات جنائية، تحدد المعايير الدولية التي تُجَرِم الفساد. هذه الطفرة سمحت بتجاوز (البقاء عند) عتبة التحليلات الخاصة بالفساد على الصعيد العالمي والذي يمارس يوميا (ر. لوتشيني، 1995) من خلال توسيع حقل الدراسات المختصة بالفساد الكبير العابر للقوميات والمعولم. ان البحوث المتعددة الاغراض والمكرسة لمشكلة الفساد تؤشر حجم التداعيات التي تفرزها على مستويات التطور والنمو الاقتصادي للبلدان النامية، لا سيما في ما

يخص نوعية اساليب الحوكمة، وسلوكيات الفاسدين والاستيلاء على عائدات الدول. ان الاثار الضارة الناتجة عن الفساد في البلدان النامية غالبا ما تكون قرينا لحالة فشل النظام الاقتصادي، والفقر وانعدام الاستثمار، وانخفاض وتائر النمو، والتهرب الضريبي، والتخادم (الزبائنية)، وتدهور الوضع البيئي... الخ. في الواقع، ان انتشار ظاهرة الفساد يجعل من عمل الدولة غير فعال. وهو يصيب بعدواه السياسات العامة ويجعلها عديمة الكفاءة. ويترجم ذلك من خلال ضعف اداء الدولة، كما يجعل البيئة الاقتصادية غير مؤاتية لزيادة ونمو الاستثمار، ويفضي في نهاية الامر الى عواقب وخيمة: تكاليف مضاعفة، تأخير، سوء نوعية ...الخ (بلعيد عابريكا، 2013).

طبيعة وشكل الفساد

لم يعدم الزمان يوما من وجود الفساد. إلا ان حجمه هو المختلف (ب. سالاما 1994). وهو ذو طبيعة ومظاهر متعددة: انه ظاهرة ديناميكية/ حركية، متكيفة ومتعددة الاشكال - الشرعية منها وغير الشرعية - وبدرجات متنوعة وفق الأطر الشرعية الخاصة بكل بلد. غالبا ما يتم علاج الفساد وفقا لمنطق العلاقات القائمة بين السلطات العامة والمصلحة الخاصة، والتي تغطي ايضا العديد من مظاهر الحياة اليومية. انها تشتمل على مجموعة من الانشطة المتنوعة بدءاً من الرشوة، وصولا الى انتهاك القواعد الاخلاقية، ومخالفة الانظمة المرعية، وعمليات التهريب (التطفل على الحياة الاقتصادية على الصعيد الوطني والعالمي)، مرورا بتحويل الاموال وتبييض رؤوس الاموال المكتسبة والتي غالبا ما تكون بطرق غير شرعية (بلعيد عابريكا 2013)*. ان محددات مقاربة ظاهرة الفساد تقول انها نتاج تجاوز قواعد السلوك المرعية وعدم الامتثال للقوانين، وسوء استخدام المسؤولية من قبل من هو مفوض قانونيا لمصلحته الشخصية، وانتهاك قواعد العمل المرعية نتيجة التدخلات (النفوذ) الخاصة، والموافقة على قبول الرشوة و(تسهيل) خصخصة الموارد العامة (لكي تصب في المصالح الخاصة) (ج. س. نايي 1967). جرى استخدام الفساد ايضا من قبل مجموعات الضغط لغرض توجيه مسار صناعة القرار والتأثير عليه (حسب ن. اتش. ليف 1964). وأخذا بنظر الاعتبار مقترحات أ. هايدنهايمر (1970 – 1989)، وج. كارتيه - بريسون (1997)، والتي تضم انواعا مختلفة من التعريفات المتعلقة بموضوع الفساد في حقل العلوم الانسانية، حيث تُقَسّم الى ثلاثة اصناف: "هناك اغلبية واسعة من الباحثين تتبع مسار تعريف يرتكز على واجبات الادارة. وهناك مجموعة قليلة تناقش موضوع الفساد انطلاقا من مفهوم المصلحة العامة. واخيرا، فان المجموعة الثالثة تعمل على تطوير تعريف اقتصادي انطلاقا من تحليل يرتكز على سوق الفساد". في الواقع، ان الطابع المتعدد المعاني لمصطلح الفساد يجعل من المستحيل احتواءه ضمن تعريف واحد، نظرا الى تنوع الممارسات، وتعدد الجهات الفاعلة واختلاف تقويم الافعال.

وهكذا، فان تعدد اوجه جرائم الفساد تتطلب معالجة العناصر المكونة له، مثل الرشوة، واستخدام النفوذ، الكوميشنات، المراضاة والضغط باستخدام النفوذ او استخدام المحسوبية. لكن ج. بلوندو وج. ب. ساردان يضيفان الى هذه الاشكال، الخاوة – (تسليب) – باعتبارها شكلا من اشكال الابتزاز والظلم، وأيضا الاستيلاء على الممتلكات الخاصة والأملاك المتروكة وكذلك استخدام الطرق الملتوية.

أياً كان هذا الفساد، صغيرا او كبيرا، مكتسبا او بدافع ذاتي فانه يتميز بغياب الشفافية، التكتم، وانعدام الشرعية، غير قانوني، ويمتاز بالعقم، والمحاباة، واساءة استخدام الثقة، وغير اخلاقي وهو طريقة للكسب السهل. وبحسب د. حجاج، يوجد "تواصل بين نوعين من الفساد يرتبط احدهما بالآخر، ويتواجدان ضمنا، من خلال التسامح المتعمد ازاء صغائر الفساد من قبل القادة السياسيين، وبشكل جلي من خلال شبكات الفساد". من جهة اخرى، فان ي. ميني يعتبر ان التحليل السيسيولوجي للسلوكيات يمكن ان يدفع قدما نحو فهم اشكالية الفساد، عبر دراسة موقف المواطنين، وبشكل خاص النخب، ازاء هذه المشكلة. وبدوره، فان البعد النفسي يشير الى الجوانب الثقافية للمجتمع، بما في ذلك البعد الديني المنتج لخطاب ومسوغات يمكن ان تصب في صالح الفاسدين والمفسدين (اي تفسير غائي للنص بما يخدم الفاسدين: المترجم). ان توطد الفساد واعتباره قضية عادية على المستوى المحلي، لا يمكن تفهمه خارج السياقات الاجتماعية - الثقافية (الاجتماثقافي) والتي يتطور الفساد في اجوائها. وهو يجد تفسيره في النقاش الدائر حول القواعد المتبعة، والحفاظ على منطق التساوم، والسمسرة وتقديم الهدايا، و(استخدام ادوات) السلطة المتوحشة، وأخيرا: التراكم المتحقق من اعادة التوزيع (حسب ت. داهوز 2002). ان ربط درجة الفساد قياسا الى طبيعة النظام السياسي لم تقم بعد. حتى وان طور البعض فكرة: ان الانظمة القمعية ذات الطابع البيروقراطي (1) هي الاكثر تأثرا بهذه الظاهرة. (مع ذلك) يبقى الفساد غير مقصور على هذه الانظمة. فهو يصيب الانظمة الديمقراطية ايضا، حيث يجري، بين حين وآخر، نشر فضائح مالية وسياسية كبرى امام الرأي العام. ان النظام الاقتصادي الذي تكون فيه الدولة هي المنظم الرئيس يخلق اجواءً، حيث تصبح الموارد الريعية عاملا لتعزيز ممارسات الفساد. اما ف. تلاهيت فيؤكد، بخصوص موضوع تعزيز ممارسات الفساد، ان "عملية انتاج الموارد الطبيعية تتميز بخاصية تعزيز الموارد الاقتصادية المتولدة على امتداد مساحة الدولة". وهذا التوكيد لا يقتصر فقط على تلك النظم الاقتصادية ذات الابعاد الاجتماعية المهمة. بل يطال ايضا اي نظام اقتصادي ليبرالي، حيث يكون القطاع العام فيه ضعيفا جدا. ولهذا يمكن اعتبار الفساد كمؤسسة معنية بالبحث (دوما) عن الريع.

اسباب ومسوغات الفساد

ان مبررات استخدام الفساد تعتمد على سياق معين (الزمان والمكان) وتختلف من

شخص الى آخر. وبشكل عام، فإنها تعتبر الفساد كحق تعويضي او اسلوب لتنظيم اجتماعي، او مكافأة للحفاظ على العلاقات الاجتماعية، او نوع من سلطة اجتماعية تضمن استمرارية الامتيازات؛ او نوع من اعادة توزيع تؤمِّن اقتسام الفوائد، او شكل من اشكال التقليد الذي اتخذ طابعا معمما، او كفعل ذكي او فعل شجاع، او ملجأ او طريقة للعيش. اما بالنسبة الى ج. بلوندو وج.ب. اولفيه دو ساردان فان ''حجة التبرير'' النموذجية ''تشتمل على بعض ''العروض الكبيرة'' حيث يبدو الفساد احيانا كتحصيل حاصل، وأحيانا ''كتدابير جيدة''، وأحيانا كامتياز، وأحيانا كعبء ضريبي، وأحيانا كإعادة توزيع (للثروة)، وأحيانا كحالة تقليد، وأحيانا كتحدي، وأحيانا كاقتراض. وكل عرض من هذه ''العروض الكبيرة'' يتضمن العديد من الروايات''.

الدوافع والظروف الكامنة وراء ظهور الفساد

إن اغراء الكسب السريع والميل نحو الاثراء السهل، هما اساس الغايات التي تحددت من خلالها مسببات ظهور استراتيجيات الفساد. فهناك العديد من الظروف المحفِزّة والمقررة لظهور هذه الاستراتيجيات، البعض يرجعها الى الاستثمارات المسببة للفساد، حيث يوجد نوع من الاستثمار المغري الذي يفسح في المجال امام المُفْسِد لان يجعل من الشخص القابل للإفساد في وضع محرج؛ او من خلال تأسيس شبكات او نظم فرعية للفساد المستدام؛ او من خلال البحث عن اسهل الطرق للارتفاع بمكانته الاجتماعية مباشرة ما يدفعه لاستخدام الاساليب الفاسدة مع ضعف قدرته على ضبط نفسه عن استغلال الفرص المتاحة، حيث يكون الاطار الجمعي المشكل افقيا حاميا لإعادة توزيع (توزيع تضامني) حصيلة ما جمع بالطرق الفاسدة؛ او من خلال الابتزاز في معالجة وتفسير القواعد التشريعية عبر الاحاطة الدقيقة بها وإتقانها. ان تكاثر القوانين والضوابط ضاعف من فرص الفساد (حسب س. هانتغتن، 1968)؛ كما ان الجهل بالقواعد والمعايير والقوانين المُجَرِمة للفساد اسهم في اخفاء الممارسات الفاسدة، اضافة الى ظهور نصوص تنظيمية جديدة كان لمرونتها دور في امرار تلك الاساليب الفاسدة.

أسباب الفساد

أسباب الفساد متعددة، وهي في عين الوقت سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، دينية، قضائية، ادارية ونفسية. يقسم ن. شتورو اسباب الفساد الى فئتين كبيرتين: ''الفئة الاولى منها، عبارة عن اسباب مباشرة تجد اصلها في فعل الفساد ذاته وترتبط بالسلطة التقديرية او الاستنسابية (حسب مقتضى الحال) التي تحتكرها الدولة. والفئة الثانية يستوجب البحث عنها في اوجه القصور المؤسسي المتعلق بالمجالات السياسية، الاجتماعية، الثقافية والقضائية التي تنتج ردود افعال سلبية''.

عواقب الفساد

الفساد هو سلاح ذو حدين: فهو فرصة تُهتبل او تهديد يجب احباطه. وهو يسمح للشركات، على المستويين الوطني والعالمي، بتجاوز المنافسة الشريفة محققا لها مكاسب انتاجية من خلال توفير الفرص التجارية المربحة لها. ان الموقع الاحتكاري للشركات متعددة الجنسية، المسكونة بهاجس تحقيق ارباح فلكية، سمح لها بامتلاك سلطة تأثير (نفوذ) اكبر، وهذا هو المحدد الحاسم (أي الموقع الاحتكاري) في معطى الفساد، حيث يجري اللعب على كلفة ونوعية ومدة تحقيق المشاريع، وخصوصا إن كانت تلك المشاريع تابعة للقطاع العام. كما تستخدم هذه الشركات اساليب جرمية مماثلة على الصعيد العالمي ايضا، عبر وضع اليد او الاستيلاء على ثروات البلدان عن طريق الاستغلال الجائر لموارد تلك البلدان الطبيعية وتحويل الاموال بالعملات الصعبة الى الخارج (2). ومن تكاليف الفساد الاخرى ما ينتج عنه من آثار وعواقب سلبية تظهر بشكل منهجي، وعلى وجه الخصوص، من خلال تباطؤ او انخفاض مستوى نشاط الشركات، ومن نتائجها الارتدادية، ركود اقتصادي وجمود على صعيد التنمية.

الفساد، غنغرينا معولمة

ان البيئة المؤاتية لتطور انشطة الفساد تقف عائقا امام تحقيق برامج وسياسات التنمية التي جرى الالتزام بها ضمن اطار السياسات العامة التي تصب في مصلحة الفئات الاكثر عرضة للمخاطر (الاكثر ضعفا). بروز هذه الآفة يجعل من عمل الدولة غير ذي فاعلية كما انها تشكل عبئا اضافيا على المجتمع، حتى ان الكلفة المباشرة للفساد تصبح هي المقرر الرئيس في تحديد دور ومهام الدولة. يميل الفساد الى جعل المصلحة الخاصة والشخصية بديلا عن المصلحة العامة، مما يفضي بالتالي الى استخدام الموظفين وبعض المؤسسات العامة المسؤولة عن السيطرة والتحقق من تطبيق معايير الجودة لحساب مصلحته الخاصة. هذا، الإضافة الى زيادة الاعباء التي يتحملها المجتمع، أكان ذلك على صعيد القطاع الصحي العام او/ وفي تراجع النمو الذي يؤثر بشدة على ايرادات الميزانية.

ضحايا الفساد والمخاطر التي تحيق بفاضحي الفساد

موضوع الضحايا يطرح اشكالية التحقق من شخصية الدول والمنظمات المتضررة والأفراد المتضررين بشكل مباشر او غير مباشر جراء اعمال الفساد. وفي المحصلة، فان الرؤية يجب ان تتضمن مقاربات لإعادة تأهيل المتضررين. فعندما ينتشر الفساد فان نتائجه لا تطال بشكل منفرد المواطن او المجموعات البشرية فحسب، بل هي تطال ايضا المجتمع كله. ان كشف هذه الظاهرة يصبح اكثر تعقيدا، نظرا للمخاطر الكامنة التي تحيق بالمخبرين عن اعمال الفساد ما يستوجب تقديم الحماية لهم. في الواقع، ان عائق الخوف من الاقدام على الإخبار، بسبب

نقص الادلة والشهود، اسهم في زيادة عزلة الضحايا وعَقّدّ بشكل كبير موضوع مكافحة الفساد (بلعيد عابريكا،2013). ان غياب استراتيجية حماية الشهود والمخبرين يدفع بهؤلاء الى التراجع بسبب ما يواجهونه من اعمال انتقامية وما ينطوي عليه هذا الامر من مخاطر جمة. يعتمد أي سلوك، في المقام الاول، على الروابط التي تشد الافراد الى مجتمعهم ومحيطهم المباشر، والتي تستوجب فرض عدة سياقات على اعضاء هذا المجتمع في ان يكونوا متضامنين من خلال التزام الصمت كجدار للحماية. فلا ممارسة اشد مافيوية من "قانون الصمت" (د. دوميل،2003). اما المقام الثاني، فالأمر يتمحور حول العلاقات القائمة بالسلطات؛ ذلك لان غياب الثقة يحبط الناس ويصيبهم بخيبة امل؛ وفي المقام الثالث والأخير فهو يتعلق بوجود اطار تنظيمي قانوني ملائم، الذي من شأنه ان يقدم ضمانات مطمئنة للمخبرين ولضحايا الفساد. ان انعدام الثقة يضاعف من مخاطر تحول المخبرين، على الاغلب، الى ضحايا متهمين. ما يتسبب بأضرار معنوية ومادية، يصعب تقويمها بالنسبة لهؤلاء المخبرين الضحايا. لذلك يتطلب الامر اعتماد استراتيجية مناسبة لحماية المخبرين الذين سبق وان تورطوا بأنشطة الفساد والذين يبدون موافقتهم على التعاون مع المؤسسات القضائية من اجل تسهيل عمليات تدقيق الحسابات الباهظة الثمن (3) (ج. كارتيه - بريسون،2008)، وهذا من شأنه ان يشجع عمليات الإخبار عن الموظفين الفاسدين من قبل الراشين الذين سبق وان دفعوا رشى من اجل الحصول على معاملة متميزة (س. روز-اكرمان،2000). ان إقرار مثل هذا النهج للوصول الى هذه المرحلة سيكون عاملا مقررا في سيرورة مكافحة الفساد. كما ان وضع آليات حماية مغرية، عملية وفعالة، ستسمح بمواجهة الفساد والتقليل من مستوياته، من خلال حث المواطنين وتشجيعهم على تحمل المخاطر.

مؤشرات قياس ظاهرة الفساد

تتسم ظاهرة الفساد بطبيعة مخفية وسرية، وهي تشتمل على سلوكيات غير شرعية وبغيضة يصعب فهمها، كما يصعب قياسها بشكل موضوعي ايضا. يصف د. كومبانيون (1997) هذه الصعوبة كونها "تُعنى بظاهرة متعددة الاشكال تبدأ بالبخشيش لتصل الى اختلاس الاموال العامة عبورا بتجاوز - الحقوق وإعطاء امتيازات للأقارب "والمحاسيب" فيما يعرف بـ"محاباة الاقارب" والتي غالبا ما تكون غير شرعية، اضافة الى قدر كبير من المعاملات السرية". يضاف الى ذلك، وجود عائق مرتبط بغياب معيار محدد يأخذ بنظر الاعتبار ثلاثة ابعاد ذات احجام متغيرة (حسب ر. بنو- نوكير،2007)، الفساد الصغير والكبير، عدد الاشخاص المنخرطين في قضايا الفساد، ثم الاهمية الخاصة لتنوع اساليب تدفق الاموال المنقولة والتي غالبا ما تمر عبر شبكات مخفية غير شرعية.

يمكن ان تنشأ قاعدة بيانات لا يستهان بها عن طريق تقدير وتصور حجم الفساد، كما يجب ان لا يهمل تصنيف العديد من

المؤشرات التي جرى الحصول عليها وان تؤخذ بنظر الاعتبار. في الواقع، نتساءل عن: ما هو المؤشر الموضوعي الموثوق الذي يسمح لنا قياس حجم الفساد بدقة؟

هناك عديد من المؤشرات وضعت من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية؛ فمنظمة الشفافية الدولية وضعت ثلاثة مؤشرات: مؤشر مدركات الفساد (IPC)، الذي يقيس اتساع ظاهرة الفساد حيث جرى تطبيقه منذ عام 1993، الذي - وفق رأي د. دوميل - يركز على "حكم الناس على درجة الفساد السائد في الجهاز السياسي والإداري في البلد"؛ وقد جرى اتباع هذا المؤشر، بناء على الانتقادات وأوجه القصور التي اثارها مؤشر مدركات الفساد، كما جرى تطبيق مؤشر الفساد من قبل البلدان المصدرة منذ عام 1999. ثم، وعلى اثر التحسن الملحوظ في هذا الشأن، اطلقت هذه المنظمة (الشفافية الدولية) المقياس العالمي للفساد والذي تضمن اسئلة حول مستوى سيطرة الفساد على اجهزة الدولة وحجم المبالغ التي تدفعها الشركات من اجل استكمال الحصول على خدمة عامة. هناك مؤشرات ومقاييس اخرى لمدركات الفساد بما في ذلك مؤشر السيطرة على الفساد (ICC)، وكما يبدو فهو قريب من مؤشر مدركات الفساد (IPC)، ويسمح هذا المؤشر في قياس سعة وحجم الفساد، وهو احد المؤشرات الستة التي وضعها البنك الدولي لقياس حجم الفساد. ان تنوع الطرق وثراء المعطيات، رغم ضعف كفاءة هذه المؤشرات لأسباب تخص ذات النتائج التي يتم الحصول عليها، إلا انه لا يمكن تجاهل وجود عوامل ارتباط بين مختلف هذه المؤشرات. فقد اشار ج. سفينسون (2005) الى ان عوامل الارتباط بين مؤشر السيطرة للبنك الدولي عام 2002 ومثيله لدى منظمة الشفافية الدولية عام 2003 هو 0.97.

اما الحوكمة، وهي مفهوم مثير للجدل، فقد ادخلت معطيات اخرى. كما اسهم الجدل الدائر حول (مفهوم) الحوكمة في ادخال مؤشرات اطلق عليها اسم "الجيل الثاني". وانطلاقا من معطيات "المؤشرات العالمية للحوكمة" تم تجميع ستة مؤشرات لتمييز مظاهر "الحكم الرشيد"(4) عن مظاهر الحكم الفاسد. ان ازدياد عدد مؤشرات الحوكمة يعقد امكانية تقويمها لأنها (اي هذه المؤشرات) لا تتطور بشكل آلي، وعلى نفس المنوال من ناحية (السياق، المحيط/ البيئة، المجتمع ...)، ولا تقتصر على النوع نفسه من الجهات الفاعلة ولا تحافظ بشكل منهجي على حالة الترابط في ما بينها. ووفقا لرأي (ج.كارتيه – بريسون، 2008) "يستطيع اي بلد ان يقلل من مستوى الفساد من دون ان يسجل تحسنا عاما في ادائه على صعيد محددات او شروط الحوكمة، لان هناك متغيرات اخرى قد تتراجع (مثلا : احترام حقوق الانسان، الكفاءة الادارية لتخفيض الموازنة)". كذلك يتوجب توضيح مستوى فاعلية هذه المؤشرات وفقا للأهداف المبتغاة، آخذين بنظر الاعتبار اقامة روابط للتفاعل المتبادل ومسبباتها وفق اسس موضوعية "بلعيد عابريكا، 2013" يسمح لنا تطبيق مؤشرات القياس بالتعرف، بهذا القدر او ذاك، على

مواطن الضعف، وهو ينطبق ايضا على الاتجاهات السياسية الرئيسة ضمن اطار الاصلاحات والتوجهات المبتغاة من قبل المؤسسات العالمية، فيما يخص البلدان النامية والتي هي قيد البحث.

بروز الحاجة لمكافحة الفساد

يعيق الاتساع المتزايد لظاهرة الفساد عالميا عوامل تطور الانشطة الاقتصادية على كافة المستويات وطنيا وإقليميا وعالميا. في الواقع، ان سيرورة العولمة اوجدت البيئة الصالحة للتحولات الكبرى الاقتصادية منها والتكنولوجية، وأسهمت في تسريع عولمة المعوقات الناتجة عن الفساد. هذا التطور اقلق المؤسسات العالمية: الامم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، الجي 20، صندوق النقد الدولي، المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية والمنتديات الدولية الاخرى. وقد اجبر هذا السياق الملائم، المجتمع الدولي على التدخل من خلال تطبيق اجراءات حكومية وغير حكومية، وللتوكيد على صلابة الارادة الدولية في مكافحة الفساد في نفس الوقت. وقد جرت المصادقة على العديد من المعاهدات ذات الطابع الاقليمي والدولي. ودفع هذا التوجه العديد من البلدان الى تكييف تشريعاتها الوطنية فيما يخص العقوبات المطبقة على جرائم الفساد.

يعتقد (ب. بريرا 2008) ان القضية معنية بـ "مبدأ المعاملة بالمثل عن الجرائم المتماثلة والذي يسمح بوضع قاعدة عالمية لمكافحة الفساد". فالمنافسة غير العادلة على الصعيد الدولي (5) لها تأثير في تسريع حركة آليات المؤسسات بهدف تنسيق اجراءات مكافحة الفساد على الصعيد الدولي، وهو الذي اجبر حكومة الولايات المتحدة (وهي رائدة في هذا الشأن) على تجريم تقديم الرشى الى المسؤولين الاجانب من قبل الشركات الامريكية، رغم الضغوط التي واجهتها الحكومة من هذه الشركات. دفعت تشريعات مكافحة الفساد، حسب رأي (ف. مازوريك 2004)، الشركات الى الامتثال للقواعد الجديدة الكابحة لحرية حركة رؤوس الاموال. لكن ذلك لم يمنع النمو المطرد للملاذات الضريبية. وفي عين الوقت حيث النقاش الدائر حول امكانية تنظيمها، فيما يتعلق بالسرية البنكية ومكافحة التهرب الضريبي الخاص بالشركات المتعددة الجنسية، جرى تداول ذلك في اطار قمة العشرين الكبار عام 2009 (6). في الواقع، ان مصادرة الاصول المالية الناتجة عن الفساد العالمي ما زال دون حل يذكر بالنسبة لجميع الدول(7). فما زالت الاجراءات الخاصة بإعادة الاصول التي جرت المطالبة بها، باعتبارها اصولا منهوبة (8) جرى سلبها من تلك البلدان، بطيئة وغير مؤكدة. ان التقرير الذي اعدته "اللجنة الكاثوليكية ضد الجوع ومن اجل التنمية" عام 2009 عن الاصول المنهوبة قد اشار الى ان "99 % من الاموال المختلسة مستمرة في النمو والازدهار من دون اي ازعاج"، ويسلط الضوء، في نفس الوقت، على انعدام كفاءة الاجراءات المتخذة لإعادة ما تم نهبه الى الاوطان الام "هناك -1 4 %

فقط من الاصول تم ارجاعها الى الشعوب التي جرى نهبها".

ان تبني معايير (9) مكافحة الفساد ترتبط من جهة بمنعه وكشفه، وتتطلب ايضا اتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك، والحذر وتنبيه واستنهاض وعي الاشخاص الذين هم عرضة لإغراء آفة الفساد؛ ومن جهة اخرى يرتبط - وضمن اطار اصلاح الاضرار الناتجة عن الفساد - بطرق قمع الفساد بأسلوب رادع وبتوعية الرأي العام من اجل تقليل مفاعيل عمليات الفساد. وضع ر. لوتشيني (1995) اربعة شروط يجب تحقيقها من اجل قمع الفساد: "الشرط الاول، قضاء يمتلك الادوات المادية الضرورية من اجل التدخل ضد الفساد. يتضمن هذا الشرط ايضا التعاون بين الاجهزة القضائية في مختلف دول العالم. الشرط الثاني، وجود ارادة سياسية لمكافحة الفساد. الشرط الثالث، وجود رأي عام يمكن للقضاء والإرادة السياسية ان يستندا اليه ويعولان عليه (...). والشرط الرابع، وجود سيطرة فاعلة من قبل السلطة التشريعية على الجهاز الاداري العام". ان هذه الشروط، مع وجود اطار مؤسسي ملائم، تفترض وجود استراتيجية عالمية تضمن متابعة وتطوير المبادرات المتخذة ضمن اطار برامج مضادة للفساد.

المحصلة الختامية

ان الجرائم المالية الدولية بمختلف اشكالها، والتي يصعب انكارها، ارتبطت دوما بالرشوة، وقد شهدت انتشارا واسعا بسبب الموقف التوفيقي المُعْتَمد تجاه الفساد (الرشى) في الاسواق العالمية من قبل بعض الدول، والمؤسسات المتعددة الجنسية الراغبة في ان تؤَمِّن لنفسها حصصا كبيرة من التجارة العالمية. ان هذه الاساليب الاحتيالية المجرمة والمافيوية على الصعيد الدولي تزعزع الاستقرار وتدمر الاقتصادات المعولمة لأنها تمثل اصل الازمات المالية العالمية المتعددة، وقد تسببت بأضرار كثيرة وانهيارات في الاسواق المالية. ان النضال ضد هذه الظواهر سيعزز بشكل منهجي الكفاح ضد الفساد العالمي. ان فعالية هذا الكفاح ضد ظاهرة الفساد بمختلف اشكاله المعقدة المعولمة يتطلب مواءمة في التصورات، وتكييفا لآليات المعالجة وفقا للثقافات والقواعد الجارية لكل صنف من البلدان. وكذا الامر بالنسبة للآليات والأجهزة القضائية، المعتمدة في الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية، لا تستطيع الحصول على نتائج ايجابية تحررية وتكون حاملة لقيم انسانية تصب في مصلحة المواطنين من دون استراتيجية سياسية تجسد رؤية تندرج عالميا في منظور يمكن ان يكون فاعلا على صعيد (معرفة) اصل اسباب استخدام وتفشي الفساد، ومن خلال تركيز النقاش ايضا على دور الدولة وسماتها باعتبارها اللاعب الرئيس في التنظيم الاجتماعي والذي يضمن التطور الاجتماعي والاقتصادي العادل والنزيه لمختلف قطاعات الشعب.

وبهدف جعل الكفاح ضد الفساد اكثر فعالية، فان العمل يتطلب وضع استراتيجية قادرة على تجاوز مهمة حملة التوعية والالتزام (بالقرار) الدولي، للانتقال نحو

العمل على مكافحة المواقف المتسامحة (المتمثلة بـ: الحصانة، وحجة دواعي المصلحة العامة التي تؤمن الافلات من العقاب - التي تتسبب في تقليل مكافحة الفساد وإيصاله الى ادنى حد ممكن - وفرض قانون الصمت) التي تضعف ثقة الناس بقدرة مؤسسات الدولة على ضمان دائم للانسجام الاجتماعي، وتتسبب في تدمير عملية ديمَقْرَطة الحكم وإعاقة إرساء دولة القانون. ان ديمومة النجاح وفعالية مكافحة الفساد هي قضية ترتبط بعلاقات القوة. فالفساد لا يفيد إلا اولئك الذين يحصلون على امتيازات خاصة. أي بمعنى قلة من المواطنين الفاسدين والمفسدين على حساب اغلبية مواطني الدولة. ولأجل هذا يصبح من الضروري تحشيد - على اوسع نطاق ممكن - المؤسسات والهيئات والجهات الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني وبمشاركة فاعلة من وسائل الاعلام. وعلى الرغم من التقدم المسجل طوال العقدين الاخيرين، بفضل الجهود المبذولة من قبل العديد من المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، من خلال سن العديد من الاحكام، فان مكافحة الفساد والأنشطة غير الشرعية او المافيوية مازالت في بداية المشوار. وقد جرى توجيه الجهود التي بذلت للحد من انتشار الجريمة على المستوى الدولي الناتجة عن الآثار الضارة لعولمة الاقتصاد، نحو ادراك التحدي المتمثل بمكافحة الفساد على الصعيد العالمي، وتعزيز الالتزام المشترك للدول والشعوب، ومشاركة الجهات المانحة بشكل قوي في احترام قواعد الشفافية في برامج المساعدات، والقيام بنشر نتائج اعمال الشركات المتعددة الجنسيات بشكل منتظم، وإعادة تعريف قاسم مشترك عادل للفساد والذي لا يستهدف ويعاقب البلدان النامية فقط، متبوعا بتعزيز الاتفاقات الدولية القائمة بنصوص تكميلية، ومدونات حسن سلوك محددة للشركات والمنظمات المهنية لكي يجري التعامل معها على نفس الاسس فيما يخص الجرائم المتماثلة، ورصد شروط تطبيق الالتزامات المتخذة من قبل الدول ضمن اطار الاتفاقيات الدولية والإسراع في تطبيقها.

- عن موقع (بحوث عالمية)

(*) بلعيد عابريكا : دكتور في الاقتصاد، استاذ محاضر في جامعة تيزي وزو (الجزائر) وعضو في مركز الدراسات حول العولمة والصراعات والاقاليم الاكثر عرضة للمخاطر التابع لجامعة (باريس 8)، وله العديد من الدراسات والبحوث.

Belaid Abrika. LA CORRUPTION, UNE GANGRÈNE ONDIALISÉE, Recherches internationales, n◈ 99, avril-juin 2014, pp. 93-112

الهوامش:

1 - في النماذج البيروقراطية المألوفة، يعتبر هاغون ان "البيروقراطيين يتابعون اهدافا شخصية اخرى ليست معنية بموضوع كفاءة الخدمة العامة. فهم يستخدمون ادوات السياسة الاقتصادية من اجل تعظيم الارباح التي تجري الهيمنة عليها والتي يجري توزيعها؛ وهم بامتلاكهم سلطة تقديرية، يخلقون عراقيل وأزمات امام صناع القرار في القطاع الخاص، الذين يتحركون وفق قوانين السوق". وكذا الامر، فان الاسراف بالموارد الطبيعية الذي يقود، بشكل لا يمكن تلافيه، الى الفساد وانعدام الكفاءة الادارية وحسب رأي ف. تالاهيت "انها سلوكيات ريعية ذات تأثير سلبي على النمو".

2 - سمحت البحوث التي اجرتها منظمة الشفافية الدولية بالكشف عن وجود 283 احتكارا عالميا بين سنة 1990 وسنة 2005 والتي قادت سياستها القائمة على تضخيم الفواتير، الى خسارة المستهلكين ما يقرب من 300 مليار دولار، وقد تسببت ايضا في خسائر اقتصادية مباشرة لحقت بالبلدان النامية.

3 - في اطار الوقاية من الفساد ومكافحته، ينصح ج. كارتيه - بريسون بان يكون هناك تشريع محفز يصب في مصلحة المخبرين عن الفساد يؤسس لـ"مواد قانونية إعفائية تستهدف هؤلاء المخبرين الذين تورطوا في الفساد سابقا، تتمثل في التقليل او إلغاء الاحكام التي صدرت او سوف تصدر بحقهم قبل او اثناء المحاكمة".

4 - اصبحت "الحوكمة الجيدة" عاملا مؤثرا على معايير المساعدات العالمية التي تعتبر هي الاخرى تحديا عالميا كبيرا. يعتبر م. خان ان مؤشرات قياس نوعية الحوكمة ذاتية بطبيعتها، ويقدر بان "الفساد، والديمقراطية، واستقرار حقوق الملكية وحتى درجة "التعويق" الناتجة عن السياسة، تقاس من خلال مؤشرات تقوم على الادراك والتمييز والمراقبين "الكفوئين".

5- الغاء عوامل المنافسة العالمية التقليدية الاخرى، عن طريق درجة الفساد في البلدان المستوردة، يؤثر مباشرة على هيكلية التبادل لدى المصدرين، (ج. غراف لامبسدورف، 2004).

6- من اجل متابعة الكفاح ضد تبييض رؤوس الاموال والملاذات الضريبية، دعت مجموعة العشرين الكبار "جي 20" ، وهي بصدد اعلان تطبيق التشريعات الخاصة بالملاذات الضريبية، "جميع المؤسسات القضائية للانضمام الى المعايير العالمية الخاصة بالمجال الضريبي والاحترازي والى تلك المعايير الخاصة بمكافحة تبييض رؤوس الاموال وتمويل الارهاب".

7- اثبت التقرير المؤرخ في 25 ايلول 2001، للمركز الدولي لمنع الجريمة عالميا التابع لمكتب الامم المتحدة، الخاص بمنع الفساد والتحويل الاصول المالية غير الشرعية، بان "استرجاع الاموال المختلسة والتي حولت بطريقة غير شرعية الناتجة عن ممارسة الفساد يثير العديد من القضايا إن كانت في الجانب العملي او القضائي".

8- مفهوم، لم يؤطر بتعريف معياري، يغطي حقلا واسعا من الجرائم المختلفة الاشكال والانواع.

9- عملت المعاهدة الدولية لمكافحة تبييض الاموال وجرائم الارهاب على تعزيز سياسة مكافحة هذه الاساليب التي يجري تمثلها من قبل (منظومة) الفساد العالمي، عن طريق تشجيع التبادل والتعاون مع المنظمات العالمية وتأسيس آليات مضادة للفساد.

Références

– ABRIKA Bélaid, Étude de l'impact du système de la corruption à gestion clientéliste et/ou clanique dans les pays en développement : cas de l'Algérie. Thèse de doctorat en économie, décembre 2013 à l'UMMTO, Algérie.

– ANZI Vito et DAVOOL Hamid, « Corruption public investment and growth ». In IMF Working paper, n° 139 (1997).

– AYISSI Lucien, Corruption et pauvreté, 2007, Éditions l'Harmattan.

– BLUNDO Giogio, « Autour du cas de la corruption ». Dans Pratique de la description, BLUNDO Giogio et Olivier DE SARDAN J.-P. [Dir.], 2003, Éditions de l'EHESS.

– BLUNDO, Giogio. et OLIVIER DE SARDAN, J.-P. État et corruption en Afrique, 2007, Éditions Karthala et APAD.

– BNOU-NOUCAIR Radouane, La lutte mondiale contre la corruption. De l'empire romain à l'ère de la mondialisation. 2007, Éditions l'Harmattan.

– CARTIER-BRESSON, Jean, Pratiques et contrôle de la corruption, 1997, coll. «

Finance et Société », Association d'économie financière. AEF, Montchrestien.
– CARTIER-BRESSON Jean, Économie politique de la corruption et de la gouvernance, 2008, Éditions l'Harmattan.
– CHRISTENSEN John, « La corruption, la pauvreté, et l'économie politique des paradis fiscaux », octobre 2007.
– CHTOUROU Nouri, « Inefficience institutionnelle et performance sociale : analyse transnationale sur la corruption et la pauvreté humaine ». In ouvrage collectif La restauration du rôle de l'État dans la croissance et le développement économique. Claude BERTHOMIEU, Abdelkader CHABANE, Abdellah GHOURBEL [Dir.], 2004, Éditions Publisud.
– COLLIER P. and HOEFFLER A, « Greed and Grievance in Civil War », CSAE WPS/2002-01. World Bank.
– COMPAGNON Daniel, « La corruption en Asie du Sud-Est : mesure du phénomène, variations explicatives et politiques anticorruption ». In « La corruption ». Revue internationale de politique comparée, vol. 4, n° 2, septembre 1997.
– DAHOU Tarik, « Déculturaliser la corruption », Les temps modernes, août-novembre 2002, n° 260-261.
– DOMMEL, Daniel, Face à la corruption : peut-on l'accepter ? Peut-on la prévenir ? Peut-on la combattre ?, 2003 Paris, Karthala.
– DOMMEL Daniel, « La corruption internationale au tournant du siècle », Revue internationale et stratégique, n° 43, 2001/3.
– GOUMEZIANE Smail, « Ibn Khaldoun. Un génie maghrébin, 1332-1406 ». EDIF 2000, 2011.
– HADJADJ Djilali et WOLKERS Marie, Combattre la corruption, enjeux et perspectives, 2002, Paris, Karthala.
– HEIDENHEIMER Arnold J., « Une topographie de la corruption : Études dans une perspective comparative », Revue internationale des sciences sociales, n°.149, septembre 1996.
– HUGON Philippe, « Le consensus de Washington en questions », Revue Tiers Monde, n° 157, janvier mars 1999, tome XL.
– HUNTINGTON S., Political Order in Changing Societies, 1968, Yale, Yale University Press.
– JAMES Ñ. Scott, Comparative Political Corruption, 1972, Englewood Cliffs, NJ.
– KHAN Mushtaq H, « L'échec de l'État dans les pays en développement et les stratégies de réforme institutionnelles », 2003, Département d'économie, SOAS, université de Londres.
– LAMBSDORFF Jahann Graf, Rapport mondial sur la corruption 2004, thème spécial : la corruption politique, 2004, Transparency International, Éditions Karthala.
– Rapport CCFD-Terre solidaire, Biens mal acquis, à qui profite le crime, 2009.
– Rapport du Centre de prévention de la criminalité internationale du bureau des Nations unies, portant sur la prévention de la corruption et du transfert illicite des fonds, du 25 septembre 2001.
– Rapport final de l'étude financée par la Commission des Communautés européennes et la Direction de développement et de la coopération suisse (DDC) : « La corruption au quotidien

en Afrique de l'Ouest. Approche socioanthropologique comparative : Bénin, Niger et Sénégal », octobre 2003.
– LEFF N. H., (1964), « Economic Development Through Bureaucratic Corruption », American Behavioral Scientist, 8 (3) : 8-14.
– LUCCHINI R., « Entre relativisme et universalisme. Réflexions sociologiques sur la corruption », Déviance et société, année 1995, vol. 19, n° 3, p. 219-236.
– MENY Mény, « Corruption "fin de siècle" : changement, crise et transformation des valeurs », Revue internationale des sciences sociales, n° 149, septembre 1996.
– NYE J.S., « Corruption and Political Development : A Cost-Nenefit Analysis », The American Political Science Review, vol. 61, n° 2-1967, p. 417-427.
– PEREIRA Brigitte, « Éthique commerciale, bonne gouvernance des entreprises et corruption internationale », Revue internationale de droit économique, 2008/1 T. XXII, 1
– PEREIRA Brigitte, « Éthique, gouvernance et corruption », Revue française de gestion, vol. 34, n° 186, août-septembre 2008.
– ROSE-ACKERMAN Susan, « Corruption bureaucratique et responsabilité politique », Revue d'économie du développement, 1-2/2000.
– SALAMA, Pierre, « Corruption dans le tiers monde : l'État est-il responsable ? », revue Problèmes économiques n° 2.393, 12 octobre 1994.
– SUSINI Marie-Laure, Éloge de la Corruption, Éditions Fayard, 2008.
– SVENSSON J., « Eight Questions about Corruption », Journal of Economic Perspectives, vol. 19, n° 3-2005, p. 19-42.
– TALAHITE, Fatiha. « Le concept de rente : le cas des économies du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord », revue Problèmes économiques, n° 2.902, 21 juin 2006.

طاولة مستديرة

طاولة (الثقافة الجديدة) الحوارية: (الفساد... راهنية التصدي)

في العراق، ثمة حقيقة صارخة اليوم وهي أن الفساد قد أصبح وباءً مستشرياً ينخر في جوانب المجتمع كافة، وبشكل خاص في مؤسسات الدولة ودوائرها حتى اصبح "مؤسسة عتيدة" يشار إليها بالبنان! لقد دب الفساد في جميع مفاصل الدولة العراقية، واطبق كسرب جراد جائح على مقدرات البلاد، وصار بكل تجلياته ظاهرة سافرة مستفحلة، لا ينكرها منكر ولا تحتاج لإثباتها الى دليل، ويستشعر المواطن وطأتها على حياته يوميا. ولربما يمكننا القول دون مبالغة ان منظومة الفساد باتت ارسخ وأقوى مؤسسة في البلاد، وبنية تحتية ممتدة، وجوهر وجود الدولة العميقة، تقوم عليها "ثقافة" شبه سائدة تتخذ من الفساد قيمة عليا، احلت معايير النفاق والتملق والتسلق، معايير الغش والرشوة وتسليك الامور وتحقيق اكبر درجات الفائدة وباي طريقة كانت، محل قيم الوطنية والنزاهة. واذ يدرك الجميع ان لا وقت هناك لأي شكل من اشكال الجدال حول جنس الفساد، وان لا مجال للتسويف بحثا عن مديات انتشاره، ولا طائل وراء أي نقاشات اضافية حول وجود الفساد وماهيته. لكن، وفي نفس الوقت فإنه لا يمكننا ايجاد حلول ناجعة لمقارعة الفساد، او على الاقل السعي الى وضع البلد ومؤسساته على الطريق الصحيحة في عملية التصدي لهذه الآفة إلا من خلال فهم اعمق لها يبحث في اسسها ونشوئها وارتباطاتها وتجليتها على المستويات كافة واسباب وعوامل تفشيها.

ان ظاهرة الفساد المستشري في العراق ليست نتاج مرحلة ما بعد 2003 فقط، بل هي امتداد لـ"التقاليد" والسياسات التي رسخها النظام الدكتاتوري المقبور. ولكن دون ان نغفل دور الاحتلال ومشروعه، والفوضى العارمة التي عصفت بالعراق بعد الاحتلال بانهيار مؤسسات الدولة الاقتصادية والأمنية. يبقى الدور الابرز في تفاقم هذه ظاهرة الفساد يعود لنهج المحاصصة الطائفي الاثني الذي ادار العملية السياسية في العراق بعد 2003، والقائم على اساس دولة ريعية بامتياز يكاد دورها الحقيقي ينحصر - بالرغم من ان حجمها وتدخلاتها في إدارة المجتمع ما زالا ينموان باطراد - في جمع عوائد النفط واعادة توزيعها بطرق متعددة تتيح لها استنزاف تلك الريوع المالية لصالح المتنفذين بمختلف الطرق والوسائل، ثم توزيع المتبقي على شكل مرتبات وهبات وغيرها. ففي ظل السياسات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003، ارتكنت الدولة دوما الى مشروع لبرالي

سعى ويسعى الى اعادة هيكلة الطبقات والفئات الاجتماعية لصالحه، والى دفع العراق باستمرار نحو اقتصاد سوق منفلت. فأزيلت الضوابط وحجبت الصلاحيات عن مؤسسات الدولة وفتحت ابواب الاقتصاد العراقي على مصراعيها، وهيأت الأجواء لخصخصة واسعة دون أية قيود ما فتح المجال وخلق الشروط لاتساع ظاهرة الفساد. وفي ظل انعدام استراتيجية تنموية واضحة تنامى دور الفئات المرتبطة بالتهريب وبرأس المال التجاري والمضارب ذي الطابع الطفيلي المرتبط بوشائج مختلفة برأس المال الاجنبي، ولا بد ان يؤدي ذلك الى استشراء ظاهرة الفساد. ان هذه "الرأسمالية الجديدة" تتعامل مع الانشطة الطفيلية وخاصة التجارة وتهريب المحروقات وغيرها، تمارس قطاعات عريضة منها الفساد والافساد، وتنظر الى العراق باعتباره حقلا لأعمال المضاربة، تنشر فيه اقتصاد الصفقات والعمولات، وتقيم مجتمع الرشاوي والارتزاق، وتدمر منظومة القيم الاجتماعية، وتشفط الفائض الاقتصادي. هكذا نحن، إذن، أمام خريطة جديدة من علاقات القوى الطبقية والاجتماعية التي يجري تشكيلها بعد التغيير الذي حصل في 2003. وبالتالي لا يمكن فهم ظاهرة الفساد وانتشارها دون الاشارة ايضا الى العوامل التالية: تفاقم التفاوتات الاجتماعية، وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي، تفاقم البطالة وبمديات واسعة، تردي الخدمات بمختلف اشكالها، وتعاظم التهميش الاجتماعي حيث هناك قطاعات واسعة مقصية من حقلي الانتاج والاستهلاك.

لهذه الاسباب، وغيرها، يمكن القول ان الفساد صار بنية تحتية تزداد رسوخاً وتتحول أكثر فأكثر إلى أرضية ينهض عليها بناء فوقي متشعب يخترق كل شيء: من الإدارة إلى الوضع الاقتصادي الذي أنجبه نمط "تنمية" ملتبس من ألفه الى يائه، إلى "نمط ثقافة" يسود، إلى هيكلية تنظيمية تجعل مالكي السلطة قادرين على ترجمة ملكيتهم الرمزية والمعنوية إلى ثروة. وطبيعي أن هذه السيرورات تجري في ظل غياب المؤسسية، وغياب المشاركة ودور الرأي العام والرقابة المؤثرة والفاعلة، وضعف القضاء النزيه والمستقل، والسلطة التشريعية التي تمارس رقابة عامة وشاملة، وأخيراً غياب الشفافية عن الدولة واعادة بنائها التي تتجاذبها مصالح متناقضة واستراتيجيات اعادة بناء مختلفة. فنهج المحاصصة ساهم ويساهم في شل الكثير من قدرات الاطر الرسمية الرقابية المنوط بها مقارعة الفساد، وهذا يشمل تقريبا جميع هذه المؤسسات الرقابية، سواء منها التشريعية او التنفيذية او المتخصصة، القديمة منها او المستحدثة. فمجلس النواب وكما عهدناه في دوراته السابقة ما زال بعيدا عن ممارسة دوره الرقابي، وكذلك مجالس المحافظات. في مقابل استمرار غياب واضح للإرادة السياسية الوطنية من قبل السلطة التنفيذية في مكافحة الفساد. بينما ما زالت آليات عمل المؤسسات والهيئات الرسمية المتخصصة في محاربة الفساد مكبلة بحكم هذا الواقع، ما حدّ من قدراتها وجعلها عاجزة عن اداء واجبها.

وفي ضوء ما سبق يمكننا القول إن الفساد في العراق ظاهرة مركبة بامتياز، ومعالجتها

لن تكون مثمرة وناجحة إلا عندما تكون معالجة سياسية/ اقتصادية/ اجتماعية. فحملة مكافحة الفساد، مهما اشتدت هجماتها، ومهما كان حجم العقوبات الرادعة بحق الفاسدين والمفسدين، ليست أكثر من مسكّنات ألم، تخفف من اعراض المرض وآثاره ولا تعالج أسبابه، وهي لن تؤتي ثمارها، ولن تجدي نفعاً في حل هذه الظاهرة/ المعضلة، حلاً شاملاً، وفي استئصال اسباب الفساد وجذوره الضاربة عميقاً في المجتمع والدولة، طالما يتم التغاضي عن المناخ السياسي/ الاجتماعي، الذي نما وترعرع فيه الفساد، ووصل إلى ما وصل إليه اليوم. الأمر الذي يقودنا إلى تلمس الضرورة الملحة لإعادة العلاقة الطبيعية بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما يفسح المجال لفصل القضاء عن المصالح السياسية المتناقضة، ولتوفير التربة الخصبة لنمو دور القضاء الطبيعي في تكريس سيادة القانون وقيم العدالة في المجتمع، جنباً إلى جنب، مع ضرورة إشاعة حرية انتخاب واختيار الأشخاص الأكفاء والبعيدين عن الأغراض الشخصية، إلى المناصب العامة، إضافة إلى حرية التعبير والرأي والنشاط السياسي. فمناخ الحرية والشفافية هو المناخ الوحيد القادر على تصحيح الأخطاء، وعلى مراقبة الأداء العام لكل مسؤول، وفضح أي سلوك يتجاوز الصلاحيات والمسؤوليات العامة. هذا اضافة طبعا الى ضرورة اجراء اصلاح اقتصادي شامل وبلورة استراتيجية جديدة للتنمية تكون من اولوياتها تغيير البنية الاحادية والمشوهة ذات الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني، وتحسين مستويات معيشة السكان والقضاء على البطالة. ولا يمكن طبعا انجاز هذه القضايا من دون تحقيق نقلة نوعية على الصعيد الامني والذي يلقي بثقله السلبي ويشيع مشاعر القلق والخوف في أوساط المجتمع وموظفي الدولة والمخاطر الدائمة التي يتعرضون لها. ان محاربة الفساد عملية على قدر كبير من التعقيد بمقدار ما هي عملية ملحة، وهي تحتاج الى رؤية شاملة، والى خطة متعددة الابعاد والمستويات، يتكامل من خلالها ما هو تشريعي وقضائي بما هو تنفيذي، ويشتبك فيها اجرائي ومباشر بما هو وقائي وتثقيفي، وتتعاون لتنفيذها مؤسسات الدولة الرسمية المعنية والمواطنون.

كما ان التصدي الناجع للفساد يستوجب ازالة كافة العراقيل والمعيقات التي تعترض طريق مكافحة الفساد. وحيث ان المحاصصة الطائفية والاثنية تعتبر اهم عقبة تقف امام مكافحة الفساد. لذلك فإن اهم متطلبات تفعيل كل الاطر المسؤولة عن مكافحة الفساد هو قيام ديمقراطية حقيقية، وذلك عن طريق بناء دولة مدنية قائمة على مبدأ المواطنة، لا تميز بين مواطنيها على اساس الهويات الفرعية، كالجنس او القومية أو الاثنية أو اللون او الدين أو المذهب او المعتقد والرأي أو على اساس الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي... الخ.

ومقابل ذلك لا بد ان تنصب الجهود على تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وبناء قدراتها في هذا المجال. فثمة تجارب عديدة تشير إلى أن جهود بعض المنظمات غير الحكومية في رصد حالات الفساد والدفاع عن المجتمع إزاءها، قد تؤتي

ثمارها من حيث فضح الممارسات الفاسدة وتعبئة الرأي العام للضغط في سبيل وضع سياساتٍ قوية لمكافحة الفساد. كما اننا يجب ان لا نغفل عن دور الجانب الآخر، الجانب الاهم من المعادلة، ألا وهم المواطنون باعتبار الفساد عدوهم الاول، ساعين الى تحديد كيفية تعزيز دورهم في مكافحة الفساد منظومة وثقافة، ومعرفة السبل اللازمة لتطوير آليات عمل رقابتهم الشعبية، وما هي افضل وسائل تفعيل دور ممثليهم المباشرين من النقابات والمنظمات غير الحكومية ومختلف اشكال الاتحادات والجمعيات، وتنسيقيات الحراك الجماهيري، ومعهم العدد الاكبر من مثقفين وأدباء وفنانين ورجال دين، في عمليات محاربة الفاسدين. والسعي معا من اجل بناء جبهة شعبية واسعة تقارع الفساد وتدعم عمل مؤسسات الدولة المتخصصة.

ولا يجوز التغاضي عن كون أن الشفافية تعتبر احد اهم الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية وحقوق الانسان، فمن حق المواطن ان يحصل على معلومات كافية ووافية عن المعاملات والاجراءات المرتبطة بمصالحه. ولهذا يعتبر الكشف والاعلان المستمران عن سياسات وانشطة الدولة في التخطيط والتنفيذ واطلاع المواطنين على كيفية ادارة وتسيير شؤون المؤسسات كافة وضمان حرية الوصول الى الوثائق والبيانات من المتطلبات المهمة للحد من ظاهرة الفساد. وبالتالي يستلزم هذا وجود انظمة تهتم بتعزيز الشفافية وتقوم بإصدار تقارير دورية وبصورة مستمرة، حول عمل الحكومة والمؤسسات الاخرى، بحيث تكون هذه التقارير سهلة التداول والوصول.

وإذ يشكل الفساد العائق الأكبر أمام اية عملية اصلاح وتغيير شاملة، فإن المحاربة الفعالة للفساد تشكل مفتاح إطلاق طاقات المجتمع العراقي البشرية والمادية. من أجل ذلك، العراق بحاجة ماسة اليوم لحملة شاملة لمكافحة الفساد والإفساد، لا تقوم على استخدام صحيح لأجهزة التفتيش بالدرجة الرئيسية فقط، على اهمية ذلك، بقدر ما تقوم على إشراك فاعل للمجتمع في اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه. حيث ان الرصد المستمر واليومي للقوى والاليات المجتمعية من منظمات غير الحكومية وللنقابات والجمعيات والاتحادات على وقائع الفساد يعتبر من اهم النشاطات التي تساهم في مكافحته. كما ان تعزيز الرقابة الشعبية يستوجب اعادة النظر في التشريعات عن طريق اضافة قوانين (او فقرات ضمن قوانين) توسع من خلالها من صلاحية الرقابة الشعبية ومنظماتها المختلفة في مراقبة المؤسسات الحكومية، وحذف اي نص يتعارض مع ذلك.

وإذا كانت مثل هذه المعالجة الجذرية لظاهرة الفساد، هدفاً بعيد المنال في المدى المنظور بسبب طبيعة وحجم الخراب الاجتماعي وضعف مؤسسات الدولة وخصوصا الامن والقضاء؛ فإن أسلوب المحاسبة والمعاقبة (الذي قد يطال بعض الرموز الفاسدة، بين فترة وأخرى) رغم أهميته، سيبقى قاصرا وعاجزا إذا لم يترافق مع إجراءات فورية، تزداد إلحاحاً يوماً بعد يوم، وتساعد على محاصرة بؤر الفساد وعزلها في جزر صغيرة، ما

أمكن ذلك، وبما يخفف إلى الحد الأدنى من مخاطرها تجاه المجتمع والدولة. لهذا نرى ان معالجة الفساد لن تكون مثمرة وناجحة إلا عندما تكون هناك معالجات سياسية/ اقتصادية/ اجتماعية ملحة من بينها:

- ضرورة ربط عملية الإعلان عن قضايا الفساد بإجراءات سريعة ورادعة.
- ضرورة تحييد قضايا الفساد، أي أن لا يدافع أي حزب عن محازبيه حال اتهامهم بالفساد.
- أن يكون للقضاء الكلمة الفاصلة، بعيدا عن الاتهامات الكيدية، وان يجري التمسك الحازم بالقاعدة القانونية المعروفة: المتهم بريء حتى تثبت إدانته.
- وكل هذا يجب أن يرتبط بإبعاد القضية عن الصراعات الحزبية.
- وأن لا تقف العملية عند حكومة معينة، وان يتم ضمان نزاهتها ووصولها الى غاياتها المرجوة.
- إطلاق حملة تربوية ثقافية ضد الفساد.

كما ان هذه الإجراءات الفورية ينبغي ان ترتكن إلى ضرورة تحسين الوضع المادي للعاملين في الدولة بما يوفر حداً من الأجور والرواتب يتناسب مع متطلبات المعيشة ومستويات الاسعار، ويقيهم من الانحرافات التي تفرضها وطأة الحاجة لمستلزمات وشروط الحياة المتنامية باستمرار والناجمة عن اعتماد ''انماط تنموية'' و''سياسات اقتصادية'' ملتبسة، تفضي الى تعميق الاستقطاب الاجتماعي بدلا من تقليصه. ان ذلك يعني، ببساطة شديدة، زيادة حدّة الصراع الاجتماعي، وبالتالي تقليص الآمال في الانتقال الديمقراطي، الذي تحتاجه بلادنا اليوم بعد عقود عجاف من العسف والاستبداد وقيامات الحروب، المحلية والخارجية.

*****

ان الخطوط العامة السابقة دفعتنا الى عقد هذه الطاولة، خصوصا وان معظم القوى السياسية خاضت الانتخابات الأخيرة تحت شعارات وبرامج الإصلاح والتغيير ومحاربة الفساد. ولكن وبعد انقضاء ما يقارب السنة على التئام مجلس النواب الجديد وتسعة أشهر على تشكيل الحكومة الجديدة، لم تتلمس أوساط واسعة من شعبنا، انجاز اي إجراءات ملحوظة في عملية مقارعة الفساد او الحد منه. فخطوات مكافحة الفساد ما تزال متواضعة ولا ترقى إلى جسامة التحدي الذي يمثله استشراؤه في مختلف مفاصل الدولة والمجتمع وتحوله إلى معوق رئيس لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي وجهود البناء والاعمار، ما كان احد الاسباب المهمة في تنامي مشاعر خيبة الأمل والإحباط وضعف الثقة بالحكومة ومجلس النواب.

(الثقافة الجديدة)

آب/2019

تحرير: سوران قحطان

صباح يوم السبت المصادف 27/ تموز/ 2019 وعلى احدى قاعات فندق فلسطين الذي يقع في ساحة الاندلس وسط بغداد، اقامت مجلة (الثقافة الجديدة) وبالتعاون مع مكتب عضو مجلس النواب العراقي عن تحالف سائرون الاستاذ (رائد فهمي) سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، طاولة حوارية حملت عنوان (الفساد.. راهنية التصدي)، استضافت فيها عددا من الشخصيات ذات العلاقة والمختصين من اصحاب التجارب.

ساهم في اعمال الطاولة السادة:

- الدكتور صلاح نوري خلف - رئيس ديوان الرقابة المالية ورئيس هيئة النزاهة وكالة؛
- القاضي إياد محسن ضمد – ممثلا عن مجلس القضاء الاعلى؛
- الاستاذ سعيد ياسين – ناشط مدني وعضو المجلس الاعلى لمكافحة الفساد؛
- الاستاذ عقيل الربيعي – عضو مجلس محافظة بابل؛
- الدكتور احمد ابراهيم – حزب التيار الاجتماعي الديمقراطي؛
- الاستاذ المهندس عادل حامد كنو – معاون محافظ ذي قار؛
- الاستاذ جمعة الزيني – عضو مجلس محافظة البصرة؛
- الدكتور شهيد الغالبي – عضو مجلس محافظة ذي قار؛
- الدكتور ايمن الشمري – اكاديمي ومختص في مجال الفساد؛

وإذ تشكر هيئة تحرير مجلة (الثقافة الجديدة) جميع المساهمين في اعمال الطاولة من السادة المدعوين خصوصا من قدم منهم اوراقا مكتوبة، او بحوثا ودراسات، أو ترجمات، مقدرين تجشم الجميع عناء المشاركة وتفاعلهم المخلص مع فقراتها؛ إلا إننا نعتذر عن نشر المداخلات المكررة او تلك التي لم تتناول صلب موضوع الطاولة.

بدأ الدكتور (صبحي الجميلي) اعمال الطاولة بالترحيب بالحضور المتميز، ثم قال: لقد عوّدت مجلة (الثقافة الجديدة) قراءها وجمهورها على القيام بالعديد من النشاطات، وفي مقدمتها عقد الطاولات الحوارية. وهذه المرة هي تعقدها بالتعاون مع مكتب السيد النائب (رائد فهمي). ثم اكمل قائلا: طاولتنا هذه ستتصدى لمناقشة موضوعة الفساد من ناحية معالجة ملموسة لأبرز اليات مقارعة الفساد والتصدي الناجع له. وما هي ابرز الاجراءات الملحة التي يجب أن تأخذ بها الحكومة والهيئات الرقابية، لمكافحته. لكننا لن نتناول اي موضوع من ناحية ماهية الفساد وجنسه، ولن نبحث عن مديات انتشاره، فهذه لا ينكرها منكر، ولا يحتاج إثباتها الى دليل. انما يستشعر المواطن وطأتها على حياته يوميا. لذا ستكون محاور الطاولة الثلاثة مترابطة في عرضها؛ يتشابك فيها ما هو تشريعي بما هو تنفيذي.

بعد ذلك رحّب الاستاذ (رائد فهمي) بالحضور قائلا:-

هناك شبه اجماع اليوم وخصوصا بعدما تم تجاوز مشكلة الارهاب وتحرير اراضي بلدنا، وعلى ارض الواقع فإن الفساد يمثل المعوق الاكبر اقتصاديا واجتماعيا. ومن الواضح جدا ان عملية مكافحة الفساد هي أيضا عنصر رئيسي في بناء وإعادة بناء جسور الثقة ما بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والدولة ككل من جهة وبين المواطنين من جهة ثانية. وأصبحت مكافحة الارهاب ايضا محكا ومؤشرا أساسيا على مدى جدية الدولة ومؤسساتها المختلفة في حسن استخدام المال العام، وفي قدرتها على تأمين الخدمات والارتقاء بالواقع المعيشي للمواطنين.

وكما اشارت ورقة الدعوة لعقد الطاولة، فنحن هنا لسنا بصدد توصيف الظاهرة، لأنها موصوفة بذاتها. وانما المهم هنا وهو ما يؤكد عليه المواطنون: كيف تكون الدولة فاعلة ومؤثرة في محاصرة هذه الظاهرة، وفي تقليصها، وفي وضع اسس علمية لا تعمل فقط على مكافحتها، انما ايضا تعمل على التصدي لعملية انتاجها واعادة انتاجها؟

هناك حديث كثير عن ان بعض معوقات مكافحة الفساد قد تكون معوقات تشريعية او تنفيذية وما الى ذلك. كما اننا ونحن نتحدث عن الرقابة، نؤشر ـ بالإضافة الى رقابة الاجهزة الرقابية المعنية ـ هناك ايضا الرقابة الشعبية. وأحد اهم الاسئلة التي يطرحها المواطن هو: هل نحن ـ كنواب ـ قادرون فعلا

على ايقاف هذا الانتشار والتوسع في الفساد، بعد ان دخل في كل مرفق من مرافق الدولة والمجتمع؟ بل يشير البعض الى ان الفساد قد اصبح ''ثقافة''، وهذا تطور خطير.

نتطلع جميعا، بوجود هذه الشخصيات المهمة والمسؤولة، الى التعرف إلى ابرز سبل مكافحة الفساد، على ما ينفذ حقيقة من اجراءات فعلية في التصدي له. وكذلك معرفة المعوقات وكيفية تخطيها. اكرر ترحيبي بكم.

بعد ذلك بدأ الدكتور صلاح نوري خلف مداخلته قائلا:

بداية اشكر مجلة (الثقافة الجديدة) وسيادة النائب (رائد فهمي) على الدعوة. فعلا، المهم الان الحديث عن ظاهرة الفساد والحد منها من الجانب العملي وليس التنظيري. وبحكم موقعي الوظيفي كوني رئيس ديوان الرقابة المالية، ومؤخرا رئيس هيئة النزاهة وكالة، استطيع عرض بعض المعوقات التي تعيق عملنا. كما سأعرض بعض الحلول الممكنة. لكن ما اتوقعه مبدئيا ان حل مشكلة الفساد سيأخذ وقتا طويلا، ويجب ان لا نتفاءل كثيرا اننا سنستطيع الحد منه خلال سنة او سنتين. نعم، لقد اصبح الفساد ثقافة سائدة بين الناس واصبحت بعض الممارسات تعتبر طبيعية واعتيادية، بينما هي بحقيقتها تصنف ضمن باب الفساد.

استطيع وصف ظاهرة الفساد في العراق بأنها شبيهة بظاهرة الفساد في ايطاليا في سبعينات القرن الماضي عندما كانت المافيا مسيطرة على الدولة. عندما كانت الاجراءات التي تقوم بها اللجان الرقابية، تصطدم بجهات قادرة على ايقافها.

وعندما نعرض على صندوق النقد الدولي في لقاءتنا اجراءاتنا في عملية مكافحة الفساد، نجد ان وجهة نظرهم في العملية تختلف عما نقوم به. في اجراءاتنا لدينا مخبرون سريون ومن خلال التبليغ تتم عملية الضبط. وتقوم النزاهة بالتحقيق والضبط، وبالتالي محاولة ايقاف العملية قبل تنفيذها اي قبل اهدار المال العام. اما وجهة نظر صندوق النقد، وهي الى حد كبير وجهة نظر مقنعة، فأنها الوقاية ابتداء من المنبع وليس العقوبة. فما يهم هو كشف حالات الفساد قبل ان تصطدم بمسائل تشريعية او سياسية أو اي تدخلات اخرى. يجب ان يكون توجه البلد وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة والجهات الرقابية هو نحو الوقاية ومنع وقوع خرق للقوانين والتعليمات. فهذا افضل من العمل على مكافحة الظاهرة وكشفها لاحقا، ومن ثم تأخذ الاجراءات القضائية، وغير القضائية وقتها، وقد تمتد العملية الى دول اخرى فيتدخل ''الانتربول''، وبالتالي تكون العملية طويلة ومكلفة وهي لحد الآن عملية غير مجدية.

من المسائل المهمة والتي لم يسلط

عليها الضوء في العراق، وهي غائبة تماما عن ذهنية الحكومة هي منظومات التدقيق الداخلي، فهو جهاز المناعة الداخلي الأولي الذي يمنع الخروقات والمخالفات المالية قبل وقوعها. اصدر ديوان الرقابة المالية عام 2009 دليلا ارشاديا للمدقق الداخلي. يتضمن الدليل مواصفات ومهمات واجراءات وغيرها من القضايا الواجب اتباعها في اختيار وتعيين المدقق الداخلي. وايضا الكيفية التي تتم من خلالها عملية التدقيق ومنع الفساد. لكن للأسف لم يعمم الدليل ولم يعمل به بل والكثير لم يسمعوا به. حاليا لدينا خطة لإعادة العمل بهذا الدليل من اجل تفعيل الرقابة الداخلية والمالية داخل المؤسسات لأنها في النهاية تشكل الأساس في التخفيف ومنع وكذلك الوقاية من ظاهرة الفساد. والديوان على استعداد لان يدرب الكوادر لكن عملية اعداد الكادر تحتاج الى وقت غير قليل.

هناك فساد في الموازنة الجارية التي تتضمن الرواتب، وما الى ذلك، لكنه قليل قياسا الى استفحاله في الموازنة الاستثمارية، اي ان الهدر الاكبر بسبب الفساد يقع في المشاريع الاستثمارية؛ حيث كان الفساد بالتريليونات من الدنانير. لقد كانت التعليمات تسمح للمقاول بمجرد ابرام العقد سحب سلفة تشغيلية 10% وغالبا يكون لهذا المقاول اكثر من عقد واكثر من سلفة وغالبا ما يدفع المقاول او الشركة رشوة للحصول على العقد. وتبقى نسب الانجاز قليلة وحاليا تبلغ قيمة السلف غير المستردة حوالي 980 مليار دينار. فضلا عن ان تأخر المشروع ذاته يمثل خسارة.

ولان معرفة الشركات ورصانتها وارتباطاتها هو امر مهم فلقد طلبتُ من الوزرات قوائم بالشركات الرصينة التي تتعامل معها. عندما درسنا هذه القوائم وبالتعاون مع جهاز المخابرات تبين ان نسبة 60% تقريبا من الشركات التي تعاملت معها الوزرات لسنوات هي شركات غير رصينة، بل أن بعضها كانت وهمية. هناك نموذج آخر غريب، حيث يتم تسجيل الشركات وهي شركات لعراقيين في دول اخرى، مثلا في الاردن او دبي، لكن في اجازة التسجيل للشركة ممنوع عليها ممارسة اي نشاط في الدول التي تمنحها الاجازة كونها شركات غير رصينة. وقد دخلت هذه الشركات في عقود مع الكثير من الوزارات. وهناك صعوبة في ملاحقة هذه الشركات قضائيا. هذه الثغرة منتشرة كثيرا منذ 3 سنوات وهي تنمو باطراد ولا يمكن ايجاد حل جذري لمشكلتها الا بالتعاون ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية ووزارة التخطيط. كما من الضروري ان تركز كل الجهود الرقابية مع السلطة التشريعية على الموازنة الاستثمارية، وخصوصا المشاريع التي تمول من القروض. فكما تعرفون اغلب المشاريع التي تنفذ عن طريق القروض متوقفة او على الاقل متلكئة، بينما بدأت

او ستبدأ عملية سداد القرض وخدمته، وكل هذا يتحمله الشعب العراقي.

من جهة اخرى، تعتبر موضوعة التعيينات واختيار الاشخاص المناسبين، ليكونوا اصحاب القرار اي درجة معاون مدير عام، فما فوق من اهم الجوانب المؤثرة في عملية الفساد. فإذا كان الاختيار غير موفق وقائما على العلاقات والمحسوبية او اي تأثيرات اخرى فإنه بالتالي كل عمل الدائرة او الوزارة المعنية سيتأثر. مع الاسف، منذ 2003 ولحد الآن هناك نسبة كبيرة من الاختيارات الى المناصب الخاصة اقل ما يقال عنها انها غير جيدة والكثير منهم لا يحسنون حتى اتخاذ القرار، ناهيك عن التخطيط والمتابعة دون ان نتغافل عن مدى حياديته في العمل.

بعد ذلك انتقل الحديث الى القاضي (اياد محسن ضمد):

صباح الخير.. وشكرا للأخوة القائمين على هذه الطاولة، التي نتمنى ان تكون فضاء مفتوحا لتبادل وجهات النظر والآراء من اجل أن تجد مخرجات جيدة. اذكر انني اشتركت في مؤتمر دولي، قال فيه ممثل البنك الدولي شيئا خطيرا جدا عن الفساد: ان الفساد يتسبب بمساوئ كثيرة، لكن اخطر ما يمكن ان يصنعه هي تلك الحالة الذهنية التي يخلقها عند ابناء المجتمع وهي انه - اي الفساد - لا يمكن القضاء عليه. واذا شكلت هذه الذهنية ستكون هناك عملية نكوص لدى الرأي العام ولدى القائمين على مكافحة الفساد، وبالتالي كل الجهود القائمة التي تحاول مكافحة الفساد ستذهب سدى. في العراق ما زال هناك امل في مكافحة هذه الظاهرة، وما زالت هناك جهود كبيرة وكثيرة واشخاص يتصدون للمسؤولية. لكن وكما اشير سابقا فإن مكافحة الفساد والقضاء عليه لن تتم بين ليلة وضحاها وانما هي عملية طويلة، ماراثون طويل يحتاج الى مطاولة وعلى مدى سنوات، وانا متأكد من نجاحنا في هذه العملية.

سوف أقدم لكم إحصائيات لسنة 2018، مستندة الى احصائيات هيئة النزاهة حول قضايا الفساد المنظور فيها: عدد القضايا التي ينظر فيها 2991، المحسوم منها 212، قضايا الاختلاس 220، قضايا الهدر بالمال العام 478، قضايا الرشوة 81، قضايا تجاوز الحدود الوظيفية 386، سرقة اموال الدولة 132. صدر 548 حكما بمن هم دون الدرجات الخاصة عام 2018. بينما عدد القضايا التي المنظور فيها لذوي الدرجات الخاصة 393، المنجز منها 247، وصدرت احكام بالإدانة في 46 قضية.

ان المحور الأول لطاولتنا، اليوم، يتعلق بالاطار القانوني للمكافحة، في الحقيقة عندنا في العراق مجموعة من القوانين والتعليمات التي تشكل أطرا تشريعية في مكافحة ظاهرة الفساد. أول هذه الأطر التشريعية هو قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 69. هذا القانون

تضمن في باب الجرائم المرتكبة بمناسبة الوظيفة، تصف جرائم الفساد المالي والإداري وتعاقب عليها. وكذلك عندنا قانون هيئة النزاهة، هذا القانون يتضمن تأسيس هيئة النزاهة وتشكيلاتها ونوع القضايا التي تختارها وتجري التحقيق فيها. لدينا كذلك من القوانين المهمة قانون ديوان الرقابة المالية وقانون التضمين وقانون المفتشين العموميين. وبالتالي نحن نتملك – كدولة - أطرا قانونية وتشريعية معقولة ومناسبة لمكافحة الفساد.

لكن باعتقادي يبقى النقص الجوهري والخطير هو في النصوص القانونية والعقابية لمكافحة الفساد في القطاع الخاص. فما زلنا كسلطة قضائية حين ترتكب جرائم فساد مالي واداري في القطاع الخاص او المختلط او المصارف الاهلية لا نجد نصوصا قانونية وعقابية تعاقب مرتكبي هذه الأفعال. وبالتالي نضطر للذهاب الى التجريم بالإحالة، ونبحث عن نصوص قانونية مقاربة في معناها للجرائم، ونطبق هذه العقوبات. وبالتالي نحتاج الى تشريعات تجرم أفعال الفساد في القطاع الخاص تشمل الشركات الخاصة والقطاع المختلط وكذلك المصارف الاهلية.

ما عاد الفساد ذاك المفهوم التقليدي عن موظف يأخذ رشوة وما الى ذلك. وانما اصبح مفهوم الفساد اكبر واوسع حتى ان منظمة الشفافية الدولية المسؤولة عن تصنيف الدول حسب مؤشرات الفساد لديها مؤشرات فساد مهمة تصنف على أساسها الدول. فمثلا عندها تونس في احدى المرات تقدمت حوالي 10 مراكز بالتصنيف الدولي، لأنها شرّعت قانون حق الحصول على المعلومة، بينما تراجعت مصر عددا من المراتب لان الرئيس السيسي عاقب المسؤول عن وحدة مكافحة الفساد والرقابة المالية واودعته السجن، وتم اعتباره مؤشرا خطيرا لمكافحة الفساد.

من جهة اخرى نعاني كقضاة من وجود زخم كبير في قضايا الفساد المنظورة من قبلنا، بسبب المادة الأولى من هيئة النزاهة، فهذه المادة بحاجة الى تعديل من قبل السلطة التشريعية، لأنها عرفت الدعوى الجزائية بانها دعوى يجب التحقيق بها، بشأن جريمة من الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة والاختلاس. هذا النص مفتوح، وبالتالي يمكن ان ننظر في جريمة رشوة بملايين الدولارات، وننظر ايضا بجريمة الرشوة بـ (25) الف! نعم، لدينا قضية رشوة بـ (25) الف دينار عراقي حققنا فيها، وأحلناها لمحكمة الموضوع، وهي قضية تثير السخرية في بلد مثل العراق، فيه كم هائل من الفساد. اعتقد انه من الضروري تعديل هذه المادة بحيث يشتمل ويقتصر التحقيق في هيئة النزاهة على القضايا المهمة والخطيرة.

هناك مشكلة يعاني منها القضاة، وهي التحقيقات الادارية التي تجريها الدوائر الرسمية ومكاتب المفتشين

العامين. وهي تحقيقات ادارية، اساسا، محكومة بقانون انضباط موظفي الدولة الذي يوجه بتشكيل لجنة تحقيقية، فإذا وجدنا الفعل يشكل جريمة، يحال الموظف الى المحاكم. لكن عددا كبيرا من القضايا المحالة الى القضاء لا تشكل جرائم فعلية، ويمكن الاكتفاء بالعقوبات الانضباطية. وبالتالي ينشغل القضاء وهيئات الاختصاص طويلا. وهناك ايضا تحقيقات ادارية متناقضة تأتي من المفتشين العموميين، بل ان بعضها قصّرت موظفين غير متواجدين بالخدمة. في بعض الحالات تم تقصير متقاعدين او من هم بإجازة مصاحبة في الخارج في وقت ارتكاب التقصير. في القضاء العراقي لدينا بشأن الجرائم من قبيل القتل والسرقة خارطة طريق للنظر في هذا النوع من القضايا. لكن قضايا الفساد المالي والإداري فيها جانب فني كبير وخطير، ومن غير المعقول ان يعرف القاضي كل شيء. وبالتالي سيستعين القاضي بخبراء، والتحقيقات في مثل هذه القضايا تحتاج الى مساهمة فاعلة من قبل مكاتب المفتش العمومي، لأنها تعتبر من اهم مجسات الكشف عن حالات الفساد والاختلاس وغيرها من القضايا. المطلوب منها ومن التحقيق الاداري ان تحدد الموظفين المسؤولين عن الفساد او الاختلاس بتهم واضحة وتحدد دورهم في الجريمة وطبيعة الفعل ووقت وقوعها، حتى لا يفلت المرتكبون الحقيقيون للفعل، وحتى لا يجر الى دائرة الاتهام اشخاص لا علاقة لهم اساسا بالموضوع. لكن مع الاسف اغلب لجان التحقيق في مكاتب المفتشين العموميين، لا تمتلك القدرة على تشخيص وتوضيح الخلل في قضايا الفساد. من جهة ثانية، لا نتغافل عن ان هناك وزراء لا يصادقون على التحقيق الاداري، بينما فيها تحقيقات في قضايا فساد مالي خطيرة.

وللأسف، هناك مسألة اخرى مهمة وغريبة. حيث ينشغل القضاء احيانا بقضايا غريبة، هي عبارة عن خلافات في المخاطبة بين المسؤولين وتحال إلينا على انها جرائم وهي بعيدة كل البعد عن ذلك، ويمكن حلها باللقاءات والتفاهمات بينهم.

بالنسبة لكشف الذمة المالية، لا يوجد قانون في النزاهة يجرم عدم تقديم اقرار كشف الذمة المالية. وبالتالي، غالبا ما يذهب القضاء الى المادة 240 عقوبات، وهي جنحة بسيطة. فلأنه لا يوجد النص فإن القاضي يعتمد قاعدة التجريم بالإحالة.

أما بالنسبة لموضوع العقود الحكومية، هناك قناعة متولدة عند الكثير انه حيث وجد عقد حكومي وجد الفساد. اغلب القضايا التي ينظر فيها قضائيا تكون في العقود الحكومية خصوصا المناقصات. وفي هذا الخصوص هناك مشكلة في نظام متعارف عليه من قبل الشركات والمقاولين المنفذين للعقود الحكومية، يسمى نظام (السلة الواحدة). وهذا

النظام نجد فيه شركة متعاقدة على عدد من المشاريع لكنها قامت بفتح حساب واحد، يصرف منه على كل المشاريع وعلى الرواتب. وربما يصرف جزء كبير منه على احد المشاريع بينما يبقى مشروع اخر دون انجاز بسبب عدم توفر السيولة المالية، على الرغم من ان الدولة سددت جزءا من غطائه المالي. ولذلك نحتاج الى نص قانوني يجرم هذا النظام.

أخيرا، وقبل ان اقدم عددا من المقترحات، هناك مسألة مهمة يدور الحديث عنها باستمرار، وتمثل رغبة شعبية حقيقية وهي: لماذا لا تتم محاسبة رأس كبير؟ وهو سؤال مطروح باستمرار. بالنسبة للقضاء فهو لا يحاكم بناء على تقارير صحفية واعلامية، او على ما جاء على صفحات التواصل الاجتماعي. القاضي لا يخضع للرأي العام او للقناعة المتولدة عند الرأي العام، وانما يعمل على اساس التقصي والكشف الفني الذي يصله عن طريق خبراء الجهة الفنية المختصة. القضاء يعمل استنادا الى ادلة مادية من قبيل العقود، المستندات، التسجيلات الصوتية وتسجيلات الفيديو. بينما نجد أن أغلب قضايا الفساد التي ابطالها وزراء او وكلاء وزراء تكون عبارة عن كومشنات وهدايا دون وثائق او ادلة. بينما يتحمل قضايا الفساد المدراء العامون وغيرهم ممن يقومون بعملية التوقيع على العقود، وبالتالي من السهولة الحصول على المستندات التي تدينهم.

ابرز المقترحات التي نود عرضها، في سبيل تفعيل عملية مكافحة الفساد هي: تعديل نص المادة (1) والمادة (14) من قانون هيئة النزاهة، وإعادة النظر بالعقوبات المفروضة في قانون العقوبات العراقي، لأنها لا تتناسب مع تطور ظاهرة الفساد، وتضمينه – أي القانون - نصوصا تجرم الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص. هذا اضافة الى اعادة النظر وتدقيق (تعليمات تنفيذ العقود الحكومية) التي تصدرها وزارة التخطيط، والزام الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإنجاز التحقيقات الإدارية مع الوزراء، وإعادة تقييم للمعايير التي يتم من خلالها اختيار المتفشين العموميين.

من جهته أشار الاستاذ (سعيد ياسين) في حديثه الى التالي:

نحن في مجتمع مدني، نصدر دائما تقارير دورية عن الفساد، وضرورة تبني سياسات وقائية تجاهه. ولدينا مرجعية، ألا وهي اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، خصوصا الفصل الثاني منها، حول اتخاذ تدابير وقائية تضمن احتواء وكبح جماح الفساد وتطوير آليات الوقاية منه. فنحن كمجتمع مدني نعمل قبل وقوع الجريمة، نقصد كمجتمع مدني، معنا النقابات والاحزاب والمنظمات. اما جوانب العقاب فهي إجرائية وقضائية، وتأتي بعد وقوع الجريمة.

من التحديات الكبرى، هي مسألة العقود الحكومية وتعليماتها. طالبنا كمنظمات مجتمع مدني في تقريرنا السنوي بتعديل تعليمات ابرام العقود الحكومية، وذلك لعدم اعتمادها الشفافية. ومن جانب آخر فإننا بحاجة الى قطاع متخصص بمسألة ابرام وتنفيذ العقود، ووضعها في اطر قانونية ومنافسة علنية وواضحة. لقد كلفت هذه العقود العراق (360) مليار دينار بالضبط، واغلبها عقود استثمارية. كما أن تكلفة المشاريع المعطلة تمثل 20% من المنفذ، حيث تمثل تكاليف الاندثار. اذكر ان هناك احاديث لنواب عن ضرورة تشريع قانون تنظيم العقود الحكومية او قانون تشكيل مؤسسة تنظم العقود الحكومية. كما انه سيتم تعديل قانون العقوبات رقم (111) لعام 1969 المعدل، حيث سيتم تجريم الافعال غير المجرمة بالإضافة الى تشديد العقوبات.

كما اننا بحاجة الى قانون يجرم كل اشكال استخدام النفوذ السياسي واستخدام الوظيفة العامة، من اجل كبح جماح الفاسدين. ونحن كناشطين في المجتمع المدني وكمنظمات نرصد هذه الظاهرة دائما. بعض النواب والسياسيين يستخدمون نفوذهم لابتزاز المؤسسات العامة.

كما لدينا في العراق مشكلة اساسية في منظومة إدارة الحكم بين السلطات، ووجود تنازع ما بين هذه السلطات، بل وازيد إليها مجالس المحافظات التي تتنازع السلطات والاختصاص مع المركز. وهي في الحقيقة مشكلة كبيرة.

أيضا، في العراق عندنا مشكلة في تيسير المعلومة للجمهور، وبالتالي يبقى هذا الجمهور بعيدا عن عملية تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. منذ عام 2010 انتهت لجنة خبراء من اعداد قانون (حق الاطلاع على المعلومة) ونوقشت المسودة مع الامن الوطني ومفوضية حقوق الانسان. ان هذا القانون سيقلل من مؤشرات الفساد، وبالتالي من الضروري الاسراع في تشريعه.

بعد ذلك انتقل الحديث الى الدكتور (احمد ابراهيم)، فبدأه قائلا:

الفساد ظاهرة عالمية اكبر منها عراقية، وربما وصلت العراق بشكل متأخر، ارتباطا بفترات عانى فيها العراق من الحروب والحصار، وتوسعت لاحقا بالانفتاح على العالم، سواء بدخول الاحتلال وما افرزته من انماط فاسدة ادخلتها في شروط العمل والمقاولات الثانوية والتعاقدات التي كانت غالبيتها العظمى، يتخللها الفساد، اضافة الى ما افرزته العولمة، فهي اتاحت فرصا كبيرة لنقل التكنولوجيا، فقد رافقتها ايضا الافرازات السلبية المرافقة لها، وفي مقدمتها الفساد بأشكال متعددة.

والفساد يرتبط الى حد كبير بالعصرنة الاجتماعية والاقتصادية السريعة، فهو يرافق التغيرات التي تحدث في المجتمعات ويصبح جزءا من نسيجها.

وليس مصادفة ان النسبة المرتفعة للفساد في انكلترا وامريكا قد تزامنت مع الانتقالات بعد الثورة الصناعية وصاحبت ايضا تفكك المنظومة الاشتراكية الديمقراطية الحديثة ترافقها تحولات ادارية، وتأتي بالبيروقراطية التي تتبادل الادوار مع الفساد، وتكون حاضنة لها. واذا اردنا على وجه الدقة ان نفكك منظومة الفساد، فليس امامنا الا ان نبدأ بالبيروقراطية، وهي كما تم تصنيفها ''أسوأ من أسوأ الدكتاتوريات''. وهي نظام ''اللا دولة''.

التغييرات التي تحدث في المجتمعات، تفترض تغييرا في القيم الاساسية للمجتمع، ولذلك فإن الفساد في مجتمع متغير ليس تماما انحرافا للسلوك، عما يفترض انها مبادئ عامة، وانما نتيجة انحراف المبادئ ذاتها، عما يمكن اعتباره انماطا موضوعة للسلوك. المجتمعات المتغيرة تعطي دفعة قوية لظهور الفساد وتخلق مصادر جديدة للثروة والسلطة.

الدراسات التي اجريت على مجتمعات يستشري فيها الفساد اظهرت ان التشدد في القوانين من شأنه ان يضاعف من امكانيات الفساد، ومن خلال خرق القوانين دون اعطاء فرصة لاكتشاف ذلك. ويظهر ذلك جليا في القوانين المعتمدة في الضرائب والكمارك، وايضا في القوانين التي تحكم النشاطات المرتبطة بممارسة المجتمع حيث يظهر خرق القانون واضحا، ويصبح مصدرا لانبعاث الفساد، ولهذا السبب فإن اصدار قوانين صارمة ضد الفساد في مجتمع ينتشر فيه الفساد، يؤدي الى مضاعفة فرص الفساد. الفساد في العراق ظاهرة، وليست حالة مستقرة، وقد تأخذ طريقها الى الاستقرار، اذا لم تتخذ سلسلة من الاجراءات وسياسات الشفافية والحد من البيروقراطية.

في العراق الفساد قوي ومدعوم لأن مصادره ناشئة من تمركز الثروة مع السلطة، وتنامي مخرجات الريع وهو مدعوم من قبل جهات متنفذة، لا يطالها سلطان القانون. لقد اصبح واضحا ان النظام الذي تقود فيه الدولة مفاصل النشاط التجاري والصناعي هو الذي يخلق اجواء تصبح فيه الموارد الريعية عاملا لتعزيز ممارسات الفساد. في الانظمة التي تختل فيها العدالة يصبح الفساد حقا تقويضيا او سلطة لإعادة توزيع الفوائد.

بالنسبة لهيئة النزاهة أود ان أبين ما يلي: ان قدرة هيئة النزاهة على احالة بعض المسؤولين في الدولة للمحاكم واستعادة الاموال ليست مؤشرا على النجاح. عندما تزداد في نفس الوقت وتيرة الفساد وبشكل مضاعف. كما ان الهيئة ولأسباب تكوينية موضوعية انتقلت من مشروع لرسم السياسات والشفافية الى هيئة قضائية أمنية، كان يمكن للادعاء العام والمحاكم ان تقوم بهذه المهمة. وفي حقيقة الامر فهي عطلت دور الادعاء العام، ولم تقم

في نفس الوقت بمهماته القانونية. لقد اصبحت هيئة النزاهة واذرعها دوائر المفتشين العموميين مصدر خوف وقلق لمؤسسات الدولة وقد تسبب ذلك في الاستغراق بالتعليمات والقوانين البيروقراطية المعطلة، تفاديا لكشف التجاوز والفساد. وكان يمكن للهيئة ان تنشئ مراكز دراسات لصنع السياسات واقتراح المشاريع والقوانين على السلطة التنفيذية للحد من الفساد.

اما بالنسبة لدوائر المفتشين العموميين فقد تحولت الى وزارات ثانية وعطلت اهم ما كان قائما، وهو التراتبية المتصاعدة في تحمل المسؤولية في الوزارات. لا يمكن لأي استراتيجية لمكافحة الفساد ان تنجح اذا كانت هناك قوى لا يطالها القانون، وذلك ما هو قائم بالفعل.

ان وضع استراتيجية لمحاربة الفساد يجب ان تتضمن ثلاثة محاور رئيسة: الاول، التشخيص الدقيق للأسباب الموضوعية للفساد ووضع معالجات لتصحيح الاختلالات عن هذه الاسباب. الثاني، خلق بيئة للمشاركة الشعبية ويتطلب الامر حماية الناس المساهمة في مشروع محاربة الفساد والحماية يجب ان تكون قانونية وميدانية. واخيرا، تمكين الاجهزة القضائية من ادارة دورها المباشر في محاربة الفساد وان تدعم هذه بالإدارة السياسية لمكافحة الفساد، فيما يجب ان يتحول الرأي العام الى قوة مساندة للقضاء وللإرادة السياسية.

من جهته بدأ الدكتور (ايمن الشمري) حديثه مرحبا بالمساهمين في اعمال الطاولة، قائلا:-

انا سعيد جدا أكون في هذا المكان حيث نتناول بالتشخيص والحلول واحدة من اهم القضايا المطروحة على الساحة في البلد، وهو الفساد. كما انني سعيد لأن الكثير مما كتبته حول موضوع الفساد وجدته في طروحاتكم لهذا اليوم. أنا كأكاديمي دائما اعتمد على التنظيرات والقراءة، ولا اعمل في الجانب التنفيذي.

كثير من المقترحات والقضايا طرحت، اجدها رائعة وتمس جوهر الموضوع، لكن تبقى الإرادة السياسية هي الحاكمة والمتحكمة في مصير الفساد في العراق. فالفساد في العراق هو فساد سياسي بامتياز، وحالات الفساد استشرت بعد عام 2003 بفعل سياسي، وليس بسبب قصور التشريعات. الفساد الإداري هو فساد لاحق على الفساد السياسي. ومن الممكن ملاحقة الفساد الإداري لا سيما ان العراق يمتلك منظومة تشريعية كبيرة وواسعة، نعم، بعض القوانين مثل قانون العقوبات بحاجة الى تعديل، من اجل ان يواكب استفحال الفساد. نحن بحاجة الى قانون (من اين لك هذا؟) كذلك القانون الذي شرع في عهد عبد الكريم قاسم.

فمثلا: أتساءل لماذا لا تتم ملاحقة ومحاسبة المسؤولين او المتنفذين عندما يصرحون امام وسائل الاعلام

او التواصل الاجتماعي، انهم خالفوا القانون او اخذوا رشى؟ وما هو موقف القضاء من هذه التصريحات؟ يكتشف من ذلك ان الإرادة السياسية فوق الإرادة القانونية والقضائية. فالقضاء العراقي المعروف بعراقته ونزاهته تمارس عليه ضغوط سياسية كبيرة بحيث يتم السكوت. بينما الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد عاجزة بسبب وجود إرادة سياسية داعمة للفساد اكثر من دعمها لموضوع الإصلاح.

كما ان الحديث عن وجود قصور في التنظيم الإداري ليس دقيقا، لان التراتبية الوظيفية وضعت صلاحيات التحقيق والمساءلة بدءا من الوزير ودونه، لكن سكوت الوزير او غيره وتقصيره في اداء واجباته هو أيضا خاضع لإرادة سياسية. بمعنى ان الفساد نتيجة الإرادة السياسية والسبب في المحصلة هو نظام المحاصصة الذي اخضع النظام الإداري للاستحقاقات السياسية وهذه الكارثة الكبيرة.

واعتقد ان مجلس النواب والذي من المفترض ان يمثل الإرادة الشعبية وهو من يمتلك الكثير من ادوات الرقابة، عاجز عن أداء دوره الحقيقي. لأن الإرادة السياسية كما أسلفت هي المتحكمة، ومنظومة المحاصصة هي التي تحول دون تحقيق ذلك. ان كثيرا من اجراءات ملاحقة ومكافحة الفساد هي من واجبات البرلمان أساسا، ومن ضمنها موضوع تشكيل اللجان التحقيقية او تقصي الحقائق او لجان الخبراء. اغلب اللجان عطلت او ركنت في مجلس النواب. ومجلس النواب يتحمل جزءا كبيرا من تعطيل عمل هذه اللجان. كما لم تشكل اي لجان لمتابعة العقود الحكومية الكبيرة، او لجان لدراسة الحسابات الختامية والموازنة قبل اقرارها، بحث تنقل هذه التقارير الى صانعي القرار قبل اعداد الموازنة.

أما الدكتور (شهيد الغالبي) فقال في معرض حديثه:

نشكر القائمين على هذا النشاط. سأقدم لكم ملخصا عن الورقة التي اعددتها لهذه الطاولة، ومن ثم سأزودكم بها لاحقا. ان لجان النزاهة في مجالس المحافظات فيها مشاكل عديدة منها: انها بعيدة عن التخصص ولا تمتلك ثقافة النزاهة، معظم أعضائها لا يمتلكون الخبرة والدراية، جهل معظمهم بقوانين النزاهة والشفافية. بل ان بعضهم مبتزون يستغلون وجودهم في لجان النزاهة للكسب والحصول على المنافع مقابل تمرير الفساد. في مجلس محافظة ذي قار لعبت المحاصصة دورا سلبيا في مجال النزاهة، الأمر الذي أدى إلى شطر اللجنة إلى لجنتين هما لجنة النزاهة ولجنة المتابعة، وتتنافس اللجنتان حول العديد من الملفات، وبالتالي أدى هذا التنافس الى ضياع هذه الملفات.

اما ابرز معالم الفساد في مجال العقود فهي: عدم مراعاة السرية في معلومات

المناقصة، والإحالة على أساس السعر الأقل دون مراعاة الإمكانيات الفنية مقابل كومشنات والحماية، كما ان مشاريع عديدة محالة إلى نفس المقاول. علما انه من المعروف ان هناك ضعفا في إمكانيات بعض المقاولين المدعومين من جهات سياسية. أما الاحالة الى شركات ومقاولين ثبت تلكؤهم فما زالت مستمرة.

نقل الصلاحيات نظام لا مركزي جيد، لكن الذي حصل هو الانتقال من أزمة مركز الوزارة إلى أزمة إدارة المحافظ الذي اصبح وزيرا لسبع وزارات، ولم تمنح الصلاحيات لنوابه والمدراء العامين، إلا ما ندر، وهذا يعني عدم الشفافية وتكريس الفساد، وأدى الى الصراع بين المحافظ ومجلس المحافظة ولجانه المتخصصة.

أما ابرز مقترحاتنا في سبيل السعي الى مكافحة الفساد والحد منه فهي الاتية: منح هيئات استقلالية، منظومة التعاقدات والحد من التدخلات السياسية، تفعيل دور الرقابة الوقائية، منح مكافحة الفساد صلاحيات واسعة للتحري على مرتكبي جرائم الفساد. وان يكون هناك تعاون وتنسيق بين هيئة النزاهة ومجلس النواب ومجالس المحافظات، وتشديد عقوبة جرائم الفساد من قبيل التزوير، الاختلاس، الرشوة. فك ارتباط دائرة المفتش العام من الوزارات وربطها بهيئة النزاهة، والاسراع بتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي لمراعاة العدالة والنزاهة والكفاءة في التعيين والترقية والأداء. سأكتفي بهذا القدر وباقي المعلومات والتوصيات مدونة بالتفصيل بالورقة المقدمة للمجلة وللقائمين على هذه الطاولة.

اما الاستاذ (عقيل الربيعي) فقد بدأ مداخلته بالترحيب بالحاضرين، ثم قدّم الشكر والامتنان للقائمين بأعمال الطاولة لتوجيه الدعوة. ثم اكمل قائلا:

بعد ان استلمت دعوة مجلة (الثقافة الجديدة)، قمنا بدورنا بتوجيه مضمون الدعوة لشخصيات بابلية من مختلف الاختصاصات واستضافة قاعة عشتار في (BDC مول) الجلسة الحوارية (الطاولة المستديرة)، التي حضرها وساهم فيها أكثر من خمسين شخصية قانونية، وأكاديمية، واعلامية، وتربوية، وادبية، ورقابية، بالإضافة الى شخصيات تنفيذية وناشطين مدنيين ومنظمات مجتمع مدني وفنانين وطيف واسع من الشخصيات الاجتماعية المعروفة. ساهم في الحوار تسع عشرة شخصية من الحاضرين. قدم ثمان شخصيات ملاحظات مكتوبة. وقدمت وثيقة المعايير والمؤشرات مكتوبة وعلى قرص CD. كما قدمت دراسة عن واقع مفاهيم قيم النزاهة في المناهج التربوية.

وكانت حصيلة الحوارات التي تم تدوينها في محضر الجلسة، هو الخروج بحزمة من التوصيات، سأزودكم بنصها

مكتوبا. ويمكن تلخيص ابرز ما جاء فيها بالأخص الذي يتناول موضوعة راهنية مواجهة الفساد على النحو الاتي: اكدت اغلب المداخلات أن المحاصصة مصدر أساسي للفساد. كما اشارت الكثير من المداخلات الى ضرورة تشكيل محكمة متخصصة للنظر بقضايا الفساد. وكذلك اعطاء دور واضح لمنظمات المجتمع المدني والسلطة الرابعة ومنحها حرية العمل والحصول على معلومات تتعلق بملفات الفساد، لتفعيل وتعزيز الرقابة الشعبية. كما اكد اكثر من مساهم في طاولتنا على اهمية تفعيل دور الادعاء العام في تحريك شكاوى الفساد وتوسيع مكاتبها، للكم الكبير المتراكم من ملفات الفساد. ضرورة اصدار تشريعات داعمة لمكافحة الفساد، بينها: من أين لك هذا؟ وقوانين ذات الصلة بالاقتصاد، ومنع نقل دعاوى الفساد الى محافظات اخرى. مطلوب موقف واضح من الوزارات، وخاصة المنقولة الصلاحيات، بالغاء قرارات المحافظات التي تتقاطع مع القوانين العامة للدولة، وتفعيل الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد وفيها ما هو ممكن التطبيق على الواقع العراقي.

بعد ذلك انتقل الحديث الى الاستاذ (عادل حامد كنو)، الذي رحب بالحاضرين ثم قال:

سأتناول عددا من الامثلة والمقترحات بخصوص محاور الطاولة الثلاثة، اساتذتي الاعزاء، وهي تلك التي تواجهنا كسلطة تنفيذية خلال عملنا. اولا، من المهم تعديل قانون بيع وايجار اموال الدولة، قانون (21) لسنة 2013 المعدل، بإلغاء المادة (25) والتي تتضمن بيع اراضي تابعة للبلدية من خلال لجنة تشكل لتقييم قيمة الأرض، وعادة يكون التقييم بأقل من نصف قيمة الأرض، وتستحصل موافقة السيد الوزير عليها، علما أن أغلب هذه الأراضي يتم بيعها لمتنفذين. ومن الضروري اعادة تدقيق وتقييم كل الأراضي التي تم بيعها وفق هذه المادة ومحاسبة المخالفين. ثانيا، ضرورة الالتزام بالمادة (24) من الفصل الثالث/ احكام عامة وختامية من قانون الموازنة الاتحادية رقم 1 لعام 2019 وبتفعيل قانون حماية المنتج الوطني وقرار مجلس الوزراء المرقم (282) لسنة 2016 وان يكون لديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة دور في تدقيق كل الوزارات. ثالثا، اقترح تعديل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لعام 2014، حيث يتضمن بنصه الحالي انه عند الاعلان عن مناقصة يقدم فيها عرضان؛ الأول مستوفي، والآخر غير مستوفي. يتم السير في اجراءات الإعلان والإحالة. ومن خلال التجربة العملية يكون هناك اتفاق بين المقاولين بتقديم عطاءين؛ واحد مستوفي، والآخر غير مستوفي، لكي يتم استبعاده والإحالة على الأول. مقترحنا لتعديل التعليمات بأن تتم اعادة الاعلان ولمرة واحدة. رابعا اقترح ان

يكون للادعاء العام العراقي دور في متابعة وملاحقة تصريحات المسؤولين والنواب والتي تتضمن الاشارة الى وجود حالات فساد في وزارات ودوائر الدولة. خامسا وأخيرا، ضرورة التقليل من الروتين والبيروقراطية في انجاز معاملات المواطنين، عند مراجعتهم المؤسسات الحكومية، خصوصا مع افتقار هذه المؤسسات الى اي آلية لانجاز المعاملات. وغالبا ما يتخبط المواطن هنا وهناك ومن ثم يخضع للابتزاز بعد ان يضيع جزء غير قليل من وقته. من المهم وجود مثل هذه الآليات.

وكان الاستاذ (جمعة الزيني) اخر المتداخلين، حيث بدأ حديثه قائلا:

اشكركم جزيل الشكر. سأقتصر بالحديث على المواضيع التي لم تثر من قبلكم. اعتقد ان هناك تحالفا قويا يقف خلف الفساد، هو تحلف السلطة والمال. سلطة تتشكل من كتل متنفذة وشخصيات لها ارتباطات اقليمية وحتى دولية. واذا لم يتم تفكيك هذا التحالف بإرادة سياسية قوية، لا يمكن ان تكون هناك نتائج ايجابية كبيرة في مكافحة الفساد. لكن هذا لا يعني عدم مواصلة العمل في التصدي للفساد ضمن الوضع الحالي.

لدينا هيئات رقابية متعددة في العراق. السؤال هنا هو: هل تنهض هذه الهيئات بدورها بشكل مطلوب؟ اعتقد ان هناك تعارضاً في الصلاحيات والتعليمات، بل ان حتى تركيبة هذه الهيئات تخضع في نهاية المطاف لنهج المحاصصة. ارى ضرورة وجود تشريعات تنظم عمل هذه الهيئات. أما بالنسبة للمجلس الاعلى لمكافحة الفساد والذي يمثل اعلى هيئة تجمع هذه الهيئات، فنجد صلاحياته وتوصيفه غير محددين ، كما ان دوره ضعيف.

ان الفساد، برأيي، يبدأ من الكشوف التخمينية التي تعدها الدوائر، خصوصا وان اغلب مسؤوليها هم نتاج نهج المحاصصة، وبالتالي فيهم الكثير من العناصر الفاسدة. حيث تقدم كشوفات تخمينية بأرقام فلكية ومضاعفة لان المسؤولين يضيفون قيم الكومشنات والعمولات و غيرها. وهنا أرى ضرورة وجود شركة استشارية رصينة هي من تتولى عملية اعداد ومراقبة الكشوف.

من جهة ثانية، بالنسبة لخطابات الضمان التي يحصل عليها المقاول، هي غالبا ما تقدم من المصارف الاهلية ولأسباب معروفة. بل ان بعض هذه تحت الوصاية ومعاقبة، وهي تعمل دون رصيد. حيث تقدم خطاب الضمان للمقاول مقابل مبالغ مالية. اعتقد ان على الاجهزة الرقابية المختلفة ان تراقب عمل هؤلاء المقاولين والمصارف بدقة، لأن الملاحظ انها بعيدة عن الاهتمام بهذا الموضوع. واخيرا لا ارى اي دور واضح لمجالس المحافظات في الكشف او التحقيق حول الفساد، وهذا خلل كبير في عملها وهو ايضا نتاج لمنظومة ونهج المحاصصة.

وبعد انتهاء المداخلات، اجاب الدكتور (صلاح نوري خلف) على بعض التساؤلات والطروحات المقدمة قائلا:

هناك دائرة موجودة في هيئة الزاهة اسمها (دائرة الوقاية) وظيفتها متابعة كشف الذمة المالية للمشمولين بكشف الذمة وكذلك متابعة تضخم الاموال. لكن ليس لديها اي أسس واضحة لقياس تضخم الاموال. فمثلا يستطيع المتنفذ الذي تضخمت امواله من خلال شراء عقارات وتسجيلها بأسماء اقرباء او اشخاص ابعد، بينما قانون النزاهة لا يسمح سوى بالبحث والتحري في ممتلكات ابنائه وزوجته. وهذه ثغرة يستغلها الفاسدون في تضخيم أموالهم واملاكهم. المطلوب حاليا السعي الى نص يسمح لنا بتوسعة فئات التحري.

اساتذتي الأعزاء، بالنسبة لجولات التراخيص النفطية، قمنا بفحص كل الجولات الخمسة، ورفعنا التقرير الى رئيس الوزراء الذي حوّله بدوره الى وزارة النفط. ما توصلنا له كديوان مع الخبراء الذين تمت الاستعانة بهم فإن جولات التراخيص الى حد الجولة الرابعة هي لصالح الشركات اكثر من الجانب العراقي، في الخامسة تغير الوضع قليلا، لكنها ايضا على المدى البعيد تصب في مصلحة الشركات. فمثلا عندما خفضت اوبك الانتاج تضرر العراق كثيرا لأن الشركات غير معنية بهذا الموضوع، إذ انها تحسب تكاليفها وارباحها على الانتاج المعياري المتفق عليه، وليس لهم دخل بالتصدير.

اما بالنسبة لخطابات الضمان، فان شروط المصارف الحكومية في اعطاء خطابات الضمان لرجال الاعمال والمقاولين صارمة وشديدة، سواء كانت شروط رهن العقار او ان يكون للمقاول رصيد بمبلغ معين في المصرف. وبالتالي يضطر رجال الاعمال والمقاولون الى الحصول عليها من المصارف الاهلية مقابل فائدة 5 - 10% في حين لا تطلب المصارف الاهلية ان يضع المقاول ما قيمته 50% في الحساب الجاري. ولكن عندما يخل المقاول او رجل الاعمال بالتزاماته ويقوم رب العمل بمصادرة خطاب الضمان، نجد ان غالبية المصارف الاهلية ليس لديها من السيولة لتغطية خطاب الضمان، فهي تعطي خطابات ضمان بمبالغ عالية وبالمليارات. واذا تعرض مصرف من المصارف الاهلية لعدد قليل من هذه القضايا، فانه سيشهر افلاسه. اذكر فقط ان هناك نية حاليا في تدريب محققين متخصصين في المشاريع الحكومة والمصارف.

اما قضية استرداد الأموال فهذه مشكلة كبيرة بحد ذاتها لأنها تمثل عقبة قانونية. ففي الخارج لا يتعاملون وفق احكام جاهزة على الشخص المعني، لكن يتعاملون بالتحقيقات وما الى ذلك، إضافة الى ان كثيرا من الأشخاص الذين مارسوا الفساد والاختلاس وخرجوا هم

في الأساس لاجئون سابقون ثم اصبحوا مواطنين في تلك البلدان ولهذا تظهر امامنا عقبة في قضية استرداد الأموال وهي عقبة قانونية. واكرر القول ان علينا التركيز على الوقاية لأنها ستقلل من الوقت والكلفة.

بالنسبة للفساد المستشري في المنافذ الحدودية والجمارك - وكما تعرفون هناك اشكالات بين هيئة المنافذ الحدودية والجمارك بسبب تنازع الصلاحيات - قدمنا الى الحكومة السابقة عددا من التوصيات منها: اتمتة مراقبة المنتج من المنشأ بحيث تتم عملية تسجيل وتأشير الفتح والغلق لهذا المنتج لحين وصوله، ضرورة العمل على ابعاد الجهات غير الحكومية المتنفذة في المنافذ الحدودية، وهذه مهمة صعبة وشاقة ولا بد من العمل على حلها، غلق المنافذ غير الرسمية التي تتم من خلالها عمليات التهريب، وإعادة بناء وتنظيم المنافذ الرسمية وفق أسس رصينة.

بعد ذلك قدم القاضي (اياد محسن ضمد) بعض الاجوبة والردود لما تم طرحه والتداول بشأنه:

بالنسبة للتساؤل: هل هناك حاجة او ضرورة لوجود اربع جهات رقابية: ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة، مكاتب المفتشين العموميين، وأخيرا الرقابة والتدقيق الداخلي. اعتقد ان كل واحدة من هذه المؤسسات تؤدي دورا منعزلا ومنفصلا، وعملها يشكل حالة واقعية متكاملة. فديوان الرقابة المالية يعد مؤسسة عريقة ورصينة ومن افضل مؤسسات الدولة العراقية، وساهم في الكشف عن العديد من حالات الفساد على الرغم من ان هناك نصا معطلا وغير مفعل من قانونه، والذي يوجب على ديوان الرقابة المالية اذا وجد في تدقيقاته ان هناك فعلا يشكل جريمة، فإن عليه احالته الى القضاء. بالنسبة لهيئة النزاهة فقد كان لها دور كبير في التصدي للفساد وردع الفاسدين من خلال مدققيها وفرقها التفتيشية الجوالة ولجانها. بالنسبة لمكاتب المفتشين العموميين، وكما تعلمون هناك قرار نيابي يطالب بإلغائها وهناك وجهة نظر اخرى ترى انه من الضروري تغيير جهة الارتباط، فإنه ومن واقع التجربة العملية التي عشناها، اعتقد ان وجود مكاتب المفتشين العموميين ضروري، لكن المشكلة هي في جهة ارتباط هذه المكاتب. فاغلب المفتشين خاضعون للوزراء، ولا يستطيعون مقاومة الضغوط من قبل الجهة الادارية التي يعملون فيها. لذا اعتقد ان على مجلس النواب الابقاء على مكاتب المفتشين العموميين، وان يصل الى صياغة معقولة، يغير بها جهة ارتباطهم، كأن تكون، مثلا، مؤسسة معينة كي يبتعد عن الوزارة واجواء الوزارة. مثلا، هناك مقترح

ان ترتبط بهيئة النزاهة حتى تأخذ المكاتب مساحتها في كشف ملفات الفساد. واخيرا بالنسبة لأقسام الرقابة الداخلية والتي هي فعلا الجهاز الرقابي والمناعي الرئيس والمصد الاول لعمليات الفساد لكنها بحاجة الى تفعيل دورها وتطوير ادائها. اعتقد ان الاطر التشريعية الخاصة بمؤسسات الرقابة جيدة، ولكن بحاجة الى بعض التعديلات، ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات المنوط بها مكافحة الفساد، تحتاج قوانينها الى بعض التعديلات.

أما بالنسبة للتحقيقات الادارية والتي تقوم بها بعض اللجان التحقيقية في الوزارات والدوائر، فهي فعلا لا تستطيع مقاومة ضغوطات المسؤولين والمتنفذين في الدوائر، لأن أعضاءها غالبا ما يكونون من صغار الموظفين. لكن الموضوع هنا محكوم بالنص القانوني، ولا يمكن اشراك هيئة النزاهة في التحقيق لأن قانون انضباط موظفي الدولة، يشير الى ان الوزير او مدير الدائرة يشكل لجنة للتحقيق في التجاوزات من ثلاثة اعضاء احدهم رئيس، وعلى ان يكون احدهم قانونيا. وبالتالي لإخراج التحقيقات الادارية من سلطة الوزير أو مدير الدائرة او المؤسسة واشراك جهات تحقيقية فنية اخرى مثل هيئة النزاهة فإن هذا يحتاج الى تعديل قانون انضباط موظفي الدولة.

وأخيرا، قدّم السيد النائب (رائد فهمي) ملاحظات ختامية أشار فيها الى التالي:-

اتوجه بالشكر للمساهمين في اعمال الطاولة، لانهم قدموا اضاءات واضحة على جوانب مختلفة ومتنوعة من عملية مكافحة الفساد. وبالتالي فإن طاولتنا هذه وما توصلت له يمثل رسالة واضحة بان الفساد المستفحل ليس قدرا على العراق، وأن عملية التصدي له ليست بالمهمة المستحيلة. فهي ظاهرة قابلة للمكافحة وقابلة للتطويق وانه من الممكن ازالتها بإزالة اسبابها. ففي جلستنا هذه، تم تسليط اضواء وقدمت امثلة على ان هناك ثمة جهدا يبذل وان هناك ثمة نجاحات معنية تحققت، واخرى قد تتحقق لاحقا. نعم، قد لا يكون الجهد المبذول بمستوى الظاهرة او بمستوى حجمها، هذا صحيح لكن هناك مسارات، اذا استمرينا عليها، فستكون هناك نتائج ايجابية.

اليوم، اشرنا الى الجوانب التشريعية والجوانب التنفيذية والرقابية وكيفية تأمين التكامل بين هذه الجهات وتذييل التقاطعات والغائها. لو توفرت ارادة سياسية حقيقية، فنحن قادرون على ان نعالج هذه الظاهرة، او على الاقل نضع الامور على السكة الصحيحة السليمة في عملية التصدي لها. الشكر لكل المساهمين ولمنظمي هذه الطاولة والشكر الجزيل لمجلة (الثقافة الجديدة).

حـــــــــــوارات

(الثقافة الجديدة)
تحاور الدكتور فارس كمال نظمي

الدكتور فارس كمال نظمي مواليد بغداد 1962. بكالوريوس هندسة من جامعة بغداد. دكتوراه فلسفة في علم النفس الاجتماعي من جامعة بغداد. رئيس الجمعية العراقية لعلم النفس السياسي، وأستاذ علم الشخصية وعلم نفس الدين وعلم النفس الاجتماعي والسياسي في عدد من الجامعات العراقية. من أبرز مؤلفاته: المحرومون في العراق (2010)، الأسلمة السياسية في العراق: رؤية نفسية (2012)، سيكولوجيا الاحتجاج في العراق: أفول الأسلمة... بزوغ الوطنياتية (2017)، الاعتقاد بعدالة العالم: الوهم والضرورة (2019).

الثقافة الجديدة: في احد مقالاتكم كتبتم التالي: "ففي العراق تحديداً بعد نيسان 2003، بدأت عملية تغوّل الدين التاريخي بوصفه هوية سياسية على الدين الشخصي بوصفه هوية ثقافية، أي انبرت التنظيمات الاسلاموية الحاكمة للاستئثار بالمنظومة الدينية المجتمعية وإعادة انتاجها بوصفها غطاءً "مقدساً" ذا وظيفة سيكو-ايديولوجية لشرعنة وجودها في السلطة، وليس بوصفها جزءا انثربولوجيا من الثقافة المعاييرية للمجتمع. وبمعنى مقارب، تمت إعادة استنطاق التراث الديني (النصوص والتفسيرات) ليلبي سرديات مُتخَيَّلة مسبقة تسمح بإعادة أرخنة الإسلام وفقاً لمقاسات سياسية سلطوية لا ثقفنته وفقاً لغايات تدينية شخصية". هل يمكنكم تعميق هذه الاطروحة عبر اضاءة جوانبها المختلفة؟

فارس كمال نظمي: في لحظة الفراغ السياسي بعد 2003، وبعد أن تبنى الاحتلال الأمريكي ستراتيجية سياسات الهوية في إطلاق عملية سياسية جديدة لبناء الدولة وفقا لنموذج دولة المكونات - بديلاً عن دولة المواطنة - كان لا بد للمجتمع أن

يتماهى بأي ايديولوجيا جديدة متاحة، إذ يمكن حتى للعقائد الجامدة أن تملأ الفراغَ النفسي الجمعي الناجم عن افتقاد الشعور بالأمن بركنيه النفسي والاجتماعي؛ بل إنها (أي العقائد الجامدة) قد تقدح في إدراكات الناس، أثناء ظروف الانفلات الأمني وتعطيل مؤسسات الدولة، كما لو أنها الحل الأوحد أو الهوية المثلى "المنقذة" لهم.

وهنا استوهمت فئات واسعة من المجتمع العراقي حينذاك أن الحل يكمن في الخيار "الوحيد" المتاح آنذاك، ممثلاً بأحزاب تستمد فاعليتها من إرث الطائفة الدينية أو العرق القومي، أي ترجع في بنيتها الفكرية إلى حقبة ما قبل الدولة المدنية. فلجأت الأحزاب الدينية - في ضوء افتقارها إلى مشروع سياسي رشيد - إلى الاستثمار السياسي في الهويات الاثنية، إذ سعت إلى إعادة إنتاج الجماعات الإثنية بوصفها مكونات سياسية لا ثقافية، ضمن سردية كبرى عن مظلوميات متقابلة (شيعي - سني/ كردي - عربي) تفرعت منها سرديات جزئية لا يمكن أن تنتعش إلا بتمزيق جثة الدولة وتعطيل وظائفها. فكانت المحصلة - عند المستوى النفسي الاجتماعي - هي تحويل الفرد من مواطن بخصائص انتمائية لعقد اجتماعي جماعي تعايشي، يجدر احترامه بالحد الأدنى على الأقل، إلى كائن لاهث خلف سرديات هوياتية، أعادت إنتاج الوجود الاجتماعي بوصفه بنية تكارهية اقصائية هادمة لمشروع الدولة الوطنية ومهددة لقيم السلام والمواطنة والتنوع.

وهذا ما أسميته بالأسلمة السياسية للهوية العراقية، وما رافقها من تدين وتديين زائفين. فالأسلمة السياسية تعني قطع الصلة التدينية العفوية المباشرة بين الفرد وربه؛ إذ يحل المتأسلمون سياسياً محل الله، بل ويحتكرون سلطته التشريعية والتنظيمية والثوابية والعقابية، عبر تنصيبهم لأنفسهم "مفسرين" و"شارحين" لإرادة الذات الإلهية. وهنا يبدأ الدين بالتشيؤ والتَأَصْنم، أي يصبح إدراكاً بشرياً مُتَخَيَّلاً متلفعاً بعباءات إلهية. ويستتبع ذلك إن الأخلاقويات الدينية بدورها تبدأ بالهبوط من مطلقيتها البسيطة الواضحة، أي من تدينها الأصيل اللانفعي، إلى نسبياتها المتحذلقة المتشعبة المركّبة المستغرقة عميقاً في مسارات لفظية ابتزازية فتوانية يطلقها السياسيون الكهنة لإدامة سلطتهم على الجموع المُرتَهَنة بوصاياهم "المقدسة".

وهكذا فقد احترف الحاكم السياسي المتأسلم في العراق الترويجَ للتدين الزائف برشوته للناس بصكوك "إلهية" ليضمن ولاءهم له ساعة ذهابهم إلى صناديق الانتخاب. ولأنه صدّق كذبته عن كونه وسيطاً "شرعياً" بين إرادة السماء وشؤون الناس، وبأنه "مفوض" ربانياً لحراسة الفضيلة، أصبح سلوكه الدموي ضد خصومه، وسطوه على المال العام، وتفريطه بحقوق الناس، وتجذيره للظلم الاجتماعي، وتمجيده للطائفة والعرق، أموراً مسوغةً ومألوفة لا تستدعي أي ندم أو مشاعر ذنب لديه. وبالمقابل، أدمنت الجماهير تدينها الزائف أيضاً، لأنها مغلوبة على أمرها بعد عقود من عصب العقول والعيون، ولأنها تحتاج إلى أي وهم

أو مخدر يبرر ويجمّل لها بؤسها وعجزها وزوال المعنى من حياتها المهدورة. ومع ذلك لم يتوقف الحراك السياسي المجتمعي الباحث عن إعادة التوازن. فقد افرزت الحركات الاحتجاجية المتعاقبة منذ 2010 وبعدها نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة 2018، انزياحاً جزئياً نحو مناخ ما بعد طائفي، إذ بدأت النبرة الطبقية والعراقوية بالتعبير عن نفسها على نحو متزايد ما يؤشر بزوغ سردية وطنية جديدة لم تتضح ملامحها الكاملة بعد.

الثقافة الجديدة: من الحرمان النسبي الى الوعي بالحرمان، ما هي بحسب وجهة نظركم الآليات الاجتماعية التي تربط بين مشاعر الامتعاض والاستياء وبين تنامي سلوك الاحتجاج والحركات المعارضة الجماهيرية؟ وما دور المقاربة التحليلية الاجتماعية/ الطبقية/ النفسية لبنية دولة ريعية مثل العراق في تفسير التذبذب المستمر في الحركة الاجتماعية وضعفها العام؟

فارس كمال نظمي: لا أنكرُ أن المقاربة الاقتصادية (أي الدولة الريعية النفطية التي تشتري ولاءات الناس وتتركهم أتباعاً ينتظرون الهبات منها دون رغبة فاعلة منهم بالاعتراض أو المساءلة) لها أهميتها في تفسير التذبذب والضعف العام الذي يعاني منه الحراك الاحتجاجي في العراق. إلا أن المقاربة السيكوسياسية المتعلقة بانحسار الاحتجاج أو بزوغه هي ما أود التركيز عليه في هذا الحوار، نظراً للأهمية القصوى لعوامل أساسية كالوعي الزائف، والتدين الزائف، والوعي بالحرمان الاجتماعي والفساد السلطوي، وازدياد مشاعر الإحباط واليأس والاغتراب السياسي، وتذبذب الثقافة السياسية المجتمعية بين العدمية والاحتجاج، فضلاً عن تمظهرات الهوية الاجتماعية وتأرجحاتها.

يرى منظور "الحرمان النسبي" Rel-tive Deprivation أن إدراك الفرد - بصرف النظر عن مدى موضوعية هذا الإدراك - لانخفاض الموارد في حياته، كالدخل والتعليم والصحة والخدمات والضمانات والمكانة الاجتماعية، بالمقايسة مع موارد الآخرين، يجعله يعتقد أو يشعر باستياء يدفعه للتحرك فردياً أو جماعياً، لاستعادة ما يظنه حقاً له. غير أن هذا التحرك لا يحدث تلقائياً أو حتمياً بل تحكمه مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية، من بينها مدى اعتقاد الناس بأن النظام السياسي مسؤول عما يصيبهم من مظالم، وبأن الأوضاع غير شرعية تستوجب التغيير، وتوقعهم أن فوائد الاحتجاج تفوق مخاطره، ومدى اعتقادهم بفاعليتهم السياسية الذاتية وبقدرتهم على النجاح بتحقيق أهدافهم، نتيجة أن الأوضاع باتت قابلة للتغيير، فضلاً عن توافر إطار "ثقافي - سياسي" لإدراك الظلم ومقاومته.

كنتُ قد كتبتُ منذ سنة 2011 حينما بدأ انبثاق وتنامي الحركات الاحتجاجية في العراق على نحو متزايد ومستمر، بأن شروط الاحتجاج المشار إليها قبل قليل آخذة بالتزايد نوعياً وكمياً لدى الفرد العراقي، وبأن هذه الحركات/ الموجات باتت تجمع

في دوافعها المحركة بين أزمتي العقول والبطون سويةً مع أرجحية واضحة لأزمة البطون، إذ ظلت تستمد وقودها المحرك من تفاعل مشاعر المظلومية الاجتماعية والحرمان الاقتصادي بمشاعر التحرر العقلي وما يصاحبها من مخاوف حقيقية من أدلجة الدولة وأسلمة الحياة المدنية بعد أن جرى تديين السلطة في بلد تحكمه العلمانية المجتمعية المتسامحة. وإن امتزاج العاملين الاقتصادي والثقافي لإنتاج هذه الموجات الاحتجاجية، كان يعني بالضرورة التنبؤ بأننا مقبلون تدريجياً على خروج من عقم الهويات الفرعية المتناحرة، إلى جدوى الهوية الوطنية الجامعة بوصفها حلاً لاستعادة احترام الذات الاجتماعية التي تضررت طويلاً بفعل الاستبداد والإفقار والحرمان والإذلال والاحتلال وتسييس الدين وتشويه فكرة الوطن في الذاكرة الجمعية.

وهذا ما تحقق بالفعل تدريجياً، خصوصاً بعد الموجة الاحتجاجية التي اندلعت في تموز 2015 واستمرت إلى ربيع 2018، إذ مارستْ "هيمنة ثقافية" Cultural H-gemonyبالتعبير الغرامشوي، تبلورت بصيغة حركة اجتماعية مدنية سعت إلى إشغال الفضاء العمومي الذهني للمجتمع، وأسهمت في تحفيز وعي جديد للمجتمع بذاته، يتضمن الدعوة لإصلاح سياسي شامل. ثم نجحت هذه النخب المدنية بعد شهور، باجتذاب أعداد غفيرة من المحتجين ممن يصنفون في فئة المتدينين المحرومين اقتصادياً والمستبعدين اجتماعياً والفقراء

• السنوات القادمة في العراق ستشهد تناقصاً مؤكداً في أعداد الملايين الخاضعة لسيكولوجيا التسليم.

• السوسيولوجيا العراقية تمارس خروجاً عسيراً ومؤلماً وبعيد المدى من شرنقة الارتهان إلى فضاء الحرية بإشكالياتها المتشعبة.

• النبرة الطبقية والعراقوية بدأت بالتعبير عن نفسها على نحو متزايد يؤشر لبزوغ سردية وطنية جديدة لم تتضح ملامحها الكاملة بعد.

تعليمياً (التيار الصدري)، الأمر الذي أفرز مجالاً ذهنياً - سلوكياً مشتركاً، أفلح في إطلاق نزعتين كامنتين: "الوطنياتية" و"الطبقية"، لدى ملايين المواطنين المحتجين أو المنتظرين في بيوتهم.

فالحراك الاحتجاجي هنا اتسم بكونه نتاجاً جدلياً لتفاعله النشوئي مع خاصيتين أساسيتين في شخصية الفرد المحتج هما: "الحرمان النسبي" و"الهوية الوطنية" طبقاً للقاعدة العلمية المستقرة امبريقياً والقائلة: «كلما أمكنَ تذكير المحرومين والمتضررين، بهويتهم الجمعية المشتركة – الوطنية مثلاً- وبأنهم يمثلون أكثرية

عددية مؤثرة، فإن خيار الاحتجاجات الجمعية العابرة لهوياتهم الفرعية، سيبرز لديهم بوصفه تعبيراً واعداً عن إمكانية التغيير واستعادة العدل الذي حُرموا منه».

ثم تبلور كل ذلك إلى تحالف انتخابي حقق المرتبة الأولى في الانتخابات النيابية الأخيرة في أيار 2018، ذي برنامج سياسي مكتوب بين الشيوعيين والصدريين ومدنيين (تحالف سائرون)، مستهدفاً منح الهيمنة الثقافية للاحتجاجات بُعداً سياسياً عملياً في إطار التنافس الانتخابي. إلا أن الحديث عن مدى جدوى أو فاعلية تحالف سائرون له قصة أخرى سأتطرق لها لاحقاً.

أما الموجة الاخيرة من الاحتجاجات (أي احتجاجات البصرة 2018 ذات الطابع الأكثر راديكالية)، فيمكن الافتراض أنها قد حدثت بتأثير اشتداد النزعة الوطنياتية/ الطبقية المشار إليها قبل قليل من جهة، مضافاً لها ثلاثة عوامل جديدة نسبياً، هي أن المحتجين أصبحوا في حالة قطيعة نفسية مباشرة مع السلطة بمؤسساتها ورموزها (أي "اغتراب سياسي")، وإدراكهم أن الأوضاع القائمة غير شرعية، وتوجد ضرورة واقعية وأخلاقية لإزالتها (أي تدهور "الشرعية السياسية المُدركة")، وكل ذلك بات يمتزج وظيفياً في إطار موحد من "وعي ناقد"، ما عاد يمكنه أن يتفادى الإقرار بأن الدين السياسي والفساد الدولتي والحرمان الاجتماعي وتفكك الهوية الوطنية، إنما تغذي بعضها على نحو رضاعي دائري متين.

إلا هذه الموجة الشبابية الاحتجاجية لم تستمر إلا لنحو شهرين بزخم عال ثم تلاشت بعد ذلك، ولم تتحول إلى حركة اجتماعية لها إطار سياسي محدد، بسبب حملة العنف السياسي التي تعرضت لها من الأجهزة الأمنية الرسمية والجماعات الدينية المسلحة من جهة، وبسبب أن التعبير عن مطالبها جاء بصيغة ايديولوجية غير منهجية تجاهر بنزعة عدمية ترفض أي تأطير تنظيمي سياسي لها من جهة أخرى.

الثقافة الجديدة: إذن هل يمكن التكهن بمستقبل الحراك الاحتجاجي؟ وما هي حدود جدواه أو إخفاقه؟ وإلى أي حد أفلحت الاحتجاجات في إعادة تسليط الأضواء على جدلية العلاقة بين الهوية الوطنية العراقية الجامعة والهوية الاجتماعية/ الطبقية لمحرومي العراق؟ وهل ما يزال برأيكم للهويات الفرعية سواء حقيقية أو متخيلة، أصيلة أم مبتكرة، دور سياسي فاعل في حاضر العراق ومستقبله القريب؟

فارس كمال نظمي: إذا كان لي أن أتطرق بحذر الى مستقبل الحراك الاحتجاجي، ومدى إمكانية إنجاز التغيير السياسي الإيجابي بشقيه: الاقتصادي الطبقي، والهوياتي العابر للانقسامات الأهلية، فإن الأمر يرتبط بتوصيف اللحظة السياسية الراهنة التي هي نتاج جدلي تفاعلي بين تأثيرات الاحتجاجات المتراكمة – المشار إليها في السؤال السابق - وبين ديناميات الصراع المحتدم على السلطة. فقد أصبح الفضاءُ العموميPublic Sphere بما يتضمنه من تداول للمعلومات والأفكار

والنقاشات، هو الساحة الفعلية للصراع بين سلطةٍ يتآكلُ تدريجياً مشروعُها الايديولوجي المستند إلى أسطرة الدين، وبين هيمنة ثقافية مضادة جديدة أخذت تستند إلى مفاهيم المواطنة والعدل الاجتماعي.

وفي الوقت ذاته، وعلى الرغم من بزوغ هذا العامل الوطنياتي واشتداده، لا يمكن الحديث عن تلاشي أو انحسار كامل في دور ووظيفة الهويات الفرعية. فالهوية الاجتماعية (وطنية- دينية- عِرقية- طائفية- عشائرية) تعيد تصنيف ذاتها بحسب الموقف الذي تجد نفسها رهينةً بتطوراته، أي إنها ليست موسومةً بسرمديتها الهوياتية الثابتة، بل تتبع في تقلباتها مجريات التطورات الموقفية المحيطة بها. فالعلاقة التبادلية بين الهوية الجامعة والهويات الفرعية يمكن أن تتخذ منحى تكاملياً أو صراعياً بحسب تلك التطورات المستجدة التي يحفل بها الفضاء السياسي العراقي، إلا أن الطابع العام لهذه العلاقة آخذ بتعديل مساراته تدريجياً من الطابع الإقصائي العنفي إلى الطابع التجاوري السلمي.

وبلغة الأرقام أقول (طبقاً لإحصائية صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق)، أن بلداً يعيش 23% من سكانه على 2,2 دولار أمريكي فقط في اليوم، أي ما دون مستوى الفقر، فيما 75% منهم يعدّون مواجهة الفقر أولوية قصوى، وأن 18% من الشباب في سن (15-24) سنة يعانون من البطالة، علماً أن نسبة الشباب (طبقاً للجهاز المركزي للإحصاء في العراق) الذين تقل أعمارهم عن 24 سنة تبلغ حوالي 60% من مجموع سكان العراق، والذين تقل أعمارهم عن 29 سنة تبلغ حوالي 67%، فإن هذا البلد يظل مرشحاً (في ضوء ما تقدم من تحليلات) لمزيد من التطورات النوعية والكمية في الحراك الاحتجاجي، لاسيما في ضوء العجز والانغلاق اللذينِ ما برح النظام السياسي الحالي يبديهما منذ تأسيسه في 2003، نحو ممارسة أي إصلاحات ذاتية تمكّنه من استيعاب التذمر المجتمعي المتصاعد.

الثقافة الجديدة: في العديد من ابحاثكم ودراساتكم ثمة فرضيتان مهيمنتان وان ظهرتا "متناقضتين". فمن جهة ترون "أن المجتمع العراقي ضحية لكل ما حدث ويحدث اليوم، إذ جرى تزييف وعيه، وهدم ثقافته السياسية، وشفط أمواله عبر تعميته بخلافات فقهية سطحية عمرها عشرات القرون، لينكفئ على نفسه فاقداً أي فاعلية في التأثير في الأحداث، بل مُستَدرَجاً ضد إرادته إلى كوارث ومآسي لا حدود لها، ليؤكد ارتهانه لقوى عمياء تقوده من مذبح إلى مذبح وتجعله هازماً لذاته".

ومن جهة اخرى تبنيتم فرضية أخرى هي "أن وجود نزعة يساروية اجتماعية كامنة في عموم المجتمع العراقي، يرشدني إلى أن العقلانية الاجتماعية في العراق يمكن استعادتها ببطء بتأثير وجود هذه النزعة اليساروية الحقانية المتجذرة بعمق في المنظومة القيمية للشخصية العراقية بسبب تراثها الثقافي العدالوي دينياً وطبقياً. وهذه النزعة غالباً ما ترتبط طردياً ببزوغ

الهوية الوطنية الجامعة لكونها نزعةً عابرة للدين والمذهب والعرق والطبقة والمستوى التعليمي".

وهذا يعني أن التحليل السياسي الصرف لا بد أن ينتهي باستنتاج نهاياتٍ متشائمة للمشهد الكارثي الحالي، حسب رؤيتكم؛ في حين أن الغور في الديناميات الجدلية للسلوك الاجتماعي الذي ينضج متريثاً على عكس تقلبات السلوك السياسي، قد يجعلنا أقل تشاؤماً وأكثر انفتاحاً على المآلات الإيجابية المحتملة في المدى البعيد.

فهل من تعليقات اضافية تساهم في اضاءة هذه القضايا وفك رموز "التناقضات" الظاهرية بين مستويات تحليل الواقع ومساراته المتناقضة؟

فارس كمال نظمي: يجدر أولاً التمييز المفاهيمي بين اليسار السياسي واليساروية الاجتماعية. فالأول يُقصد به إطارٌ سياسي واسع يشمل أي تنظيمات حزبية أو نقابية ذات توجهات شيوعية أو ماركسية أو اشتراكية ديمقراطية أو ديمقراطية اجتماعية أو قومية تعمل لترويج برامجها الفكرية والاجتماعية على أسس مدنية مناوئة للاستبداد والتمييز والاستغلال وهيمنة رأس المال، ومناصرة للديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية ودعم القطاع العام وعلمنة الدولة.

وقد كتبتُ في مناسبات سابقة بالتفصيل عن الاعتلالات التي يعاني منها اليسار السياسي في العراق، كانحسار النزعة الجذرية في التفكير السياسي والعمل التأثيري في الجماهير، واتساع ظاهرة "اليسار اللفظي" بدل "اليسار السلوكي"، واعتماد النزعة التبسيطية في تحليل وتفسير الوقائع السياسية والاجتماعية، والعجز عن تأسيس تحالف يساري واسع، وشيوع التدين الزائف في المجتمع، وتدهور الثقافة السياسية للفرد العراقي.

أما سؤالكم الحالي فهو يتصل بـ "اليساروية الاجتماعية" التي هي افتراض أتبناه عن وجود نزعة "حقّانية" كامنة ومتجذرة بعمق في المنظومة القيمية للشخصية العراقية بسبب تراثها الثقافي العدالوي – دينياً وطبقياً - من جهة، وبسبب سموم الحرمان والظلم والإذلال التي تشبعتْ بها طوال العقود السياسية الخمسة الماضية من جهة أخرى، بما جعلها إلى حد كبير نزعةً عابرة للدين والمذهب والعرق والطبقة والمستوى التعليمي.

واليساروية الاجتماعية هذه لا تقتصر على المجتمع العراقي، فهي نزعة عقلانية كامنة في الشخصية الاجتماعية في أي بلد، وهي تمثل الوعاء النفسي لنشوء اليسار السياسي بحركاته وأحزابه الايديولوجية عبر التأريخ. لذلك فإنني أتجه بمفهوم اليساروية الاجتماعية إلى فضاء أوسع من المحلي، ليشكل جزءا من الطبيعة البشرية العامة الباحثة عن تقييد انفلاتات رأس المال. وكل هذا لا يلغي الفرضية القائلة بوجود خصوصية إضافية للشخصية العراقية التي تستمد نزعتها اليساروية من مضمونها البشري العابر للأمم من جهة، ومن تراثها العدالوي المحلي أيضاً من جهة أخرى.

أما لتوضيح "التناقض" بين القول بوجود

وعي زائف وثقافة سياسية هدمية ونزعة لهزم الذات في المجتمع العراقي، وبين القول بيسارويته الاجتماعية، فإن الأمر يتسق ويتضح حينما نميز بين الاحتجاج بوصفه سلوكاً فعلياً ملموساً وبين الاحتجاج بوصفه نزعة كامنة قد تترجم إلى سلوكيات ملموسة أو قد لا تترجم فتبقى نزعة داخلية فحسب. وتفيد الملاحظات المتراكمة تأريخياً عن شخصية الفرد العراقي بتأصل نزعة الاحتجاج لديه -بوصفها استعداداً كامناً وليس ممارسة سلوكية بالضرورة - حيال الأوضاع العامة، إذ تراه في أحاديثه الخاصة يتداول النكتة السياسية ويكثر من التذمر والنقد حيال السلطة والأداء الحكومي في كل العهود والظروف بسبب الطابع التأزمي المستمر للعلاقة بين الفرد والسلطة منذ تأسيس الدولة العراقية 1921 حتى اليوم. أما سلوكه الاحتجاجي الجمعي الفعلي فظلّ على الدوام محدوداً لا يتناسب مع نزعة الاحتجاج القوية الكامنة تلك. وهذا ما يفسر أن انكفاء المجتمع وعدم اعتراضه – بوصفه ضحية لأحداث سياسية جسيمة - لا يعني بالضرورة غياب نزعة الاحتجاج المرتبطة لديه بالتوجهات اليسارية المؤجلة الباحثة عن العدالة. فالنزعات تظل كامنة بانتظار التحقق في سياقات موقفية مناسبة.

فعلى عكس الأربعين عاماً التي أعقبت تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921 والتي اتسمت ببروز الاحتجاجات الشعبية نزوعاً وفعلاً على مستوى التظاهرات والانتفاضات والإضرابات والصحافة المعارضة وتأسيس الأحزاب الراديكالية الفاعلة جماهيرياً، أي اتسمت ببزوغ النزعة اليسارية الاجتماعية فعلياً؛ فإن مفردات مثل "الاعتراض" و"الاحتجاج"، ظلت غير مألوفة إلى حد كبير في الذاكرة السياسية لعموم العراقيين في حياتهم اليومية خلال عقود الاستبداد الأربعة اللاحقة التي سبقت 2003، بل إن مفردات مثل "الطاعة" و"الانصياع" و"العجز" و"الرعب" هي التي سادت ثقافة المجتمع السياسي العراقي خلال تلك الحقبة، دون إنكار وجود معارضة سياسية ظلت سرية أو نخبوية أو خارج الفضاء التفاعلي للمجتمع.

ومع بدء حقبة الأسلمة السياسية 2003 بتأسيس مجلس الحكم على أساس ديني وعِرقي لملء الفراغ السياسي الناجم عن انهيار النظام السابق، جرى امتصاص نزعة الاحتجاج المجتمعية المشار إليها قبل قليل بما تتضمنه من توجهات يسارية عدالوية، وإعادة إنتاجها هوياتياً لتتخذ مساراً عدائياً تفريغياً نحو "أعداءٍ" طائفيين وهميين، بعيداً عن المسارات المدنياتية العقلانية التي كان يُنتظر أن تنقل الثقافة السياسية للناس من قدرية الانقياد والخضوع إلى خيار المساءلة والوعي بالظلم. فجرى توظيف التطرف الديني الدموي بكل أشكاله المحلية والمستوردة، ليكون الأداة الأساسية في اختطاف المجتمع وارتهانه إلى أمد غير محدد وراء قضبان العجز والعدمية واليأس والاغتراب.

وبحلول سنة 2010م، كانت قد انتهت مرحلة الاقتتال الطائفي التي لم تفلح في تهشيم الهوية الوطنية إلا جزئياً،

إذ ظلت هذه الهوية تمارس دينامياتها المقاومِة بوصفها نظاماً نفسياً تكيفياً يحفظ البقاء والهيبة لأي جماعة بشرية، تمتلك ذاكرة تاريخية عميقة. كما أخفقت العملية السياسية البريمرية (نسبة الى بول بريمر – الحاكم المدني لسلطة الاحتلال – المحرر) في تحقيق أي إنجاز اقتصادي أو اجتماعي بالحد الأدنى، إذ تضاعفت مستويات الحرمان ومعدلات الفقر والبطالة، وأصبح نهب المال العام الصفة المميزة للنظام السياسي الغارق بنيوياً في الفساد والتبعية لمراكز القرار في الخارج. وفي الوقت ذاته بدأت نزعة الاستياء والاحتجاج بالتفتح مجدداً بتأثير هذين العاملينِ المتضامنين جدلياً: أي بزوغ الهوية الوطنية واشتداد الحرمان بأنواعه؛ وكل ذلك بالتفاعل مع حرية الإعلام والمعلومة وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي والنشاط الرسالي الثابت لرموز المجتمع المدني والحركات السياسية الديمقراطية، ما أدى في النهاية إلى إحداث تطورٍ جزئي في الثقافة السياسية للفرد العراقي اتضح في تعبيراته المعلنة على نحو متزايد عن الامتعاض من تسييس الدين، وتطييف الوطن، وانهيار الخدمات، واشتداد الأزمات الاقتصادية، واستئثار الطبقة المتأسلمة الجديدة بثروات البلاد حد إفقار المجتمع وتهميشه. ومن هنا عاودت النزعة اليساروية الاجتماعية التعبير عن نفسها "احتجاجياً" من جديد. وهذا ما جرى توضيحه في سؤال سابق من هذه المقابلة.

الثقافة الجديدة: يمكن اعتباركم من منظّري التقارب المدني مع التيار الصدري في ساحات الاحتجاج وخارجها. في المقابل هناك سؤال ما برح يتردد مؤخراً، خصوصاً بين أوساط غير قليلة من "المدنيين" فحواه: هل تستطيع جماعات وتيارات شعبية وجماهير ذات أيديولوجيات غيبية وقيادات ذات مرجعية دينية أن تسهم في بناء أو ترسيخ هوية وطنية شاملة ودولة مدنية تقوم على أساس المواطنة المتساوية؟ هل السؤال بهذه الصيغة صحيح؟ وما إجابتكم؟ من المهم تأطير وتعميق وجهة نظركم بتعليقات ضافية حول الموضوع.

فارس كمال نظمي: شكراً لهذا السؤال الذي سيسمح لي بتوضيح الالتباس السائد حول مفاهيم دعوتُ لها منذ سنة 2010، كالتقارب المدني- الصدري، والكتلة التاريخية، والهيمنة الثقافية المضادة.

إن ساحة العمل السياسي المدني عموماً واليساري خصوصاً يجدر أن لا تبقى منعزلة ضمن "محميات" ايديولوجية تنادي بفكرة "إما كل شيء" أو "لا شيء"، خصوصاً في بلد كالعراق ينزلق إلى هاوية سحيقة. ولأننا نتحدث عن عمل سياسي شاق وطويل النفس ومحفوف بالاحتمالات والاجتهادات والمخاطر، فإن أي انفتاح أو تقارب بين المدنيين وبين أي تيار ديني ذي قاعدة اجتماعية يساروية يعدّ احتمالاً سياسياً واقعياً لا يجوز تجنبه أو معاداته، إذ قد يفتح أبواباً لحراك سياسي يدفع باتجاه ايقاف التدهور وحقن دماءٍ مرشحة للهدر

في ضوء الانهيارات المستمرة في جدران الدولة المتداعية.

هذا التقارب أو التنسيق السياسي لا ينطوي على تحالف مصيري أو تفريط مفاهيمي أو قيمي من أي طرف، بل قد يوفر شرطاً نفسياً مهماً لمعالجة أزمة الثقة التاريخية بين العلمانيين والدينيين في العراق، عبر تحقيق خطوة منتظرة واحدة على الأقل باتجاه دولة وطنية متماسكة، نظراً لارتكازه على مقدمات عقلانية. وبذلك فهو يمثل خياراً فكرياً وسياسياً قابلاً للإثبات أو الدحض بحكم نتائجه ومآلاته، دون أن يستلزم وضعه مسبقاً في خانة "الفضيلة" أو "الرذيلة".

والتيار الصدري الذي حدث تقارب المدنيين معه في ساحات الاحتجاج، لا يمكن تقييمه بمعيارٍ أو تصنيف واحد لأنه غير مُمأسس على نحو بيروقراطي كما هي الأحزاب الإسلاموية الأخرى. فهو تيار اجتماعي/ ديني/ سياسي، ديناميكي، مزيج من النزاهة والفساد، ومن السلم والعنف، ومن الثقافة والجهل، ومن الوطنياتية والطائفانية، ومن الانضباط والعشوائية، ومن إسلامويين منغلقين ومن متدينين منفتحين لهم تأريخ يساري لا يتنكرون له. والأهم من ذلك أن قاعدته الشعبية وثقله الاجتماعي يمثل الهدف الأغلى الذي يحلم أي يسار أن يعمل لاستقطابه. فالقاعدة السكانية العظمى للصدريين تضم عراقيين شيعة محرومين ومسحوقين وجدوا في البيئة الصدرية المتماسكة ملاذاً وحلاً وتعويضاً. وهم بوعيهم الاجتماعي المتذبذب الحالي يمثلون مرحلة انتقالية من الوعي الإسلاموي ذي الوظيفة التنفيسية الانفعالية، إلى الوعي الطبقي ذي الوظيفة التحررية العقلانية.

وهذا يعيدنا مرة أخرى إلى موضوعة النزعة اليساروية الاجتماعية في العراق، إذ أفترضُ أنها عابرة في جوهرها السيكولوجي لأي ايديولوجيات مسبقة أو جاهزة، علمانية كانت أم دينية. فثمة مؤشرات ملموسة عن يسار ديموغرافي جديد أخذ ينشأ عن نزعات سوسيوثقافية مؤيدة لفكرة الدولة المدنية، بدأت بالبزوغ والانتشار لدى فئات سكانية عراقية مهمة ومؤثرة ممن يصنفون عادة ضمن إطار "المدنيين" أو "المتدينين" على حد سواء. ما أريد قوله أن تصنيف الصراع السياسي اليوم في العراق ضمن ثنائية "علماني- ديني" لم يعد ملبياً للشروط الديناميكية الموضوعية التي يتطور فيها الحراك السياسي، وهو ما أوضحته في سؤال سابق عن الحراك الاحتجاجي. فالنزعة اليساروية التي أتحدث عنها هي قبل كل شيء نزعة سوسيوسيكولوجية جماهيرية بإطار ثقافسياسي شامل، وهي ليست حكراً على العلمانيين واللادينيين، بل هي متاحة نفسياً لكل التصنيفات السياسية للبشر القادرين على التأثر بها، ضمن مراحل تاريخية محددة، إذ تتضمن توجهاً قيمياً جذرياً «لتغيير العالم باتجاه أكثر اتفاقاً مع العقلانية والعدل والإقرار بوحدة القيمة البشرية».

أما عن "الكتلة التأريخية" Historic bloc، ففي زمن الكوارث السياسية الكبرى، تبرز دوماً فكرة "غرامشي" حول إمكانية

تأسيس هذه الكتلة بين الجمهورين المدني والديني لإنقاذ البلاد، بحسب خصوصية كل مجتمع ودرجة تطوره السياسي والاجتماعي. فالايديولوجيات المتضاربة لا تنبع بالضرورة من سيكولوجيات متضاربة. فالمحروم المتدين لا يختلف عن المحروم غير المتدين في بنائه الانفعالي المتضرر جراء الظلم والإفقار والتهميش، لكنهما قد يختلفان في كيفية تسبيبهما لحالتهما وفي مدى تسويغهما أو عدم تسويغهما لها.

وأنا هنا أنطلق من فرضية غرامشوية محددة تقول: "عندما تبدأ السلطة السياسية بفقدان قدرتها على الترويج لمشروعها الثقافي في أذهان الناس يصبح التغيير مرهوناً إلى حد كبير ببزوغ "هيمنة ثقافية" مضادة أو بديلة Counter Hegemony لدى الفئات الاجتماعية المتضررة، ضمن ما يسمى بـ "حرب المواقع" War of positions. وواحدة من احتمالات حرب المواقع هذه هي العمل الثقافي والسياسي لتأسيس كتلة تاريخية.

هذه الكتلة التي دعوتُ إليها ليست كتلة ايديولوجية ولا سياسية بالمعنى التقليدي الباحث عن السلطة، بل كتلة اجتماعية تنسيقية (عمادها الشيوعيون والصدريون) لإنجاز مهمات إنقاذية للبلاد، تشكل نقطة التقاء لأفراد وجماعات اجتماعية مختلفة (سياسية وثقافية ودينية ومدنية ونقابية) لتكوين إرادة مجتمعية مشتركة تكون بديلاً تدريجياً للعملية السياسية الحالية التي ثبت أنها كتلة تاريخية منتهية الصلاحية انتهكت بنود العقد الاجتماعي مع المجتمع.

أما التناقضات والتنافسات الايديولوجية أو الطبقية بين أطراف الكتلة فيجري تأجيلها طوعياً وموضوعياً، ريثما يتم إنجاز التحول من دولة المكونات المتناحرة إلى الدولة الوطنية الجامعة، إذ سيعود حينها الصراع الطبقي والايديولوجي والثقافي لإنتاج نفسه من جديد، ولكن ضمن ظروف جديدة تصبح فيها الثقافة السياسية السائدة أقرب إلى الطابع المدني من أي وقت مضى.

الثقافة الجديدة: وهنا يبرز السؤال الواسع التداول: هل إن تحالف سائرون الذي أبرم بين الشيوعيين والصدريين 2018 يعدّ مدخلاً لمفهوم الكتلة التاريخية الذي دعوتَ إليه؟ أم إنه ليس أكثر من تحالف سياسي مؤقت؟ وما تقييمك لتحالف سائرون؟

فارس كمال نظمي: كنتُ قد طرحت هذا السؤال تحديداً في 17/ 1/ 2018 أي في يوم الإعلان عن تأسيس تحالف سائرون، بالقول: "هل هذا التحالف الجديد يمثل تلك الكتلة التاريخية أو نواتها؟ أم إنه ليس أكثر من كتلة انتخابية مؤقتة؟".

وكتبتُ حينها أن أي إجابة قاطعة عن هذا السؤال في هذه اللحظة ستكون متسرعة، إذ تتفرع احتمالات جدلية متعددة من هذا الحدث الفريد في تاريخ التطور السياسي المعاصر في العراق، باجتماع تيار ديني مع تيار مدني في مشروع سياسي مشترك يتطلع للمشاركة في حكم البلاد. فالكتلة التاريخية خيار يمكن أن يبدأ في لحظة يتزامن فيها وعي سياسي تراكمي

محدد لدى أطراف متعددة، لكن تطورها واكتمالها، أو انحسارها وأفولها، يبقى أمراً احتمالياً محكوماً بعوامل تتعلق بنمط ومسارات الفعل التواصلي Commun-cation action - بتعبير هابرماس - بين تلك الأطراف؛ فضلاً عن أنها تتطلب وقتاً أطول من أي دورة انتخابية لتظهر نتائجها ومآلاتها.

وقد أظهرت الشهور العشرون الماضية التي أعقبت التأسيس أن القائمين على تحالف سائرون من صدريين (أكثرية نيابية ضمن التحالف) وشيوعيين (أقلية نيابية ضمن التحالف) كانوا عاجزين – وهو ما حذرت منه وقتها - على تقديم الحس التاريخي التقاربي والضرورات السوسيوسياسية التي أنتجت هذا الحدث، على أي أرقام انتخابية "مشروعة" لا تشكل إلا الجزء الفني والإجرائي من هذه الكتلة التحالفية التي كان يُنتظر منها - اجتماعياً وانتخابياً - إحداثُ تغيير ملموس في توجهات البوصلة السياسية القادمة، لصالح إعادة الاعتبار للهوية الجامعة، وتمهيد الطريق تدريجياً نحو الدولة الوطنية.

وقد يعزى هذا العجز والقصور إلى الإغواء الذي وقع فيه تحالف سائرون منذ البداية، بالانخراط في النشاط السياسي الروتيني العقيم لتشكيل حكومة ناقصة الشرعية إلى حد كبير، أعادت إنتاج الفساد والتطرف وهويات ما دون المواطنة. وكل ذلك كان يعني بالضرورة عزوفه – حتى اليوم - عن إعلان المعارضة السياسية المرتكزة إلى الديناميات السوسيوسياسية للحراك الاحتجاجي الجماهيري. هذا العزوف أدى إلى إغلاق الأفق – مرحلياً على الأقل - أمام التصاعد المستقبلي المحتمل لتلك الهيمنة الثقافية التي حققها التقارب بين المدنيين والصدريين خلال مرحلة ما بعد 2015 على صعيد الإصلاح السياسي المنتظر.

وهنا أشدد على ما قلته في مناسبة سابقة: إن الحراك الاحتجاجي الذي انبثق عنه تحالف سائرون، يمثل ذروة وعي سوسيوسياسي تراكمي بالتغيير، وإن التراجع عن لحظة الوعي تلك يعني إيذاناً بإحباط واسع النطاق لجمهور ينتظر خلاصاً اجتماعياً وانتقالاً نفسياً إلى عصر جديد، مهما كانت بداياته عسيرة. ومثل هذا الإحباط الجمعي سيمهد أسباباً جديدة وجدية للعدمية والتطرف والغلو واليأس السياسي العنفي.

الثقافة الجديدة: اعتبرتم أن سنة 2010 تمثل لحظة مفصلية في المشهد السياسي العراقي، إذ ثمة وجهان لهذه اللحظة. فمن جهة يمكن تسجيل "لحظة بدء العد التنازلي للأسلمة السياسية في العراق بكل ما أشاعته من وعي خضوعي وتدين زائف وخدر ارتهاني لدى الفرد العراقي خلال السنوات السبعة التي أعقبت الاحتلال الأمريكي. أما الوجه الآخر لهذه اللحظة المفصلية فكان البزوغ التدريجي للنزعة الوطنياتية بوعيها المعارض وممارستها الاحتجاجية القائمة على ثقافة المشاركة السياسية والمناداة السليمة بالإصلاح

الجذري الهادف إلى التغيير الشامل لبنية النظام السياسي في نهاية المطاف".

هل يكفي الارتكان الى هذه العناصر للقول بأن "لحظة مفصلية" قد حصلت؟ أم إن ثمة عناصر أخرى يمكن إضافتها لتكتمل المقاربة؟ نطمح الى توضيحات اضافية.

فارس كمال نظمي: هذه اللحظة المفصلية التي بدأ فيها الانتقال التدريجي والبطيء من قطبية الأسلمة السياسية إلى قطبية الوطنياتية، هي بداية لعملية تاريخية تختص بتطور الوعي السياسي الشعبي وسط ظروف ومتغيرات سياسية بالغة الشدة والتأزم. وكانت الرافعة الأساسية لهذا الانتقال – الذي ما يزال في بدايته - هي الموجات الاحتجاجية الأربعة الرئيسة: ابتدأت مع انتفاضة "الكهرباء" في حزيران 2010، مروراً بانتفاضة "جمعة الغضب" في 25 شباط 2011، وصولاً إلى اندلاع الموجة الثالثة في تموز 2015، وانتهاءً بالموجة الرابعة في تموز 2018 (البصرة ومحافظات الجنوب). فقد أفلحت هذه الاحتجاجات، وما رافقها من حراك سوسيوسياسي في خلخلة المشروع الثقافي للسلطة (أي الأسلمة) وأضعفت قدرتها على إعادة انتاج هيمنتها على الحياة العامة، كما أفلحت في إطلاق هيمنة ثقافية مضادة (أي الوطنياتية)، تدعو لإصلاح سياسي شامل يؤسس لدولة مدنية تحترم مبادئ العدل الاجتماعي والديمقراطية السياسية، وتتبنى الهوية الوطنية الجامعة والمواطنة المتساوية، وتنبذ الإثنية السياسية.

وقد ترافق هذا الانتقال – من الأسلمة إلى الوطنياتية - مع تطورات متنوعة ومتشعبة في الفضاء السياسي والاجتماعي والديني، مع ضرورة الإقرار بالتداخل البنائي والوظيفي بين هذه الفضاءات. ويمكن الاستدلال على ملامح الأفول في الهيمنة الإسلاموية في مقابل ملامح البزوغ في الهيمنة الثقافية المضادة (الوطنياتية)، عبر مقاربة هذه الفضاءات الثلاثة:

1. العملية الانتخابية: حملاتها ونتائجها وما أفرزته من تحالفات سياسية لاحقة.
2. تنامي فاعلية المجتمع في الفضاء العمومي، وتطور ثقافته السياسية، واتجاهاته الاحتجاجية، وتصوراته عن السلطة وشكل الدولة.
3. المؤشرات الإصلاحية في الخطاب الديني ومواقفه تجاه الدين السياسي.

وسوف أتناول هنا بالتحديد مؤشراً واحداً هو تحولات الفضاء الانتخابي، إذ سبق لي الحديث بالتفصيل في هذه المقابلة عن الفضاء الاجتماعي الاحتجاجي. أما المؤشرات الإصلاحية في الخطاب الديني (تحديداً السيدان علي السيستاني، ومقتدى الصدر) فتتطلب بحثاً مستقلاً لها في فرصة قادمة.

فقد حقق التحالف السياسي الانتخابي (سائرون) بين الصدريين والشيوعيين وأحزاب مدنية أخرى تفوقاً (هيمنة) ذا أهمية في نتائجه الانتخابية النيابية في أيار 2018، إذ جاء بالمرتبة الأولى، مستنداً في برنامجه السياسي إلى شعار "لبناء الدولة المدنية، دولة المواطنة والعدالة

الاجتماعية". وهذا واحد من أهم مؤشرات الهيمنة الثقافية المضادة، أي بروز تحالف إسلامي - مدني - يساري على مستوى البرنامج الانتخابي والمشروع السياسي.

كما أفضت النتائج الأخرى لتلك الانتخابات النيابية وما أعقبها من تحالفات سياسية متأثرة بها، إلى بروز كتلتين سياسيتين كبريين، باتتا إلى حد مهم خارج النطاق الإثنو - سياسي التقليدي الذي رافق العملية السياسية الحالية منذ انبثاقها في2003م.

تمحورت الكتلة الأولى – بنسبة معينة - حول مشروع عراقوي رافض للتدخلات الأجنبية، يريد الخروج من مشروع الأسلمة السياسية المتراجع، نحو مشروع بناء الدولة الوطنية المتبنية لمبدئي المواطنة والعدالة الاجتماعية. هذا المشروع استند إلى برنامج سياسي إصلاحي عابر لنسبيات الايديولوجيا والتمترسات العقائدية، وأصبح تحالف سائرون المحرك الأساسي لهذا التحالف.

أما الكتلة الثانية، فقد تمحورت – بنسبة كبيرة - حول مشروع كومبرادوري تحالفت فيه قوى رأس المال الطفيلي وشبكاته الزبائنية العابرة للطائفة والعِرق، للدفاع عن مصالحها المالية المتمأسسة في أعماق الدولة الموازية للدولة العراقية الرسمية الهشة. هذا المشروع يرى في التدخلات الخارجية دعماً ضرورياً لخياراته، ضمن إطار التخادم العابر للاستقلال الوطني، والمستند إلى فكرة أن ما يمارسه من تمثيل سياسي لا يُستمد بالضرورة من شرعية مجتمعية وسياسية داخلية بقدر ما يُستمد من قوة التأثير السياسي والاقتصادي لمراكز قوى خارجية إقليمية ودولية.

هذا الاستقطاب الثنائي للكتلتين، وبالرغم من طابعه الصراعي المُقلق، إلا أنه يشكل نقلة إيجابية في مسار التطور السياسي لمرحلة ما بعد 2003. فهي المرة الأولى التي ينتقل فيها الحراك السياسي من نمطية الهويات الإثنية المتصارعة جميعاً داخل فضاء سياسي واحد، إلى ديناميات جديدة بات فيها العامل الوطنياتي المستند إلى مطالب اجتماعية طبقية ملحة، يشكل قطباً فاعلاً لا يمكن تجاوزه بسهولة، ناهيك عن ابتزازه أو التمويه عليه.

وإذا كانت الكتلة الكومبرادورية ما تزال قادرة على تحقيق مكاسب جدية داخل إطار النظام السياسي الذي تموضعت في أحشائه منذ عقد ونصف، بدليل قدرتها على تمرير الجزء الأكبر من خياراتها داخل الكابينة الوزارية الجديدة، فإن الكتلة العراقوية المضادة، وبالرغم من تراجع فاعليتها السياسية واستغراقها في الأداء النمطي النفعي، ما تزال قادرة – نظرياً على الأقل - على تنمية رأسمالها الاجتماعي وممارسة هيمنتها الثقافية داخل الإطار المجتمعي العام، وبخاصة لدى الفئات المحرومة والمتضررة والمهمومة طبقياً وأخلاقياً. ويتطلب ذلك ذهابها إلى خيار المعارضة البرلمانية والاحتجاجية المحترفة، الذي سيشكل استثماراً سياسياً رشيداً لتوسيع الكتلة اجتماعياً وديموغرافياً وزيادة إمكانية تأثيرها في الفضاء السياسي والثقافي العام

خلال المراحل المقبلة. إلا أن الأداء السياسي المتواضع وغير المنسق لهذه الكتلة، لا يقدم مؤشرات تبرهن على قدرتها على تحقيق كل ذلك حتى الآن.

الثقافة الجديدة: ثمة اشكالية عصية على الفهم لدى قطاعات واسعة من السكان وهي ما نواجهها أثناء فترات الانتخابات. فثمة قطاعات واسعة من السكان تنتقد الأوضاع السائدة من فساد وعنف سياسي واغتراب مجتمعي، وتعبر عن عدم رضاها عنها بوسائل عدة بما فيها عبر حركات الاحتجاج (أي تنامي ثقافة الاحتجاج). ولكن بالمقابل وعند الذهاب للمشاركة في الانتخابات نرى أن النزعة الغالبة هي هيمنة نزعة التصويت على أساس المذهب أو الطائفة أو القومية، أي هيمنة "سيكولوجيا الارتهان" للهويات الفرعية؟ كيف تفسرون هذا التناقض وما هي سبل الحد منه؟

فارس كمال نظمي: مرة أخرى، فإن شيوع "سيكولوجيا الارتهان" لا يعني أن الاحتجاج (نزعة وسلوكاً) غير قابل للنمو بوصفه ثقافة سياسية إيجابية، أو إنه لم يحقق بالفعل نمواً ملحوظاً في الفضاء السوسياسي العراقي خلال السنوات التي أعقبت 2010. وهذا ما أوضحته قبل قليل في سياق الحديث عن ديناميات الاحتجاجات وتطورات الفضاء الانتخابي الذي أجد أنه لم يعد كما كان عليه الحال في الدورات الانتخابية المبكرة، على الرغم من ارتفاع نسب المقاطعة في الانتخابات الأخيرة، وهو مؤشر جدلي يتطلب تفكيكاً متعدداً.

ولكن لغرض التفاعل مع سؤالكم، فليس جديداً القول أن الفرد العراقي ما يزال يعاني من احتجازه خارج ذاته الاجتماعية التي يتمناها، وهو ما أطلقتُ عليه ظاهرة "المجتمع الرهينة". فالعوامل الموضوعية التي ارتهنت العراقيين في مصائرهم، باتت بديهيات يعرفها الجميع: أولها الحروب والحصارات والاستبداد والاحتلال والفساد السياسي والتطرف الديني الدموي والتهجير الطائفي وسادية حكومات الجوار، وليس آخرها الفقر والحرمان والبطالة والفساد ونهب المال العام واللامعيارية المجتمعية وانهيار الخدمات. ولذلك فالفرد العراقي بات تفكيره أزماتي البنية، يرى في الحرية وهماً وفي الوهم حريةً. يشعر بعجزه عن المشاركة السياسية الفاعلة في أحداث بلاده. لا يستطيع أن يغادر عقدة كونه "رهينة" لقوى كاسحة حتى في حال الغياب الموضوعي لتلك القوى. إنه يبحث عن خاطف له يلوذ به، ويتصرف لاشعورياً كما لو إن قوة غير إرادته تحدد له مساراته.

وبعد 2003، عاود المتأسلمون الاستفادةَ من ستراتيجية "المجتمع الرهينة" وترجمتها إلى أصوات مؤيدة لهم توضع "طوعاً" في صناديق الانتخابات. فأصبح الرقيب الداخلي هذه المرة يستمد طاقته وديمومته ليس من سطوة الحزب أو القائد، بل من قدسية سلطة اللاهوت التي "لن تغفر" للناخب امتناعه عن التصويت لها بعد أن جرت ترجمة هذه السلطة إجرائياً إلى قوائم وأسماء

ورموز تلعب دور "الوسيط المقدس" بين الإنسان وربه. ولذلك لا عجب أبداً أننا رأينا ملايين العراقيين يلعنون مرشحي قوائم معينة ويصفونهم بالفساد وعدم الجدارة، ثم يهرعون لانتخابهم تحت وطأة مشاعر الذنب وخوفاً من "عقاب" الآخرة، على أساس مذهبي أو عشائري أو مناطقي، بحثاً عن أمن نفسي زائف يوفره له هذا السلوك القطيعي.

فكانت النتيجة على المستوى السيكوسياسي انتشار "العدمية السياسية"، وتقويض القدرة على التفكير السياسي الجمعي، إذ تدهورت توقعات الفرد العراقي عن فاعليته السياسية، وما إذا كان قادراً حقاً أن يسهم في توجيه دفة الأحداث في بلاده ولو في نطاق محدود. هذا الاغتراب السياسي يمثل أقصى مؤشرات اللاأبالية والعزوف اليائس عن الالتحاق بالفعل السياسي الجماهيري الهادف إلى التغيير والإصلاح. ومع ذلك، أمسى الفرد العراقي في الوقت نفسه يمتلك وعياً تفصيلياً بماهية الفساد السياسي والمالي في بلاده، وبلا مشروعية نظام الحكم الحالي، وبالآفاق المظلمة التي تنتظر العراق في حال استمراره، ولكنه وعي ما يزال مكبلاً بمقدار ملحوظ من اليأس والعدمية.

وكنت قد كتبت قبل نحو عقد من الزمن أن السنوات القادمة في العراق ستشهد تناقصاً مؤكداً في أعداد الملايين الخاضعة لسيكولوجيا التسليم، لصالح ظهور ملايين أخرى ستكتشف تدريجياً وبالتجربة الملموسة بطلانَ ولا أحقية فكرة "الرهينة". وهو ما بات يتحقق على نحو بطيء وتدريجي عبر الأفول المستمر في الهيمنة الإسلاموية في مقابل ملامح البزوغ للهيمنة الوطنياتية المضادة.

من جانب آخر، إذا كان ارتفاع نسبة المقاطعة الكبيرة في الانتخابات النيابية الأخيرة 2018، يمكن أن يقدم مؤشراً على فقدان الأمل، أو اللامبالاة، أو الاكتئاب والاغتراب السياسيين، أو العجز الجمعي المكتسب، أو التسليم بنظرية المؤامرة، لدى الجمهور المقاطِع، بما يعنيه كل ذلك من عدمية وارتهان، فإن فريقاً آخر يرى في المقاطعة سلوكاً احتجاجياً مقاوماً للارتهان، إذ يحاجج بالقول: "أيُّ معنى لديمقراطية آليتها الوحيدة تقريباً هي صناديق انتخابية تعيد المرة تلو الأخرى إنتاج سياسيين فاسدين سلوكاً وعقلاً؟ أليست الانتخابات في هذه الحالة تعدّ اختزالاً فجاً لجوهر الديمقراطية الذي يتطلب شروطاً تراكمية مركبة أخرى لم تتوافر بعد في واقعنا السياسي، أولها توافر اقتصاد منتج، وثقافة سياسية عقلانية، وطبقة وسطى فاعلة، واستقرار سياسي معقول؟".

الثقافة الجديدة: أخيراً، وفي ضوء كل ما تقدم من تحليلات ومقاربات، هل من رؤية ختامية بشأن توقعاتكم لمستقبل العملية السياسية في للعراق؟ وإلى أين يتجه المسار السوسيوسياسي للبلاد؟

فارس كمال نظمي: لا أنكر الأهمية المؤثرة للتدخلات الخارجية (الإقليمية والدولية) في تحديد المسار السياسي الحالي

والقادم في العراق بتفريعاته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المتعددة. إلا أن ما يهمني – على مستوى التحليل والتشخيص والاستشراف - هو طبيعة الاستجابة الداخلية التي يبديها الفضاء السياسي العراقي حيال هذه التدخلات، عبر مقاربة الديناميات السوسيوسيكولوجية الداخلية لهذا الفضاء.

ولذلك لا يمكن الحديث هنا عن تشاؤم كلي في مقابل تفاؤل كلي، أو رؤية واضحة مؤكدة في مقابل رؤية ضبابية حائرة؛ بل يمكنني الحديث عن زمن اجتماعي نوعي يحبو بطيئاً جداً في العراق بالمقايسة مع الزمن الفيزيائي (الكمي) الموازي له. فقد تمت إعادة إنتاج الخضوع في العراق بصورٍ سيكولوجية مأساوية متنوعة ومبتكرة على مدى أكثر من خمسة عقود، ولذلك فإن توظيف القياسات الفيزيائية الكمية التقليدية (الأرقام والأعداد والشهور) في تقييم حراكه المجتمعي، يصبح غير مُجدٍ، بل يصبحُ مضللاً لمن يريد التبصر في جوهر الحدث السياسي ومآلاته القادمة المرتكزة على القياسات الاجتماعية - لا الفيزيائية - التراكمية وعياً وسلوكاً.

تدلنا التجارب البشرية عبر التأريخ، أن تحول الوعي بالحرية إلى سلوك حر فعلي، ليس أمراً بسيطاً أو حتمياً أو مباشراً، إذ تبقى المسافة الاجتماعية بين المعتقد والفعل مكتظة بعدد لا يحصى من متغيرات التأجيل والكف والإحباط. لكن إدراك الرهينة لعبوديتها، ووعيها برذائل خاطفها، يمثلان الخطوة الأولى الضرورية لانتصارها النفسي القادم على تفكيرها الأزماتي. إن فعل الحرية هو أعقد أنواع السلوك البشري قاطبةً، لأن درب التحرر الداخلي العميق يتطلب أولاً التخلص من أي أوهام صنعها التأريخ الاجتماعي للإنسان، أوهام ترتدي لباس الحرية لكنها تمارس دوراً السجان نحو معتنقيها.

وإن جوهر ما يحدث اليوم، هو خروج عسير ومؤلم وبعيد المدى للسوسيولوجيا العراقية من شرنقة الارتهان، إلى فضاء ملتبسٍ بتعقيداته التي يُعاد إنتاجها كل يوم بصيغ مستجدة لإشكالية الحرية. وما بين الارتهان والحرية تنشط سيكولوجيا الأمل بلا هوادة.

أدب
و
فن

كان من المفروض ان يقدم العزيز الراحل ابراهيم الخياط، ملف باب ادب وفن/ العدد 408 في يوم 27 /8 /2019 ولكنه وقبل يوم من الموعد اخبرنا معتذرا بانه لن يستطع ارسال الملف في الموعد المحدد لارتباطه بموعد اخر (سفرة الى دهوك)، ووعد بان يكون الملف جاهزا بعد عودته من سفره مباشرة. ولكن شاءت الاقدار ان يقع الحادث المشؤوم ويرحل (أبو حيدر)، وبالتالي تعذر صدور ملف باب ادب وفن لهذا العدد، 408 ، وسيعاود الصدور في الاعداد القادمة.

وسنكرس باب هذا العدد للفقيد الكبير العزيز ابراهيم الخياط، وننشر هنا الرسائل والبرقيات التي وردت، معزية برحيله الابدي.

هيئة التحرير

ملف التعازي برحيل إبراهيم الخياط

بغداد – طريق الشعب

بدموع عزيزة وقلوب يعتصرها الألم، ودع حشد كبير من رفاق وزملاء ومحبي الشاعر والكاتب إبراهيم الخياط (أبو حيدر)، الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب العراقيين، صباح الخميس 29 /8/ 2019 في بغداد، فقيدهم الكبير الذي اختطفه الموت اللئيم على غير انتظار.

وانطلق موكب التشييع المهيب من بناية مقر الاتحاد، وتوجه نحو مقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ساحة الأندلس، بحضور عائلته وبمشاركة جمهرة من المثقفين والادباء والشخصيات الاكاديمية والسياسية، بينهم وزير الثقافة د. عبد الامير الحمداني، وممثلة رئيس الجمهورية السيدة ميسون الدملوجي وسفير دولة فلسطين في بغداد السيد أحمد عقل.

وأمام مقر الحزب، عند تمثال القائد الشيوعي الشهيد سلام عادل، حيث سجي جثمان الفقيد الكبير، القى الرفيق مفيد الجزائري، نائب سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، كلمة هذا نصها:

أبا حيدر معك نكمل المشوار
"ترفّع ايها النجمُ المُسجّى
وزِد في دارةِ الشرفِ إتّقادا.
فأنَ الموت أقصرُ قِيد باعٍ
بأن يغتال فكراً واعتقاداً"
ترفع ابا حيدر..

فحقٌ لك ان تختال، وقد هز خبر رحيلك الوطن الغالي من اقصاه الى اقصاه، وتنادى العراقيون الذين احببتهم ونذرت نفسك لخدمتهم وخدمة ادبهم وثقافتهم، تنادوا من

كل حدب وصوب موجوعين حزانى ليسيروا في موكب وداعك الأخير.

ترفع ابا حيدر..

فأنت اليوم تتحدى الموت والانطفاء، بإشعال مشاعر الحب والاعتزاز والاحترام في قلوب العراقيين الذين خبروك وعرفوا معدنك الصافي.

ترفع..

فمثلك، وهب نفسه وعقله ووجدانه للوطن والناس والثقافة، يبقى متوهجاً لا يذوي في عيون الوطن والناس ورواد الثقافة والابداع..

أبا حيدر.. لا نقول وداعاً

فمثلك يظل ينبض ويلتمع على الدوام..

ومعك سنواصل المشوار.. لأجل الوطن والناس والثقافة

****

بعد ذلك انطلق موكب السيارات الكبير مرافقا نعش الفقيد الذي ضمه العلم العراقي، متجها إلى النجف حيث المثوى الاخير في "مقبرة السلام".

وفي مدينة النجف كان في استقبال جثمان الفقيد حشد كبير من أدباء المحافظة والمحافظات المجاورة ومثقفيها، وجرت مراسيم تشييع رسمية مهيبة شارك فيها المحافظ السيد لؤي الياسري، وحضرها أعضاء قيادة منظمة الحزب الشيوعي العراقي في المحافظة والعديد من الكوادر والاصدقاء.

وتقدمت جمع المشيعين جوقة موسيقى عسكرية حاملة الاعلام العراقية، وهي تعزف الألحان الحزينة، مودعة الموكب المتجه الى المقبرة، حيث ووري الثرى في ذمة الخلود.

هيئة تحرير مجلة (الثقافة الجديدة) : إبراهيم الخياط (أبو حيدر).. وداعا

فجعنا هذا اليوم، الأربعاء المصادف 28 /08 /2019، بنبأ الرحيل الابدي للشاعر والأمين العام لاتحاد ادباء وكتاب العراق ومحرر "ادب وفن" في مجلة (الثقافة الجديدة) والشخصية الوطنية والاجتماعية والديمقراطية واليسارية العراقية العزيز ابراهيم الخياط (ابو حيدر)، إثر حادث مروري على الطريق الرابط بين أربيل ودهوك حيث كان وزميله الشاعر عمر السراي)الذي اصيب في الحادث) متوجهين الى دهوك لحضور فعالية ثقافية هناك.

إن (الثقافة الجديدة) تتذكر على الدوام السنوات العديدة التي قضاها العزيز (ابو حيدر) في العمل ضمن قوامها، وما بذله من جهود مثابرة لتطوير عملها والارتقاء به الى ذرى جديدة، كي تظلّ أمينة لشعارها المركزي العتيد: فكر علمي.. ثقافة تقدمية، وأن تكون في مقدمة المنابر التنويرية في المشهد الثقافي والإبداعي العراقي عموما، من خلال ما قدمه من أفكار واقتراحات لتطويرها.

وبرحيل ابراهيم الخياط ينكس الشعر قامته، وبفقده نودع وبغصة كبيرة في قلوبنا أحد النجوم الكبيرة المتلألئة في سماء الثقافة والسياسة والنضال.

لقد كانت حياة العزيز إبراهيم، على امتدادها، درسا كبيرا لأجيال عديدة من رفاقه وأحبته، وعزاؤنا ان الفقيد الكبير ترك لنا ولهؤلاء، وغيرهم أيضا وهم كُثر، إرثا كبيرا من المواقف الأصيلة والألفة الطاغية والذكريات الطيبة التي ستظل تتحدث عنه، وتذكر به، وتبقيه حياً دائم الحضور بيننا، هذا اضافة الى السلوك

الإنساني الرفيع والروح الشفيفة والتي لا تساوم على القيم والمبادئ الكبرى التي تربى عليها.

مرة قال المفكر المصري الراحل محمود أمين العالم ما معناه أن الذين يحتفظون بشموخ القامة الإنسانية في وجه العواصف والمحن، وينسجون الدفء والطمأنينة والاستمرار المضيء في تاريخ الإنسان، بتواضعهم ونزيفهم الصامت هؤلاء هم صناع الحياة بحق، بهم يتحرك المجتمع متطلعا إلى العدالة والسعادة والمحبة والحرية والسلام. ومن المؤكد ان هذا الوصف ينطبق أيضا على فقيدنا الكبير إبراهيم الخياط. فهو احدى القامات الأصيلة التي لم تنحن أمام العواصف والمحن ولم تساوم.

إن رحيل المبدع الكبير ابراهيم الخياط خسارة فادحة لنا جميعا، ولقضية شعبنا التي منحها الراحل الغالي كل ما يملك من طاقات ابداعية.

وما عسانا ان نقول الآن بعد صدمة الرحيل سوى: أبا حيدر.. لقد خسر معك الموت هذه المرة لعبة المفاجأة... ولكن مع ذلك باق أنت بين أجمل قامات وطننا الثقافية المسكون بـ"جنون" الحرية والعدالة والمساواة والكرامة، وسيبقى منجزك النضالي والثقافي، على مختلف الصُعد، محفورا في الذاكرة الجمعية.

(با حيدر)، كم من الوقت سيمر لنعترف بهذا الغياب، ونتجاوز ارتباك اللحظات التي يأتي فيها اسمك مقروناً بالرحيل. سنظل نتعلق بأهداب هذه الذكريات، الآن وبعد ان رحل جسدك، ستبقى روحك تمارس حياتها بنشاط: تقرأ، تستمع، تجادل، تكتب بصبر وأناة، وضحكتك الشفيفة لا تبارح أيامنا، فأنت المجبول من طيبة هذه الأرض الطيبة، ابن بعقوبة ـ مدينة البرتقال.. ابن العراق.

ختاما.. لكافة افراد عائلة فقيدنا الكبير (أبي حيدر) ولكل اصدقائه ورفاقه وكل محبيه وهم كُثر سواء داخل الوطن أو خارجه، خالص مشاعر المواساة وجميل الصبر مقرونة بالتضامن الحار معهم في هذا المصاب الجلل.. آملين ان يكون هذا خاتمة الاحزان.

والذكر الطيب دوما للراحل الصديق الكبير والرفيق العزيز ابراهيم الخياط!

وداعاً ابراهيم.. نم مغردا في مملكة الشعر... ستظل حاضرا على الدوام... فكرا وممارسة وسلوكا اخلاقيا رفيعا... وفوق ذلك مبدعا راقيا ظل وفيا لأفكاره ومُثله ولم ينحنِ امام العواصف !

لن ننساك يا "أبا حيدر" لأنّ الورد يظلّ يعبق برائحة الحياة ولا يشيخ.

هيئة تحرير مجلة (الثقافة الجديدة)
2019/ 08/ 28

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي:
الرفيق ابراهيم الخياط
فقيد الوطن والثقافة.. وداعاً!

ببالغ الألم والحزن تنعى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الشخصية الثقافية والوطنية، الشاعر والكاتب المبدع، الامين العام لاتحاد الادباء والكتاب في العراق، الرفيق ابراهيم الخياط، الذي توفي اليوم في حادث سير على الطريق بين مدينتي اربيل ودهوك.

رحل رفيقنا ابو حيدر وهو في طريقه للمشاركة في فعالية ثقافية في دهوك، في رحلة طوى العشرات وربما المئات مثلها هذه السنة وفي السنين الماضية، في شتى محافظات العراق ومدنه وحواضره، متابعاً ومساهماً في كل محفل ثقافي، وفي كل حدث هام وجديد في حياة الاتحاد والادب والادباء والكتاب، والحياة الثقافية العراقية عموماً.

كان الراحل ابو حيدر شاعرا وكاتبا مميزا، كرس نفسه في وقت مبكر غداة انتمائه الى اتحاد الادباء والكتاب، لقضية هذه المنظمة الثقافية والمهنية العريقة، وقدم لها الكثير الكثير من جهده المخلص وعطائه السخي، حتى كافأه جمهور اعضائها الواسع، مرة بعد مرة في مؤتمراتها الانتخابية، بأكبر ما يتمنى ان يفوز به المتصدون لقيادتها، من ثقتهم الغالية.

وكان الفقيد عراقيا اصيلا في عراقيته، وطنيا مخلصا لوطنه، وفيا لشعبه وكادحيه.

انتمى الى الحزب الشيوعي العراقي عن قناعة عميقة بفكره وقضيته، وانخرط بكل عقله وقلبه في النضال المتجدد من اجل اهدافه السامية، وبقي حتى آخر لحظة من حياته أمينا له، منغمرا بثبات في مسيرته المعمدة بالتضحية والعطاء.

وكان ابو حيدر انسانا بسيطا، خدوما، زاخرا باللطف والود، حتى غدا لا يبارى في كثرة المعجبين والمحبين.

يا لخسارتنا برحيل ابراهيم الخياط، وخسارة الادب العراقي واتحاده العتيد!

ويا لخسارة ثقافتنا ووطننا بفقدانه!

تعازينا الحارة الى اسرته العزيزة: الى ام يسود المفجوعة والى ابنائه واخوته وافراد العائلة الآخرين الحزانى.

تعازينا الى جمهور رفاقه واصدقائه وقرائه ومحبيه الأكثر من كثيرين.

وستبقى ذكرى فقيد الوطن والثقافة ابراهيم الخياط مضيئة لا تنطفئ!

رائد فهمي: ابراهيم الخياط شاعر جمهورية البرتقال وداعاً

فقدنا هذا اليوم بحادث مروري مفجع شاعر" جمهورية البرتقال" الرائع والناشط والبارز في المجال الثقافي وأمين عام اتحاد الأدباء والكتاب في العراق، ابو حيدر، ابراهيم الخياط.

لم يكن ابراهيم الخياط، شاعرا رقيقا وكاتب عمود مبدعا فحسب، بل كان مناضلا سياسيا في إطار الحزب الشيوعي. وناشطا مدنيا في مجال الدفاع عن حرية التعبير والحقوق والحريات، كما اثبت قدرات قيادية وتنظيمية عالية من خلال دوره ومنجزه كأمين عام لاتحاد الأدباء الذي شهد تطورا ملموسا كميا ونوعيا في فعالياته وتوسعا في نشاطاته، وكان لديناميكيته واندفاعه في العمل دور فعال الى جانب زملائه في قيادة الاتحاد.

رحيله المفاجئ والصادم يمثل خسارة كبيرة لأهله وللثقافة العراقية وللوطن، سيظل اسمه وذكراه شعلةً مضيئة في ذاكرة رفاقه وزملائه ومحبيه وسيبقى إحدى القامات الثقافية التي يفخر بها العراق.

لعائلة الراحل العزيز وذويه أحر التعازي والصبر والسلوان وللفقيد دوام الذكر الطيب.

رائد فهمي

سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

****

تعزية رئيس الجمهورية د. برهم صالح

عزى رئيس الجمهورية برهم صالح، مساء الأربعاء، المصادف 28 /.8 /2.19، الأسرة الثقافية والأدبية بوفاة الأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتّاب في العراق ابراهيم الخياط.

وقال صالح في تعزيته: "فُجعنا كما كل العراقيين بأطيافهم بنبأ رحيل واحد من كبار أدباء العراق ابراهيم الخياط، الشاعر والأكاديمي والنقابي المعروف".

وأضاف "رحيل الخياط في وقت يحتاج فيه العراق لكل وجوهه وعقوله النيّرة سيترك فراغا شعبيا وأدبياً ليس باليسير شغله، تغمد الله فقيد الوطن بواسع رحمته واسكنه فسيح جناته، والهم اهله وذويه ورفاقه الصبر والسلوان."

تعزية رئيس مجلس الوزراء في وفاة إبراهيم الخياط

تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة أمين عام اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين الشاعر ابراهيم الخياط رحمه الله في حادث سير مؤسف، ونتقدم بخالص العزاء الى الشعب العراقي والى ذويه وزملائه في اتحاد الأدباء والوسط الثقافي، سائلين الباري ـ عز وجل ـ ان يتغمده بواسع رحمته ويلهم ذويه الصبر والسلون.

عادل عبد المهدي
رئيس مجلس الوزراء

****

تعزية رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي

"ببالغ الحزن والأسى تلقينا نبأ رحيل الأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتَّاب في العراق الدكتور إبراهيم الخياط، وبهذا المصاب الجلل نقدم تعازينا إلى الأسرة الثقافية والأدبية في البلاد وإلى عائلة الفقيد وذويه، سائلين الباري ـ عز وجل ـ أن يتغمده بواسع رحمته ويلهم أهله ومحبيه الصبر والسلوان".

"كان الراحل أحد كبار الأدباء والمثقفين في العراق، وبرحيله المفاجئ فقدنا قامة تركت أثرا كبيرا في المشهد الأدبي الثقافي".

****

تعزية رئيس المحكمة الاتحادية العليا مدحت المحمود

عزّى رئيس المحكمة الاتحادية العليا، مدحت المحمود، الوسط الثقافي في وفاة امين عام اتحاد الادباء والكتاب في العراق، ابراهيم الخياط.

وقال المحمود في بيان، إن "المحكمة الاتحادية العليا، تشارك الاوساط الادبية والثقافية الأسف والألم بوفاة الأمين العام لاتحاد الادباء والكتاب العراقيين الاستاذ ابراهيم الخياط".

وأضاف البيان أن "المحكمة الاتحادية العليا تلقت ببالغ الحزن وفاة الامين العام لاتحاد الادباء والكتاب العراقيين الاستاذ ابراهيم الخياط"، مبينا أن "العراق خسر بوفاة الخياط واحداً من رموز الادب والثقافة، لما له من باع طويل، في نشر المعرفة".

تعزية رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني

بعث رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني برقية تعزية بوفاة أمين عام اتحاد الادباء العراقيين ابراهيم الخياط جاء فيها:

"بأسف بالغ بلغنا وفاة الامين العام لاتحاد ادباء وكتاب العراق الشاعر والكاتب والمثقف ابراهيم الخياط".

وتابع "نوجه تعازينا الحارة لأعضاء اتحاد الادباء في العراق وعائلة الفقيد المحترمة، داعين المولى عز وجل ان يتغمد الفقيد برحمته".

وتمنى البارزاني للراحل "الرحمة والمغفرة" ولأسرته ومحبّيه واصدقائه "الصبر والسلوان".

****

تعزية رئيس وزراء اقليم كردستان مسرور البارزاني

عبر رئيس وزراء اقليم كردستان، مسرور البارزاني، عن تعازيه ومواساته في وفاة أمين عام اتحاد الادباء والكتاب العراقيين ابراهيم الخياط اثر حادث سير مؤسف.

مسرور البارزاني قال في برقية تعزية بالمناسبة "ببالغ الحزن والأسى تلقينا نبأ وفاة أمين عام اتحاد الادباء والكتاب العراقيين ابراهيم الخياط اثر حادث سير مؤسف".

واضاف، "بهذه المناسبة نود أن نعرب عن خالص تعازينا وصميم مواساتنا لذويه وزملائه من الكتاب والمثقفين العراقيين".

وختم بالدعوة بالرحمة والمغفرة للفقيد الشاعر ولأسرته ومحبّيه واصدقائه الصبر والسلوان.

****

تعزية الحزب الشيوعي الكردستاني

الى الرفاق في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

ببالغ الألم والحزن والأسى تلقينا نبأ وفاة الشاعر والكاتب المبدع، الامين العام لاتحاد الادباء والكتاب في العراق، الرفيق ابراهيم الخياط، الذي توفي اليوم في حادث سير على الطريق بين مدينتي اربيل ودهوك.

لقد كان الراحل شاعرا وكاتبا مميزا، كرس نفسه لقضية الأدب ووجد في هذا الطريق انسجاما عميقا مع انتمائه الى الحزب الشيوعي العراقي مستمرا في خدمة الأدب التقدمي.

وكان الراحل صديقا مخلصا للشعب الكردستاني وتجلى ذلك في علاقاته الحميمة مع الأدباء والمبدعين في كردستان، مشاركا في الكثير من المهرجانات والفعاليات الثقافية التي كانت تقام في كردستان.

اننا في هذه المناسبة الأليمة لا يسعنا الا ان نقدم التعازي الحارة الى أسرة الفقيد وعائلته ورفاقه والى اتحاد الأدباء والكتاب في العراق.

المكتب السياسي
للحزب الشيوعي الكردستاني

****

تعزية حسن كريم الكعبي النائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي

عزى السيد حسن كريم الكعبي النائب الأول لرئيس مجلس النواب، الأسرة الثقافية والأدبية في العراق بوفاة الامين العام لاتحاد الأدباء والكتاب في العراق السيد ابراهيم الخياط "الذي وافته المنية إثر حادث مؤسف في دهوك".

وقال سيادته في بيان التعزية:

"ببالغ الحزن والمواساة وبقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تلقينا نبأ وفاة السيد ابراهيم الخياط الامين العام لاتحاد الأدباء والكتاب في العراق، ونحن إذ نتقدم الى الأسرة الأدبية والثقافية في عموم البلاد والى عائلة الفقيد وذويه بالتعازي والمواساة، نسأل الباري عز وجل ان يتغمده واسع رحمته ويلهم أهله ومحبيه الصبر والسلوان".

واكد الكعبي: "ان الراحل الخياط شخصية وطنية، ثقافية، اجتماعية فذة، أفنى عمره بالبذل والعطاء في سبيل خدمة الثقافة والمثقفين والوطن والشعب".

****

تعزية الدكتور بشير خليل الحداد نائب رئيس مجلس النواب العراقي

قدم الدكتور بشير خليل الحداد نائب رئيس مجلس النواب العراقي خالص تعازيه ومواساته للأدباء والكتاب والمثقفين بوفاة الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب في العراق المغفور له السيد ابراهيم الخياط، معتبراً رحيله خسارة كبيرة للمسيرة الأدبية والثقافية لعموم البلاد.

وجاء في بيان صادر عن مكتب الحداد: "ببالغ الحزن والأسى تلقينا اليوم نبأ وفاة السيد ابراهيم الخياط الشخصية الوطنية الذي قدم الكثير للوطن من فكر وأدب وثقافة، وبهذه المناسبة الأليمة نعزي عائلة وذوي الفقيد وجميع الأدباء والكتاب في العراق، سائلين المولى عز وجل أن يتغمده واسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم الجميع الصبر والسلوان".

المكتب الإعلامي
لنائب رئيس مجلس النواب العراقي

نعي وزير الثقافة د.عبد الامير الحمداني

بقلوب يعتصرها الحزن والأسى تلقينا نبأ رحيل الشاعر ابراهيم الخياط الامين العام للاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق إثر حادث سير مؤسف اثناء عودته من محافظة دهوك إلى العاصمة بغداد.

وبهذه الواقعة الأليمة تتقدم وزارة الثقافة والسياحة والآثار إلى عائلة الفقيد وأصدقائه وزملائه ومحبيه بأحر التعازي على الخسارة الكبيرة التي مني بها الوسط الثقافي العراقي عامة واتحاد الأدباء خاصة، متمنية للفقيد الرحمة والسلام في مثواه الأخير.

ولقد كان الشاعر الراحل صورة مائزة عن الرجل النقابي المتفاني والدؤوب في العمل لصالح الكتاب والمثقفين عبر لعبه أدواراً محورية في نشاطات الاتحاد العام وفعالياته المتعددة، كما كان شاعراً أثرى مكتبة الأدب بالعديد من الكتب والمقالات التي ستخلد اسمه بالجمال والإبداع والفكر القويم.

رحم الله الشاعر، وحفظ الله مثقفي العراق وكتابه من كل شر وسوء.

وزير الثقافة عبد الامير الحمداني

****

تعزية نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط ثامر عباس الغضبان

بعث نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط ثامر عباس الغضبان ببرقية تعزية الى الاتحاد العام للأدباء والكتاب العراقيين في وفاة الامين العام للاتحاد الشاعر والكاتب إبراهيم الخياط الذي وافاه الأجل إثر حادث مؤسف.

وجاء في برقية التعزية: ببالغ الحزن والمواساة وبقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تلقينا نبأ وفاة الشاعر والكاتب ابراهيم الخياط الامين العام لاتحاد الأدباء والكتاب في العراق، لقد غادرنا المرحوم بجسده لكنه سيظل نبراسا في طريق الثقافة والأدب للجيل الحالي والأجيال اللاحقة. ونعلم يقينا ان مسيرة الأدب العراقي ستستمر لان العراق زاخر بالمثقفين والأدباء والشعراء بالرغم من الفراغ الذي سيتركه الفقيد بين محبيه وزملائه.

ونحن إذ نتقدم للأسرة الأدبية والثقافية في عموم البلاد ولعائلة الفقيد وذويه بالتعازي والمواساة، نسأل الباري ''عز وجل'' ان يتغمده واسع رحمته ويلهم أهله ومحبيه الصبر والسلوان.

برقية تعزية من وزير الداخلية ياسين الياسري

قدم وزير الداخلية ياسين الياسري التعزية في وفاة الامين العام لاتحاد الادباء والكتاب في العراق ابراهيم الخياط. وقال في برقية التعزية: ببالغ الحزن والأسى تلقينا نبأ وفاة أمين عام اتحاد الأدباء والكتّاب العراقيين الشاعر المغفور له ابراهيم الخياط في حادث سير، ونسأل الله العظيم أن يتغمده واسع رحمته ويلهم ذويه وزملاءه ومحبيه الصبر والسلوان.

****

تعزية وزير النقل المهندس عبد الله لعيبي باهض

بمزيد من الأسى والحزن ينعى المهندس عبد الله لعيبي باهض الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب العراقيين الاديب الشاعر إبراهيم الخياط.

وبرحيله فقدت البلاد والأوساط الثقافية العراقية انسانا وشاعرا دمث الاخلاق ومهنيا اثرى الثقافة بجهده ما استطاع، بوفاته فقدت الثقافة والأدب في العراق رمزا وطنيا ومبدعا نقي النفس ناشرا المودة والمحبة بين الناس وفي اي مكان يحل فيه، و مع شعورنا الفادح بالألم نتقدم بآيات العزاء الحار إلى ذوي الفقيد والى أمانة الاتحاد العام للأدباء والكتاب العراقيين والى رفاق دربه في مجالات الثقافة المتعددة، سائلين المولى عز وجل أن يتغمده وافر رحمته ويسكنه فسيح جنانه. ولا حول ولا قوة الا بالله.

المهندس عبد الله لعيبي

****

نعي لجنة الثقافة البرلمانية

نعت لجنة الثقافة والاعلام والسياحة والاثار في مجلس النواب رحيل الكاتب والشاعر ابراهيم الخياط امين عام اتحاد الادباء والكتاب في العراق.

وعبرت رئيس اللجنة ونائبها والاعضاء في بيان "عن بالغ حزنهم بعد تلقيهم نبأ وفاة الشاعر الخياط الذي ترك ارثا من الشعر وكان له الدور الكبير في تقدم اتحاد الادباء وانفتاحه بشكل واسع خصوصا بعد التغيير عام 2..3". وعزت اللجنة "جميع الادباء والشعراء والكتاب في البلاد خصوصا محبي الفقيد وذويه بهذا المصاب الجلل، سائلين المولى القدير ان يتغمده واسع رحمته، والدعوات الخالصة للشاعر السراي بالشفاء العاجل، وانا لله وانا اليه راجعون".

تعزية النائب هيفاء الأمين

بألم شديد وحزن كبير أعزي نفسي وعائلة وجميع رفاق واصدقاء ومحبي الأستاذ ابراهيم الخياط الامين العام لاتحاد الادباء والكتاب العراقيين، الذي رحل اليوم إثر حادث مروري. رحيلك خسارة كبيرة للثقافة العراقية.

رحم الله الفقيد الكبير والصبر الجميل لنا جميعا.

****

تعزية زعيم تيار الحكمة الوطني السيد عمار الحكيم

عزى زعيم تيار الحكمة الوطني السيد عمار الحكيم، في وفاة الامين العام لاتحاد الادباء والكتاب العراقيين الاديب والشاعر ابراهيم الخياط.

وقال السيد عمار الحكيم في بيان انه "ببالغ الألم والأسى تلقينا نبأ وفاة الامين العام لاتحاد الادباء والكتاب العراقيين الاديب والشاعر الاستاذ ابراهيم الخياط، ونعزي في هذه المناسبة الاليمة الأسرة الأدبية جمعاء وذوي الفقيد مبتهلين الى الله العلي القدير أن يتغمده واسع رحمته ويمن على ذويه ومحبيه بالصبر والسلوان".

****

تعزية رئيس المنبر العراقي الدكتور اياد علاوي

تقدم رئيس المنبر العراقي الدكتور اياد علاوي بخالص تعازيه ومواساته الى الاسرة الادبية والثقافية في العراق في وفاة الامين العام لاتحاد الادباء والكتاب في العراق الاستاذ ابراهيم الخياط.

واوضح سيادته في تعزيته ان الساحة الادبية والفنية فقدت برحيل الخياط شاعراً وادبياً وصحفياً قامةً رفيعة أثرى الساحة بمؤلفاته ومقالاته ومواقفه، تحمل معاناة السجون وناضل ضد الدكتاتورية قبل ان يفاجئه القدر دون ان يرى دولة المواطنة التي لطالما كان يحلم بها ويتغنى.

كما تقدم سيادته بتعازيه الى عائلة الفقيد وذويه، والى جميع محبيه، سائلا المولى جل وعلا ان يتغمد الفقيد برحمته وان يلهمهم الصبر والسلوان .

تعزية النقابة الوطنية للصحفيين في العراق

بحزن وألم شديدين، فجعنا بنبأ وفاة الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب في العراق الشاعر ابراهيم الخياط، إثر حادث مروري مؤسف وقع في إقليم كردستان.

جاء الرحيل في الوقت الذي كان فيه الفقيد في ذروة عطائه الأدبي والثقافي، إذ قدّم طيلة مسيرته في اتحاد الأدباء منجزاً إبداعياً يعتز به أهل الثقافة في العراق.

وكان الفقيد ذا حضورٍ واضح في المشهد الصحفي أيضاً، إذ دبّج العديد من المقالات الاسبوعية التي نُشرت في الصحف العراقية المختلفة.

درس الفقيد في كلية الإعلام بجامعة بغداد، ونال شهادة البكالوريوس فيها، ثم الماجستير.

نتقدم بخالص التعازي والمواساة للأوساط الثقافية والادبية والصحفية، بفقدان إحدى منارات الأدب والثقافة في العراق.

الذكر الطيب للفقيد ذي الخلق الرفيع والأدب الجم.

والصبر والسلوان لعائلته وأصدقائه ومحبيه.

مجلس النقابة الوطنية للصحفيين في العراق

****

تعزية رابطة المرأة العراقية

انه سر الحياة بأحزانه وأفراحه، يرحل الشعراء والكتاب والمثقفون وتبقى الأفكار والأشعار والقصائد والكلمات تخلد ذكرهم، فاجعة كبيرة على امتداد الأدب والثقافة العراقية، بحزن وألم شديدين تلقينا نبأ وفاة الأديب والشاعر الأستاذ ابراهيم الخياط الأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق، إثر حادث مروري مؤسف. ابراهيم الخياط صاحب القلم والكلمة والقصيدة التي تشع بالحياة والحب والمدنية والإنسانية، برحيله نكون قد فقدنا علماً من أعلام الثقافة، وخسرنا عموداً من أعمدة الأدب والكتابة، تاركاً لنا مسيرة حافلة بالعطاء والمستوى الثقافي الراقي.

لا يسعنا بهذه الفاجعة الأليمة إلا ان نتوجه لعائلته وأصدقائه وزملائه ورفاقه بخالص العزاء والمواساة، وان يلهمهم ويلهمنا الصبر والسلوان بهذا المصاب الجلل، لروحه السلام والذكر الطيب.

سكرتارية رابطة المرأة العراقية

تعزية اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي
وداعاً ابا حيدر

بحزنٍ شديدٍ يدمي القلوب، تلقينا خبر وفاة الشاعر والكاتب والأمين العام لاتحاد الادباء والكتاب العراقيين، إبراهيم الخياط، صديق اتحادنا واخ كبير للكثير من اعضائه.

بخسارة الخياط فقد العراق والوسط الثقافي، اسماً ابداعياً مُهماً بقي منحازاً طيلة حياته لشعبه وقضاياه العادلة، وداعماً لنضالات الحركة الشبابية الديمقراطية، ومساهماً جاداً في مئات النشاطات الثقافية والفنية بمختلف أشكالها وأماكن إقامتها.

لا يسعنا والحزن يغمرنا، إلا أن نُعزي أنفسنا وذويه ومُحبيه بهذا المصاب الأليم، وأن نؤكد للخياط الذي فارقنا في حادثٍ مؤسف، حُبنا لطريقه الذي مضى به، وسلوكه الذي اتخذه، ووطنيته العالية التي بقيت ناصعة كوجهه واسمه وتاريخه.

وداعاً يا "رئيس جمهورية البرتقال".

وداعاً يا صوت السلام والحب والاغاني الجميلة.

مكتب السكرتارية العام
اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي

****

تعزية اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق
"رئيس جمهورية البرتقال" وداعاً

بألم كبير وحزن بالغ، تلقينا خبر وفاة ابراهيم الخياط، الشخصية الوطنية، والامين العام لاتحاد الادباء والكتاب العراقيين، الداعم الكبير لاتحادنا.

فقد الوسط الثقافي العراقي اليوم إحدى قاماته الكبيرة، الذي عرف بمواقفه الوطنية في مواجهة الدكتاتورية، وقوى الظلام الطائفية، متمسكاً بمبادئه، منحازاً لشعبه، في كل المواقف الوطنية.

ليس أمامنا سوى أن نعزي أنفسنا ومحبي الفقيد بالمصاب الأليم.

مكتب سكرتارية اتحاد الطلبة العام
في جمهورية العراق

تعزية منظمة انا عراقي انا اقرأ
ستظل معنا روحاً ومنهجاً

بمزيد من الحزن تنعى منظمة انا عراقي انا اقرأ لفقدها رمزاً من رموز الثقافة العراقية وعلماً من اعلام الحركة الادبية، الامين العام لاتحاد الادباء والكتاب في العراق الاستاذ ابراهيم الخياط، ولا يمكننا ان ننسى دعمك وحرصك ومتابعتك معنا في كل موسم من مواسم مهرجان انا عراقي انا اقرأ وهذا دليل على حرصك ومتابعتك واهتمامك للمشهد الثقافي العراقي، ستظل معنا روحاً ومنهجاً في مواجهة قوى الجهل والتخلف، خسرناك صوتاً وطنياً ومثقفاً واعياً وانسانا يبث السعادة والابتسامة لكل من عرفه، الصبر والسلوان لنا ولأهلك. والذكر الطيب لمسيرتك الابداعية والثقافية.

منظمة انا عراقي انا اقرأ

****

التيار الديمقراطي العراقي في الخارج
وداعاً إبراهيم الخياط

ببالغ الحزن والأسى تلقينا نبأ وفاة الشخصية الأدبية والوطنية والأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق الشاعر إبراهيم الخياط، نتيجة حادث سير مؤسف على طريق أربيل.

رحل إبراهيم الخياط عن عمر يناهز التاسعة والخمسين وهو في اوج عطائه الادبي والمهني، ان فقدانه خسارة كبيرة لا تعوض في هذا الزمن الصعب والرديء. وخاصة ان شخصية الاديب إبراهيم الخياط تحمل كما كبيرا من النبل والأخلاق بشهادة القاصي والداني، هذا الرحيل المبكر سيؤدي الى فراغ كبير في الساحة الأدبية والثقافية العراقية وفي رئاسة اتحاد الادباء.

رحل إبراهيم الخياط وبداخله هم اسمه العراق، والذي نال منه قسطا وافرا من السجون والمعتقلات في زمن النظام السابق.

في نفس الوقت نتمنى الشفاء العاجل للشاعر عمر السراي وان يخرج من المشفى معافى.

الذكر الطيب الدائم لإبراهيم الخياط والصبر والسلوان لأهله ومحبيه وزملائه.

ستكون دائما في ذاكرتنا أبا حيدر.

هيئة المتابعة لتنسيقيات
التيار الديمقراطي العراقي في الخارج

تعزية اتحاد الكتاب العراقيين في السويد
خسارة للثقافة العراقية

اتحاد الكتاب العراقيين في السويد ببالغ الألم والحزن ينعى الشخصية الثقافية التقدمية والوطنية، الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب في العراق، الشاعر والكاتب المبدع، إبراهيم الخياط، الذي توفي في حادث سير على الطريق بين مدينتي أربيل ودهوك.

رحيله المفاجئ شكل خسارة للثقافة العراقية، ولاتحاد الأدباء والكتاب، وللوطن، وترك وقعا مؤلما على الوسط الأدبي في العراق.

تعازينا الحارة الى عائلته ومحبيه

الذكر الطيب والرحمة له

اتحاد الكتاب العراقيين في السويد

****

مؤسسة السجناء السياسيين

نعت فقيدها الراحل المعتقل السياسي والشاعر الكبير ابراهيم الخياط الذي لقي مصرعه إثر حادث سير في محافظة دهوك سائلين الله سبحانه وتعالى ان يتغمده برحمتهِ الواسعة ويسكنه فسيح جناتهِ ويلهم اهله وذويه الصبر والسلوان.

عمل الخياط مديرا للإعلام في وزارة الثقافة عام 2..5، ثم عضوا للمكتب التنفيذي للاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق والناطق الإعلامي باسم الاتحاد، ومن ثم امينا عاما للاتحاد، وله ديوان (جمهورية البرتقال)، واعتقل وسجن لانتمائه الى خطوط المعارضة ضد النظام السابق.

****

تعزية السفارة السعودية

قدمت السفارة السعودية في بغداد تعازيها للشعب العراقي في وفاة امين سر اتحاد الادباء والكتاب في العراق ابراهيم الخياط إثر حادث سير مؤسف.

وقال بيان صادر عن السفارة:

ببالغ الحزن والأسى ترفع سفارة خادم الحرمين الشريفين في بغداد تعازيها الى الشعب العراقي في وفاه الشاعر إبراهيم الخياط الأمين العام لاتحاد الادباء والكتاب في العراق. وبموته يودع العراق قامة أدبية شامخة.

إلى جنة الخلد يا غيمة أمطرت فأثمرت ثم غابت في سلام مع الراحلين.

السفارة الأردنية تعزي

السادة/ مجلس النقابة الوطنية للصحفيين في جمهورية العراق

باسمي وباسم كافة أعضاء السفارة الاردنية في بغداد نعزيكم في وفاة المغفور له بإذن الله الأمين العام لاتحاد الادباء والكتاب في العراق الشاعر إبراهيم الخياط، نبعث لكم ولسائر عائلته الكريمة بصادق تعازينا الحارة سائلين المولى عز وجل ان يتغمده واسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

السفير

د. منتصر جعفر الزعبي

****

تعزية الأمانة العامة لاتحاد الأدباء والكتاب العرب

الأخ الأديب الأستاذ/ ناجح العموري المحترم

رئيس الاتحاد العام للأدباء والكتّاب في العراق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة الشاعر الكبير إبراهيم الخياط الأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق - رحمه الله -، باسمي وباسم مجلس إدارة وأعضاء الجمعية العمانية للكتاب والأدباء، أتقدم إليكم بخالص العزاء والمواساة في فقيدكم، وإلى ذويه واصدقائه والوسط الثقافي.

نبتهل إلى المولى - عز وجل - أن يتغمد الفقيد واسع رحمته ويسكنه فسيح جناته، ويلهمكم وأهله الصبر والسلوان.

كما نتمنى الشفاء العاجل للشاعر عمر السراي، الذي كان رفقة الراحل.

وتفضلوا فائق التقدير والاحترام

م. سعيد بن محمد الصقلاوي

رئيس الجمعية العُمانية للكتّاب والأدباء

الأمين العام المكلف للاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب

نعي الحركة الاحتجاجية (مستمرون)

تنعى فقيد الوطن والثقافة الشاعر والأديب الامين العام لاتحاد الأدباء والكتاب في العراق صاحب أول قصيدة للحركة الاحتجاجية أطلقها عام ٢٠١٥.

وهذا مقطع منها وبحزن شديد نرددها اليوم:

كل الارهاب ..... باطل
بعث المقبور..... باطل
دكتاتوريـــــة..... باطل
خنق الحرية..... باطل
دولة طوائف ..... باطل
تحصيص الدولة.. باطل
خرق الدستور.... باطل

بلوعة وحزن شديدين تنعى الحركة الاحتجاجية في العراق فقيدها الراحل والمناضل والاديب الملتزم الحر إبراهيم الخياط، ونقول يا لهول المصيبة التي قطعت نياط القلب بنار فقدك المفاجئ، لقد تركت إرثاً نضاليا وثقافيا ثراً في كل مفصل من مفاصل حياتنا اليومية، وفي كل الإحتجاجات الشعبية، كنت محتجاً جسوراً، وسموتَ بأخلاقك ونضالك سامقاً ورفعت صوتك المثقف في الأدب والحركة الإحتجاجية في كل محفل ولجته عالياً، جميعنا ندرك أننا نموت بأي شكل من الأشكال، الا إن رحيلك وبهذه السرعة أوجعنا، كنا نعتقد إنه لم يحن وقتك بعد لكننا اخطأنا في الحساب، ترحل عنا محفوفاً بباقة ورد من اتحاد الادباء والكتاب ومن أحرار الحركة الاحتجاجية وكل من كتب وعلق في الصحف وقنوات التواصل الاجتماعي ببطاقات هي اقرب لبوح مشاعر صادقة، تستحق كل هذا الكم من المحبة، ولعلك بهذا الرحيل المفاجئ تريد ان تخبرنا بانك الرابح الوحيد من فراقنا، بعد ان نقشت أسمك في ارواحنا وضمائرنا وذكرياتنا، لروحك الممتلئة طيبا وعطرا من بساتين البرتقال، السلام والطمأنينة الأبديان لروحك الطاهرة وسيبقى ذكرك وتأريخك النضالي وتراثك محفورا في ذاكرة ووجدان العراقيين وسوح الاحتجاج في العراق الابي.. لنا جميعا جميل الصبر في هذا المصاب الجلل.

#التيار_المدني_ مستمرون

رسالة تعزية من د .كاظم حبيب

الرفيق العزيز الدكتور صالح ياسر حسن المحترم، رئيس هيئة تحرير الثقافة الجديدة
الأعزاء أعضاء هيئة التحرير المحترمون

ببالغ الحزن والأسى تلقيت النبأ المحزن والأليم، نبأ وفاة الشاعر والكاتب والصحفي المميز، أمين عام اتحاد الأدباء والكتاب في العراق، الأستاذ إبراهيم الخياط، عضو هيئة تحرير الثقافة الجديدة.

لقد خسر الشعب العراقي واتحاد الأدباء والكتاب، والثقافة الجديدة، وجمهرة المثقفات والمثقفين والأديبات والأدباء الديمقراطيين، وكل محبي وأصدقاء وقراء إبراهيم الخياط، بموته شخصية ثقافية وأدبية لامعة ومبدعة كان في أوج عطائه الفكري والثقافي والتنويري. لقد جسد بحيويته ودأبه وعلاقاته الشعبية الواسعة والمميزة وتواضعه الجم ذلك المناضل المثقف والأديب والمناضل العضوي والملتزم بمبادئ وقيم الديمقراطية والسلام والعدالة الاجتماعية التي تربى عليها واقتنع بها وجسدها في شعره وكتاباته. لقد كان أبو حيدر اللولب المتحرك والمحرك في اتحاد الأدباء والكتاب وفي جولاته المكوكية عبر محافظات ومدن العراق للمشاركة في هذا المؤتمر أو تلك الندوة لينشر من خلال أشعاره وخطبه ومقالاته الصحفية وكتبه الأمل بالتغيير الديمقراطي المنشود والدعوة الجادة لمشاركة الشعب لتحقيق هذا الهدف الكبير. ولم تكن تلك الشعبية الواسعة إلا التعبير عن شخصية الإنسان النبيل إبراهيم الخياط.

إن موت المناضل العزيز إبراهيم الخياط خسارة فادحة حقاً ألمت بنا جميعاً وفاجأتنا في آن واحد! التعازي القلبية الحارة والمواساة الصادقة لعائلة الفقيد العزيز ولأعضاء هيئة التحرير وكل قارئات وقراء شعر وكتابات الفقيد، ولكل من عرف أو تعرَّف إلى هذا المناضل المبدع، وللفقيد الغالي الذكر الطيب دوماً.

كاظم حبيب

برلين في 29 /.8 /2.19

كان يشيع الحميمية والالفة

عرفت ابراهيم في العام 2..3 عندما كان الاستاذ مفيد الجزائري وزيرا للثقافة.
خضعت لقاءاتنا المتباعدة الى الصدفة، لكن الحميمية والألفة والمودة التي كان يشيعها ابراهيم توحي بصداقة عميقة راسخة لا يمثل اللقاء، حتى لو كان عابرا، الا مناسبة للتعبير الصادق عن عمقها.
غياب ابراهيم بهذه الطريقة المأساوية صدمة كبيرة، لا يسعني معها الا تقديم التعازي لعائلته وأصدقائه ومحبيه، فقد رحل وهو يحمل معه كما هائلا من الحب.

د. حسن الجنابي
سفير العراق في تركيا

****

ابتسامته

بعد 2..3 اصبحت بغداد عندي هي ساحة الاندلس فقط.. ففي هذه الساحة بنايتان: مقر الحزب الشيوعي واتحاد الادباء. وفي كلتا البنايتين كان يستقبلني ابراهيم الخياط.
وكنت أزوره من اجل ابتسامته.
إبراهيم الان يلفظ ابتسامته الاخيرة.

كاظم الحجاج

****

آ ه صديقي الابيض جدا

علي حسن الفواز

آهٍ يا خلّي،
حين أجزّ الروح كما العُشب، تنفرُ بين يديَّ الأسماءُ،
توهمني السكرةَ بالعطش،
تغويني شغفَ اللذةِ، أصحوها دونَ الغفوةِ،
فألمّ رذاذَ القول، وعروقَ الفكرةِ، وأهبطُ عند اصابعها،
أهتفُ مثل الاطفال،
آهٍ يا حبّاتِ الماء، كوني ظلي أو بللي،
كوني ريَّ الريق، وكوني أنثاي..

خلّي ضلَّ طريقي، فبدوت أعاقر نفسي، لا عشبة في الظلّ،
ولا خمشة في الحانة، كي تؤنسي.
وحدي دونك اكتشف الاسماء، وأرى ما يتساقط مني..
يا بروهوم، الصاعدُ في نسغِ الروح،
والهابط في ارض المعنى،
هل لي أنْ ادعوك الليلة للعتبِ الابيض؟
هل لي أنْ اكشف عن ما تحتَ قميصِك؟
هل لي...
أو ارجوك ..تريث في الرحلة، مارسْ صحوك،
لا تغفل عن وجه الذئب الطاعن في الرؤيا،
ففي الموت ذئابٌ كثرُ،
آهٍ ياخلّي،
ماذا بعدك؟
خؤون هذا الوقتُ، هذا العشبِ، والبعضُ يقايضك الان على الاسلاب،
الدرب خؤون أيضا،
والخطو اليك بعيدٌ، مسكونٌ بفخاخِ الاسماء،
وشباك الاخطاء..
آهٍ ياخلّي..
مَنْ بعدك يفتحُ نافذة للآتي؟ مَنْ يرفع قبعةً للموتى؟
كنتَ تُهذّب ذاكرةَ الموتِ، تكتب سيرته للأولاد الشعراء،
أو تضحكَ ملء القاموسِ، تبحث عن وجهٍ آخر للمعنى،
لكنّ الموتَ الذئبَ، جاءك في الظل، أو في الضلِّ، شاطرك اللغةَ، أو عاقرك السكرة..
لا فرقَ..
فأسلمت الخطوةَ، والفكرةَ، ونمتَ هناك بعيدا دون العِشب والحانة والمرأة، تبحث عن اسماء اخرى، أو ربتما عن أوهام أخرى
للشعراء، أو عن ذاكرةٍ للضحكِ، أو مقبرة للشهداء، أو بيتٍ للأشباح...
آهٍ ياخلّي..ياصوتي، ولهاث الروح.
نم دون قميصك،
دون ضجيج زليخا،
فأنت الابيضُ في الشعر، والابيضُ في الفكرة،
والابيضُ في الموت.....

شعلة من النشاط والحيوية

شيد ابراهيم الخياط لنفسه مكانة في قلوب كل من عرفه، يذهب الشاعر والانسان وتبقى طيبته وحكمته، كنت الجأ اليه عندما نقرر تكريم احد رموز الثقافة العراقية في بيت المدى، وكان آخر اتصال صباح هذا اليوم عندما تحدثنا عن الشاعر ناظم السماوي، وفي كل مرة لم أجد عنده سوى عبارة واحدة "على راسي"، لم تشغله الشعارات الباردة الجوفاء، ولا المعارك الصغيرة، بل استطاع ان يملأ اتحاد الادباء بالطيبة والعفوية والسعي الى تحقيق الأفضل.. سيظل ابراهيم واحدا ممن سعوا الى اضاءة دروب هذا البلد، ليتحول الشاعر القادم من ديالى بعد ان فتك الارهاب باقرب الناس إليه، الى شعلة من النشاط والحيوية والطيبة والتسامح.

اختار حياته على طريقة الشعر .. موزاييك من حكمة العراقيين وروحهم العميقة واصرارهم على مواجهة الصعاب .. حالة الحزن التي عمت الجميع بعد سماع خبر الرحيل، هي نفسها التي جعلت من ابراهيم الخياط شاهقا على رأس كل عمل وطني وانساني يعيد للعراق بهاءه.

علي حسين

****

مناضل صلب

برحيل الشاعر والمناضل والصديق إبراهيم الخياط، الأمين العام لاتحاد الأدباء العراقيين، فقد الأدب العراقي دريئة صلبة، طالما حالت دون اختراقه من النفعيين والطارئين على الثقافة والعراق عمومًا. وعلى الرغم من أسلوبه الإنساني الشفيف وجماهيريته الواسعة التي حظي بها، إلّا أنّه كان مناضلًا صلبا ومدافعًا عنيدًا عن حياض الأدب والأدباء، وبهذه المناسبة الحزينة ادعو رفاقه في المكتب التنفيذي للاتحاد الحذو حذوه والحفاظ على مبادئه وقيم التسامح التي كان ينتهجها، وهذه الوسيلة الوحيدة لأحياء ذكراه العطرة واستحضاره الدائم بيننا. الخلود والذكر الطيّب للراحل والشفاء العاجل للشاعر الصديق عمر السراي.

محمد حياوي

نم أيها الباذخ بالشعر والأخلاق والقيم

كيف يمكن ان اتحدث عن صديق كنت قبل لحظات اخاصمه؟

مداعبا، كان يرد علي بلطف روحه التي كانت تحاول احتواء زعلي، احدثه عن القلق فيملأ قلبي املاءً ومحبة، إبراهيم الخياط حلم رقيق عشنا معا كل تلك المتاعب اليومية بين حلم ان نبني اتحاداً يضم كل الادباء دون قيد او شرط، كان الخياط نسمة عطر تفوح بروح سمحة تؤثر في الآخر وتبعد عنه كل مسببات العصبية والقهر.. لم أر عنوانا انسانيا مثله.. وديعا الى حد السعادة، وحريصا على ان تكون كل الأشياء في مكانها الذي يعزز قيمة المثقف والثقافة.. نم قرير العين ابا حيدر.. نم وان تركت في ارواحنا لوعة وقهر وألم.. ولكن من ذا الذي يستطيع الوقوف بوجه الموت.. من يقدر على ان يقول لا لحظة تحين ساعة الرحيل الأبدي..؟ هل اودعك.. هل ارثيك حقاً لا اعرف.. فتلك لحظة نعي اختلطت فيها كل الاوهام بكل الحقائق.. نم أيها الباذخ بالشعر والأخلاق والقيم.

شوقي كريم حسن

****

النبيل الذي لا ينسى

أ. د نجاح هادي كبة

لا أُصدق نفسي بفقدانك فقد كنت طاقة إنسانية لا تعرف الجمود، كنت دقيقاً ودؤوباً في عملك فبفقدانك خسارة لا تعوض، لا يعرف جسمك غير الحركة والنشاط. كيف يحتويك التراب صديقي؟ انه القدر الاعمى الذي اصابك وكأنك جندي يقاتل في ساحات الوغى، تقاتل عنا نحن الذي تجمعنا معك مهنة الكتابة والقراءة، تعرف التفاصيل الدقيقة عنا فكيف خطت لافتة نعيك في ساحة الاتحاد، لقد كان حضورك الرسمي والادبي يشهد لك بالبنان فلم ارك غير شاخص امامي وامام كل الادباء والمثقفين ورفاقك، أيها النبيل الذي فارقنا جسماً ولم يفارقنا روحاً، يشهد شعرك وجمهورية البرتقال من طيبة خلقك الرفيع وروعة شعرك المتألق، وهذا قول ومعي كل من يعرفك.. ان خسارتك خسارتنا جميعاً. وكنت من دافعت عنا وتحملت القدر من اجلنا فطوبى لك والرحمة والغفران، صدق يا صديقنا اننا لن ننساك فانت في قلوبنا ومشاعرنا لا تفارقنا لحظة واحدة.

فسلام عليك وشآبيب الرحمة معك.

نجم مضيء

بوفاة الامين العام لاتحاد الادباء والكتاب في العراق الاستاذ الفاضل ابراهيم الخياط، قد فقدنا الامين على مبادئه المخلص بعمله المحب لوطنه المدرك لهموم شعبه، وبهذا الحدث الأليم نعزي أنفسنا ورفاقنا في الحزب الشيوعي العراقي وعائلته وكل اصدقائه والمقربين منه.

هكذا يقطف الموت إحدى وردات الوطن، فكلما نفقد مواطنا نزيها وشريفا، تقفز في ذاكرتي مقولة الباقي بيننا ومعنا شاعرنا ''عريان السيد خلف'' عندما قال:

''الموت ما ياخذ هرش

ياخذ ورد ويريد يشتم''

ويبقى الأمين وردة من وردات الوطن عطرة ندية بنضالها وعطائها وسيرتها الذاتية، ونجماً مضيئاً في سماء عراقنا، لا يعلو معه الا شبيه به.

ايمان الهاشمي

محاسب قانوني ومراقب حسابات

****

يا شجرة الابنوس

رحل مبكرا دون سابق إنذار.. كنا فرحين بعمله، بأفكاره، لم يكن الأمر سهلا أن يتصدى شخص ولو كان اديبا لاتحاد عريق كاتحاد الأدباء في العراق. إنه إرث كبير وعطاء مميز عبر سنيين طوال ومع ذلك كان مقنعا وبجدارة، للجميع.

ما يكتبه الخياط، يجعلنا نقف أمام اصص زهور نادرة

كان ينبوعا له علاقة بالإنسان... مداه. معاناته. حبه. وما فيه من ألم

لا يمكن أن نعرف إن الكرستال المتلألئ بقرعة على الحجر نقيم الشيء بقرعة في الفراغ فيرن فنعرف قيمته.

نزوعه الفضائي اللامحدود حيث لا يقنع بالجلوس داخل مكان محدد فراح إلى ما هو أعمق باحثا عن طريقة للزواج بين (الجنة وجهنم) كان يخطط لمرحلة جديدة عله يسبر غور الأحداث ولكن الأحداث كانت وكان عليه أن يتعذب ويعاني ورزح تحت قوانين غير مكتوبة وهكذا زاغت المراسيم لتمطر عليه الدموع والأغاني الحزينة.

لم يكن إبراهيم الخياط اديبا عابرا فكتاباته من حجر مغبر ومن حمم مطحونة بأسلوبه الهادئ وصوته المقنع الرائع في إعطاء التفاصيل والوصف المثير تجعل منة شخصية رائعة عذبة ولا أحد ممن سمع وعرف يستطيع أن ينسى حديثه وإن كان على عجالة.

أشعاره، مقالاته، كتاباته تتسلل من خلال الجدران في سكون وصمت

رحيله، فقدانه، موته يشكل حادثة مأساوية أثرت في نفوس الكثيرين.
يقول أنا لا أستطيع الحياة، دون تربة وطني.
لا يمكن لي النمو دون أن أشعر بجذوري، وهي تبحث عن الذات الأم.
هكذا عرفناه شهما متواضعا مناضلا، تعلمنا منه الكثير، وتركنا في غفلة والألم يعتصر النفوس.

أحلام عبد الكريم

****

تمهل ابراهيم تمهل

تمهل ابراهيم، فما حان وقت الرحيل بعد.
تغادرنا والعراق يواجه أحرج الظروف يا ابراهيم!
تودعنا وانت في ذروة عطائك يا ابراهيم!
العراق بحاجة اليك يا ابراهيم!
ونحن احوج ما نكون اليك، اليك كشاعر، كصحفي، كأديب، كمناضل، كقائد في اتحاد الادباء والكتاب، كرفيق، وكإنسان.
تمهل ابراهيم فشرفات منصة ساحة التحرير ما زال مكانك محجوزا فيها، تقف والى جانبك انتصار الميالي، وانتما رافعان قبضات اليد اليمنى الى اعلى وترددان (كل احنة، كل احنة، كل احنة).
الترددات في الشارع احياناً بحاجة الى مبادر شجاع، يتقدم الجمهور ويدعو للتقدم الى امام، كاسراً لحظات التردد يا ابراهيم.
كم كانت لقاءاتنا ودية بهيجة عطرة يا ابا حيدر. تطلع الى نفسك في الصورة فهي مرآة تعكس تلك المودة وتلك البهجة يا ابا حيدر فأين اجدها بعد الان وقد رحلت عنا دون ان تودعنا ونودعك لقد فجعنا بما جرى لك يا ابا حيدر واليوم ومنذ ان قرأت نعيك على صفحات (طريق الشعب) اجدني في منتهى الحزن على فقدك والدموع تكاد تسقط على الورق وانا اكتب.
ايه ايتها الحياة كم انت قاسية؟! كم حبيب فجعتني بفقدهم وهم في ذروة عطائهم حميد صادق الدجيلي، هادي كاظم دريوش، ستار خضير الحيدر، محمد احمد الخضري، كاظم جاسم ابو قيود، شاكر محمود العلوي، ابو عبيس – جبار جاسم، ام سعد – فوزية محمد ورسمية الوزني – ام لينا ورفيقهما حسين محمود عوض، سعدون محمد، الكامل كامل شياع، عريان واليوم ابراهيم الخياط.
تباً لكِ كم انتِ قاسية.

ناصر حسين

على خبر موت

"قديس مملكة البرتقال"
تودع الحقول ضحكتها وكأنها لم تذق يومًا طعمها الحلو..
وكأن ابراهيم ينعى نفسه حين قال:
"يا بلدة الغار
أكتوي وجداً
وأنثر على النهر حبات قلبي
فللخائبين ظمأ واحد
وشاطئ واحد
يغسله حزن الأشجار
يا بقية الدار"
فمن ذا يغسل حزننا عليك؟ غير صلوات نتلوها بأن يتغمد الله روحك ويفسح لها طريقًا للجنة. إلى جنة الخلد يا غيمة أمطرت فأثمرت ثم غابت في سلام مع الراحلين..
أما أنت يا عمر فأطلب لك الصبر والسلوان وأن يعوضنا هذه الفاجعة بصحة وسلامة لروحك وجسدك
لا أسمعنا الله فيكم مكروهاً

بلقيس الملحم
شاعرة وقاصة من السعودية

****

كلمات تطمح أن تكون رثاءً

(أما الآن فدعوني وشأني
وافعلوا بغيابي ما شئتم
أودُّ أن أغمضَ عينيّ
لا أبغي سوى أشياء أثيرة عندي
أولهما حب بلا نهاية
وثانيهما رؤية الخريف)
بابلو نيرودا

عن المحبة أتحدث وقبل المحبة، اتحدث عن الضجيج!

ـ أي ضجيج؟

ـ قلت: أنها الاصوات التي نسمعها وهي تتصاعد في فضاء وادي السلام! حدث هذا بعد أن لامس جسدك الحد الاخير ـ الحد الذي اقتنع حفار القبور، بأنه العمق الذي وصله والذي يكفي للجسد، جسدك الذي رأيته ساكنا مستسلما وهادئا، وبصمت يشبه الضجيج الذي تصاعد في ارض الوادي حملتك الايدي واودعتك نائما باستكانة على المستقر الاخير للرمل.. أجل عزيزي ـ ابراهيم ـ المستقر الاخير للحفرة التي شقها الحفار بعناية.. كان يراقب وجوهنا وهو يسمع الضجيج المتصاعد من مقتربات الوادي.. وتساءل وتساءلنا معه "هل كان يكفي لإيقاظ النائمين في مقتربات ومداخل ومخارج مقبرة الوادي ...

ـ من قال أن ابراهيم اليوم سينام وحيدا في مقبرة وادي السلام؟

اجاب الحفار، أنه لم يسمع ضجيجا طوال عمره يتصاعد من الارض كما سمعه وهو يدس الجسد في الحفرة التي حفرها بعناية فائقة! قال أحدهم ـ وكان رجلا مسنا ـ أنها المحبة، صدقوني انها المحبة على هيئة ضجيج يتداخل مع الكلمات المنبعثة من قبور قريبة، وقبور بعيدة، وكلها تتحدث عنك ايها العزيز..

وفي آخر المطاف، انطلق السؤال مرة اخرى

ـ من قال أن ابراهيم اليوم سينام وحيدا في مقبرة وادي السلام؟

أجاب الشيخ، وأيده الحفار، ورفع النائمون في رمل الوادي ايديهم علامة استحالة أن يتم هذا الامر.."، لكنه حصل أيها العزيز!".

فأنت يا إبراهيم تعشقك الارض والطير والماء، والمقاهي والحارات والشوارع والحياة الضاجة بالمحبة .. وهنا ادركت العلاقة بين الضجيج والمحبة.. أو المحبة والضجيج المنبعث من اطراف مقبرة وادي السلام، حدث هذا تماما حينما هبط الحفار بجسدك الى المستقر الاخير.. حيث تأكد انها الفسحة المناسبة والعمق المناسب.. وقبل أن يهيل التراب او يرش ماء ورديا فهم أن الضجيج الذي تصاعد في ارض الوادي هو المحبة التي كان يسمع عنها، لكنه اليوم يراها تتجسد على هيئة سكون تام يحيط المقبرة وضجيج مزلزل، يمتزج مع حفنات الرمل التي بدأت تتساقط على جسدك المترع بالمحبة.

نم عزيزي ابراهيم.. نم بعمق ولا تتعب نفسك بمعرفة اسباب الضجيج..

فهو محبة الموتى قبل الاحياء لك ايها الكبير.

محمد علوان جبر

إبراهيم الخياط.. الورود ستظل عطشى!

هل يعقل ان حارس البرتقال قد رحل؟ هل ستمضي وحدك يا ابراهيم مجللاً بحب الحقيقة والناس، من الصعب على أحبائك أن تمضي سريعاً، لا تكفي مواكب المعزين للسلوى، لأنك حفرت في عمق ذاكرتنا ما يستحيل على النسيان، كنا نعلق الكثير من الأفكار والتساؤلات على دورك كربّان للسفينة، كنت مشروع أمل للثقافة العراقية وعنواناً بارزاً لها في الوطنية والإنسانية، كيف يمكننا الآن أن نعيد الى الذاكرة شيئا من ملامحك؟ وهل نعود لنختبر صبرنا من جديد؟

حياة إبراهيم الخياط التي انتهت بفجيعة، ارتكزت على متلازمات لم تعرف انفصاما وازدواجية، أولى الركائز، وعي سياسي وانتماء لليسار، لم يتخل عن منطلقاته وثوابته، ثم أحلام شاسعة بحجم الوطن الذي تمسك به وآمن بشعبه، وتاريخه النضالي وعطاء أبنائه المناضلين، وامتاز بتواضعه وأدبه وقلبه الكبير الناصع البياض، يحتضن الجميع بمحبة حقيقية، فكان مثالاً للخلق الرفيع الذي تفرّد به، مشعّاً بالنبل والطيبة والتسامح والكرم.

لم يكن ابراهيم شاعراً فحسب، بل كان إنساناً كبيراً، فجاء عطاؤه متميزاً وأصيلاً وعميقاً، في أفكاره ومشاريعه الإنسانية والثقافية، كان مناضلا صلبا في العمل المهني، يعمل بصمت وبدون كلل، استأثر العمل في اتحاد الأدباء بحصته الواسعة من حياته، ولا عجب فالأدب والثقافة من شواغله الأساسية في حياته. دون ابتعاد عن قضيته الأساسية الوطنية والإنسانية، التي ظل متفاعلاً معها عن كثب في جميع مساراتها، متجاوزاً كل عوامل الإحباط التي أحاقت به التي كانت تسعى إلى الإجهاز على مطامحه وأحلامه، فتقدم بنموذجه العملي بموازنات نوعية من صميم الحياة، بين أنقى لحظاتها وأصعب مساراتها.

شفيعنا يا أبا حيدر، أنك وحدك تدلنا على الحقيقة والبياض، مضيت يا إبراهيم قبل أن نحتفل بك تلميذا جديراً بالتفوق، وقبل أن تملأ سلالك من برتقال خريسان، انتظرناك طويلاً يا صديقنا النبيل، واحتملت طويلاً يا رفيق الأمل الهادئ، والذوق والحكمة والنقاء، ربما ظلمك البعض على امتداد أزمنة قريبة، وحاولوا النيل منك لأنك كبير، والكبار يعلّمون الصغار، هذا هو قدرك، ليست خسارة عادية... ولا موتاً عابراً، هذا الانصراف القسري المعتم. ها هي غرفتك على يسار مدخل الاتحاد تحاصرها الغيوم، ونظراتك محجورة خلف باب الصمت الأبدي، وعيناك مبحرتان في دوامة من القلق، الورود المزروعة قرب الجواهري ستظل عطشى، قد تلويها ريح اليأس تنتظر مقدمك، فتذبل أو تهوى ميتة، يوسف الزبيدي، الصائم منذ آخر أربعاء لك، لم يستفق للآن ولم يصح، ولم يفطر على همسات صوتك، منذ الآن أو بعد غد سيتوارى يوسف، أو يتلاشى خلف زوايا الاتحاد المغلقة. يستجير بك هذا الخفوت، فيملّ السكوت، ويضيق بما لا يضيق، وتجف على شفتيه غمغمات السؤال، ينهدّ صوته أمام التمثال، فأنت له النداء والصدى والدعاء، ولا من مجيب.

جمال العتابي

ابراهيم الخياط
على راسي

كنت تقولها بطعم خاص، لا زيف فيها ولا مداهنة..
يطمع في مذاقها المحب لك والكاره.
المخالف والمؤتلف..
الطموح في موقعك، حد الحرب الضروس، والمؤيد لك حد ايثارك على نفسه.
الكاره لانتمائك او المحب له.
القريب منك حد شغاف القلب.. والبعيد عنك حد الشتيمة.

لانهم يعلمون صدقك فيها.. ويعلمون أنها دلالهم عليك، ويعلمون أنها التصريح بإيثار غيرك على نفسك، فلا ييأس منها مبغض، ويطمع فيها المحب. وكلما زدتها، زادت عذوبة حد لا ارتواء منها... فالجميع لديك كباراً في عطائهم، والجميع لديك اولى بالعناية بأسبقية مؤكدة على نفسك.

فيا لهذا الرأس كم تحمل منا من نزق ودلال، وخصومة ورضا، وحق له علينا، وباطل فينا عليه، وتستمر اللازمة نفسها:

(على راسي).

أنها اللغة الابسط والاجمل للتعبير عن حبك لنا، لا فرق بين كبير طاعن في الشهرة، او صغير يحبو فيها. فمن سبقك في الميدان مبجل لديك، ومن لحقك به تمد يدك له ليسارع الخطى ليلحق بك. ومن يتهيب ارتقاء صهوة الابداع تحثه على ان يكمل عدة الحرب لركوب خيوله في ميدان يتسع للجميع ممن صدقوا القول والعمل، ومن دون وصاية او تعال.

فهل يحق لهذا الرأس ان يتوسد الثرى ام الاولى به ان يعانق الثريا..

ابراهيم .. فمن اين لنا برأس مثل رأسك يتحملنا جميعاً... خذلتنا بموتك حد ان ننقم عليك، لكن عذرك ان لا خيار لك فيه. فهو الذي اختارك دون رغبة من احبتك او خصومك.

حسن كريم عاتي

****

لعلها تنفع الكلمة

يدهمني الاتصال المرتجف وانا على حافة الطريق، ابراهيم... والبقية في حياتك!
كأي خبر غريب يقتلع زمن حاضري ويعود بي الى الوراء.
كنت أتمنى ألّا يكون لي أحد باسمك يا ابراهيم وكنت في كل الاحوال خارج قوس التوقع والاحتمال.. ثم اذا استقر اليقين عليك، كانت ثمة غيمة تغطي الشمس وتحجب الرؤيا وتعمي العين.
كان هو هذا الذي لم يغادرني منذ سنة، يعود إليّ حجراً ثقيلاً يمزق اللحم ويهشم العظم.
فأي حزن ان ترحل عنا ابراهيم وما يزال وهج روحك يربطنا بأقصى الحب وأجمل الآمال.
ما يزال برق عينيك يتخاطف بين عينيّ ساعة التقيتك قبل اربعة أيام، فأنت في طريقك قريباً الى مدينة النور، المدينة التي كم حلمنا بها، وكم طمحنا ان تكون مدننا مثلها أو على غرارها!
ايها الصديق لتكتسح روحك الفياضة غبار جسدك الجريح، لتصفو على آمالك الكبيرة، لتظل ترفرف فوق رؤوسنا، علماً أبيض وراية سلام.. تماماً كما نحن حينما تضمنا خيمتك الانيقة الضيقة ولا تضيق.
اخي ابا حيدر، إنها رحلة، فإما محفوفة بالعمل وإما محفوفة بالكلمة، بيد أن رحلتك كانت مطرزة بهما، حيث العمل وحيث عسل البرتقال.
يا ابراهيم، الموت قاس، الموت حار، الموت أخذ، الموت خطف.. وموتك كل الموت، وكل الأخذ، وكل الخطف.
ما يعزينا أن بياضك اغنى، وأنه أسمى، وأنك ستحلّ حيث مكانك المرموق، عيناً على الطريق، ومشورةً الى سواء العمل.
أيها المثقف العضوي بكل حق وحقيق، لقد دفعت ضريبتك قبل هذا الحين، فما كان في خيالنا هذا الذي حدث لك ويحدث لنا الآن، فعليك تمام السلام وعليك وافر الظلال...
الفعل عاجز يا صديقي، ولعلها تنفع الكلمة.

حنون مجيد

****

أشيروا الى امام باتجاه إبراهيم الخياط

.. والحل اننا نملك متحفاً رمزياً كبيراً لآثار الماضين المحذوفين بعنف واستباق لحياتهم الكاملة. متحفاً بلا أسماء. ما عدا الجواهري، الميت في منفاه، لن يُعمر الادباء قرناً كاملاً، انهم يسقطون في منتصف الطريق، حتى انهم لا يستحقون التماثيل كما استحقها الجواهري. وكذلك فان لافتات النعي الكثيرة لابراهيم الخياط ستُرفع قريباً، بعد ان تعصف فيها الريح، ريحُ المفاجآت التالية لموته. الصورُ أيضا ستُزوى، الجرح العميق سيندى ثم يجف رويدا. فثمة منعطف تالٍ للطريق دائماً. الكتلة الأدبية تتحرك في مدارها المرسوم اسرع من دوران جسيم دقيق لا يرى بالعين المجردة، ولا يُحسّ بالرصد الاعتيادي للأشياء.

لنغتنم هذه الوقفة، او الجلسة، او المسيرة باتجاه المقبرة، دون ان ننسى بقية القبور!

أشيروا فقط الى امام.. باتجاه الخياط!

محمد خضير

****

إبراهيم الخياط..

النقاء الأكثر عطاء

لا اعلم لماذا كنت ألوذ به في الملمات وحدها.

كنت اركن الى صمته ونظراته وابتسامته.. لأكتشف انني اسكن في العتمة، فيما يسكن هو في الضوء.. لا ترفاً منه ولا هروباً من صحبتي. ولكنه كان يرى، فيما كنت انا معدوم البصر والبصيرة.

كان السواد المحيط بعالمي، يشكل حالة إحباط تشكل وطأتها على مسار حياتي، فيما كان يرى ان العالم صفحة بيضاء تشوبها بقع سوداء يمكن لكل ذي ابتسامة تجاوزها بلغة التفاؤل تارة، وحقيقة الحياة تارة ثانية.

كنت لا أخرج من لقاء معه إلا وأنا في وضع آخر، وصورة مغايرة، وطبع مطبوع بالاشراق.

ماذا يفعل هذا الخياط إبراهيم بي، وانا الذي اختزن من التجارب ما تنوء بثقله الجبال، وتحتبس في عيونه الدموع، وتسكن عند نبعه الحجارة؟ ماذا كان يقول شبابه لشيخوختي، وماذا تقدم ابتسامته لمن وجد طفولته وشبابه وعجزه من ثقل السنوات العجاف.. وانا الذي اراني في قطيعة مع العالم كله؟

ماذا يملك هذا الخياط من أدوات، حتى يخيط بها جراحات قديمة تتجدد بين مدة وأخرى،

كما لو انها اختارتني دون غيري، لتؤكد لي قول الجواهري:

لم يبق عندي ما يبتزه الألم
حسبي من الموحشات الهم والهرم
لم يبق عندي كفاء الحادثات أسى
ولا كفاء جراحات تضج دم

وحده إبراهيم الخياط، كان يخيط لي جراحاتي.. بطريقة اجدني كما لو كنت في سجن معتم، ليس بوسع احد فتح اقفاله سوى هذا الخياط الماهر، حيث ينكسر القفل بين خضرة أصابعه، وورد شفتيه.. وشمس كلماته التي ما احسست يوما الا انها مستقاة من نبع لا أصفى منه ولا أعذب ولا أنقى ولا أبهى.

كان مطلع الفجر في تفاؤله، ومحبته التي كنت ابارك بها نفسي كونها تستأثر بي وانفرد بها لوحدي في عالم جعلني الخياط احس بلونه الوردي، لأعود الى بيدر الكلمات وآفاق المعرفة وسحر الكتابة.. بعد سنوات عجاف من الجفاء والقطيعة مع ضوء الحياة..

اذا كان ما تفاءل به الخياط فعل أمل وعودة الى الحياة.. فذلك ما لا يبكيني ولا يجعلني ارثي لفقدانه.. اذاً لمن تكن الدموع؟

ترى هل بوسع احد ان يواسي القلب مع قول الشاعر بشار بن برد:

من ذا يعيرك عينك تبكي بها
أرأيت عيناً للبكاء تُعار؟

لنقاء قلبه وبياض روحه وألق وجوده.. اقف حداداً امام شمس إبراهيم الخياط التي لا تنطفئ.

حسب الله يحيى

****

موت كالميلاد

بعد ان تحرك موكب جنازة ابراهيم الخياط من اتحاد الادباء، حتى تراكض الجمع الغفير ليتقدم موكب الجنازة، وعلى غير العادة أطل ابراهيم الخياط مزيحا غطاء التابوت لينظر إلى ظهور المعزين بينما وجوههم كانت تنظر في افق المدينة، ثم عاد إلى مكانه في التابوت، مرددا، ترى من يعزي الآخر، أنا الذي اسير خلف الجموع وهي تهتف وتبكي.. أم هم الذين يسيرون أمامي دون ان يلتفتوا إلي؟ شيء غريب أن نمضي سائرين أمام الجنازة وليس وراءها.

الصورة الثانية، تلك التي ابتدأت بالكلمات أمام مقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ربما كانت أكثر بلاغة، فالمتكلم ينظر للجنازة أمامه ويقول، بينما يستمع ابراهيم الذي هو

نحن المتحلقين حوله، إلى الكلمات ويبرم شفتيه قائلا "كل شيء مضى" لم تعد الكلمات نافعة لي، بل لكم، وقولوا ما تريدون، بينما أنا قلت ما اردت، فكانت حياتي كلها عملا اتجول هنا وهناك، اتتبع خيط النور في المحافظات، ازور من يستحق الزيارة واقول مقتصد الكلمات في حضرة من يؤلف كتبا، قولوا ما تشاؤون فأنا استمع إليكم وسأحمل في كفني بعض الكلمات معي كشواهد ولكنها في كل الاحوال كلمات ليست إلا.

الصورة الثالثة، رأيتها في اول يوم للتعزية في جامع الخضيري، هذا التدافع الكثيف للمعزين، وهم يرون أنفسهم في مرآة ابراهيم الخياط، يبكون، يقولون، يتحدثون، ليثبتوا وجودهم، يلملمون به صورة كبيرة لإبراهيم، وها أن هذه الصورة مؤلفة من آلاف الكلمات والنظرات التي تبادلها المعزون وتناولتها الأعين شواهد حية للحضور. صورة ملأت سماء الجامع وممراته وما حوله، حمل كل واحد منا جزءا منها، وبدأنا نتحدث عنه بعد أن انفض المعزون.

الصورة الرابعة، يطل بها ابراهيم الخياط، بعد أول ليلة من رقدته في المقبرة، علينا، يزور فيها اسرته، وبعض اصدقائه، لا ينطق ولا ينظر، فقط كان يمر أمامهم كمرآة ليروا فيها أنفسهم، كان ابراهيم بوشاحه الأبيض يخط سطرا في جمهورية العالم السفلي تاركًا فراغًا لا يملأ إلا عندما يكون ثمة ابراهيم خياط آخر كأمين عام لاتحاد الأدباء في العراق، وفي الصورة المرآوية ثمة ابتسامة حزينة، خص بها من يتنافس على هذا الموقع، والجنازة ما تزال تسير بخطوات بطيئة نحو العالم السفلي.

ياسين النصير

****

إبراهيم الخياط.. بعيداً عن مغريات العالم

ينبهنا الموت دائما ويشير الى مواضع سكتنا عنها ويفتح صمم آذاننا لكي نستمع لصوت الفجيعة وفقدان النوارس الحالمة ببياض النهر وأمان آفاقه، حيث نتحسس قيمة الأشياء وأسى الفقدان وتتلمس ارواحنا الحاجات المفقودة، ويصبح الغياب بحجم الوطن وبسعة نافذة الحلم الذي يعتمل الصدور. الموت الذي باغتنا باختطاف الخياط الحالم بوطن آمن وغد أجمل وشعب ينعم بالسعادة، وكان مؤمنا بمبادئه ويعمل بإخلاص شديد من أجل تحقيقها او الوصول الى الطريق المؤدي اليها، مطمئنا من تحقيقها، لم يتراجع يوما أو يصيبه اليأس ولم ينفعل لكي لا يفقد الصواب، أدار ظهره كما يفعل المتصوف الى مغريات العالم المادي من اجل الهدف الأسمى المقترن بالناس والوطن والجمال، لم يحلم بوظيفة أو اي امتياز مادي وظل يؤرشف الوقائع التي تؤدي الى جوهر الهدف النبيل ويدعم تكريسها في المطلبيات العامة أو فعاليات الثقافة، ويرعاها من جانبين، الجانب الابداعي الذي يروي

حكايا الناس وتطلعاتهم وهو الأبقى كما يراه، والآخر في العمل المهني الذي نذر جهده ووقته له كونه يصب في تصحيح المسار. ابراهيم الخياط الشفيف والمحب والمتفاني لم يكن شاعرا خسره المشهد الشعري، ولا نقابيا خسره اتحاد الأدباء، بل هو صرح ومؤسسة وجبهة انهارت أمامنا أحزنت المحبين وأفرحت الأعداء والخصوم حيث كان يقف سداً منيعاً بوجههم الساعية الى الخراب. ان هذا الرحيل المفاجئ ندب في قلوبنا وسيظل كذلك كندوب الراحلين من قبله (كامل شياع ، وعريان السيد خلف) وآخرين حلموا بالهدف ذاته وساروا على الطريق ذاته. حزننا عليك موجع وطويل وان لم نكن بجوارك، ولكنه سيمكث طويلا في الوجدان ونتذكر هذا النقاء وسيواصل رفاقك السير في الطريق ذاته من اجل أن لا تهجر النوارس شواطئ دجلة وأن لا تقترب الأحلام الموحشة ضفة هذا الوطن.

د. جواد الزيدي

****

أيها الشاعر النبيل

أبكي غيابك يا رفيقي أم غيابي، أبكي وأنت الفارس الطاغي الذي ينفي البكاء، ويعلم الدمع المهاجر أن يعود إلى الجفون، لو كنتُ من جَمْهَرة الشعراء لاستباح ايقاعي مَجمع اللغة، وأسمعت كلماتي من به صمم، ولكن تذاكر الشعراء غالية على العبد الفقير، أيها الشاعر، عفوك، لا تُصدق ما أقول، ذاهب أنت أيها الشاعر في نعيم السكوت، ونحن ذاهبون في جحيم الكلام، نقرأ الأرض، نسمع الناس، ونستطلع هذا الدمار الكبير، أيها الشاعر الحي الشهيد الذي لا يموت، أيها الشاعر الذي تتعانق في كفيه جميع عتبات البيوت.

أيها الشاعر النبيل

راحلٌ يا رفيقي الآن مثلكَ في موتنا الآخر، موتنا العربي والكردي والأرمني والآشوري والسرياني والإيزيدي والكلداني والآرامي والفينيقي والآشوري والبابلي والآكادي والسومري، كان لنا موتان في هذه الحياة، موت الآخرين وموتنا، كنا نموت لأنهم ماتوا، ونبعث كي نموت ليولدوا، يا موتنا السري من يُصغي إليك ومن يراك، يا موتنا السري في كل الدقائق، موتنا العلني ليس سوى صداك، لا تُصدِّق أيها الشاعر ما أقول، هي هجرة أخرى إلى تلك التلال الشامخات في أفق العراق، هذا تُراب عراقنا، هذا نشيد رفاقنا، هذا نحيب فراقنا، هذا بكاء أمهاتنا الثكلى على عتبات بيوتنا، هل كنت تدري كم نُحبك؟

أيها الشاعر النبيل

يا رفيقي كنا نهضنا من سرير اليأس في وادي الرافدين، هذا الوطن صاحب القلب الكبير، نفتح الخزائن والقلوب وحولنا زمن عجيب، زمن لملمت الجراح النازفة، وسلاحنا جرح يغني أو صليب، كنا انفجرنا من قناني الصمت، من رمانة الرعب الجميل وقد رمتها

الصاعقة، فتناثرت فوق الكنائس والمساجد والسهول، فوق كركوك وأربيل ودهوك وبغداد والبصرة والناصرية، فوق لنا خلٍّ على رؤوس أشجار النخيل الباسقة، بشائر هلّت من ناصرية أهل العراق، قلنا انتهى عصر وها كل الخيول العاشقة، عبرت سياج الخوف وانتشرت على طول المسافة ببين صوتك والصدى، وتصيح من عشق العراق يا عراق، ورأيتَ كيف الموجة اتحدت بأشرعة المدى، لكن طعنة فصحى وتختصر الغياب، سألتكَ أيها الشاعر النبيل، أجراس القيامة عن بلاد في أقاصي النوم، لكن حين لم تجد الجواب، جعلت من دمك الجواب، سألتك العيون الدامعات عن الندى والأهل والأصحاب، ففتحت لها ولنا ألف باب وباب.

أيها الشاعر النبيل

أنت تدري كم نُحبك في حضورك والغياب.

عبد الرزاق دحنون

****

إلى إبراهيم الخياط

كان ضوءًا في ليالٍ
بقِيَت بَعدَهُ
باحثةً عن قَبَسِ
نَعشُهُ مَرَّ سريعاً مِن هنا
وتَوارى في هجيرٍ شَرِسِ
وهْوَ مَن أسَّسَ
جمهوريّةً رَحبةً
للبرتُقالِ المُشمِسِ
يا لهذا القبرِ ما أقسى دُجاهُ
وما أضيَقَهُ مِن مَحبَسِ
كيف يقضي وقتَهُ فيهِ
بلا زائرٍ يحكي لهُ
أو مُؤنِسِ
رُبّما قَرَّرَ أن يخرُجَ في ليلةٍ
مِن بَعدِ نَومِ الحَرَسِ
يأخُذُ المَوتَى إلى أمسِيَةٍ
مِثلَ ماءٍ يحتفي بالأكؤسِ

في دروبٍ ليس فيها مُخبِرٌ
وبعيداً عن عيونِ العَسَسِ
افتحوا البابَ لهُ وانتظروا
قمراً عادَ بأحلى مَلبَسِ
قال لي : إنّي سآتي دائماً
ماشياً مِن ساحةِ الأندلُسِ

أجود مجبل

****

ابراهيم الخياط: جمع قلوب المختلفين

عجيب امرك يا ابراهيم كيف جمعت محبة الناس في حياتك ومماتك

حبيبي ابو حيدر ...لم يكن عزاء ما حدث في جامع الخضيري بل كان عرسا عراقيا في الحب والجمال اللذين نذرت حياتك في ارسالهما للجميع ..

كان عزاء عجيبا اجتمعت فيه شتات الخصوم وائتلفت فيه قلوب المختلفين.. كانت روحك ترفرف كحمامة بيضاء تغسل ارواح المعزين ... تقاطر الجميع من كل حدب وصوب تجاه عرسك: وزراء، برلمانيون، شعراء عشاق، شباب، تلاقت اجيال العشاق في عرسك لدرجة ضاق المكان بهم بما رحب.. تهافت محبوك من كل مدن العراق ليعاهدوك من جديد بانك ستبقى اعلى نسبة في التصويت في انتخابات المحبة التي لا تنتهي بدورة او دورتين.

ابراهيم اغبطك على هذا الكم من الحب الذي وجدته في وجوه ودمعات المعزين... ابراهيم كان عرسا لم يشابهه عرس لا في حضوره ولا في تلك المشاعر الصادقة التي كانت تطفح بها العيون ودموعها والصدور وآهاتها.

توفيق التميمي

****

أبا حيدر

تمهل بموتك
اعط إقامتي
مهلة
ان لا تنحني على الموت

كقصب مكسور
فقل لي شيئا برب الشعر
اريد الماء على سؤال الضوء لماذا ترحل الورود وندوخ بعطرها؟ ولماذا يحبني الحزن كثيرا وفاجعتي تتكرر
.....
لم استوعب ما قاله التابوت في لحظة بكاء وفي أشد الفصح عنيا
.....
عجبا
كيف لا انكسر كعود قصب وانا ارى الحياة كلها في تابوت
.....
اجيء اليك
واسمع الضوء كله يتكلم معك
.....
امس كان بوسعي ان اسمع الموت لأول مرة يتكلم لكن تعجبت مني ومن ضيق العبارة وانا الملم ذاكرة نحيلة في بصرك وهو يومئ بالتعازي وتراتيل الثلج
.....
كان بودي انا الطازج في العسل ان اسيل بدفء الضوء اليك
.....
يا مالئ الضوء الفراشات تمهل الى اين تذهب باصابعك البرتقال ورشاقة فراستك ونشيد الأناشيد في فمك فحتى وانت في الموت الملفوف على جسدك من راسك الى أخمص خجلك كنت كما تعودنا نتكلم اليك عجبا كيف لنا أن لا نسمعك لهفة ونعشك يكتب مفردات قاموس الجمال.
.....
تمهل الحب يكتب في وجع نبض عالي التأويل وتغسلك جنائن الضوء بدبق العنب وحمامات أحفاد كلكامش وعويل الورد وصهيل خيول نصب الحرية ومساءات ساحة الأندلس كلها تمشي اليك ونعشك يتزوج كدجلة ويسيل منك الشعر ونحن نمشي ويحملنا نعشك ويرش الماء معزوفة فيما نسمع شيئا يتسرب منك الينا
.....
تمهل كي نقول لك مرحبا كيف حالك وهل بدأت باستقبال الادباء الموتى وتردد على راسي
.....
أ علمك يا ابا حيدر
نحن الادباء القلة كنا نسير معك ويحملنا تابوت ونتكلم بالورد وكصيف كنا نتموج ونردد تمهل

.....
أيها الموت كم تحب العراقيين كفاك تلاحقنا نحن الادباء القلة فعجبا يا موت لماذا تعودت علينا؟
.....
على راسي
أكنت تتباهى ابا حيدر
ان الصدمة ستكون حقا على راسك

زهير بردى

****

ابراهيم الخياط.. وداعا

في ألم يحتز حواجز القلب نودع اليوم الخياط (ابو حيدر) ابراهيم الخارطة العراقية التي تمتد بأحزانها من زاخو كوردستان الى فاو البصرة والتي كان ابراهيم الخياط الامين العام لاتحاد الادباء والكتاب في العراق، يحاول بكل جهد ادبي وانساني ان يمحو الحزن من على وجهها، والتي كان يبغي تحويلها الى افراح واتراح.

ارتبط ابراهيم الخياط مع مركز ميترو بعلاقة وصداقة حميمة، وكان احد مناصريه بعد ان وجد في المركز مدافعا أمينا عن الكلمة الحرة المناضلة من اجل احداث تغيير في مجتمعنا نحو حياة افضل وأجمل لشعبنا ووطننا.

كان الخياط يتابع نشاطات المركز ويدعمه كشاعر وكمواطن وكأمين عام لاتحاد ادباء وكتاب العراق، اتحاد الجواهري العظيم، وكان دائم التواصل مع المركز؛ فمرة يقدم المركز خدمته للخياط في شيء يخص خدمة الثقافة العامة، وفي مرة اخرى يقدم هو لمركز ميترو خدمة في شأن يخص الصالح العام.

ولا في مرة واحدة طلب ابراهيم الخياط من المركز خدمة لأجل مصلحته الشخصية، بل دائما ما كانت طلباته تتركز على خدمة ادباء العراق بمختلف قومياتهم وطوائفهم وأديانهم.

****

شهدت ولايته كأمين عام لاتحاد ادباء وكتاب العراق والتي حاز عليها بأغلبية مطلقة، نشاطا متميزا للاتحاد في مختلف محافظات العراق، وكان حاضرا ومشاركاً في كل هذه النشاطات، لذلك جدد ادباء العراق ثقتهم به للمرة الثانية بأغلبية كاسحة، على الرغم من محاولات القوى الظلامية التي بذلت كل جهدها بالاموال والجيوش الالكترونية لازاحته عن هذا المركز.

وبهذه الفاجعة الاليمة والخسارة الجسيمة يعرب مركز ميترو، عن حزنه وألمه ويتقدم لأهله وأصدقائه ومحبيه بأحر التعازي والمواساة، وان يمدهم بالصبر والسلوان على هذا المصاب الجلل، بخسارة هذه القامة الادبية والانسانية.

لقد فقد مركز ميترو انسانا مناصراً ومفعماً بالحيوية والنبل والانسانية، ومناضلا عتيدا وعنيداً عن الكلمة الحرة والفاعلة من اجل ايصال الحقيقة للرأي العام.

وداعا ابراهيم الخياط (ابا حيدر) وعهدا على مواصلة الطريق من اجل الدفاع عن الكلمة الحرة التي طالما بذلت جهدك وحياتك من أجلها، والصبر والسلوان لأهله وأصدقائه ومحبيه.

رحمن غريب
رئيس مركز ميترو للحريات الصحفية
اقليم كوردستان العراق

****

الرفاق الأعزاء

أتقدم إليكم بخالص التعازي برحيل الشاعر والمثقف العراقي الكبير ابراهيم الخياط. إنها لخسارة كبيرة للثقافة العراقية الوطنية المستنيرة والتقدمية. فقلما يجود الزمن وحركة التاريخ والأدب بأمثاله من المثقفين الإنسانيين الذين يتحلون بصفات التأثير والأثر في الحياة اثقافية والأدبية، وفي هذا الزمن الذي هي بحاجة إلى مثلائه لإحداث التغيير نحو المستقبل الأفضل لشعبنا ووطننا، بنشاطهم وحركتهم وتأثيرهم

الشاعر عبد الستار نور علي/ السويد

من سيرة حياة الفقيد الراحل
ابراهيم الخياط

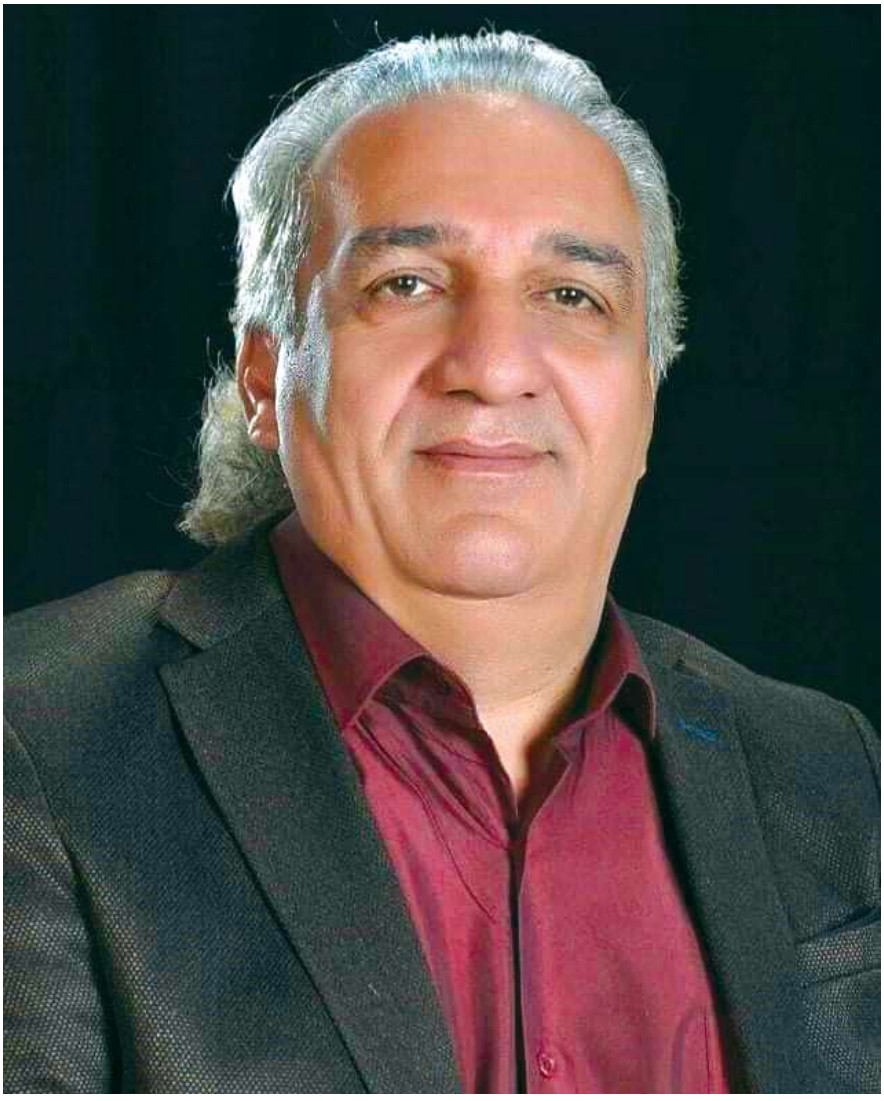

• ولد يوم 19 / 11 / 1959 في مدينة مندلي – محافظة ديالى
• درس الابتدائية والثانوية في بعقوبة، بعدها التحق بكلية الاعلام في جامعة بغداد حيث حصل على شهادة البكالوريوس.
• نشط سياسيا منذ شبابه المبكر، واعتقل لهذا السبب بضعة اسابيع سنة 1978.
• في سنة 198. القى الامن الصدامي القبض عليه مع حوالي 2. من رفاقه الآخرين، وحكمت "محكمة الثورة" عليه معهم بالاعدام، ثم افرج عنهم بعد صدور عفو عام بعد ذلك بسنتين. وتعرض في ما بعد للتوقيف اكثر من مرة.
• متزوج وله اربعة اولاد: حيدر وحيّان وحباري ويسود، وابنة اسمها حواري.
• كتب الشعر منذ مطلع شبابه وله ديوان شعر عنوانه "جمهورية البرتقال".
• حاصل على شهادة الماجستير في الإعلام عن أطروحة حول الصحافة العراقية - مجلة "الثقافة الجديدة" انموذجا.
• كان وقت رحيله في المرحلة الاخيرة من كتابة أطروحته لنيل الدكتوراه في كلية الإعلام بجامعة بغداد.
• عمل مديرا للإعلام في وزارة الثقافة في عهد الوزير مفيد الجزائري بعد عام 2..3، واستقال من عمله في العام 2..5 غداة مجيء الوزير نوري الراوي.
• انضم الى اتحاد الادباء والكتاب وعمل في صفوفه في وقت مبكر.
• اختير أمينا عاما للشؤون الإدارية والمالية في الاتحاد لدورتين متعاقبتين.
• انتخب امينا عاما للاتحاد لدورتين تاليتين، وكان لا يزال في منصبه هذا وقت رحيله.
• حصل على أعلى الأصوات في انتخابات الاتحاد في الدورات الانتخابية الأربع الأخيرة.
• في الاتحاد كانت له نشاطات ثقافية واجتماعية كثيفة، وعرف عنه تفقده اوضاع وحياة زملائه الأدباء والكتاب على الدوام.
• مسؤول تحرير ملف "أدب وفن" في مجلة "الثقافة الجديدة".
• كتب منذ العام 2.11 أغلب قصائد وردّات واهزوجات التظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها "ساحة التحرير" وغيرها من ساحات الاحتجاج، وأشهرها ردة "بـــاطل".
• فاز لدورتين متتاليتين 2.14 و2.15 في مسابقة أفضل عمود صحفي، التي تنظم سنويا في كلية الإعلام بجامعة بغداد، وذلك عن عموده الصحفي المعنون "تغريدة الأربعاء" الذي كان ينشره في ثلاث صحف بغدادية: "طريق الشعب"، "الدستور" و"البينة الجديدة".

مطبوعات وصلتنا :

• كامل شياع (الفلسفة ومفترق مابعد الحداثة) ، دار المدى - بغداد 2019 .
• كامل شياع (تأملات في الشأن العراقي) ، دار المدى – بغداد 2019 .
• كامل شياع(قراءات في الفكر العربي والإسلامي) ، دار المدى – بغداد 2019 .
• د. كاظم حبيب (مسيحيو العراق ..اصالة..انتماء.. مواطنة) ،دار نينوى ،دمشق 2018 .
• د. كاظم حبيب (كوارث ومآسي اتباع الديانات والمذاهب الاخرى في العراق) ، برلين – بغداد 2019 .
• الحزب الشيوعي العراقي (التحالفات ..الاطار النظري والممارسة العملية) سلسلة قضايا فكرية ، بغداد – 2018 .
• جنون مملكة القصب / رواية / ابراهيم دكس الغراوي / الطبعة الاولى 2019/ دار امل الجديدة للطباعة والنشر.
• فضاءات السرد الروائي العراقي /اضاءات نقدية/ناطق خلوصي /اصدار الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق/ الطبعة الاولى 2019.
• شفرة النص وتبعية المعنى / عباس باني المالكي/ دراسات نقدية/الطبعة الاولى 2019 /دار المتن للنشر والتوزيع.
• العقل والايمان من سلطة اللآهوت الى سلطة العلم/ الدكتور صادق اطميش / الطبعة الاولى 2019/ دار قناديل للنشر والتوزيع.
• خلاصات السبعين / كاظم الحجاج/ شعر /الطبعة الاولى 2019/ دار سطور للنشر والتوزيع.